جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

AC633-2
aoad

اللقاء القومي لمسؤولي تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الدول العربية

الجمهورية اللبنانية
بيروت :29-31 /8/ 2000

الخرطوم — سبتمبر (أيلول) 2000

جمهورية السودان ـ الخرطوم ـ العمارات شارع (7) ـ Khartoum ـ Al ـ Amarat ـ St. No. (7) ـ الرمز البريدي Postal Code:11113 ـ تلكس : Telex:22554 AOAD SD ـ بريد الكتروني : E.Mail: aoad @ sudanmail. net
برقياً : أوادا الخرطوم ـ Cable: AOAD Khartoum ـ فاكس : Fax : (249 ـ 11 ـ) 471402 ـ تلفونات : 472183 ـ 472176 ـ Telephones: (249 ـ 11 ـ) ص.ب : P.O. Box: 474

التقديم

تقديـــم

ينبُع الإهتمام بالمراعي والغابات والعمل على حمايتها من أهمِّية هذين الموردين في الحفاظ على الأصول الوراثية والتنوُّع الحيوي، بما تشمله بيئاتها النباتية من تباينٍ في الأجناس وأنواع النباتات، والتي يُمكن اللجوء إليها للحصول على أصول وراثية يُستفاد منها في تحسين المراعي أو الغابات وفاءاً بمُتطلَّبات السُكَّان المُستفيدين منها.

ولقد إرتبطت المُجتمعات الريفية في بعض أجزاء الوطن العربي بمؤسسات تقليدية قوية لها هيبتها ووسائلها الفعَّالة لبسط سُلطانها، مُستمدَّة مكانتها وصلاحيتها من أعراف وتقاليد موروثة يسندها الإجماع، حيث نجحت تلك المجموعات في تنظيم أمورها المُتعلِّقة بالتعايُش المبني على تبادل المنافع في مُحيطهم الحيوي، فأصبحوا أكثر قدرةً على الحفاظ على موارد بيئتهم وضمان ترشيد إستغلالها. ثم بدأ دور هذه المُؤسسات التقليدية في التقلُّص بإلغائها أو تهميشها أو تجميدها، وتم إصدار التشريعات المُستحدثة لتُطبَّق في هذه المُجتمعات الريفية بمنأى عن الأعراف والقوانين والقواعد التقليدية التي لاتتفق في كثير من الأحيان مع الظروف البيئية والرؤى والمُتطلَّبات الإجتماعية، مما أدى إلى فقدان التعايش الموروث بين الريفي وما حوله من مراعي وغابات، وإنتفى دور المُؤسسات الريفية التقليدية في المُحافظة على ما حولهم من مواردٍ رعويةٍ وغابية. وزاد التعدِّي والتغوُّل على هذه الموارد، وأضحت تُعاني من سوء الإستغلال والإستنزاف والتصحُّر في العديد من الأقطار العربية.

وقد أشارت نتائج بعض دراسات المُنظَّمة العربية للتنمية الزراعية التي أجرتها حول المراعي والغابات، إلى أهمِّية دور المُجتمعات الريفية في التنمية المُستدامة لهذه الموارد، ونادت هذه الدراسات بضرورة أن يُدرك المسؤولين والمخطِّطين الحكوميين في الأقطار العربية المُختلفة الأهمِّية التي ينطوي عليها قيام المُؤسسات الريفية التقليدية في المُحافظة على مواردهم، وإستيعاب الدور الهام الذي تلعبه هذه المُجتمعات في المُحافظة على البيئة، مما يتطلَّب مزيداً من الإهتمام بتعزيز دور الريفيين في حماية وصيانة المراعي والغابات في مناطقهم.

ومُساهمةً منها في دعم الجهود القطرية والعربية في هذا المجال، عقدت المُنظَّمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة والإسكان والتعاونيات بالجُمهُورية اللبنانية، هذا اللقـآء القومي الهام لمسؤولي تطوير دور المُجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الدول العربية، وذلك في مدينة بيروت خلال الفترة من التاسع والعشرين إلى الحادي والثلاثين من شهر أغسطس (آب) 2000، وبرعاية كريمة من معالي الأُستاذ سُليمان فرنجية وزير الزراعة والإسكان والتعاونيات في الجُمهُورية اللبنانية، بهدف التعرُّف على الأوضاع الراهنة للمُجتمعات الريفية في الوطن العربي وطبيعة دورها في حماية الموارد الطبيعية الغابية والرعوية والمشاكل والمُعوِّقات التي تُواجه تعزيز هذا الدور، وتبادل الرأى والمشورة حول الحلول المُقترحة لتذليل هذه المُعوِّقات، وعرض ومُناقشة نتائج وبرامج عمل مشروعات التطوير المُضمَّنة في الدراسة القومية الشاملة التي أعدَّتها المُنظَّمة في هذا المجال.

والمنّظَّمة إذ تسعد بالنجاح الذي تحقَّق لهذا اللقـآء، لا يسعُها إلا أن تتقدَّم بالشُكر والتقدير للجُمهُورية اللبنانية رئيساً وحكومة وشعباً على إستضافتها لفعالياته، والشكر الجزيل لمعالي الأستاذ سُليمان فرنجية وزير الزراعة والإسكان والتعاونيات بلبنان على رعايته الكريمة لأعماله، والتسهيلات الكبيرة التي تمَّ تقديمها مما ساعد في النجاح الذي تحقَّق لهذا اللقـآء.

والشُكر موصول للسادة الخُبراء العرب الذين قاموا بإعداد وتقديم أوراق العمل حول محاور اللقـآء الرئيسية، وإلى ممثلي الدول والمُؤسَّسات والمُنظَّمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية المُشاركة فيها، على أمل أن تجد التوصيات التي خرج بها اللقـآء طريقها إلى النور والتطبيق.

والله نسأله التوفيق ،،،

المدير العام

الدكتور يحيى بكور

المحتويات

المحتويات

صفحة

التقديم	أ
المحتويات	ج
التوصيات	د
1- الوضع الراهن لدور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي - المنظمة العربية للتنمية الزراعية.	1
2- المشاكل والمعوقات التي تواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي - دكتور رياض اللحام.	19
3- دور المرأة الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات - مهندس نعيمة ركباني	30
4- الحلول المقترحة لتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات - دكتور احمد حمود	42
5- أهمية مشاركة المجتمعات الريفية في التنمية المستدامة للموارد الغابية والرعوية - دكتور ميشيل خزامي	60
6- تقديم الدراسة القومية لتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي - المنظمة العربية للتنمية الزراعية.	68
7- تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات بالمملكة الاردنية الهاشمية.	115
8- تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية المراعي والغابات في دولة الامارات العربية المتحدة.	139
9- تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية المراعي والغابات في الجمهورية التونسية	166
10- تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية المراعي والغابات في الجزائر	183
11- أهمية دور المجتمعات المحلية في حماية المراعي والغابات بالمملكة العربية السعودية.	192
12- دور المجتمعات الريفية في حماية المراعي والغابات بجمهورية السودان.	221
13- تطوير البادية السورية والمشاكل والمعوقات التي تواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي.	233
14- تعزيز دور المجتمعات الريفية في الغابات والمراعي في جمهورية العراق	244
15- تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية الغابات والمراعي في الجماهيرية.	263
16- تقرير عن المراعي والغابات في جمهورية مصر العربية	268
17- الوضع الراهن للمجتمعات الريفية وتنظيماتها العاملة في مجال حماية وصيانة وتنمية الغابات والمراعي بالمملكة المغربية.	273
17- تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الجمهورية اليمنية.	315
- كلمات الافتتاح	338
- أسماء المشاركين	343

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

التقرير والتوصيات

التقرير الختامي عن أعمال اللقـــاء القومي لمسؤولي تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات

بيروت 29-2000/8/31

خلفية:

تنفيذاً لمُكوِّنات البرنامج الرئيسي الخاص بحماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية المُدرج في خطة عملها لعام 2000، عقدت المُنظَّمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاوُن مع وزارة الزراعة بالجُمهُورية اللبنـــانيـــة، هذا اللقـــاء القومي الهام لمسؤولي تطوير دور المُجتمعات الريفية في حماية المراعي والغابات في الدول العربية، وذلك في مدينة بيروت خلال الفترة من التاسع والعشرين إلى الحادي والثلاثين من شهر أغسطس (آب) 2000، وبرعاية كريمة من معالي الأُستاذ سُليـمان فرنجية وزيـر الزراعة والإسكـان والتعاونيات بالجُمهُورية اللبنـــانيـــة.

أهداف اللقـــاء :

- التعرُّف على الوضع الراهن للمُجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات.
- التعرُّف على المشاكل والمُعوِّقات التي تُواجه تعزيز دور المُجتمعات الريفية في التنمية المُستدامة للمراعي والغابات والحلول المُقترحة لها.
- تبادل الخبرات والتجارب حول دور هذه المُجتمعات لمُواجهة هذه المُعوِّقات والمشاكل.
- مُناقشة نتائج الدراسة القومية بما فيها خطة العمل المُقترحة لتطوير وتعزيز دور المُجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات.

الأوراق المحورية:

*** ورقة محورية حول «الوضع الراهن لدور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي» – المُنظَّمة العربية للتنمية الزراعية**

أوضحت الورقة أنَّ المُجتمعات الريفية تُمثِّل ما يُقارب من الـ51.3٪ من مجموع السُكَّان في الوطن العربي، وأنَّ غالبية المناطق التي يقطنها السُكَّان الريفيين تقع في

مناطق جافة وشبه جافة. مُشيرة إلى ما إنتهجته الدول العربية منذ السبعينات من تدابيرٍ إصلاحيةٍ فيما يتعلّق بتنمية الموارد الطبيعية الزراعية وتفعيل العلاقات التبادلية في إطار التنمية الريفية المُتكاملة. كما أوضحت الورقة أنَّ مُعظم الأقطار العربية قد عانت من آثار التدهور البيئي بفعل عوامل الجفاف والمُمارسات الإنسانية غير المُرشَّدة في تعاملها مع الموارد الطبيعية، مما زاد في إنتشار ظاهرة التصحُّر وتراجُع الغطاءات النباتية الحراجية والرعوية. مع التركيز بصفةٍ خاصة، على تدخُّل الدولة والرجوع إلى نظام الحمى عن طريق وضع القوانين والتشريعات الحديثة.

وإختتمت الورقة بعرض مُوجز لبعض الأمثلة الناجحة للجهود التي بُذلت لتعزيز دور المُجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات، وما أسفرت عنه هذه الجهود من نتائج، مع التأكيد على ضرورة أن تكون النظرة إلى حماية وصيانة المراعي شاملة ومُتكاملة في إطار المفاهيم الحديثة التي مرَّت عليها الدول المُتقدِّمة في هذا المجال.

*** ورقة محورية حول «المشاكل والمعوقات التي تواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي» :**

د. مُحمَّد رياض اللحام – معاون مدير المشروع الأورزي – مديرية الحراج بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي – سوريا

بيَّنت الورقة أنَّ تدهور الموارد الطبيعية بفعل الإنسان لم يُعالج بشكلٍ مُتطوِّر وأتُّبعت فيه أساليب قديمة شملت تشريعات وقوانين صارمة، ساهمت بشكلٍ أو آخر في إبعاد المُجتمعات الريفية وأضعفت دورها فيما يتعلّق بتنمية وصيانة وإدارة الموارد الطبيعية عامة. وقدَّمت الورقة شرحاً وافياً للمشاكل والمُعوِّقات التي تعترض تعزيز دور هذه المُجتمعات في إدارة الموارد الطبيعية، سواء كانت مُعوِّقات فنِّية أو مُؤسسية وتنظيمية أو مالية – إقتصادية، أو المُعوِّقات الإجتماعية والتشريعية والقانونية، مع طرح الإمكانيات المُتاحة لدى المُجتمعات الريفية والتي يُمكن الإعتماد عليها وإستخدامها في تعزيز دورها المنشود، وإيجاد الحلول المُمكنة لمُعالجة ظاهرة الجفاف التي إجتاحت عدداً من الأقطار العربية.

وأكَّدت الورقة على عدم كفاية التشريعات الخاصة بحماية الغابات والمراعي وعدم قدرتها على تحقيق الحماية اللازمة لهذه الثروة الهامة، ونادت في سبيل ذلك، بضرورة إشراك المُجتمعات الريفية في حماية وإدارة المراعي والغابات وتأهيلهم وتأمين الخدمات الإرشادية وفرص التدريب اللازمة لهم.

* ورقة محورية حول «دور المرأة في حماية وصيانة المراعي والغابات» :

م. نعيمة الركباني – مركز التكوين الفلاحي العصري للفتيات – الجُمهُورية التونسية

إستعرضت الورقة مُشاركة المرأة الريفية في جميع الأنشطة والفعاليات الزراعية ودورها البارز في الإنتاج الزراعي ومُساهماتها المُقدَّرة والفاعلة في تحسين دخل الأسرة والإرتقاء بمُستوى معيشتها لاسيما في الريف، هذا إلى جانب عملها ودورها التربوي في المنزل، الأمر الذي دفع بالعديد من الحكومات والمُؤسسات والمُنظَّمات والهيئات في مُختلف القطاعات إلى الإهتمام بمُشاركتها وتعزيز دورها والإستعانة بها وأخذها في الإعتبار عند وضع الخطط والبرامج التنموية المُختلفة، وبخاصة في الريف كالخدمات الصحية والتعليم والتدريب وغيرها من الخدمات، تعويضاً لما عانته المرأة من حرمان في الكثير من المُجتمعات في الأزمان الماضية.

وتناولت الورقة بنوعٍ من التفصيل المُعوِّقات التي تُواجه وتعترض المرأة الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي، كإرتفاع نسبة الأمِّية لدى النساء والتي لم تُمكِّنها من مُواكبة أحدث تقنيات الإنتاج والأحكام والقوانين الخاصة بحماية وتنمية المراعي والغابات، وصعوبة إتصال المرشدين الرجال بالمرأة في بعض المناطق، إعتباراً للعادات والتقاليد والأعراف المُتبعة، وصعوبة إدماج المرأة في الجمعيات الريفية كعُنصُر فاعل، نظراً لمُستواها التعليمي المحدود أو لعدم إستقرارها في المناطق الغابية والرعوية وغيرها من المشاكل والمُعوِّقات الأخرى. وإنتهت الورقة إلى مجموعة من المُقترحات التي من شأنها المُساهمة في تعزيز دور المرأة في حماية وصيانة الغابات والمراعي – من بينها العمل على تحسين الظروف المعيشية للمرأة في مُحيطها الريفي وتقليل مشاغلها وأعمالها المنزلية ووضع البرامج اللازمة لمحو أمِّيتها، والعمل على تكثيف عدد المُرشدات الفلاحيات وتوعية المرأة الريفية بالقوانين الخاصة بحماية وصيانة المراعي والغابات من خلال الأيام الإعلامية التي تُنظِّمُها الجمعيات الغابية وتشجيع المرأة على الإنضمام لهذه الجمعيات وغيرها.

* ورقة محورية حول «الحلول المقترحة لتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات» :

د. أحمد حمود – مُدير المعهد العربي للغابات والمراعي – اللاذقية – سوريا

أشارت الورقة إلى ما تعرَّضت له الغابات والمراعي في الوطن العربي من تعدي كالحرق والقطع والرعي الجائر أو بقصد الزراعة، مما تسبَّب في تدهورها بشكلٍ شديد وتصحُّرها وتدنِّي إنتاجيتها، هذا إلى جانب موجة الجفاف التي تعرَّضت لها المنطقة العربية

والإدارة غير الرشيدة للمراعي وعدم تطبيق القوانين الخاصة بها، وقصور السياسات الوطنية وخطط التنمية وضعف الموارد المُخصَّصة لتنمية هذه المناطق، الأمر الذي ساهم في هجر الكثير من سكَّان الريف لمواقعهم ومُجتمعاتهم بحثاً عن مصادر رزقٍ أخرى.

وتقدَّمت الورقة بمجموعة من المُقترحات والتوصيات الرامية لربط سكَّان الريف بمناطقهم، وتعزيز دورهم في حماية وصيانة المراعي والغابات وتحسين مُستوى معيشتهم وزيادة مُشاركتهم في التنمية المُستدامة.

*** ورقة محورية حول «أهمِّية مُشاركة المجتمعات الريفية في التنمية المُستدامة للموارد الغابية والرعوية» :**

د. ميشال خزامي – الجُمهُورية اللبنانية

تناولت الورقة مفهوم التنمية المُستدامة من حيث تكامُل مُختلف الموارد الطبيعية والحفاظ عليها وإستعمال منتوجاتها، وكذلك الإدارة المُستدامة للغابات والمراعي وحماية وصيانة النُظُم البيئية ككل والحفاظ على التنوع الأحيائي (البيولوجي) وإستثمار مُعطياته بالإستخدام الرشيد والمُستدام. كما تناولت الورقة العلاقة المُتبادلة بين المُجتمعات الريفية والموارد الغابية والرعوية ومُشاركة هذه المُجتمعات في التنمية المُستدامة لهذه الموارد أثناء وضع المشروعات وإتخاذ القرارات وتنفيذها من أجل المُساهمة في إستقرار المُجتمعات الريفية في مناطق تواجدهم.

وتطرَّقت الورقة إلى سُبُل إشراك المُجتمعات الريفية في تنمية الموارد الغابية والرعوية بتوجيه المشاريع والخطط التنموية نحو تحقيق الحاجات الإقتصادية والإجتماعية للسُكَّان الريفيين دون الإخلال بالتوازن البيئي، والعمل على تنظيم هذه المُجتمعات وحثِّها على تحمُّل المسؤولية عبر إستراتيجيات تُناسب وتتماشى وخصوصيات كل مُجتمع ريفي، وخلق حوار وتفاهم مع المُنظَّمات المحلِّية ذات العلاقة بإدارة الموارد الطبيعية وإستعمال مُنتجاتها.

*** ورقة محورية حول «نتائج الدراسة القومية حول تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات» :**

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

بدأت الورقة بمُقدِّمة عامة عن أهمِّية المُشاركة الشعبية في تنمية وحماية الموارد الطبيعية عامة، وحماية وتنمية موردي المراعي والغابات على وجه الخصوص، مع عرض مُوجز لعناصر الدراسة القومية الشاملة التي أعدَّتها المُنظَّمة العربية للتنمية الزراعية حول

تعزيز دور المُجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة الموارد الرعوية والغابية، والتركيز في هذا الجانب على عدد من النماذج المُطبَّقة في بعض الدول العربية فيما يتعلَّق بمُشاركة المُجتمعات الريفية كالسودان والمملكة المغربية والجزائر وموريتانيا (كحالات دراسية رائدة يُمكن الإستفادة منها ونقلها إلى الدول العربية الأخرى).

وقدَّمت الورقة شرحاً وافياً لخطة العمل المُقترحة في دراسة المُنظَّمة لتعزيز وتطوير دور المُجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات ومُبرِّرات هذه الخطة وأهدافها ومُكوِّناتها الرئيسية، والتي شملت مُكوِّن تطوير الطرق التقليدية المُتَّبعة في مجال إستخدام الغابات والمراعي، ومُكوِّن تعزيز دور التعاونيات في تحقيق المُشاركة الفاعلة للمُجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات، ومُكوِّن بناء قاعدة معلومات وإصدار دليل للمُجتمعات الريفية المُرتبطة بحماية وتنمية الموارد الرعوية والغابية، إضافة إلى مُكوِّن خاص بإقامة مشروع إرشادي إعلامي لرفع مُستوى الوعي البيئي لدى المُجتمعات الريفية وتعزيز دورها في حماية وصيانة المراعي والغابات – مع الإشارة إلى أنشطة ومُتضمَّنات كلٍ مُكوِّن من هذه المُكوِّنات ومراحل تنفيذه.

التوصيات:

بعد المُداخلات المُثمرة والمُناقشات المُستفيضة التي جرت بين المُشاركين في اللقـاء، وبعد عرض وبحث كافة أوراق العمل المحورية الرئيسية وأوراق العمل القطرية، خلُص المُشاركون إلى إقرار وإعتماد عدد من التوصيات والمُقترحات التي تصب في الأهداف التي توخَّاها اللقـاء، وذلك على النحو التالي:

- نظراً لأهمِّية التشريعات والقوانين في حماية الغابات والمراعي وتبعاً لقصور بعض التشريعات الموجودة في الدول العربية – لذلك يُوصي المُجتمعون بضرورة تحديث هذه التشريعات والقوانين، وبما يُحقِّق حماية الغابات والمراعي وتنميتها.
- بالرغم من إهتمام الجهات والهيئات والمُنظَّمات الحكومية والإقليمية بوضع الخطط وتنفيذ بعض المشروعات المُتعلِّقة بمناطق المراعي والغابات، إلا أنَّها لم تُحقِّق النتائج المرجوة وظلَّت قاصرة لعدم إشراك السُكَّان الريفيين المعنيين بهذه المشروعات في وضع البرامج وتنفيذ هذه المشروعات.
- بالنظر إلى أهمِّية الإعلام في التوعية والتوجيه بأهمِّية الغابات والمراعي ودورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وحماية البيئة والأمن الغذائي، يقترح المُشاركون وضع برامج إعلامية مُوجَّهة ونشرها في جميع وسائل الإعلام للتعريف بأهمِّية

الغابات والمراعي ودورهما الكبير.

- أهمِّية إيجاد كادر مُتخصِّص في مجال الغابات والمراعي والبيئة وإدخال مفهوم الإرشاد الحراجي والرعوي ضمن مناهج التعليم الزراعي. وفي هذا المجال، يُمكن الإستفادة من الإمكانيات المُتوفِّرة للمعهد العربي للغابات والمراعي لتخريج وتدريب كوادر مُتخصِّصة.
- دعم مشروعات تطوير الغابات والمراعي المُتعلِّقة بتنمية الثروة الغابية والرعوية، والطلب من المُؤسسات العامة أو القطاع الخاص أو صناديق التمويل العربية والدولية تمويل هذه المشروعات.
- تعزيز مُشاركة القرويين في إختيار مواقع التحريج والتركيز على زراعة الأنواع مُتعدِّدة الأغراض، بدلاً عن الأنواع الصنوبرية وزيادة القيمة العلفية للمناطق الحراجية وإستخدام مفهوم غابات المُجتمعات والعمل على إنتاج غراس مُتعدِّدة الأغراض في المشاتل.
- توجيه برامج خاصة بالمرأة الريفية وإشراكها عند وضع هذه البرامج، لما لها من دورٍ كبيرٍ في التنمية الريفية وحماية المراعي والغابات.
- تنفيذ برامج تنموية في مناطق المراعي والغابات على أن تأخذ بعين الإعتبار هذه المشروعات إيجاد فرص عمل وتوفير الخدمات اللازمة للسُكَّان الريفيين وإيجاد تقنيات جديدة بسيطة ورخيصة لتحديد بدائل الطاقة، من أجل التخفيف من التعدِّي على الغابات والمراعي وضمان إستقرار هؤلاء السُكَّان.
- تنظيم جمعيات تسويقية من أجل توفير مُستلزمات الإنتاج وتسويق المُنتجات الزراعية والريفية لهؤلاء السُكَّان وتشجيعهم على إقامة مشروعات مُدرَّة للدخل، ضماناً لتحسين مُستوى معيشتهم وإستقرارهم.
- تنفيذ نظام الحمى الذي إتُّبع منذ القدم لثبات نجاحه في حماية الغابات والمراعي، والإستفادة من التجربة المغربية في هذا المجال، من أجل إشراك السُكَّان الريفيين في حماية المراعي والغابات.
- نظراً لأهمِّية الإرشاد والتوعية للسُكَّان الريفيين بأهمِّية المُحافظة على الغابات والمراعي وإستثمارها بالشكل الأمثل، يطلب المُشاركون في اللقاء من المُنظَّمة العربية للتنمية الزراعية وضع برامج إرشادية مُشتركة لفائدة الدول العربية.

- إعتماد خطة العمل المُقترحة ضمن الدراسة القومية التي أعدَّتها المُنظَّمة العربية للتنمية الزراعية لتعزيز دور المُجتمعات الريفية في حماية وصيانة وتنمية المراعي والغابات، بمُكوِّناتها الرئيسية والفرعية المطروحة، مع إضافة مُكوِّنين آخرين في مجال حماية الحياة البرِّية ومجال مُشاركة المرأة الريفية.
- يطلب المُشاركون من المُنظَّمة العربية للتنمية الزراعية – وفي إطار مُتابعة تنفيذ توصيات هذا اللقـــاء – أن يتم تكرار عقده بشكلٍ دوريٍ، ولنفس المجموعة من المسؤولين، حتى تتواصل المُتابعة وتبادل الآراء والتجارب.
- إعطاء البحث العلمي والدراسات العلمية المُتعلِّقة بحماية وتنمية المراعي والغابات دوراً هاماً في الخطط والبرامج التنموية القطرية والإقليمية.
- توسيع قاعدة التشريعات والقوانين واللوائح المُرتبطة بحماية وصيانة المراعي والغابات، ليُعطي دوراً أكبر في الحماية للمُجتمعات الريفية.
- إقامة شبكة معلومات للجهات الخاصة بحماية وتنمية المراعي والغابات، بالإعتماد على قاعدة البيانات المُوصَّى بها ضمن مُكوِّنات خطة العمل المُقترحة بالدراسة القومية حول تعزيز دور المُجتمعات الريفية في مجال حماية وتنمية المراعي والغابات في المنطقة العربية.

الوضع الراهن لدور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي

الوضع الراهن لدور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي

1- أهمية دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي :

1-1 مقدمة :

تكمن أهمية دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي في أن تلك المجتمعات تمثل نسبة نحو(51.3٪) من مجموع السكان الكلي للوطن العربي عام 1998 . بالإضافة إلى أن غالبية المناطق التي يقطنها السكان الريفيون (حزام البادية) تقع في نطاق البيئات الجافة وشبه الجافة الهامشية ، والتي تتصف بقلة مصادر المياه السطحية والجوفية مع قلة الأمطار والتي يبلغ معدل هطولها السنوي أقل من 300 ملم .

وتتضمن الأراضي الجافة وشبه الجاف والهامشية الجزء الأكبر من قاعدة الموارد الطبيعية بما فيها من غابات ومراعي تعرضت للتدهور والتراجع بسبب تكثيف الإستخدامات الزراعية ، بالإضافة للتزايد المتنامي للسكان بمعدل يبلغ 2.6٪ في المتوسط ، والإستخدام غير المتوازن لموارد الغابات والمراعي بواسطة السكان الريفيين.

وقد إنعكست آثار تدهور موارد الغابات والمراعي سلباً على السكان الريفيين وتضمنت الآثار السالبة ما يلي :

- تراجع مصادر الدخل ،
- إنتشار ظاهرة الفقر ،
- تفاقم الإستغلال غير المتوازن لموارد الغابات والمراعي (القطع والرعي الجائر).

وتمثل الآثار السالبة الناتجة عن تداخلات تدهور موارد الغابات والمراعي وأنشطة السكان الريفيين أكبر معوق لتضمين مفاهيم التنمية الريفية المستدامة في إدارة وحماية تلك الموارد والتي تستند على المحاور التالية :

- محور إقتصادي إنتاجي يتمثل في سعي التنمية الريفية الى نمو إقتصادي قابل

للإستمرار وحماية وصيانة موارد الغابات والمراعي التي تشكل أساس التنمية الريفية.

- محور بشري يتمثل في إهتمام التنمية الريفية مباشرة بالتنمية البشرية وفقاً لمنهجية نشر الوعي البيئي وإشراك المجتمعات الريفية في التخطيط وفي إتخاذ القرار وفي التنفيذ.
- محور إجتماعي يتمثل في توجيه التنمية نحو تقليص نطاق الفقر والتخفيف منه وفقاً لسياسات حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية .
- محور بيئى يتمثل في تحقيق تنمية ريفية غابية ورعوية قابلة للإستدامة مع صون وحماية الموارد البيئية .

2-1 السياسات والبرامج المرتبطة بأهمية دور المجتمعات الريفية :

إنتهجت العديد من الدول العربية منذ السبعينات التدابير الإصلاحية المتعلقة بتنمية الموارد الطبيعية الزراعية والتي تدخل في إطارها سياسات التنمية الريفية والغابية . هذا وقد ألقت هذه التدابير بظلالها على الوضع الراهن والإتجاهات المستقبلية للعلاقات بين السكان الريفيين والقاعدة الموردية الغابية والرعوية . وجدير بالإهتمام الجهود التي بذلت لتفعيل وتطوير هذه العلاقات التبادلية في إطار التنمية الريفية المتكاملة التي لايمكن تحقيقها بمعزل عن إستراتيجيات وسياسات وخطط متكاملة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال الإستغلال الأمثل للموارد البشرية والغابية والرعوية .

وتهدف السياسات وبرامج التنمية الريفية المتكاملة للمجتمعات الريفية إلى ما يلي:

- رفع مستويات المعيشة للأفراد مما يتطلب حشد وتوظيف الموارد المتاحة لتحسين دخول سكان الريف وتطوير البيئة المجتمعية .
- تعزيز المشاركة الشعبية في تنمية وحماية الموارد الطبيعية لتحقيق مستويات متزايدة من النمو المتسق مع العدالة في توزيع الدخول لوصول ثمار التنمية الى الشرائح الدنيا من المجتمعات الريفية .
- تحقيق أهداف التنمية بواسطة الإستغلال الأمثل لموارد الغابات والمراعي وتقديم الدعم المؤسسي والتقني والمادي والإجتماعي والصحي لتعزيز قدرات المجتمعات الريفية في التنمية المتكاملة .

ومما سبق ذكره تتضح أهمية الدور المنوط بالمجتمعات الريفية لتعزيز السياسات والبرامج التي تستهدف تحقيق مفهوم التنمية الريفية المتكاملة للنهوض بالمستوى الإقتصادي والإجتماعي في إطار إستدامة موارد المراعي والغابات وحمايتها وصونها .

2- الوضع الراهن لدور المجتمعات الريفية العربية في مجال حماية وصيانة الثروات الغابية والرعوية :

عانت معظم الأقطار العربية من آثار التدهور البيئي بفعل عامل الجفاف والممارسات الإنسانية غير المرشدة في تعاملها مع الموارد الطبيعية ، والتي زادت من إنتشار ظاهرة التصحر وتراجع مساحات الغطاء النباتي الرعوي والحراجي ، وكانت أحياناً مظاهر هذا التدهور من الشدة والإستمرارية في بعض الأقطار بحيث أصبح من الإستحالة إسترجاع هذه الموارد إلى حالتها الأولى ، بسبب تدمير الغابات بالحرائق المتكررة ، والقطع والإستغلال التجاري لأخشابها والرعي الجائر للمراعي الطبيعية والزحف العمراني وإستيطان وإستزراع الأراضي الهامشية ومناطق الغابات والمراعي . ولمواجهة هذه الأوضاع بذلت الدول العربية العديد من الجهود ومن بينها تلك التي تعنى بإشراك المجتمعات الريفية في تنفيذ برامجها التنموية خاصة المتعلقة بحماية وتطوير مواردها الطبيعية وتفعيل دورها في هذا المجال وذلك من خلال إشراك سكان القرى والمناطق الريفية والنائية في البوادي والصحاري ، وتعاونهم مع المسؤولين والجهات المختصة في تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات تنمية المراعي والغابات . ولقد أوضحت الخبرات والتجارب السابقة أهمية دور هذه المجتمعات المحلية وأثر مشاركتها التي تمخضت عن نتائج ملموسة ، خاصة عندما تتاح لهذه المجتمعات وسكان القرى والمناطق النائية فرص أفضل للقيام بدور أكبر في إدارة الموارد الحراجية والرعوية التي يستقرون في نطاقها ، الأمر الذي يحفز أفرادها ويزيد من إحساسهم بمسؤوليتهم تجاه حماية وصيانة الموارد الطبيعية والغابية والرعوية وإستدامة الإستفادة منها .

2-1 دور المجتمعات الريفية وتنظيماتها :

أبرزت معظم الدراسات القطرية أن دور المجتمعات الريفية العربية وتنظيماتها بأشكالها المختلفة لم يكن بالدرجة المناسبة من الفعالية في مجال حماية وصيانة الموارد الطبيعية والغابية والرعوية ، وأشارت هذه الدراسات بأن الأدوار التي أدتها هذه المجتمعات وتنظيماتها في تعاملها مع الموارد الطبيعية على مر السنين كانت تمارس في عدة مظاهر وأشكال هي :

- الإدارة القبلية أو الأهلية (نظام الحمى) : تتميز المجتمعات الريفية بنمط أو بنيان مؤسسي وإجتماعي تقليدي يعتمد على قوة العلاقات الإجتماعية والأعراف والتقاليد الموروثة في تأكيد الحقوق المتبادلة بين هذه المجتمعات ، بحيث أصبحت الأساس في إدارة شؤون القبيلة وتنظيم إستغلال الموارد الطبيعية وحمايتها وصيانتها والمحافظة عليها وهذا ما يطلق عليه الإدارة الأهلية أو القبلية أو سياسة الحمى ، وإعتمد هذا الدور بشكل أساسي على القبيلة والعشيرة والأسرة الريفية الممتدة كنظم إجتماعية موجودة في الريف العربي ، ومثالاً لهذا ما درجت عليه المجتمعات الريفية الرعوية التي كان من شؤونها إدارة المراعي وتنظيم حقوق الإنتفاع والمنافع فيها وفقاً لنظام وسياسة الحمى التقليدية التي تفرض إحترام الجوار المتبادل والتمسك بالأعراف والتقاليد البدوية ، حيث كان شيخ القبيلة ورئيس العشيرة بالتعاون والتشاور مع مجلس العشيرة يحدد مناطق الرعي ومواعيد فتحها وإغلاقها ضمن نطاق الحماية، بالإضافة الى حمايتها من تعديات الغير ، لإعطاء الفرصة للنباتات الرعوية بالإستمرار والتجديد وبذلك إستطاعوا على مر السنين المحافظة على ديمومتها وإيجاد نوع من التوازن بين أعداد الحيوانات وإنتاجية المراعي ، ولقد لعبت المجتمعات الرعوية في هذه المرحلة الزمنية دوراً كبيراً في المحافظة على الموارد وحماية الثروات الطبيعية خاصة الغابات ومناطق المراعي .

وفي مرحلة ما بعد صدور القوانين والتشريعات وايلولة جميع الأراضي للدولة وما تبعها من إلغاء سياسة الحمي وإدارة العشائر والقبائل لهذه الموارد وإعتبار أراضي الغابات وأراضي البادية من الأملاك العامة للدولة وتطبيق سياسة الشيوع ، أصبحت تلك الموارد مشاعاً للجميع ، حيث فقدت المجتمعات الريفية السيطرة على هذه الموارد وإدارتها الشاملة وحقوق الإنتفاع بها فتسابقت الى إستغلالها بشكل جائر وعشوائي ، كنتيجة معاكسة لفقدان سيطرتها على تلك الموارد الطبيعية الغابية والرعوية ، وبالتالي غياب الحافز التنموي ، وتراجع في الأنشطة التي تقوم بها هذه المجتمعات خاصة الموجهة لحماية وصيانة هذه الموارد ، الأمر الذي أدى إلى مراجعة الموقف من طرف معظم الأقطار لتدارك هذا الوضع وإعادة النظر في سياسة الشيوع وفي إمكانية الرجوع إلى سياسات ونظام الحمى والإدارة القبلية والأهلية في ظل القوانين والتشريعات الحديثة.

- التنظيمات الإجتماعية الأهلية الريفية :

نشأت هذه التنظيمات الإجتماعية إما بدافع ذاتي وتلقائي من أفراد المجتمع الريفي لتحقيق هدف في مصلحة مشتركة ، أو بتشجيع من الدولة للمساعدة كأجهزة شعبية مكملة للأجهزة المختصة خاصة بعد إلغاء سياسة الشيوع ومحاولة إستيعاب سياسات الحمى في هذه التنظيمات ، وتلعب هذه التنظيمات الشعبية المتمثلة في الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات الغابوية والجمعيات الرعوية وغيرها من التنظيمات أدواراً مختلفة منها ترشيد ممارسة حق الإنتفاع وإستغلال الموارد والثروات الطبيعية والمحافظة عليها ، الدفاع عن حقوق افرادها من المجتمعات الريفية ، حماية الغابات من الحرائق ومكافحتها ، تقديم الخدمات المختلفة لأفراد مجتمعاتها ، مثل توفير المستلزمات الإنتاجية المختلفة وزراعة الغابات وحراستها بإعتبار أن هذه الموارد هي بمثابة مصدر رزقهم ومواطن العمل لعائلاتهم وأبنائهم .

- تنظيمات ريفية مشاركة في البرامج والمشروعات المنفذة في مجال حماية الموارد الطبيعية :

أبرزت الدراسات القطرية حقيقة مشاركة المجتمعات الريفية كجماعات شعبية مع أجهزة الدولة والجهات الإقليمية والدولية في تنفيذ المشروعات والبرامج الممولة لحماية وصيانة الموارد الطبيعية الغابية والرعوية في القطر . وعموماً فإن مشاركة المجتمعات الريفية غير المنضوية في التنظيمات غير الحكومية الحديثة والمنظمات الطوعية، تكاد تكون منعدمة وذلك بمفهوم المشاركة الحقيقية في جميع مراحل إعداد وتنفيذ وتقويم مشروعات التنمية الريفية وعلى الخصوص الرعوية والغابية ، حيث أن العمل الذي يتم هو في حقيقة الأمر مبرمج أساساً من قبل الجهات الرسمية ويتم التمويل بالإعتماد على إمكانات داخلية محلية و/أو على التمويل الخارجي في إطار المعونات والقروض الدولية ، وقد تشارك فيه المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل الدولية ، ولا تلعب المجتمعات الريفية (السكان القرويون) في هذا المسلسل إلا دوراً غير مؤسسياً ، يتمثل في غالب الأحيان في توفير اليد العاملة لتنفيذ البرامج والمشروعات المحددة من طرف واحد وهي الجهات الرسمية .

2-2 دور الدولة :

تعتبر قدرة المجتمعات الريفية على حماية وصيانة الموارد الطبيعية والغابوية

والرعوية أمراً مشكوكاً فيه ، ففي كثيرمن الأحيان نجد أن المجتمعات الريفية في سعيها للعيش وتحت ضغط الحاجة ودافع الفقر تؤثر تأثيراً مباشراً على هذه الموارد بالإستغلال غير المرشد لها ، بإعتبارها جزءاً من المحيط الحيوي وتحتوى على مصادر عيش ومواد رخيصة من المرعي والخشب ومواد أخري ، وكما سبقت الإشارة فإن حماية وصيانة المراعي والغابات بالشكل المطلوب هو استثمار عالي التكلفة لا تستطيع هذه المجتمعات الريفية تغطيته لضعف إمكاناتها ولعدة أسباب :

- نوع الإستثمار طويل المدى ، وقد لا تستفيد منه الأجيال الحالية .
- تواجد المجتمعات الريفية الرعوية في المناطق الصحراوية حيث توجد الغابات والمراعي الطبيعية وهي مجتمعات في مجملها فقيرة الموارد ، مع تدني مستويات الدخول المعيشية لها حيث أن فرص العمل المتاحة تقريباً هي الرعي وتربية الحيوانات الصغيرة .

وبناء على هذا الواقع فإن الدولة في المنطقة العربية أخذت على عاتقها وتبعاً للإمكانات والموارد المتاحة دوراً ومسؤولية تجاه تنمية وتحسين الموارد الطبيعية الغابية والرعوية من خلال العديد من الأنشطة والمشاريع التنموية والبحثية مع وضعها في الإعتبار أهمية مشاركة المجتمعات الريفية فيها .

ففي معظم الأقطار العربية التي تتواجد بها المجتمعات الريفية بأشكالها التقليدية ، وحرصاً من الجهات المختصة على سلامة الموارد الطبيعية وحمايتها وصيانتها خاصة بعد التنبه إلى الأخطار والآثار المدمره التي تتعرض لها هذه الثروات ، قامت هذه الأقطار بإصدار القوانين والتشريعات والمراسيم الخاصة بتنظيم إستغلال هذه الثروات الطبيعية ، وإلغاء نظام الشيوع وإعادة تخصيص المراعي، وتشجيع إنشاء الجمعيات والتعاونيات الزراعية والغابية والرعوية المتخصصة، لتكون شبه مستقلة أو إنشائها تحت وصايتها ، وتتمثل الجهود في إنشاء الغابات الإصطناعية ، وتسوير المحميات ، ومنع بيع أراضي البادية والتعدي عليها بالزراعة ، وإنشاء المشروعات التنموية الكبرى الخاصة بتنمية وتطوير الموارد الطبيعية ، وتشجيع وتنشيط مشاركة المجتمعات الريفية في تخطيط وتنفيذ مشروعات إقامة الغابات الشعبية ، وإحياء المراعي ومشروعات التنمية المتكاملة ومشروعات تأهيل المراعي ، ومشروعات إنتاج الأعلاف المركزة بجانب توفير الخدمات الحكومية الريفية مثل الإرشاد الزراعي الحراجي والبيئي وبرامج التوعية والتدريب ، وتنفيذ

المسوحات للموارد الطبيعية وإنتاج الخرائط النباتية – البيئية ، وإقامة مصدات الرياح والأحزمة الشجرية وحماية الغابات ومكافحة حرائق الغابات وإنشاء المشروعات المولدة للدخل للنساء الريفيات .

أما في بعض الدول العربية التي لا تتواجد بها مجتمعات ريفية أو تنظيمات ريفية بالشكل التقليدي (قطر ، الكويت)، فإن عبء أعمال حماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية والغابية والرعوية يقع بصفة رئيسية على الجهات والأجهزة المختصة في الدولة ، وتشمل هذه الأعمال المهام والمسؤوليات الادارية والتشريعية كاصدار القوانين المنظمة لحقوق الانتفاع والمنافع لذوى الحقوق في الموارد الطبيعية والغابية والرعوية ، إقامة وانشاء الغابات الاصطناعية والمحميات الطبيعية وانشاء المشاتل وتوزيع شتلات الاشجار وشجيرات النباتات الرعوية ، وتعبيدالطرق وتأهيل البنى التحتية وتسييج المحميات وتخصيص اراضي المراعي وإقامة المتنزهات .

2-3 الأوضاع الراهنة لحماية وصيانة الثروات الغابية والرعوية على المستوى القطري :

تعاني الغابات والمراعي الطبيعية في الأردن من التدهور نتيجة لعدم التجديد الطبيعي للأشجار وإنجراف التربة لأسباب الحرائق والتعديات الأخرى المختلفة ، ولقد تفاقم هذا الوضع لغياب دور ومساهمة المجتمعات الريفية وتنظيماتها في حماية وصيانة هذه الثروات ، بالإضافة لعدم توفر المخصصات المالية اللازمة، وفرض الكثير من القيود والمحددات في التصرف في هذه المخصصات وتوفير اللوازم الأخرى المطلوبة .

وفي دولة **الامارات** تقوم الجهات المختصة (أقسام الزراعة في البلديات) بكل العبء فيما يختص بأعمال حماية صيانة وتنمية الموارد الغابية ، وتنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة في هذا المجال ، مثل إنشاء وتسوير المحميات الطبيعية والغابات الإصطناعية وتخصيص المساحات الرعوية بمناطق الرعي ، وتخصيص مساحات لإنتاج البذور ، وفي هذا المجال تم إنشاء 154 مشروع غابة مزروع بها 196 مليون شجرة على مساحة 83477 هكتار ، أما مشاركة المجتمعات الريفية فهي محدودة أو منعدمة، كما أنه ليس هناك أي نوع من أشكال التنظيمات الطوعية أو الأهلية .

أما في **تونس** توفر الجهات المختصة الإعتمادات والمخصصات المالية في نطاق

العديد من مشاريع التنمية الغابية والرعوية للجمعيات الغابية والجمعيات الرعوية ، ولقد تم تكوين 11 مجمع غابي بالتعاون مع المجتمعات الريفية ومشاركة أفرادها في مختلف المشاريع الممولة من قبل الدولة أو المنظمات والهيئات الدولية ، أو عن طريق التعاون الثنائي . ويبرز دور التنظيمات الإجتماعية الريفية (الجمعيات الغابية والرعوية) في تنفيذ مشاريع وعمليات التنمية المتكاملة ، وإنشاء المدارس والمستشفيات الصغيرة ، وتطوير البنى التحتية وتعبيد الطرق وصيانة وتنمية الموارد الغابية والرعوية في مناطق إدارية عديدة في تونس .

وفي **الجزائر** إنعكس دور المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية في إنشاء الجمعيات الفلاحية الغابوية، حيث تم إنشاء 99 جمعية في أنحاء متفرقة من البلاد ،وتشارك هذه الجمعيات مع الجهات المختصة في تخطيط وإعداد برامج التنمية ، وتوفر الدولة الدعم المالي لهذه التنظيمات حتى تقوم بدورها بشكل فاعل . ويتمثل هذا الدعم في توفيرمستلزمات الإنتاج الفلاحي ، والآليات الزراعية ، والأعفاء من الضرائب والرسوم ، كما تقوم الجهات المختصة مع هذه التنظيمات في إطار المشاركة الشعبية بتنفيذ بعض البرامج والمشروعات التنموية القطرية الهامة مثل مشروع ترقية العمل الريفي ومشروع النهوض بالمرأة الريفية .

وعلى مستوى **جيبوتي** لا يوجد دور ملموس للمجتمعات الريفية وتنظيماتها في مجال حماية وصيانة الموارد الطبيعية الغابية والرعوية ، ويرجع هذا بشكل أساسي لعدم وجود أي تنظيمات إجتماعية أو مؤسسات رسمية أو شبه رسمية عاملة في هذا المجال أصلاً حيث الإدارة القبلية والقوانين والأعراف التقليدية هي السائدة كأساس لتنظيم إستغلال هذه الموارد وحمايتها ، كما يتضح أن هذه المجتمعات التي هي في حالة عزلة عن الأجهزة المركزية ، بعيدة عن المشاركة في أي عمليات تخطيط وتنفيذ مشاريع خاصة بتطوير الموارد والثروات الطبيعية في الدولة .

وفي **السودان** يبرز دور المجتمعات الريفية وتنظيماتها في مجال حماية وصيانة الموارد الطبيعية في مشاركتها مع الجهات المختصة في تخطيط وتنفيذ البرامج التي تضمنتها خطة الإستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002) والتي تهدف الى حجز 25٪من مساحة السودان للموارد الطبيعية ، تشمل الغابات والمراعي والحياة البرية وتعادل هذه النسبة مساحة 37.2 مليون هكتار ، ولقد تم فعلياً حجز حوالي 14.6 مليون

هكتار بنسبة تنفيذ 39.2٪ ، كما وفرت الدولة الدعم الفني والمالي لتفعيل دور هذه المجتمعات في تخطيط وتنفيذ برامج حماية البيئة ، وصيانة المراعي والغابات من خلال توفير الخدمات الإرشادية المتكاملة ، وخدمات المياه ، وصحة الحيوان ، وتنمية القدرات الوطنية بالتدريب والإرشاد ، بالإضافة إلى تنشيط المجتمعات الريفية الرعوية في ممارسة مسؤولياتها من خلال التنظيمات القبلية الأهلية ومشاركتها في إدارة وتنظيم مواردها الرعوية والغابية وترشيد إستغلالها وفق الخطط التنموية وسياسات الدولة ، ومساعدة سكان القرى لزراعة وصيانة وحجز الغابات الشعبية بالعون الذاتي . ولتأكيد دور هذه المجتمعات في هذا المجال ، هناك عدد من البرامج والمشروعات القطرية التي يجرى أو خطط لتنفيذها بمشاركة المجتمعات الريفية وأهمها مشروع ادارة الموارد المتكاملة لمكافحة التصحر (1995-2000) ، ومشروع تنمية المناطق القاحلة (1996-2001) ، ومشروع إعمار البيئة بولاية كسلا (2000-2001) .

وبالنسبة للقطر السوري يوجد العديد من التنظيمات المجتمعية الريفية التي تم تأسيسها وفقاً للتشريعات والقوانين وأهمها الجمعيات التعاونية الزراعية المتخصصة لكي تساهم بدور في عمليات التحريج الإصطناعي وحماية الغابات ومكافحة حرائق الغابات . وعلى الرغم من هذا فإن النشاطات التي تقوم بها المجتمعات الريفية وتنظيماتها في هذا المجال وبصفة خاصة الموجهة لحماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية والرعوية ضعيفة وتكاد تكون معدومة ، ولم تلق عملية حماية وصيانة المراعي أي إهتمام من هذه الجمعيات مما زاد في تدهورها وذلك نتيجة غياب الحافز التنموي ، وتهميش سيطرتها على هذه الموارد وإدارتها والإستفادة من حقوق الإنتفاع بها . وبحصر المشاريع القائمة والنشاطات المنفذة في البادية السورية ، نجد أن الجمعيات التعاونية الزراعية لم تأخذ دورها في حماية وصيانة وإدارة المراعي كما ينبغي ، إذ أن مشاركتها في إعادة تأهيل المراعي المتدهورة ، عن طريق الإستزراع الرعوي ضعيفة ، ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمعات الرعوية الفقيرة وقلة الإمكانيات المتوفرة لديها من ناحية ، وإرتفاع تكاليف صيانة وحماية المراعي من ناحية ثانية ، وكذلك صعوبة حماية المناطق المحسنة . وبينما تنحصر أهم منجزات الجمعيات التعاونية في سوريا في إستزراع مساحات صغيرة من المراعي لا تتجاوز 2 ألف هكتار ، وبخصوص المجال الغابي فإن هناك عدد من المنظمات

الشعبية تساند وتتعاون مع الجهات المختصة في تنفيذ بعض خطط التحريج الإصطناعي ، ومن أمثلة هذه البرامج والمشروعات التي تشملها تلك الخطط وتشارك فيها الإتحادات الفلاحية والمرأة الريفية والشبيبة مشروع تطوير الغابات ويتضمن إستصلاح وتحريج 24 ألف هكتار وإنتاج 30 مليون غرسة حراجية ، ومشروع تربية وتنمية الغابات ، ومشروع تنمية الموارد الحراجية وحماية البيئة وتحقيق الأمن الغذائي في المناطق الجافة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا . إلا أن المشاريع التنموية التي تنفذ من خلال المشاركة بين الجهات المختصة والمجتمعات الريفية والموجهة لصيانة وحماية الموارد الطبيعية الرعوية يعتبر نجاحها ضئيل وذلك لضعف فاعلية ومشاركة تلك المجتمعات في هذه المشروعات ومنها مشروع إحياء المراعي وإقامة محمية طبيعية للاحياء البرية في البادية السورية ، ومشروع مراقبة ومكافحة التصحر في جبل البشر ببادية دير الزور ، ومشروع التنمية المتكاملة في البادية السورية.

وفي **العراق** تساهم المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات من خلال الجمعيات الفلاحية التعاونية التي تم تأسيسها وفقاً للتشريع والقانون لتمارس نشاطاتها في منطقة الغابات الطبيعية ومنطقة السهوب والمنطقة الصحراوية ووفقاً للتوجهات الإقتصادية والزراعية للدولة التي وفرت الدعم العيني والمادي لهذه المجتمعات ، من تقديم للخدمات البيطرية المجانية وإقامة مسيجات المراعي وتأسيس المشاريع لحماية وصيانة الغابات الطبيعية وأحواض الأنهر وتوظيف أفراد المجتمعات الريفية من سكان القرى الجبلية ، وإقامة مخازن للعلف في أغلب مناطق المراعي الطبيعية وتقديم خدمات الإرشاد لتوعية سكان هذه المجتمعات في هذه المجالات .

كما برز دور هذه المجتمعات من خلال مشاركتها في مشروع إدارة المراعي في شمال العراق ، إذ كان لمساهمة سكان القرى في المنطقة الأثر الكبير في الإنتهاء من المرحلة الأولى من المشروع ، الذي يدار بالتعاون ما بين دائرة الغابات وسكان القرى في المنطقة حيث خصصت الأراضي كمراعي طبيعية تستغل للرعي، ويساهم سكان المجتمعات الريفية أيضاً في زراعة مصدات الرياح قرب الآبار ، وزراعة النباتات الرعوية وأشجار الغابات ، ومن المشروعات التي تجري أو خطط لتنفيذها بمشاركة المجتمعات

الريفية مشروع إدارة أحواض الأنهر في منطقة هجران وهو من المشاريع الرائدة وتبلغ مساحته أكثر من 4 ألاف هكتار ، ويشمل نشاطات إعادة التشجير ومكافحة إنجراف التربة، وكذلك مشروع إستصلاح المرعى الطبيعي في كاوني . وتبلغ مساحته 1450 هكتار وغيرها من المشروعات .

وعلى مستوى **سلطنة عمان** يبرز دور المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية من خلال مسؤوليات القيادات المحلية من شيوخ وأعيان تلك المجتمعات في التعاون والتنسيق مع الأجهزة المختصة للتصدي للمخالفين للقوانين وتنظيم إستغلال الموارد الرعوية وفق أسس متعارف عليها بين العشائر ، بحيث تكون لكل قبيلة أو عدة عشائر منطقة تعيش عليها وتنظم حق الرعي والإنتفاع بالموارد الرعوية الطبيعية لأفراد القبيلة أو العشيرة في تلك المنطقة، وتحت هذا النظام يتم إستغلال تلك الموارد بصورة أفضل وبالشكل الذي يحافظ عل إستدامتها ، وتقوم الدولة بدورها في توفير الإمكانيات اللازمة التي تساعد تلك المجتمعات في حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية، مثل إنشاء المشاتل وإنتاج الشتلات وتوزيعها على الأفراد ودعم وتوفير الأعلاف الحيوانية وتبني البرامج الإرشادية بين أوساط هذه المجتمعات ، كما تعمل على تطوير البنيات الأساسية وإعادة تعمير وتنمية الموارد الرعوية . من جانب آخر لعبت هذه المجتمعات دوراً هاماً بمشاركة أفرادها في المشروعات والبرامج المختلفة ، مثل برنامج تقليل الأعداد الحيوانية ، وبرامج تحسين وإدارة المراعي الطبيعية بواسطة الإستزراع الصناعي والبذر لحوالي 180 ألف هكتار ، كذلك مشروع مكافحة الحشرات والآفات في مناطق المراعي والغابات وتقوم دائرة المراعي والغابات في مناطق السلطنة بتنفيذ برامج تحسين وإدارة المراعي الطبيعية باراحة المراعي خلال مواسم الأمطار وذلك بمشاركة الأهالي وأفراد المجتمعات الريفية ولقد شملت هذه التجربة 38 ألف هكتار ومشاركة 713 أسرة من المربين يملكون 31 ألف رأس من الأبقار .

وفي **الكويت** بصفة عامة فإن المجتمعات الريفية بمعناها التقليدي غير موجودة ، والتجمعات الزراعية محدودة ليس لديها إمكانيات ولا في إستطاعتها أن تقوم بدورها المناسب خاصة في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات ، ويرجع هذا لتواجد أغلب هذه التجمعات في المناطق الحدودية للبادية سواء في الجهات الشمالية أو الجنوبية للقطر وبهذا تقوم الأجهزة المختصة بعبء تنفيذ الخطط والمشاريع الخاصة بتطوير وتنمية الموارد

الغابية والرعوية ، وعملت على إنشاء الغابات وإدارة المراعي الطبيعية ، إقامة المحميات والمتنزهات ، ومساندة وتشجيع قيام التنظيمات والجمعيات الزراعية العاملة في مجالات الزراعة ، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لهذه التنظيمات لتفعيل دورها في التنمية الريفية المستهدفة . وتقوم أجهزة الدولة بمشاركة التنظيمات والجمعيات المتاحة في إثارة الوعي البيئي لدى المواطنين من خلال الندوات والمؤتمرات وغيرها من الأنشطة الإعلامية.

أما في ليبيا ، فإن دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات سواء كان تطوعياً أو بمقابل ، هو دور لا يذكر بسبب قلة وجود التنظيمات الريفية العاملة في هذا المجال ويقتصر الأمر على وجود بعض الجمعيات الأهلية التي تعمل على نشر الوعي البيئي المتعلق بالموارد الطبيعية وغيرها عن طريق إقامة الندوات بالمناطق الريفية ، والمشاركة في الحملات التطوعية لغرس شتلات الغابات ، وبالنسبة للمجتمعات الريفية المتواجدة في مناطق الساحل قرب الغابات والمراعي يعمل قلة من أفرادها كموظفين وعمال وحراس للغابات أو كعمال موسميين ، وتملك الدولة جميع مناطق الغابات والمراعي، وتقوم الأجهزة المسؤولة عنها من خلال الإدارة العامة للغابات ومكتب تنمية المراعي بتوفير الدعم لسكان هذه المجتمعات والإمكانات اللازمة وتشجيعهم وتحفيزهم ليقوموا بدورهم في حماية وصيانة الموارد الطبيعية وذلك بتقديم شتلات الغابات والمراعي مجاناً ، تقديم الرعاية البيطرية ، تسييج وتنمية أراضي المراعي ، منحهم حق الإنتفاع من الإحطاب وأخشاب وثمار الغابات ، وتربية النحل داخل الغابات والمراعي دون مقابل ، كما تقوم الدولة بتنفيذ بعض المشروعات البسيطة التي يشارك فيها طلبة المدارس وحركة الكشافة والمرشدات والجمعيات التطوعية الشبابية .

وفي جمهورية مصر العربية يعتبر دور المجتمعات الريفية في حماية ورعاية وصيانة الموارد الطبيعية دوراً ضعيفاً بسبب النقص في الإمكانات الذاتية المادية والفنية للمجتمعات المعنية وبما يمكنها من القيام بدور فعال في هذا المجال ، كما أن هذا الدور غير موجود فعلياً على مستوى التعاونيات الزراعية أو الجمعيات الأهلية أو غيرها من التنظيمات الريفية ، ونظراً لأن الإتجاه العام للدولة هو الإهتمام بالبيئة خاصة الصحراوية ، فقد قامت الدولة ممثلة في وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ووزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة ، ووزارة الدولة للبيئة بجهود عديدة في مجال حماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية في مصر من خلال إتجاهين : الأول إقامة المشاريع التنموية

لتطوير الموارد الطبيعية والثاني إدارة المحميات الطبيعية متضمنة حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية ، ورعاية وحماية المحميات الطبيعية . ولتأكيد أهمية دور المجتمعات الريفية وحرصاً على مشاركتها في المشاريع التنموية التي تنفذها الدولة بالتعاون مع الجهات المانحة ، قامت وزارة الزراعة بإقامة العديد من المشاريع الخاصة بتنمية وتحسين المراعي الطبيعية والغابات واضعة في الإعتبار أهمية مشاركة المجتمعات الريفية البدوية كأجهزة شعبية تشارك مع أجهزة الدولة في تنفيذ هذه البرامج .

وعلى مستوى **المغرب** تلعب المجتمعات الريفية وتنظيماتها دوراً رئيسياً في المحافظة على الموارد الغابية والرعوية ، إذ ينتظم أفراد المجتمعات الريفية فيما يعرف بمجالس الجماعات القروية التي يخول لها القانون سلطات واسعة في مجال إدارة العقارات الجماعية والتنمية القروية المحلية ومن خصائص إهتماماتها تنظيم ذوي الحقوق في تنمية الإقتصاد الغابي في دائرة إختصاصها . ومن ضمن التنظيمات المتواجدة هناك التعاونيات الغابية والرعوية التي تقوم بالسهر على حماية الموارد الطبيعية ، وتعتمد هذه التنظيمات المجتمعية الريفية على عدة أساليب تهدف إلى الإستغلال المرشد للموارد الرعوية ومن هذه الأساليب نظام (الأكدال) وكذلك نظام (الترحال) بين الأنظمة البيئية ، حسب الفصول وإنتاج الكلأ ، ونظام الأكدال يعني تخصيص محمية رعوية خلال فترة محددة في السنة لإستغلالها بإتفاق جميع ذوي الحقوق ويتم تحديد تاريخ فتح ونهاية المرعى فيها طبقاً للأعراف المعمول بها .

ومع مرور الزمن تقلص دور المجتمعات الريفية لعوامل وظروف التغيير الإقتصادي والإجتماعي التي إجتاحت تلك المجتمعات وعملت على تفكك روابطها الإجتماعية ، لذا بادرت الدولة بتكوين التعاونيات كإطار تنظيمي تعاوني شبيه بالجمعيات الريفية ويؤدي نفس مهامها ، وبدأ ذلك في إطار مشروع التنمية القروية لصيانة والحفاظ على الموارد الطبيعية . ولقد تكونت في منطقة المشروع 34 تعاونية لهذا الغرض . وفي المجال الغابي هناك العديد من التعاونيات المهنية الغابية تعمل في مجال إنتاج الفحم وخشب البناء وإنتاج العسل تحت إشراف الوزارة المكلفة بالمياه والغابات .

ومن المشروعات الهامة التي تنفذها الدولة أيضاً بمشاركة المجتمعات الريفية من خلال جمعياتها التعاونية مشروع تحسين المراعي الغابوية بإقليم خنيفرة وتبلغ مساحته حوالي 160 ألف هكتار ، ومشروع تنمية المراعي بالمنطقة الشرقية ومساحته 3.2 مليون هكتار ، ومشروع التنمية القروية للأطلس المتوسط وتبلغ مساحته 516 ألف هكتار والذي

تم إكتماله في عام 1989 .

وفي **موريتانيا** تكونت جمعيات حماية الغابات وجمعيات حماية المراعي وتربية المواشي لتؤدي دور الحماية للموارد الطبيعية وتحافظ على حقوق منتفعيها ، ولكن تظل الإمكانيات المتاحة لها وللمجتمعات الريفية بأكملها قاصرة لا تمكنها من القيام بدور فاعل في حماية وصيانة وتنمية المراعي والغابات ولو أنه في الأونة الأخيرة إستفاد بعضها من تمويل الدولة في إطار مشاريع العون الخارجي .

ورغم ضعف الإمكانات والتمويل فإن جمعيات حماية الغابات وجمعيات حماية المراعي وتربية المواشي لعبت دوراً هاماً في تنظيم العمل الجماعي في المناطق الريفية ، مما يتيح إمكانية مشاركة هذه التنظيمات في تنفيذ النشاطات المتعلقة بحماية وصيانة الموارد الطبيعية .

أما في **جمهورية اليمن** لا زال دور المجتمعات والتنظيمات الريفية محدوداً في مجال حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية ، بحكم أن الإهتمام من قبل الدولة كان ضعيفاً في مجال تطوير الموارد الطبيعية والثروات الغابية والرعوية ، وإنعكس هذا على هذه المجتمعات ولكن في السنوات الأخيرة وفي مواجهتها لمظاهر التدهور البيئي الذي ألم بهذه الموارد شجعت الدولة كل التنظيمات المتواجدة في الريف وتسعى من خلال المشاريع الزراعية والهيئات والإمكانات الأخرى المتوفرة لديها من إرشاد زراعي وخدمات زراعية ، إلى تفعيل دور هذه المجتمعات والتنظيمات للمشاركة في الأنشطة المتعلقة بحماية وصيانة الموارد الطبيعية ومنها إنشاء مصدات الرياح وتشجير الأراضي المتأثرة بالتملح والقلوية وتثبيت الكثبان الرملية .

3- تقويم أداء المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات:

يعتبر التنظيم الجماعي في المناطق الريفية على العموم عملاً لازال في بدايته في العديد من أقطار الوطن العربي ، ذلك أن السكان المجاورون للغابات والمستقرون في المجالات الرعوية يرتكز تعاملهم مع هذه الموارد الطبيعية أساساً على البحث عن تغطية حاجياتهم من الحطب والأخشاب للبناء والمواد الغابية المختلفة ذات الإستعمالات المحلية، إضافة إلى الأعلاف وزراعة المجالات الرعوية بطريقة تقليدية دون ترشيد الإستخدامات للمحافظة على الموارد الطبيعية .

إن النقص الحاصل في عدد وتنظيم المجتمعات الريفية المرتبطة بالمراعي والغابات في الوطن العربي أدى بفعل مختلف الإستخدامات غير المرشدة وغير المنظمة لهذه الموارد إلى تدهور وتصحر هذه المجالات . ونسبة إلى قلة الموارد المالية والإعتمادات المرصودة لقطاع الغابات والمراعي فإن إعادة تأهيل المجالات الرعوية والغابية جد صعب ويتطلب مجهودات كبيرة لإنجاز هذا العمل في إطار تشاركي يشجع مشاركة المجتمعات الريفية لتقوم بدورها إلى جانب الجهات الرسمية المسؤولة على تنمية الأرياف والرفع من مستوى معيشة السكان الريفيين .

هذا وإن الإمكانيات الذاتية المادية والفنية للمجتمعات الريفية ضعيفة ومحدودة لا تمكنها من القيام بدور فعال في مجال حماية وصيانة وتنمية المراعي والغابات وبالتالي فإن تقويم دور هذه المجتمعات قد يكون غير ملائم في الوقت الذي لا تقدم لهذه التنظيمات المعونة الفنية والمادية اللازمة لتمكينها من التواجد الفعلي في الميدان من جهة وتوسيع مجالات مشاركتها الفعالة في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة للمراعي والغابات من جهة أخرى .

والجدير بالذكر أنه بإعتبار المنجزات التي تمت في إطار مشروعات معينة في بعض الأقطار العربية والتي أعطت بعداً هاماً للمشاركة الشعبية الريفية يتضح أنه كلما أعطيت الفرصة للمجتمعات الريفية في إدارة شؤونهم التنموية كانت النتائج ذات الوقع الحميد على مستوى تنمية المراعي والغابات إضافة إلى تحسين مستوى معيشة هذه الفئات من السكان في الوطن العربي ، هذا وإن تحسين مشاركة المجتمعات الريفية لتعزيز دورها في حماية وصيانة المراعي والغابات وبالتالي تكون نتائج تقويم أدائها إيجابياً ، يرتكز على تحديد البرامج والخطط مع هذه المجتمعات للإدارة المشتركة لهذه الموارد مع توضيح الأدوار والمسؤوليات الجماعية والفردية في إعداد وتنفيذ هذه البرامج والخطط ، إضافة الى تعيين مراقبين من أفراد المجتمعات الريفية لمراقبة ومتابعة وتقويم عمليات الرعي والحمولة بالمناطق الغابية والرعوية وذلك بالتنسيق مع الجهات المسؤولة على التنمية المستدامة للمراعي والغابات على المستوى المحلي ، وفي مجال حقوق الإنتفاع التي تتمتع بها المجتمعات الريفية من حيث إستخدامات المراعي والغابات فإنها تحتاج إلى إعادة النظر في مناطق وضع اليد والإنتفاع والحقوق وواجبات واضعي اليد وذوي هذه الحقوق حتى تستجيب للتطورات التي عرفها القطاع الغابي والرعوي في الوطن العربي .

وبالنسبة لتقويم أداء المجتمعات الريفية ودورها في حماية وصيانة الغابات والمراعي على مستوى الأقطار العربية فإنه مثلاً في جمهورية مصر العربية يمثل مشروع إدارة موارد مطروح نموذجاً لما يمكن إنجازه من خلال مشاركة فعلية للمجتمعات الريفية والجهاز الرسمي ، حيث أمكن تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع المجتمعات الريفية البدوية من أجل تحسين وصيانة وحماية مساحة 12 ألف فدان من المراعي الطبيعية بالساحل الشمالي الغربي وزراعة مسافة 120 كلم متر بمصدات الرياح من الأشجار الغابية على طول الطريق الساحلي بمنطقة مطروح، إضافة إلى أن المشروع مكن من مساعدة المجتمعات الريفية البدوية على إنشاء المشاتل والصوب الزراعية وإنتاج شتلات الأشجار الغابية وشجيرات المراعي بمناطق تنمية وصيانة المرعي والغابات . كما تم كذلك تقديم الدعم الفني والمالي والإرشاد والتدريب لفائدة أفراد المجتمعات الريفية البدوية لتحسين دخلهم وتبني المشروعات ذات الحجم الصغير والرفع من مستوى وعيهم بمزايا المحافظة على بيئتهم وحماية المراعي والغابات المتواجدة في مناطقهم .

وبخصوص الجمهورية العربية السورية تعتبر المجتمعات الريفية القاعدة الأساسية لحماية وتطوير الموارد الطبيعية ولكن تبقى أهمية دور هذه المجتمعات متوقفة على ضرورة القيام بتنظيمها وتدريب أعضائها وتوسيع العمل التشاركي والتنسيق .

هذا وقد كانت لمختلف المشاريع التي أنجزت خاصة في مجال الغابات أثراً إيجابياً في مشاركة المجتمعات الريفية مع العناية الخاصة بإدماج مكثف للعنصر النسوي في البادية السوية . وفي إطار النشاطات العملية المولدة للدخل تقام دورات تدريبية للنساء في القرى الحراجية والتجمعات السكانية وتهدف إنتشار المعرفة الدقيقة لدى هذه الفئة من المجتمع الريفي حول كيفية إعداد وتقديم المشاريع إضافة إلى إمكانيات التحفيز والمنتجات والتخطيط العملي والخروج فوراً بمشروع تنفيذي ملائم مع طاقاتهن الذاتية ، كما تستهدف كذلك هذه الدورات التدريبية فئات أخرى وعلى الخصوص السكان العاطلين عن العمل في البادية .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا العمل التشاركي والتكويني إضافة إلى تقديم المعونة الفنية والإدارية لخلق وتنفيذ مشاريع صغرى ذات الفائدة العالية لفئات البادية ، يتميز بكونه يتيح إمكانات الرفع من مستوى الدخل والمعيشة في الأرياف، مما يساعد المجتمعات الريفية على المساهمة والقيام بدور فعال في حماية وصيانة المراعي والغابات،

بحيث ينخفض الضغط الحاصل على هذه الموارد الطبيعية من خلال الحصول على مداخيل ناتجة عن أنشطة متنوعة في مجالات متكاملة مع نشاط تربية الماشية والتنمية الغابية .

ومن جهة أخرى فإن تعزيز دور المجتمعات الريفية في سوريا لن يتم إلا عبر الإستفادة من إمكانات هذه المجتمعات والتي تتمثل في وجود مهارات فردية وفي إطار العديد من التنظيمات الفلاحية والرعوية والتعاونية المتعددة الأغراض والتي تساهم في تنفيذ خطط الدولة في الأرياف ، إضافة إلى وجود منظمات نسائية تساهم في العمل التنموي وكذلك قدرة المجتمعات الريفية على إستيعاب التقنيات والعلوم والتي لها علاقة مع أساليب الإستخدام المحلي للموارد الطبيعية والخبرة العملية التي تملكها هذه المجتمعات في البادية . وكذلك أن الإمكانات الأخرى مثل وجود تجمعات سكانية كبيرة لها علاقة مباشرة بالموارد الطبيعية ، يسهل التنفيذ الفعال لبرامج الإرشاد والتوعية والرفع من مستوى أداء المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الموارد الرعوية والغابية .

وفي حالة **موريتانيا** فإن طبيعة وأهمية المجتمعات الريفية في الحفاظ على الموارد الرعوية والغابية ونظراً لمحدودية الإمكانيات المتاحة لهذه المجتمعات فإنها لا تستطيع القيام بدور فعال في هذا المجال . وبالرغم من هذا الوضع، فإن بعض التنظيمات التي تعتمد على مجهوداتها الذاتية ومشاركة أفرادها تمكنت من خلق جو يساعد على الرفع من مستوى الوعي بأهمية المشاركة الشعبية ، وتمكنت من انخراط الكثير من المنمين القرويين داخل هذه التنظيمات مما يشكل إطاراً منظماً يمكن من خلاله التنظيم والبرمجة للعديد من النشاطات الريفية ، كما ساهمت في إعادة تأهيل بعض الغابات بغرس أشجار إضافية ومكافحة الحرائق التي تهدد المراعي والغابات وكذلك ساهمت في مكافحة بعض الأمراض الفتاكة التي تهدد بدورها الماشية .

وإن هذا العمل ولو كان متواضعاً فإنه يفتح المجال مستقبلاً لتوسيع وتفعيل دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات بالقطر الموريتاني .

وبالنسبة **للمملكة المغربية** فإن المجتمعات الريفية في عدة جهات وخاصة في المناطق الجبلية تقوم بعدة مهام ذات طابع إجتماعي وإقتصادي في إطار التضامن الجماعي لفائدة أفرادها ، وتهم بالأساس توزيع حصص مياه الري بين ذوي الحقوق ، وإدارة المساجد وتموين القائمين بها وتقوم كذلك التنظيمات الجماعية التقليدية بإدارة مراعي أراضي الجموع بإعتماد أساليب موروثة عبر الأجيال خاصة فيما يتعلق بإستغلال

الموارد الرعوية وإستخدام المياه ونصب الخيام ضمن نظام الترحال القبائلي . هذا وبالرغم من إستمرار العمل بنظام العرف والتقاليد ، فإن المجتمعات الريفية عرفت خلال العشرين سنة الماضية تقلصاً في مستوى التضامن الذي كان يربط أفرادها وبدأ يحل محله الإستغلال الفردي للموارد الرعوية دون إعتبار المنفعة العامة التي تسود النظم القبائلية التقليدية .

هذا وبعد تلاشي الدور التقليدي الذي كانت تنفرد به المجتمعات الريفية التقليدية في إدارة المراعي على الخصوص قامت الجهات الحكومية بتقوية نشاطاتها عبر تأطير ذوي الحقوق في إطار تعاوني يجمع بين الأعراف والتقاليد التي تتبناها المجتمعات الريفية لصيانة والحفاظ على الموارد الطبيعية ومتطلبات الإدارة الحديثة لهذه الموارد ، وتم تنظيم الإستخدامات للمراعي والغابات في إطار تعاوني ما بين السكان المعنيون حسب نشاطاتهم ، وكذلك إنشاء تعاونيات رعوية وتعاونيات غابية ، وتتوزع هذه الأخيرة إلى تعاونيات التفحيم وتعاونيات إنتاج خشب البناء تعمل في إطار القانون الخاص بالتعاونيات المعنية التقليدية وغيرها .

وتجدر الإشارة إلى أن التعاونيات الرعوية شاركت وتشارك في تسيير الدورة الرعوية والمساهمة بمبالغ مالية في الرعاية الصحية وصيانة شبكة المياه والحفاظ والحراسة على المحميات الرعوية . وتتمثل أهمية هذا التنظيم التعاوني في أنه يساعد على فتح حوار جاد بين الجهات الرسمية المسؤولة عن الموارد الرعوية والغابية ومختلف التنظيمات الأهلية المرتبطة بهذه الموارد ، خاصة فيما يتعلق بإشراكها في تنمية القطاع من جهة وتعزيز دور المجتمعات المعنية لتحقيق التنمية المستدامة للمراعي والغابات وتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للسكان في المناطق الريفية المغربية من جهة أخرى .

المشاكل والمعوقات
التي تواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية
في حماية وصيانة الغابات والمراعي

المشاكل والمعوقات
التي تواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية
في حماية وصيانة الغابات والمراعي في الوطن العربي

إعداد
الدكتور ريـــاض اللحـــــــام
مُديرية الحراج – وزارة الزراعة
الجُمهُورية العربية السورية

المقدمة :

أن المساحة المشكلة للغابات في الوطن العربي تغطي مايعادل 0.92٪ من المساحة الكلية وهذه النسبة تعبر عن تدهور في مساحة الغابات الطبيعية، حيث تناقصت في كل قطر على حده، مما أدى الى حدوث وعي كبير لاهمية برامج التحريج الاصطناعي وبنفس المستوى بالنسبة للغطاء الرعوي الذي تناقصت كثافته ونوعيته.

أن هذا التدهور قد حصل بفعل الانسان الذي صدر عنه كل أشكال التعدى المعروف (قلع النباتات الرعوية – قطع الاخشاب – التحطيب – كسر الاراضي الحراجية والرعوية – الحرائق – الرعي غير المنظم ...) بل ذهب الي أبعد من ذلك باستخدام هذه الاراضي في التوسع العمراني والاستخدام الزراعي ، مما قضي على أنواع نباتية ذات أهمية كبيرة.

واذا ما نظرنا الى المعالجة القائمة لهذه التعديات التي أدت الى التدهور الكبير في الموارد الطبيعية نجدها دون المستوى المطلوب بل أصبحت في عداد المعالجات القديمة والكلاسيكية، مما اوجد فجوه كبيرة جداً بين الموارد الطبيعية والمجتمعات الريفية القائمة عليها بل المجاورة والمشاركة أن صح التعبير.

هكذا فان الاساليب القديمة والتقليدية المتبعة في ادارة الموارد الطبيعية وتنميتها وتطويرها قد بينت وجود شرخ كبير بين المجتمعات الريفية وامكانية العمل المشترك معها واستخدامها لتطوير هذه الموارد من جهة أخرى.

فالنصوص القانونية والتنفيذية المطبقة غير قادرة على مجاراة التطور الاجتماعي والاقتصادي بل أنها خلقت مع الزمن عدم تآلف حقيقي بين الموارد الطبيعية والمجتمعات الريفية.

أن فقدان المنفعة او المنافع الشخصية للسكان المجاورين للموارد الطبيعية او القائمين عليها مثل ساكني البادية والقري الحراجية أو جد خللا كبيراً في كافة البرامج الفنية والتطبيقية التي توضع لحماية وتنمية الموارد الطبيعية.

أن مايثبت تدريجياً وعبر طروحات وتجارب سابقة إن الادارة المتكاملة بكافة عناصرها للموارد الطبيعية وتنميتها المستدامة تحتاج الى إيجاد برامج وتقنيات تهدف الي طرح الحلول والاجراءات المناسبة للمجتمعات الحراجية والرعوية في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياحية والرعوية الاستهلاكية والبيئية.

إن نظرة الي التشريعات الحراجية الموجودة نجدها معبرة عن سياسة حراجية اتبعت منذ زمن طويل وهي تتكرر باستمرار مثل كسر الاراضي الحراجية وحماية الغابات من الحرائق، ودور الغابات الوقائي والرعي واستثمار الغابات وملكية الدولة للحراج، لهذا لابد من ان تاخذ شكلا متطورا جديدا تاخذ فيه بالاعتبار كافة المتطلبات الجديدة مثل حماية البيئة والأمن الغذائي وإيجاد علاقة للمنفعة المتبادلة بين الانسان والموارد الطبيعية – رفع مداخيل سكان الغابات والمراعي – المشاركة الشعبية في إدارة هذه الموارد – التعليم والتربية على المباديء والعلوم التي تخدم حماية وتطوير الموارد الطبيعية.

أن الدراسة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الريفية واقتراح البرامج طويلة الامد لدفعهم نحو الامام وتقديم مشاركتهم في تطوير الغابات والمراعي آمر لابد من الاسراع به بشكل علمي ومنظم لان الزمن والتطور الذي يحصل وحاجات السكان الريفيين لاتتوقف، إذ ان من الواضح ان ضعف وفقدان التنمية الريفية وايجاد الصناعات اليدوية في المجتمعات الريفية أبعدها عن الخط الرئيسي لحماية الموارد الطبيعية وتنميتها، بل ان فقدان التقانات الحديثة والتجارب الحديثة التي تستخدمها دول كبيرة مثل الغابات الشعبية – التكامل الزراعي الحراجي – جعلنا نبتعد في ادارتنا عن الهدف الاساسي.

هذا ولابد من ذكر ان الموارد الطبيعية بما لها من منتجات غير رئيسية تستحوذ اهتمام السكان الريفيين ولكن عدم وجود دراسات اقتصادية تسويقية لربط السعر بالانتاج خاصة للمنتجات غير الرئيسية وايجاد العلاقة الواضحة بين الفلاحين المستثمرين لهذه المنتجات وطاقة الموارد الطبيعية نفسها تؤدى الى تدهور الموارد الطبيعية ومنتجاتها الثانوية وعدم قدرة الفلاح على الاستفادة المثلى منها.

أن التعاون الحاصل بين المؤسسات الدولية والسلطات المحلية في مجال تنمية المجتمعات الريفية مازال على مستوى ضيق بل وان التجارب التي جرت لم تعمم نتائجها على الدول الاخري خاصة وان التجارب بأي دولة عربية لها تقريبا نفس المواصفات الارضية الاساسية الممكن ايجادها بدولة عربية أخرى.

ومن أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي ما يلي :

أولاً : المشاكل والمعوقات الفنية :

1- نقص الأبحاث والدراسات التطبيقية المتعلقة بتنمية وصيانة الغابات والمراعي ودور سكان الريف في ذلك، ونقص التقنيات والتجهيزات اللازمة لتنفيذ البحث العلمي.

2- عدم توفر جهاز متكامل من الكوادر الفنية في كافة الاختصاصات الحراجية والرعوية والقادرين على إدارة النظم البيئية المختلفة بما يضمن تنميتها وصيانتها وحمايتها وتطوير العلاقة مع سكان المجتمعات الحراجية والرعوية وتوسيع دورها.

3- عدم وجود قاعدة علمية وعملية وكوادر متخصصة في مجال الإرشاد الحراجي والرعوي ونقص التقانات اللازمة.

4- غياب المراكز التدريبية داخل التجمعات السكانية الريفية للغابات والمراعي.

5- عدم تواجد الكوادر التدريبية المحلية ضمن التجمعات الريفية وضمن الكوادر الحكومية التي ستتعامل مع هذه المجتمعات لتوضيح دورهم في حماية وصيانة الموارد الطبيعية.

6- غياب المنهجية التكاملية التشاركية الواجب وضعها وإستخدامها من أجل تعزيز دور هذه المجتمعات الريفية.

7- إن مبادئ ومعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات يجب أن تؤخذ بالحسبان وتوضع كمنهجية لعمل المؤسسات الحراجية بتطبيق التعاون مع المجتمعات الريفية.

ثانياً : المشاكل والمعوقات المؤسسية والتنظيمية :

1- عدم تطوير وتحديث الهيكلية الادارية والتنظيمية لمديرية الحراج ومصالحها في المحافظات، مما يعيق إدخال مفاهيم جديدة تواكب تطور علوم الحراج وإدارتها وإستيعاب إستحداث أقسام ودوائر جديدة متعددة الفروع والإختصاصات وذات علاقة وثيقة بالتعامل مع المجتمعات الريفية.

2- في مجال البادية تعدد المؤسسات المشرفة على البادية والمسؤولة عن وضع وتنفيذ البرامج التنموية المختلفة وخطورة غياب التنسيق فيما بينها، الأمر الذي يضعف تحديد المسؤولية وإحتمال إنخفاض الإستثمار الأمثل لبرامج التنمية المُختلفة.

3- غياب الصلات المبنية على وضع منهجية تشاركية بين المنظمات الشعبية (إتحاد الفلاحين - إتحاد النسائي - الشبيبة - النقابات المهنية) والتي لها علاقة وثيقة مع سكان الريف والمؤسسة الحراجية ومصالحها.

4- إن النظام الداخلي للمنظمات التعاونية الفلاحية لم ينص صراحة على بنود ذات علاقة بالموارد الطبيعية مثل الغابات والمراعي وتطويرها وصيانتها لهذا يتم التنسيق والإستفادة من المنظمات التعاونية تأتي من خلال أهدافها وأغراضها التي تستلزم المساهمة في تنفيذ الخطط السنوية للدولة.

5- إن تحقيق الترابط المُشترك بين السلطات المحلية والمجتمعات الريفية في حماية وتنمية الموارد الطبيعية بحاجة ماسة إلى دراسات تنظيمية تحدد فيها مناهج العمل وطرقه.

6- توسيع المنظمات التعاونية في المجتمعات الريفية على أسس جديدة تهدف إلى تعزيز دور المجتمعات الريفية بإضافة فعاليات ريفية أخرى لها علاقة في الدوائر الحراجية والمراعي وإشراك الكوادر العلمية والكوادر التعليمية العاملة في الريف مع وضع نظام عمل.

7- مازالت العلاقة بين مؤسسات الحراج في المدن والمناطق والقرى وبين سكان الريف محكومة لحد بعيد بقوانين الحراج، فهذه القوانين هي التي تحدد العلاقة القائمة بينهما.

8- عدم تطوير قوانين الحراج والتعليمات المتممة لها على أساس الإدارة المستدامة للغابات والمراعي وما صدر من علوم وطرق ومناهج حديثة في مجال تعزيز دور المجتمعات الريفية في التشارك في حماية وتطوير الموارد الطبيعية.

9- غياب اللقاءات المشتركة تحت شعارات تخدم دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الموارد الطبيعية بين كافة المنظمات الشعبية والنقابات المهنية ومؤسسات الحراج والمراعي.

10- الضغط السكاني المتزايد في مناطق الغابات والمراعي.

ثالثاً : المشاكل والمعوقات المالية والإقتصادية :

1- إن التجمعات الريفية أو سكان الغابات بحكم حيازاتها الصغيرة وصعوبة جغرافية هذه الحيازات وعدم تغطية تكاليف الخدمات الزراعية تعتبر ذات مداخيل إقتصادية صغيرة، عليه فإن هذه التجمعات بحاجة ماسة إلى مشاريع تمويل كبيرة، مثل إدخال النشاطات المولدة للدخل وتطويرها وزيادة حجم تنفيذها.

2- عدم توافر برامج متخصصة لدعم وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات تؤدي إلى دعمهم مالياً وتزيد من مداخيلهم.

3- فقدان العلاقة التنظيمية الصحيحة لتعامل سكان الريف مع منتجات الغابة أو المراعي والصفة القانونية التي تُجيز لهم إستثمار هذه المنتجات الثانوية.

4- ضعف الإستفادة من منتجات الغابة الرئيسية لسكان الريف.

5- فقدان نظام الحوافز والمكافآت الذي يشجع الفنيين على العمل لدى المجتمعات الريفية وتشكيل شبكة عمل متواصلة في أنحاء الريف الحراجي وبما يحقق إنتاجية كبيرة في مجال تعزيز دورها.

6- إستخدام خبراء وطنيين أو دوليين في هذا المجال للمشاركة في وضع خطط محلية لتطوير وتعزيز دور المجتمعات الريفية في القرى الحراجية.

أما في مجال المراعي والبادية : فلا بد من ذكر أن القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، يتمتع باهتمام كبير من الدولة وينال نصيباً وافراً من إجمالي إستثمارات التنمية الإقتصادية ومنها الإهتمام بمشاريع الري ودعم الأعلاف، بينما لاتزال إنتاجية المناطق الرعوية منخفضة للأسباب التالية :

1- قلة الإعتمادات المالية المخصصة لتنمية وصيانة المراعي الطبيعية في البادية والمشاريع القائمة فيها والتي تخدم المجتمعات الرعوية وتحفزهم على المشاركة الفعالة بالبرامج التنموية.

2- عدم تطبيق سياسة سعرية ثابتة تحمي المنتجين (إرتفاع المواد العلفية مقارنة بسعر المنتجات الحيوانية ووجود الصعوبات المتعلقة بتسويق مادة الحليب ومشتقاته/ عن طريق القطاع الخاص/.

3- تعتبر عملية إعادة تأهيل المراعي الطبيعية المتدهورة وصيانتها عملية مكلفة وتتطلب جهوداً كبيرة ومتواصلة علاوة على توفر عوامل الإنتاج - فالمجتمعات الرعوية لم تأخذ دورها في تنمية وصيانة المراعي المتدهورة والتي تحتاج إلى إعادة زراعة.

4- نقص الخدمات الصحية والتعليمية والتموينية ومياه الشرب في البادية وضمن التجمعات السكانية بسبب حلها وترحالها علماً بأن هناك مدارس متنقلة ترافقها مع وجود الخدمات الإجتماعية.

رابعاً : المشاكل والمعوقات الاجتماعية :

1- التطور الكبير الذي حدث ويحدث في الريف العربي في مجالات مختلفة منها في المجال التعليمي من بناء مدارس بمراحلها المختلفة وبناء المؤسسات الخدمية والصحية في المناطق، ووجود شبكة من الطرق الرئيسية. أو وجود نهضة إجتماعية في هذه المجتمعات ولكن يبقى أن هؤلاء السكان حتى تتصل بهم وتبني علاقات تشاركية، لابد من إيجاد الوسائل الثقافية التي توصل المعلومة إلى المواطن وتقدم له نشاطات ثقافية تتعلق بالأهداف الواجب تحقيقها، مثل المسرح والسينما والفيديو والإجتماعات الشعبية والإجتماعات المفتوحة الحوار حول دور هؤلاء السكان وعلاقتهم بالسلطات المحلية وكيفية تيسير النشاطات. إن النشاطات الثقافية ترفع من مستوى سكان الريف ووعيهم ومسؤوليتهم، وتقرب وتقوي العلاقة مع الفنيين في مجال الحراج والمراعي.

2- إن فتح مجالات العمل أمام أبناء الريف يجعلهم يشاركون بالمسؤولية ويشعرون بها.

خامساً : المعوقات القانونية والتشريعية في مجال الغابات :

1- إن قوانين الحراج في العديد من الدول العربية وإن وجدت لم تتطرق إلى المجتمعات الريفية وعلاقتها بإدارة الموارد الطبيعية.

2- إن ملكية الغابات هي ملكية الدولة ولايوجد ما يسمى ملكية خاصة للغابات لذلك في ظل الملكية العامة للغابات يجب تطوير الوضع القانوني والتشريعي بشكل يضمن مشاركة سكانية.

3- إن صغر مساحة الغابات الطبيعية لجعل الدولة ممثلة في إدارات الغابات تتوخى الدقة في كل أشكال التعاملات القانونية والتشريعية المتعلقة بالغابات خاصة أنها تختلط أراضيها مع أراضٍ زراعية مختلفة المساحات.

4- إن الشرخ الذي يوجد بين سكان الغابات والسلطات المحلية فيما يتعلق بأمور الحراج يشكل معضلة قائمة نتيجة قلة وضعف الوعي البيئي الحراجي وعدم تحقيق دخل إقتصادي من خلال مشاريع يمكن أن تدعم الأسر في الريف وتجعل هذه المجتمعات بالتالي تلعب دوراً هاماً في دعم وتنمية المصادر الطبيعية وحمايتها.

5- تحتاج غاباتنا إلى دراسات علمية وكثيرة لتحديد الأساس الذي يرسم خط التعامل معها كي لاتبقى مجهولة بشكل جزئي أو كلي لدينا مثل وضع الغابات بالنسبة للرعي ومدى إمكانية تحملها.

6- وضع المنتجات الثانوية الغابوية ومدى إستثمارها وكيفية تفسير ومراعاة حقوق الانتفاع بشكل لايؤثر على الغابات.

7- إن التشريعات الحراجية القديمة والجديدة هي وليدة سياسة حراجية متبعة ومتأثرة بعوامل كثيرة مثل كسر الأراضي الحراجية - حماية الغابات - دور الغابات الوقائي - الرعي - إستثمار الجزئي للغابات - ملكية الدولة لقطاع الغابات إلا أن مايجب أن يؤخذ بعين الاعتبار هو حماية البيئة والأمن الغذائي وإيجاد علاقة منفعة متبادلة بين الإنسان والبيئة (الغابات) ورفع دخل سكان الغابات وإيجاد علاقة متوازنة وإجتماعية صحيحة بينهما ووضع برامج طويلة الأمد لتحسين مستواهم الإقتصادي.

وإنطلاقاً من ذلك لابد لنا من إعادة النظر في الأسلوب التقليدي لقيادة قطاع الحراج على أساس المنفعة المتبادلة بين الانسان والغابة واتخاذ الترتيبات التنظيمية والهيكلية الإدارية الجديدة الواجب تشكيلها تعتمد بالدرجة الأولى على الإدارة المستدامة للغابات.

المعوقات القانونية والتشريعية في مجال المراعي :

تتمثل هذه المعوقات في التالي :

- عدم وجود قوانين خاصة لتنظيم الرعي وحماية المراعي وصيانتها كذلك لا توجد قوانين خاصة لمعاقبة المتجاوزين على الشجيرات الرعوية نتيجة الاحتطاب.

- إن المجتمعات الريفية تعتبر القاعدة الأساسية لحماية وتطوير الموارد الطبيعية حاضراً ومستقبلاً ولكن يبقى الطريق للوصول إليها وتدريبها وإستثمار جهودها في دعم وصيانة وتطوير الموارد الطبيعية بالغ الأهمية - إذ عن طريق التشاركية في وضع المناهج والخطط مع الجمعيات الفلاحية التعاونية إضافة إلى التنسيق والتعاون مع منظمات المرأة سيكون الأساس في وضع البنى التحتية التي تحقق الأهداف المرجوة.

إن الأخذ بعين الاعتبار كافة المراحل الواجب تحقيقها للنهوض بالمجتمعات الريفية من خلال التنسيق مع منظماتها أمر يجب أخذه بالحسبان في بداية الأمر، إذ لابد من البحث عن طرق تحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية عن طريق زيادة مداخيل الأسر وتقديم سبل العون لها لتحقيق الأهداف المطلوبة في حماية وتطوير الثروة الحراجية.

أما الإمكانيات المتاحة لدى المجتمعات الريفية والتي يمكن الاعتماد عليها واستخدامها فهي :

1- وجود تنظيمات فلاحية تعاونية تقوم بالمساهمة بتنفيذ خطط الدولة والمنتشرة في أنحاء الريف.

2- وجود منظمات نسائية تساهم في رفع مستوى المرأة وتنفيذ خطط الدولة والمنتشرة في حياة الريف.

3- قدرة المجتمعات الريفية على استيعاب التقنيات والعلوم التي لها علاقة مباشرة بحياتهم.

4- وجود منظمات الشبيبة المنتشرة في الريف.

5- وجود تجمعات سكانية كبيرة لها علاقة مباشرة بالموارد الطبيعية.

6- وجود حيازات زراعية صغيرة ضمن مساحات الحراج وهي بحاجة إلى تطوير إنتاجيتها رغم أنها لاتفي بالغرض الاقتصادي لرفع مستوى دخل الأسر الريفية.

7- قابلية الإنتفاع من الحراج الطبيعية والإصطناعية وفق القانون.

8- إمكانية وجود مهارات فردية تؤدي بالغرض المطلوب في الحماية والتطوير وزيادة الإنتاجيةللغابات.

9- وجود نسبة كبيرة من النساء عاطلات عن العمل يجب العمل على تشغيلهم ورفع مستوى أسرهم الإقتصادي.

10- إمكانية إقامة برامج تدريبية تعليمية في مجال حماية الغابات وتنميتها والاستفادة من منتجاتها دون اللجوء إلى تدهورها واستثمارها بشكل جائر.

11- التوجه إلى إقامة المحميات البيئية الحراجية وتأمين فرص العمل اللازمة للسكان المحيطين بها.

في مجال التجمعات السكانية كما هو الحال في البادية السورية على سبيل المثال توجد العديد من الامكانات المتاحة والتي يمكن استخدامها من أجل تعزيز دور هذه التجمعات في حماية وصيانة المراعي :

1- تعتبر المراعي من الموارد الطبيعية المتجددة ورأس المال الطبيعي للمجتمعات الرعوية إو يعتمدون في معيشتهم على الانتاج الرعوي.

2- تبذل الدولة جهوداً كبيرة لتنمية البادية والمجتمعات الرعوية مثل حفر الآبار وتجهيزها - إقامة السدود - تقديم الأعلاف المدعومة - الخدمات البيطرية المجانية - منح القروض وتسهيل شراء الآليات.

3- إقامة المحميات الرعوية وإدراك الفنيين العاملين في مجال المراعي والبادية لأهمية مشاركة المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ وإدارة المشاريع والبرامج التنموية.

4- إشراك الدولة للمجتمعات المحلية وإعطائهم الحوافز الإيجابية من أجل استخدام مراعيهم عن طريق منحهم دوراً إدارياً في مراعيهم القبلية التقليدية.

5- المشاركة الفعالة لاتحاد الفلاحين العام حيث قامت بتغطية البادية السورية بالجمعيات التعاونية الرعوية حتى وصلت إلى /505/ جمعية لتحسين المراعي وتربية الأغنام بعام 1999.

تعرض القطر العربي السوري خلال السنتين الماضيتين إلى ظاهرة الجفاف التي تعتبر من أهم المشاكل التي واجهته في الآونة الأخيرة، حيث ظهرت آثارها وأبعادها بشكل واضح على مناطق التحريج الإصطناعي والمراعي الطبيعية ومشاريع استزراع الأشجار الحراجية والرعوية في مختلف مناطق القطر مثل المناطق الجافة ونصف الجافة والمناطق الهامشية وهكذا أصبحت هذه الظاهرة متباينة الحدوث من حيث الشدة والتواتر.

لهذا لابد من تعزيز الإجراءات العملية لهذه المناطق من أجل التغلب على ظاهرة الجفاف بإتخاذ مجموعة من التدابير الفنية العملية مثل :

- حصاد مياه الأمطار.
- تنظيم الرعي.
- مساعدة السكان الريفيين.
- إستزراع الأنواع الأكثر تلاؤماً للبيئات الجافة.
- إضافة إلى إجراء الدراسات المعمقة للعناصر المؤثرة والمتأثرة بهذه الظاهرة مثل :

1- دراسة المعطيات الإحصائية والمناخية التي تحلل هذه الظاهرة وتعطي مؤشرات لوضع المعالجات المناسبة.

2- تقييم تأثير المتغيرات المناخية على القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ودراسة تأثير الجفاف ومعرفة الأضرار الناتجة عنه لتقديم الحلول الناجعة.

إن توجه الحكومة نحو مكافحة الجفاف وآثاره السلبية والأخذ بنهج التنمية المستدامة بدأ يأخذ المنحى العملي في تضمينه بالخطط الخمسية والسياسات العامة للدولة في مجال القطاع الزراعي.

لدى معالجة ظواهر الجفاف ونقص الانتاجية لابد من التركيز بالدرجة الأولى على المجتمعات الريفية سواءاً في مناطق الغابات أو المراعي وتعزيز دورها التشاركي عند اتخاذ القرارات العلمية والعملية والمناسبة لمعالجة الآثار السلبية تحقيقاً لمبدأ الإدارة المتكاملة إذ أن هذه المجتمعات هي البيئة الأساسية والمعنية أولاً للموارد الطبيعية (بالمشاركة) وأخيراً بهذه الظاهرة.

دور المرأة الريفية
في حماية وصيانة المراعي والغابات

دور المرأة الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في المنطقة العربية (حالة تونس)

إعداد

م . نعيمة ركباني

مديرة مركز التكوين الفلاحي العصري للفتيات بشبدة – الجمهورية التونسية

1– مقدمة :

إن العمل الذي تقوم به المرأة الريفية في مختلف أنحاء البلاد العربية هام منذ القدم، إلا أنه غير معروف ويحتسب في أغلب الاحيان مع المجهود العائلي. وفي دراسة حالة تونس وضح أن المرأة تحتل مكانة هامة في الدورة التنموية للبلاد حيث تمثل 30٪ من السكان الناشطين.

ونظرا لأهمية مشاركتها في الدورة الاقتصادية للبلاد وفي تحقيق تقدم المجتمعات من خلال خليته الاساسية وهي الاسرة ، أصبحت المرأة الريفية في بلادنا تحظى باهتمام كبير من طرف القطاع الحكومي وغير الحكومي، حيث أصبحت من المجتمعات المستهدفة على مستوى البرمجة في المخططات التنموية للبلاد وذلك إنطلاقا من المخطط الثامن حيث كونت لجنة المرأة الريفية على مستوى وزارة الفلاحة لبلورة واستنباط البرامج والانشطة الهادفة للنهوض بالمرأة الريفية.

كما حظيت باهتمام خاص من طرف سيادة رئيس الجمهورية الذي أذن بوضع خطة عمل وطنية خاصة بالمرأة الريفية تكرس البعد التنموي بالتركيز على خصوصيات كل جهة من البلاد.

وقد قامت وزارة شؤون المرأة والاسرة بانجاز هذه الخطة بالتعاون مع كل الاطراف المتدخلة في هذا المجال والعمل بها إنطلاقا من سنة 1999.

وتهدف هذه الخطة الوطنية الى تفعيل دور المرأة الريفية في التنمية وتعتمد خمس

محاور أساسية وهي :

- الرفع من قدرات الموارد البشرية النسائية بالريف.
- تحسين ظروف عيش المرأة الريفية.
- تطوير مساهمة المرأة الريفية في دخل الأسرة.
- دعم دور المرأة الريفية المنتجة في القطاع الفلاحي.
- تفعيل مشاركة المرأة الريفية في ديناميكية التنمية الجماعية.

كما قامت وزارة شؤون المرأة والاسرة باصدار دليل المرأة الريفية الذي يمثل أداة عملية شاملة تعرف المرأة الريفية بالخدمات والفرص المتاحة للاندماج في المسار التنموي بأسلوب مبسط.

وفي القطاع الفلاحي تقوم المرأة الريفية بدور فاعل في تنمية هذا القطاع بوصفها منتجة وعاملة فلاحية موسمية أو باعثة مشروع فلاحي، ونجد المرأة الريفية تعمل في كل المجالات الفلاحية من تربية حيوانات أو إنتاج نباتي وكذلك في المراعي والغابات وقطاع الصيد البحري.

2- دور المرأة الريفية العربية في حماية وصيانة المراعي والغابات :

تمثل الثروة الغابية والمراعي جانبا هاما من الثروة الفلاحية لكل دولة عربية تقريبا تساهم مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وفي المحافظة على التوازن البيئي.

تبلغ المساحة الاجمالية للمراعي التونسية باعتبار الاراضي الغابية وسباسب الحلفاء حوالى خمس ملايين ونصف المليون من الهكتارات وتتواجد بنسبة 87٪ بالمناطق القاحلة والصحراوية ويخضع الجزء الاوفر منها (3.4 مليون هكتار) الى الاستغلال الجماعي.

ونظرا لهذه الأهمية وضعت الحكومة التونسية برنامجا لتحسينها في إطار الخطة الوطنية للتشجير الغابي والمحافظة على المياه والتربة ومقاومة التصحر التي انطلقت منذ سنة 1990.

وتعتمد هذه الخطة أساسا على :

1- تحسين بعض الاساليب التنموية والتقنيات.

2- معالجة المسائل التنظيمية والترتيبية المتعلقة باستغلال وإدارة المراعي الجماعية.

3- مواصلة البحث التنموي والتكوين في مجال تحسين المراعي وترشيد استغلالها.

4- تكليف ديوان تربية الماشية وتوفير المرعي بمهمة الهيكل المنسق والاستشاري لتنمية الموارد الرعوية.

ولأهمية هذا القطاع تم إحداث لجنة وطنية متعددة الاغراض والمهام تسهر على ضمان التعايش بين عناصر التنمية والتوازن البيئي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي (الامر عدد 93 2061 بتاريخ 19 أكتوبر 1993).

وتجدر الاشارة الى أن مجهودات الحكومة ترمي الى التنمية المستدامة وادماج العنصر البشري في دائرة الانتاج.

وتمثل المرأة الريفية عنصرا هاما في حماية وصيانة المراعي والغابات بحكم استقرارها في الوسط الريفي حتي في حالات هجرة أو نزوح الأب أو الزوج للبحث عن موارد الرزق في المدن المجاورة أو خارج الحدود أو في حالة وفاة الزوج، لذا عملت الدولة على اعدادها ومساعدتها حتي تكون مساهمتها فعالة في أسرتها ومحيطها الريفي معتمدة على كفاءتها ومدى استعدادها للنهوض بالمستوى المعيشي للعائلة.

فكما هو الحال بالنسبة للرجال بقدر ماتتأثر المرأة الريفية بمستقبل عائلتها بعد منعهم من استغلال الغابات حسب رغبتهم وبصفة عشوائية تؤدى غالبا الى التدهور الغابي والرعوي ولكن تؤمن لهم دخلا، أصبحت المرأة الريفية واعية بمشاكل تدهور هذه الثروة الغابية وبأهمية المحافظة علي الموارد الطبيعية.

وتقوم المرأة الريفية في الاوساط الغابية بكل الاشغال المنزلية داخل وخارج المنزل كما تقوم بأغلب الاشغال الإنتاجية كالصناعات التقليدية والحرف الصغري، مما يثقل كاهلها طوال اليوم.

وفي حالة وجود فتيات لايذهبن الى المدرسة يخففن عليها الغبىء، تجد المرأة الوقت للقيام بأعمال أخرى في الضيعة أو كأجيرة فلاحية خارج المنزل عند الضيعات المجاورة لها على شرط أن يكون النقل الريفي متوفر.

وفي الضيعة الفلاحية تقوم المرأة بأغلب الاشغال من غراسة وبذر وتحمير وصيانة نباتات. وجمع محصول وتربية حيوانات.

كما تقوم بتحويل المنتوجات الفلاحية للضيعة للإستهلاك العائلي وإعداد الفائض منها للتسويق.

ولحماية وصيانة المراعي والغابات تقوم المرأة الريفية بجميع الاشغال نذكر خاصة منها :

1- مساهمتها في المحافظة على المياه والتربة :

كانت هذه العملية حكرا عن الرجال وبعد التحسيس والتوعية أصبحت المرأة الريفية تقوم أو تساهم في كل العمليات الخاصة بهذا المجال والتي تختلف حسب جهات البلاد :(بناء طابية، ترصيف حجارة ، قابيون ، جسور ، بحيرات جبلية ...).

وتتحصل المرأة الريفية على التأطير والاحاطة الفنية في هذا المجال من مصالح وزارة الفلاحة (الادارة العامة للمحافظة عن المياه والتربة) عن طريق مشاريع تنموية في مختلف الجهات وعن طريق جمعيات المحافظة عن المياه والتربة التي تعد 169 جمعية أنشأت إنطلاقا من شهر جويلية 1995 حول مثال تهيئة.

2- المحافظة على الغابات :

تبذل المرأة الريفية مجهودا كبيرا في المحافظة عن الغابات بعد أن كانت عنصرا مدمرا لهذا القطاع بحيث كانت تجلب الحطب للطبخ والتدفئة أو التجارة بصفة عشوائية ودون الخضوع لأي مراقبة وترعى بحيواناتها، كلما أقتضت حاجتها لذلك، كل الغابة دون أي إعتبار لهلاك الاشجار. ويرجع سبب تصرفها هذا الى الظروف الصعبة التي تعيشها والتي تحتم عليها ايجاد مورد رزق تساهم به في النهوض بالعائلة.

وأصبحت المرأة الريفية اليوم تساهم مساهمة فعالة في المحافظة على الثروة الغابية حيث أنها واعية بكل التراتيب والقوانين المعدة لذلك، فتراها تساهم في التشجير الغابي وصيانة الاشجار في ضيعتها أو كأجيرة في ضيعات أخرى ولاتجمع الحطب إلا في الاماكن المعدة لذلك من طرف المسؤولين على التسيير والتصرف في الغابة كما أصبحت

ترعى بحيوانتها في المراعي المسموح بها والمعدة لذلك مع احترامها للكثافة الرعوية وكذلك تساهم في حماية الغابة من الحرائق.

3- حماية وصيانة المراعي :

بحكم وجودها القار في المنزل ونظرا للقيام بعملية تحسين المراعي بضيعات صغيرة تصبح المرأة عنصرا أساسيا للقيام بكل الاشغال الخاصة بالمراعي وهي :

- حفر أماكن الغراسة وتوزيع الشجيرات العلفية في مختلف أنحاء الضيعة.
- غراسة الشجيرات العلفية والهندي الأملس.
- ري وصيانة الغراسات.
- حسن إستغلال الشجيرات العلفية والمساحات الرعوية.
- حسن إدارة القطيع مع الأخذ بعين الإعتبار الكثافة الرعوية.

*** الأليات التي ساعدت المرأة الريفية على المحافظة وصيانة المراعي والغابات :**

1- تحسين ظروف العيش :

تمتعت المرأة الريفية مع كل العائلة في نطاق مشروع تنمية الغابات بتحسين في البنية الأساسية في المناطق الغابية (ماء صالح للشراب، مسالك، تحسين مسكن ..) كما تمتعت في نطاق الاقتصاد والتحكم في الطاقة بأجهزة طبخ وتدفئة بالغاز وغطاء لفرن يمكنها من الاقتصاد في الحطب.

كما سهل تحسين البنية الأساسية تأطير المرأة الريفية صحيا وغذائيا بوصول المصالح المختصة بذلك لها أو تنقلها الى المستشفيات والمصالح الصحية.

وفي نطاق تنمية الموارد البشرية. تمتعت المرأة الريفية بدروس في محو الأمية تمكنها من حسن استيعاب الارشاد الزراعي والدروس في التربية الصحية والغذائية.

بالرغم من المجهودات الكبيرة التي تقوم بها الدولة في هذا المجال، مازالت الأمية مرتفعة في الوسط الريفي عند النساء (60٪) أكثر من الرجال (32٪).

2- التكوين :

بالاضافة الى تكوينها في مجال الخياطة والنسيج والصناعات التقليدية والحرف الصغرى شمل التكوين كل العناصر الفلاحية المنتجة من تربية حيوانات واستغلال الموارد الغابية والرعوية بصفة محكمة مع الحرص على تخفيف أعباء الشؤون المنزلية المتمثلة في جلب الماء الصالح للشراب وحطب الوقود. وذلك بمساعدتها على توفير هذه الحاجيات مع المحافظة على الثروات الغابية والبيئية. كما يشمل التكوين جانب التصرف وحسن إدارة المشاريع.

3- تنظيم المجتمعات الريفية :

تؤكد أهداف السياسة الغابية على حث المجموعات المحلية. بكيفية مبسطة ومقبولة، على التصرف بمسؤولية تجاه الثروة الغابية ويكون ذلك بالاعتماد على استراتيجية حوار وتفتح على المنظمات المحلية واعتبارها طرف كامل الحقوق بامكانه المساهمة في التصرف في المجال الغابي وله حق المراقبة وبذلك نرغبها في المحافظة والحماية.

وفي هذا الاطار سمحت مجلة الغابات للمنتفعين ببعث جمعيات ذات مصالح مشتركة تمثل المخاطب الشرعي للادارة وتساهم في تنظيم الحوار وتحقيق الانضباط بتبنى القرارات الجماعية واحترام سلطة المجموعة. كما بعثت لجان تنمية المناطق الغابية.

وبتطور مجالات التنمية في هذه المناطق تم بعث مجامع غابية للتنمية تشرف على أنشطة غابية مختلفة..

وللمرأة الريفية مكان في هذه الهياكل فتجدها في مجلس ادارة المجامع تمثل المرأة الريفية والاسرة والفتاة.

وكذلك نجد المرأة الريفية في أغلب الجمعيات المائية عضوا أو مسؤولة أولى عن الجمعية .

وتتمتع المرأة الريفية في نطاق هذه الجمعيات بتكوين خاص حسب خاصيات الجهة كمنشطة ريفية تساهم في تنمية المناطق الغابية وتأطير النساء.

4- بعث المشاريع والمقاولات الصغرى :

إن من العوامل التي تدفع سكان الغابات الى الاستغلال العشوائي للثروات الغابية (الى حد الحرائق في بعض الاحيان) هي غياب موارد رزق أخرى للسكان.

ولضمان ديمومة هذه الثروات والمحافظة على الغابات والمراعي حثت السياسة الغابية على تشجيع سكان الغابات على بعث مشاريع ومقاولات صغرى يعهد اليها بانجاز الاشغال الغابية وكذلك دعم المبادرات الخاصة للاستغلال وتحويل وتسويق المنتوجات الغابية مما يساهم في تنمية صناعات تحويلية وحرفية لتثمين المنتوج الغابي كبعث وحدات لتقطير النباتات لعطرية والطبية وتنمية الصناعات التقليدية التي تعتمد على الثروات الغابية كموارد أولية الى جانب دعم السياحة البيئية وتربية الحيوانات البرية لتنمية الصيد البري، وتلقى المرأة مكانها في كل هذه الاجراءات.

وكذلك تمتعت المرأة بمشاريع موارد رزق في تربية الحيوانات (أبقار، أغنام، دواجن، أرانب ونحل) وذلك في نطاق مشاريع تنموية للغابات والمراعي تشرف عليها الادارة العامة للغابات أو الادارة العامة للمحافظة على المياه والتربة وذلك حول البحيرات الجبلية ومناطق التهيئة وكذلك في نطاق توفير موارد الرزق من الصندوق الوطني للتضامن.

5- أسلوب التدخل لدى المجتمعات الريفية :

إن أسلوب التدخل لدي الاوساط الريفية الذي يتعتمد على المقاربة التشاركية والمساهمة الفعلية للمنتفعين بالمشاريع في كافة مراحل تصور وبرمجة وإنجاز وصيانة المشروع. أصبح من العوامل الأساسية لضمان إنجاز المشاريع التنموية.

فتشريك المرأة في مشاريع التدخل في المناطق الغابية يحملها أكثر مسؤولية للمحافظة وصيانة المراعي والغابات.

* دور تنظيمات المرأة في تفعيل دور المرأة الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات :

تمثل التنظيمات النسائية من جمعيات ومنظمات ولجان تنمية إحدى العناصر الهامة للنهوض بالمرأة الريفية في جميع المجالات بما فيها الفلاحية ومنها مجال المراعي والغابات.

وأثبتت نتائج البرامج التنموية أن للجمعيات دورا هاما في تحقيق الاهداف المرسومة وذلك للمرونة التي تتمتع بها، بالمقارنة مع الادارة في التصرف وتنفيذ البرامج.

وتقوم أغلب الجمعيات النسائية بتأطير المرأة الريفية في مختلف المجالات الاجتماعية (محو أمية ، دروس في التربية الصحية والغذائية والقانونية ...) وتتميز بعض الجمعيات بتكوين المرأة الريفية في مجال بعث المشاريع الانتاجية التي تؤمن لها مورد رزق مستقر يمكنها من أن تساهم في النهوض بعائلتها.

ويتشمل هذا التكوين غالبا على دروس نظرية وتطبيقية تعتمد التقنيات العصرية وعلى دروس في التصرف في المشروع.

وتساهم الجمعيات النسائية في إسناد المشاريع للنساء الريفيات بالغابات والمراعي وتأطيرهن للنجاح في مشاريعهن مع المحافظة على الغابات والمراعي والحفاظ على المياه والتربة وفي هذا المجال أسندت مشاريع غراسة أشجار مثمرة غابية (زيتون، حب ملبوك، جوز ...) لتثبيت بعض الاراضي التي يهددها الانجراف وكانت المرأة حريصة على صيانة هذه الاشجار.

ومن بين المنظمات المؤطرة للمرأة الريفية في تونس الإتحاد الوطني للمرأة التونسية الذي يسهر على النهوض بالمرأة الريفية في جميع المجالات وذلك عن طريق نياباته المتواجدة في مختلف أنحاء البلاد وفروعه في أقصى أنحاء الريف.

كما تقدم مراكز التكوين التابعة للاتحاد بالاضافة الى التكوين في الصناعات التقليدية والحرفية والفلاحة، تثقيفا عاما في مجالات الصحة والتغذية والعلاقات الاجتماعية الى جانب دروس محو الأمية (حصول الاتحاد الوطني للمرأة التونسية على جائزة اليونسكو لمحو الامية لسنة 1994).

كما يقوم الاتحاد الوطني للمرأة التونسية بتنفيذ عدة مشاريع تنموية في المناطق الريفية.

وفي مجال المحافظة عن الغابات قامت رابطة المرأة والبيئة التابعة للاتحاد بمشروع تحسين ظروف عيش المرأة الريفية بالمناطق الغابية والجبلية بتوعية المرأة بأهمية الحفاظ على الغابات ومساعدتها على العناية بالنباتات الغابية وبتوزيع تجهيزات تساعد على

الاقتصاد في الطاقة والوقت في عمليات الطهي والتدفئة وكان ذلك بتمويل من برنامج الامم المتحدة للتنمية.

وفي منطقة غابية أخرى قامت رابطة النساء صاحبات المهن التقنية بتحسين ظروف عيش المرأة الريفية بإنشاء خزانات لجمع مياه الامطار.

كما تقوم النيابة الريفية للاتحاد بدور هام في تثقيف المرأة الريفية في محيطها الغابي ومقاومة نزوح الفتيات الى المدن وتنظيم ورشات عمل تحسيسية حول أهمية الثروات الطبيعية وكيفية المحافظة عليها وتقوم بأنشطة ثقافية متنقلة (مكتبة متجولة، عرض أفلام...)

*** المعوقات والمشاكل التي تواجه المرأة في حماية وصيانة الغابات :**

إن أغلب المعوقات والمشاكل التي تواجه المرأة في الوسط الغابي هي في الواقع تواجه كل متساكني الغابات نظرا لصعوبة هذه المناطق والنقص في التزود بمستلزمات الانتاج والحصول على القروض والتمتع بخدمات الارشاد ولكن تبقي بعد المعوقات خاصة الاجتماعية والثقافية منها والتي تؤدى غالبا الى معوقات إقتصادية وفنية تواجه المرأة.

ولكن في المجال التشريعي والقانوني لاتقصى المرأة من أي حق ولاتخص بأي اجراء خاص.

ونذكر من هذه المعوقات :

1- صعوبة ظروف عيش المرأة في المناطق الغابية وكثرة مشاغلها يؤدى الى تشتت جهودها في صيانة الغابة والمراعي.

2- إرتفاع نسبة الأمية لدى النساء لايمكنها من مواكبة أحدث تقنيات الانتاج وكذلك يؤدى الى جهلها لاحكام مجلة الغابات والقوانين الخاصة بالمراعي.

3- صعوبة إتصال المرشدين الرجال بالمرأة في بعض المناطق التي مازالت مكبلة بالعادات والتقاليد.

4- عدم مساهمتها في اتخاذ القرار في تسيير المستغلات يؤدى الى عدم التعرف على مستوى مساهتمها في الانتاج.

5- تعيش المرأة في الغابات غالبا داخل الفجوات الغابية على مساحات صغيرة لاتسمح بتحديث الفلاحة وأساليب الزراعة.

6- تجد المرأة صعوبة في تسويق منتوج مشاريعها.

7- صعوبة إدماج المرأة في الجمعيات والمجامع الريفية كعنصر فاعل نظرا لمستواها التعليمي المحدود أو لعدم إستقرارها في المناطق الغابية والمراعي.

8- صعوبة الحصول على تمويلات لمشاريع إنتاجية هامة نظرا لعدم ملكيتها للارض (تبقى مقتصرة على المشاريع الصغرى الممولة من الجمعيات أو من البنك التونسي للتضامن أو صندوق التضامن الوطني بالنسبة لمناطق الظل).

مقترحات لتعزيز دور المرأة في حماية وصيانة الغابات والمراعي :

1- العمل على تحسين ظروف عيش المرأة في محيطها الريفي لتقليل مشاغلها المنزلية والسماح لها بمزيد صيانة الغابات والمراعي.

2- وضع برامج محو الأمية لفائدة المرأة في الوسط الغابي والمراعي.

3- العمل على تكثيف عدد المرشدات الفلاحيات (40 مرشدة فلاحية على مجموع 853 مرشد).

4- توعية المرأة الريفية بكل القوانين الخاصة بالغابات والمراعي في نطاق أيام إعلامية تنظمها الجمعيات الغابية أو الوزارة.

5- جعل الادوات والنماذج الاحصائية متلائمة مع التوجه الخاص بنوع الجنس وذلك قصد التعرف على مساهمة كل المتدخلين في الانتاج ومنهم المرأة.

6- العمل على تنمية الفجوات الغابية التي تعيش بها المرأة ببعث مشاريع تنموية مندمجة.

7- تشجيع المرأة على الانضمام الى الجمعيات ذات المصلحة المشتركة. والتجمعات المهنية والتعاونيات لتسهيل تزويدها بوسائل الانتاج وترويج

منتوجها.

8- إنشاء مراكز تكوين في الاوساط الغابية مع إدماج إختصاص الانتاج الغابي والمحافظةعلى المراعي والغابات ضمن البرامج الحالية للتكوين الفلاحي الموجه للمرأة.

9- تقديم مزيد من الدعم للمنشطات الريفيات لحسن تأطير المرأة.

10- دعم الهياكل المؤطرة للمرأة الريفية.

المراجع :

- دليل المرأة الريفية.
- الخطة الوطنية لتنمية وترشيد إستغلال المراعي.
- تقرير حول تقييم إنجازات المخطط التاسع للتنمية الفلاحية والموارد الطبيعية لفائدة الاسرة والمرزة الريفية.
- تقارير من الادارة العامة للمحافظة على المياه والتربة بوزارة الفلاحة.

الحلول المقترحة
لتعزيز دور المجتمعات الريفية
في حماية وصيانة المراعي والغابات

الحلول المقترحة لتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات

إعداد

الدكتور أحمد حمود

مدير معهد الغابات والمراعي – اللاذقية – الجمهورية العربية السورية

يعد الوطن العربي من أقدم المناطق المأهولة في العالم، حيث ترك الانسان فيه بصماته الواضحة على الارض ومواردها.

وقد أبتكر إنسان هذه المنطقة الزراعة منذ أكثر من عشرة آلاف عام في حوضين رئيسيين هما وادي الرافدين ووادي النيل وتتابعت فيه الحضارات حتي يومنا هذا.

وتعود تجارة الاغذية والمعادن والاخشاب في المنطقة الى آلاف السنين واستخدم الانسان فيه الاحطاب كمصدر وحيد للطاقة لصهر النحاس والحديد وتشكيله ولصنع ملايين الاطنان من الطوب لاستعماله في البناء ولاتوجد منطقة أخرى في العالم يظهر فيها تأثير الانسان بوضوح بالغ في الموارد الحراجية والرعوية كما هو في المنطقة العربية.

تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي 1400 مليون هكتار يقع معظمها في المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم، ويستغل من هذه المساحة في الزراعة حوالي 50.5 مليون هكتار مما يعادل 36٪ من المساحة الكلية وتتوزع الى 80٪ منها تحت الزراعة المطرية و 20٪ زراعة مروية.

ونظرا للمناخ القاسي الذي يسود هذه المنطقة من العالم من حرارة شديدة وهطول موسمي متواضع وشح في موارد المياه فان معظم المساحة المزروعة على قلة مساحتها تعتمد على مياه الامطار.

تعتبر مصادر الثروة الطبيعية المتجددة من مياه وتربة ونبات (غابات ومراعي) أكثر القطاعات تأثرا بهذا المناخ الذي يحد من إمكانية النمو كما ونوعا مما يجعل التربة مجردة من الغطاء الذي يحميها فأصبحت معرضة لعوامل الطبيعة من الرياح في السهوب

والبوادي وبعض الهطول في المنحدرات مع عدم وجود اجراءات كافية للحفاظ على التربة، مما أدى الى تدهور التربة وحلول التصحر الذي يعتبر سمة الوطن العربي الواضحة.

ففي مجال المراعي :

تبلغ مساحة أراضي المراعي في الوطن العربي حوالي 270 مليون هكتار وهذا ما يقارب 20٪ من كامل المساحة ومع وجود مساحات شاسعة من الصحاري في الوطن العربي والتي لايوجد فيها أي نبت فان نسبة 20٪ مغطاة بالمراعي رغم كبرها فانها لاتغطي سوى 65-70٪ من احتياجات الثروة الحيوانية في الوطن العربي والتي تكافيء حوالي 85 مليون وحدة حيوانية بقرية.

إن نسبة 10٪ فقط من مساحة المراعي في الوطن العربي تعتبر مراع ممتازة وحوالي 20٪ منها مراع جيدة والنسبة الباقية مخربة ومتدهورة نتيجة الاستنزاف المستمر والرعي الجائر المبكر واقتلاع الشجيرات الرعوية لاستعمالها حطبا للوقود، وحراثة أراضي المراعي الجبلية الهامشية وحرق المراعي والغابات والافراط في استنزاف المياه الجوفية بما يفوق التعويض من مياه الامطار. اضافة لترك المياه السطحية تسيل الى الخبرات والفيضات والى الضياع في مجار تقودها الى غير فائدة . اضافة الى شق الطرق واستعمال الالات الثقيلة في المناطق الحساسة.

هذه الامور بمجملها أدت الى اندثار أو ندرة النباتات الرعوية الهامة في أغلب مناطق الوطن العربي، وغزو نباتات قليلة القيمة أو سامة محلها،كما تحولت مساحات كبيرة من مراع طبيعية الى مراعي حولية وانجرفت تربتها وفقدت خصوبتها وهاجرت الحياة البرية والطيور منها وانخفض منسوب المياه في الآبار التي تملح الكثير منها.

أما في مجال الغابات :

تبلغ مساحة الاراضي الحراجية في الوطن العربي حوالي 75 مليون هكتار وهذا ما يقارب 5.4٪ من كامل المساحة.

إن هذه النسبة على قلتها والتي تصل نظريا الى 17.7٪ في السودان و 14.2٪ في الصومال تنحدر لتصل الى العدم في جمهورية مصر العربية والبحرين والى 0.0003٪ في سلطنة عمان و 0.01٪ في الكويت . تبقي في أحسن حالاتها دون النسبة الدنيا التي

يجب توفرها في أي بلد يسعى للحفاظ على ايجاد توازن بيئي سليم حفاظا على ثرواته الطبيعية.

تغلب على غابات الوطن العربي ظاهرة التدهور والتناثر وعدم الترابط بين وحداتها في البلد الواحد وقلة كثافتها ورداءة الانواع السائدة من وجهة النظر الصناعية.

وماهي إلا بقايا غابات لم تكن أصلا من الانواع النبيلة إنما كانت على الاقل ضمن أنواعها المتوفرة في حالة أوجية في الوضع الامثل الذي يمكن الحصول عليه في مثل هذه المناخات.

إن التدهور الذي حل بغابات الوطن العربي والذي لايزال مستمرا يعود الى :

1- الظروف المناخية السائدة من قلة الامطار وطول فصل الجفاف ممايحد من نمو وتطور الغابات.

2- قطع الغابات بقصد تحويل أراضيها الى الزراعة والسكن وبهدف الحصول على الاخشاب واحطاب الوقود.

3- الرعي الجائر حيث يتم في غابات الوطن العربي دون اعتبار للحمولة الرعوية ولعمر الاشجار ولانواعها وما ينشأ عنه من تحريك للتربة وتعريضها للانجراف.

4- حرائق الغابات والتي تعتبر من أهم أسباب تدهور وزوال الغابات وخاصة الغابات الصنوبرية في حوض المتوسط والتي تحل محلها عريضات الاوراق من الانواع القليلة القيمة بعد زوالها.

5- النقص في عدد الفنيين المدربين والمؤهلين لادارة قطاع الغابات وخاصة الجانب الارشادي منه.

6- تبعية الغابات في معظم أقطار الوطن العربي لادارات الزراعة التي لاتعيرها الاهتمام الذي تستحقه.

7- ندرة البحوث الحراجية التطبيقية المناسبة للظروف المحلية القائمة.

8- عدم وجود سياسات حراجية وبرامج طويلة المدى.

9- بيروقراطية العمل التي تحد من التكيف مع المستجدات سواء كانت مناخية أو اقتصادية او اجتماعية او حتي الاستراتيجية منها.

10-النقص في الموارد المالية والتمويل ومرده الى عدم اقتناع وقناعة صناع القرار بقيمة الغابة والذين غالبا مايكونون من غير الاخصائيين.

11- النقص في الوعي البيئي الشامل لدي سكان الغابات والمواطنين عامة ورغم تعلمهم فان أغلبهم لايتعامل مع البيئة إيجابيا خارج حدود منزله.

12- تردد القضاء في اتخاذ العقوبات الرادعة بحق مخربي الغابات لعدم قناعة القضاة بقيمة الغابة وتغليب العواطف لصالح المواطن على حساب الاملاك العامة.

لم ينشأ هذا التدهور في الموارد الطبيعية الرئيسية (المراعي والغابات) بشكل مفاجيء ولكنه حصل في فترة زمنية قصيرة لاتتجاوز عدة عقود من الزمن، بسبب الانفجار السكاني وازدياد الطلب على احتياجات الحياة دون النظر الى خطورة استنزاف الموارد وانعكاساتها السلبية ودون الاهتمام بمفهوم التنمية إلا من زاويته الاقتصادية مما أدى الى فقدان مليارات الاطنان من التربة السطحية الخصبة وانقراض انواع من الحيوانات والنباتات التي كانت تشاركنا الحياة من عقدين مضيا وخسرت الانسانية أصول وراثية والى الابد كان من الممكن أن تساهم في ايجاد الحلول للازمات الغذائية المتفاقمة في عالم اليوم.

وعدا عن فقد هذه الموارد فان الموارد الاخرى مثل الماء والهواء قد أصيبت بالتلوث والتدهور الامر الذي أدى الى تغيير في نسب مكوناتها والذي قد يكون سببا في بروز فوضى بيئية قد تنتج عن التغيرات التي يتوقع حدوثها في المناخ العالمي نتيجة لزيادة الغازات الحابسة للحرارة مثل ثنائي اكسيد الكربون وغازات الفورهيدرو كربون التي تساهم أيضا في تآكل طبقة الاوزون الحامي للارض من الجزء القاتل من الاشعة فوق البنفسجية القادمة من الشمس، إضافة الى هجرة سكان الارياف الى المدن التي أصبحت مكتظة بالسكان وازدادت فيها نسب الجرائم والامراض والمشاكل الاجتماعية المختلفة.

إن العقود القريبة الماضية حملت الى البشرية تقدما اقتصاديا متسارعا حسن من

مستوى حياة الملايين من البشر في مختلف أنحاء العالم، وقد كان هذا التقدم على حساب القاعدة الاساسية للموارد الطبيعية في المجال الحيوي للكرة الارضية وهذه التنمية لاتنبيء بامكانية الاستمرار بعد أن بدأت بوادر انهيار وتدهور هذه القاعدة بالظهور.

إن التنمية المؤملة لمصلحة الانسان يجب أن تشتمل على عناصر الاستقرار والاستمرار وليس على الربح السريع على حساب المستقبل، لذلك لابد من العمل بخطط التنمية المستمرة المتواصلة التي تعتمد على تقدير الامكانات الحالية والتخطيط لاستخدامها لآماد طويلة مستقبلية ومراعاة حقوق الاجيال القادمة مع تلبية الحاجات الاساسية لعامة السكان من غذاء ومسكن وملبس وعمل وتعليم وصحة حتي تكف هذه المجتمعات عن استنزاف الموارد الطبيعية بشكل عشوائي، وان لاتصبح التنمية سببا في تلويث مكونات الحياة الاساسية من ماء وهواء وتربة بما يتجاوز الامكانية على التنقية الذاتية لهذه المركبات، ويجب أن لاتهمل خطط التنمية الجانب الانساني الذي يعتبر الهدف الاول لها وذلك بمراعاة القيم الاجتماعية والروحية للفرد والمجتمع وضمان حق الحرية والمساواة والعدالة للسكان.

اقتراحات في مجال حماية وصيانة المراعي :

إن تحليل واقع المراعي الطبيعية في الوطن العربي ودرجة الاستغلال الحالية لها، يشير الى وجود خلل كبير مابين الطاقة الانتاجية للمراعي والحمولة الحيوانية المطبقة فيها. ويتطلب إعادة التوازن هذا : إما تخفيض أعداد الحيوانات في المراعي الطبيعية أو توفير مصادر علفية إضافية جديدة تقابل الزيادة الحالية والمستقبلية لاعداد الحيوانات والثروة الحيوانية. وكلا الاحتمالين لايسهل تحقيقهما في المدى المنظور، لأن الطلب على المنتجات الحيوانية في تزايد مستمر نتيجة التزايد السكاني والوعي الغذائي، مما يجعل خيار تخفيض أعداد الحيوانات أمرا غير مقبول في الظروف الراهنة. كما أن برامج تنمية الاعلاف خارج المراعي الطبيعية، تسير بمعدلات منخفضة لاتتلائم مع الزيادة المتوقعة في الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية الامر الذي سوف يؤدى الى مزيد من اختلال التوازن وتدهور المراعي الطبيعية. لذلك فان تغيير الوضع الحالي للبوادي العربية، بهدف حماية وصيانة وتحسين مراعيها الطبيعية ورفع معدلات انتاجها من الاعلاف لسد كامل احتياجات الثروة الحيوانية والحياة البرية فيها واكثارها، يتطلب اتخاذ بعض الاجراءات بمشاركة السكان المحليين مع أصحاب القرار على المستويات التالية :

1- المستوي الفني :

يلاحظ قلة بل ندرة عدد المتخصصين في مجالات المراعي الطبيعية في الوطن العربي وعدم توفر العدد المطلوب من الخبراء لتنفيذ برامج التنمية المطلوبة. لذلك يمكن الاقتراح في هذا المجال بمايلي :

أ- الإهتمام بزيادة أعداد المتخصصين والفنيين والعاملين في مجال المراعي وتقديم التشجيع المادي والمعنوي لهم نظرا لطبيعة الظروف التي يعملون فيها ويفضل أن يكونوا من أبناء الريف والبوادي التي يعيشون فيها.

ب- إحداث أقسام وشعب تخصص في مجال المراعي في الكليات والمعاهد الزراعية في الوطن العربي على غرار شعبة التخصص في المعهد العربي للغابات والمراعي في اللاذقية وزيادة اعداد البعثات التعليمية الداخلية والخارجية منها.

ج- التأكيد على تعيين هؤلاء المتخصصين والفنيين في مجالات اختصاصهم وليس في مجالات اخرى كما يحدث الان في الكثير من البلدان العربية.

د- إقامة دورات تدريبية دورية للاطلاع على آخر المستجدات العلمية، وذلك باشراف خبراء مختصين.

هـ- توفير قاعدة معلومات خاصة ببرامج المراعي الطبيعية بحصر كمي ونوعي شامل لمكونات العشائر النباتية ومجتمعاتها ومساحة كل منها وعمل الخرائط النباتية لهذه المكونات.

و- تأسيس معهد بحثي في كل قطر عربي لتطوير البوادي العربية وذلك لاجراء الدراسات والابحاث في المجالات المختلفة (نبات - حيوان - حياة برية - أصول وراثية - بنك المعلومات .. الخ) ، بهدف وضع خطة تنموية شاملة وربطها بالخطة العامة للدولة ورصد كل الامكانات اللازمة لتنفيذها.

ز- عقد الندوات والمؤتمرات الوطنية والاقليمية والقومية لتبادل الخبرات والآراء، وتشكيل لجان وطنية وأقليمية وقومية، مهمتها متابعة تنفيذ مقترحات وتوصيات هذه الندوات والمؤتمرات.

أ- يجب أن يتلائم التشريع الرعوي مع الظروف العامة للبلد.

ب- وضع الأسس القانونية للادارة البيئية الرشيدة التي تتفق مع مفاهيم التنمية المستدامة للبيئة.

ج- يستلزم عند سن القوانين والتشريعات الاهتمام بالقيم الدينية والموروثات الثقافية للمجتمعات العربية والبدوية خاصة.

د- أن تكون السياسة الرعوية محددة وعملية قابلة للتنفيذ وأن تكون على قدر عالي من الاستجابة لحاجة المجتمعات الرعوية مع الحفاظ على قابليتها للاستمرار.

هـ- أن تكون السياسة الموضوعة لتنمية الموارد الرعوية مرنة بدرجة كافية وان يكون المسؤولون عنها مستعدين دوما لقبول الاقتراحات والتعديلات اللازمة بهدف تحسين مسار العمل الخاص بتنمية الموارد الرعوية وصيانة البيئة، مع التسليم بأن ظروف التنفيذ سوف تتغير مع توفر قدرا اكبر من المعلومات والخبرة والتجربة.

و- التنسيق بين السياسات الوطنية للمراعي مع سياسات الاقطار المجاورة.

ز- على السياسة الرعوية أن تسعى وبكل الطرق الفنية والقانونية لتأمين حماية أراضي وبيئة المراعي من التجاوزات المختلفة (الرعي غير المنظم - الفلاحة - الاحتطاب - الحرائق .. الخ) . وذلك عن طريق تشكيل لجان قمع التجاوزات ومتابعة تنفيذ القوانين والتشريعات الناظمة ومصادرة الادوات والآليات المستخدمة في عملية التجاوز.

4- المستوى الاقتصادي والموارد المالية :

يلاحظ أن الموازنات المالية المرصودة في معظم الدول العربية خلال العشرين سنة الاخيرة ، بهدف تنمية وصيانة مراعيها، متواضعة جدا ولاتتناسب مع الموازنات العامة المخصصة لبرامج التنمية المختلفة، وليس من المتوقع أن تزداد هذه الموازنات في الظروف الراهنة بحيث تفي بتحقيق برامج تنموية طموحة. كما أن تحقيق معدلات تنموية عالية في مجال المراعي الطبيعية أمر متعذر في ظل غياب التكامل المطلوب مابين المناطق

الزراعية (المطرية والمروية) وأراضي المراعي الطبيعية. إن هذا التكامل مازال بعيد المنال في معظم الدول العربية، الامر الذي يؤدى الى الحد من معدلات التنمية. لذلك يجب العمل على :

أ- ربط برامج تنمية وصيانة المراعي الطبيعية، بإطار استراتيجية تنموية شاملة، لها صفة الاستمرار والديمومة . حيث أن معظم برامج تنمية المراعي العربية السابقة والحالية، لم يتحقق فيها عنصر التكامل والتوازن ولم يكن لها صفة الدوام والاستمرار، الامر الذي أدى الى عدم تحقيق نتائج مرضية ملموسة.

ب- رصد الموازنات اللازمة والكافية لتنفيذ المشاريع التنموية الخاصة بالمراعي الطبيعية وربط هذه الموازنات بالموازنة العامة للدولة.

ج- أن تستمر سوريا والاردن والعراق في استكمال مشروعاتها التنموية الرعوية التي بدأت خلال العشرين سنة الأخيرة. مع إعطاء إهتمام خاص لادارة أراضي المراعي وقطعان الحيوانات الرعوية والمتضمن في إقامة المزيد من المحميات. وكذلك في مشروعات التكامل بين الاراضي الزراعية واراضي المراعي الطبيعية.

د- أن تستمر المملكة العربية السعودية في التوسع في مشروعات تنمية المراعي الطبيعية وخاصة حصاد ونشر مياه الامطار وانشاء المسيجات في المناطق الرعوية وإقامة مخازن الاعلاف، لتخفيف الضغط على المراعي الطبيعية والاهتمام بزيادة مساحة الاعلاف المزروعة ومشاريع تثبيت الكثبان الرملية ومقاومة الزحف الصحراوي وإقامة المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية.

هـ- أن تبدأ دول شبه الجزيرة العربية في تخطيط بعض المشروعات التنموية لتطوير المراعي الطبيعية على أساس التعاون الاقليمي في هذا المجال. ويمكن للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أن تلعب دورا رائدا في هذا المجال.

و- أن تقدم بعض المنظمات وصناديق التمويل العربية والدولية، الدعم اللازم للبرامج التنموية لتطوير المراعي الطبيعية (خاصة في السودان والصومال) والحد من التصحر المتسارع في موريتانيا وتحسين وسائل التسويق والتصدير للمنتجات الحيوانية.

ز- أن تحظى برامج مقاومة التصحر والزحف الصحراوي وصيانة البيئة إهتمام أكبر من الدول العربية وتقديم الدعم المادي اللازم لتنفيذها.

في ظل المقترحات السابقة وتوفير الكادر الفني المطلوب والادارة العلمية الرشيدة، وتنسيق التعاون والتكامل بين الاقطار العربية على المستوى الاقليمي، فانه يمكن تحقيق معدلات تنموية نسبيا وزيادة في إنتاج الموارد الرعوية الطبيعية العربية وصيانتها.

أقتراحات في مجال حماية وصيانة الغابات :

تواجه عملية حماية الغابات وصيانتها وتطويرها عدة معوقات تعترض عملية تنميتها وحمايتها. ويمكن إيجاز هذه المعوقات على أنها طبيعية وفنية واجتماعية واقتصادية وتنظيمية . ويرد أغلبها الى النشاط البشري وعلاقة الانسان بالغابة، ويجد الفنيين العاملين في الغابات صعوبات جسيمة في التعامل مع هذه المعوقات نظرا للتداخلات والتدخلات التي تفوق طاقتهم، عندما يكون الامر بين المواطنين والملكية العامة كما هو سائد في أغلب الاقطار العربية، لذلك لابد من تدخل واضح وصريح ودون محاباة من قبل صانعي القرار والمشرعين والقضاة والاجهزة الامنية في حال الاعتداء الصريح على الغابة حرقا وقطعا ورعيا وحراثة . ويجب وضع حد لعبث بعض المواطنين في الملكية العامة. هذا العبث الذي يؤثر سلبا على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي من حيواني ونباتي وتجريدا للاراضي من غطائها وتعريضها للتعرية والانجراف والتصحر ليحصل عابث ما على منفعة مادية مؤقتة.

على المستوى الطبيعي الفني :

1- تتأثر الغابات بالظروف المناخية القاسية والسائدة في معظم أقطار الوطن العربي. تلك الظروف التي تفرض شروطها على الغابة من حيث الانواع وضعف النمو وقلة الانتاج.

2- تشكل الغابة حيث تتواجد تربا خصبة تجعلها محط أنظار الطامعين في تحويلها الى أراضي زراعية. فبرغم وجود قوانين صارمة وخرائط تفرز أراضي الغابات وتحدد ملكيتها للدولة، فان الاعتداء مازال مستمرا، مشكلا بؤرا ينطلق منها التوسع والحرق والرعي الى مساحات اخرى مما يقودها الى التدهور والاندثار.

3- **الرعي** : في سنوات الجفاف فان الدول تفتح الغابات للرعي بحجة انقاذ القطيع ويزداد الامر خطورة في حال تتالى الجفاف لعدة سنوات كما هو في السنوات الثلاثة الاخيرة في دول المشرق العربي. ومع ضعف الرقابة أو غيابها احيانا، وعدم وعي الرعاة بالمفاهيم البيئية، وحساسية البادرات الصغيرة، وخاصة في أشجار المخروطيات التي ستشكل الآجيال القادمة للغابة والتي لولاها لاصبحت الغابة من جيل واحد تنتهي بانتهائه وهذا مايخشى منه في الغابات الصنوبرية. أضف الى هذا الجهل عدم الاكتراث، بالمال العام حيث أن هدف الراعي هو اشباع قطيعه حتي لو أكل بيئة الوطن بذاته.

4- **الحرائق** :وهي أخطر ماتتعرض له غابات المناطق الجافة وشبه الجافة. وتقضي الحرائق سنويا على آلاف الهكتارات من الغابات الطبيعية في الوطن العربي مخلفة وراءها تغييرا حقيقيا في التركيب النباتي للغابة خاصة منها الصنوبرية وتحل محلها ادغال من عريضات الاوراق وبعض النباتات العشبية الضوئية التي تكون أقل تأثرا بالنيران.

5- النقص الحاد في إعداد الفنيين المؤهلين لادارة الغابات وتربيتها مما يدفع ببعض الاقطار الى تكليف من لاخبرة لهم للاهتمام بشؤون الغابة والتحريج . الامر الذي إن لم يجد الغابة فهو غالبا مايؤدى الى الاساءة لها.

6- غياب الارشاد الحراجي الذي يجب أن يربط مستقبل الاجيال القادمة بالمحافظة على بيئة نظيفة متوازنة تشكل الغابة حجر الزاوية كحارس أمين على مصادر الغذاء والماء اللذان أصبحا من الاولويات في السياسات الحالية.

7- إهمال البحوث الحراجية وغياب قواعد البيانات عن الغابات القائمة وكذلك تواضع البرامج التعليمية في المعاهد والجامعات فيما يخص علوم الغابات.

8- غياب التنسيق بين الاقطار العربية لتبادل الاصول الوراثية وضرورة دعم مؤسسات التعليم الحراجي وخاصة المعهد العربي للغابات والمراعي في اللاذقية ليتمكن من رفد الوطن العربي بالفنيين. وتبادل الخبرات وعقد الندوات والمؤتمرات والدورات للعاملين في قطاع الغابات وتبادل الجولات المهنية للعاملين والمواطنين.

9- عدم وجود خطط إدارة وتنظيم للغابة من حيث تقسيمها الى وحدات يسهل معها حمايتها واستثمار وادارتها اضافة الى ايجاد مصادر عمل لسكان المناطق الحراجية في تنفيذ هذه الخطط.

على المستوى المؤسسي والتنظيمي :

تعتبر الغابات من المصادر ذات الدورة الطويلة بالنسبة للمردود المادي النهائي، وبالمقاييس التقليدية في أغلب أقطار الوطن العربي التي تبحث عن دورات رأس مال سريعة، فانها لاتأخذ حقها عند وضع الخطط على المستوى المؤسسي، مع أنها بالنتيجة النهائية تعتبر حيث تواجدها من أهم روافد الاقتصاد الوطني على مستوى دائم.

ويلاحظ هذا المنحى في :

1- اسناد إدارة الغابات لغير الاخصائيين ولعناصر وكوادر غير مؤهلة.

2- تبعية الغابات للمؤسسات الزراعية، مما يجعلها في أسفل سلم الاولويات في هذه المؤسسات حيث يتواجد على قمة الهرم فيها كوادر هندسية زراعية.

3- تشتت العمل والمسؤولية عن قطاع الغابات في الكثير من الاقطار.

4- عدم وجود سياسات حراجية واضحة مما يجعل العمل ارتجاليا وآنيا حسب رغبة القائمين عليه من حيث التحريج واختيار الانواع الحماية وغيرها.

5- تبعثر أجزاء الغابة، مما يصعب معه وضع خطط لادارتها وتنظيمها مما يدعو لتوحيدها قدر المستطاع بالمبادلة أو الشراء لصالح الدولة.

6- نظرا لانحسار الغابات في أغلب أقطار الوطن العربي الى الاماكن التي أصبحت مستهدفة سياحيا وسكنيا مع إزدياد السكان، فقد كثرت فيها المخالفات من قبل المواطنين، هذه المخالفات التي غالبا ماتحل دعاواها لصالح المرتكب لعدم قناعة القضاء بقيمة الغابة.

7- إعتبار أراضي الغابة في بعض الحالات حدائق خلفية شخصية وليست احتياطيا وطنيا وتراث مستقبلي.

على المستوى التشريعي والقانوني :

تعتبر قوانين الغابات في الوطن العربي حديثة اذا ماقيست بالبلدان المتطورة، وهذه القوانين إما أنها منسوخة ومترجمة عن قوانين أجنبية وخاصة البلدان المستعمرة سابقا أو أنها قاصرة على إعتبار الغابة كتلة مادية أعطيت أسعارا وقيما أصبحت مغرية حتي للمخربين لتواضعها في الزمن الحالي.

لذلك كان لابد من تحديث هذه القوانين وتشميل القيم البيئية فيها وربط مستقبل صحة الاجيال القادمة وغذائها بهذه القيم.

كما أنه يجب إبقاء الغابة بمعزل عن القرارات السياسية إلا في بعض الحالات الاستراتيجية التي تمس أمن البلد، وترك القرارات التي تخص الغابة لفنيين متمرسين بخواصها.

على المستوى الاقتصادي والموارد المالية :

بالنظر للتقييم المادي للغابة القائمة احطابا وفحما في الدرجة الاولى، ونادرا مايرد ذكر الاخشاب. وانطلاقا من هذا التقييم فان المبالغ التي ترصد لحمايتها غالبا ماتتوازي مع هذه القيم، وبالتالي فهي غير كافية لضمان استمرارها وتجنيبها الرعي والحرق والكسر والقطع وكافة اعمال التخريب، أضف الى ذلك ضعف رواتب العاملين في حماية الغابات على ندرتهم وجهلهم بقيمة المهمة الموكلة اليهم.

وفي هذا المجال فانه لابد من رصد الموازنة الكفيلة بتطوير الغابات وايصالها الى الحالة الاوجية المؤملة. وتحرير هذه الموازنات من بيروقراطية التمويل المتبعة في القطاعات العامة.

– كيف نجعل من المجتمعات الريفية – الرعاة وسكان الغابات اصدقاء ومدافعين حقيقيين عن المراعي والغابات :

أ– في مجال المراعي :

يجب الانطلاق في البدء من أن سكان البوادي والرعاة هم جزء أساسي من الوطن، ويعيشون حياة قاسية فيها الكثير من الشظف، ليقدموا للمجتمع إحدى السلع اليومية

الضرورية في حياته، ولتعزيز دور هؤلاء السكان من رعاة ومربي قطعان وعائلاتهم وعدم تركهم على سجيتهم . ولحثهم على حماية مراعيهم وصيانتها يمكن اتباع الخطوات التالية:

1- تنظيم الرعي بايجاد صيغة لدورات رعوية وضمن حمولات تسمح بامكانية تجدد المرعي لدورة اخري.

2- انشاء مستودعات الاعلاف لحالات الطوارىء وايصالها لاصحاب القطعان باسعار الكلفة وبقروض طويلة الاجل.

3- ايجاد المناهل وايصال المياه لشرب الحيوانات في اماكن يسهل الوصول اليها ولمسافات توفر على الحيوان استهلاك كامل طاقته في البحث عن المياه.

4- انشاء المشاتل الرعوية واستزراع النباتات العلفية عالية القيمة الغذائية وايصال الغراس للسكان والمساهمة بزراعتها قدر الامكان.

5- احداث وحدات صحية للعناية بصحة هؤلاء المواطنين.

6- ايجاد المدارس لتعليم ابنائهم وربطهم بمناطقهم.

7- ايجاد وسائل تدفئة وطبخ رخيصة وسهلة الاستعمال لتحل محل الاحتطاب وحرق الشجيرات الرعوية.

8- تأمين الخدمات البيطرية الضرورية على مدار العام.

9- الاستفادة من مياه الامطار ونشرها في مناطق المراعي وخاصة المستزرعة منها بدلا من تجمعها في بعض المنخفضات.

10- إحداث جوائز تشجيعية وحوافز مادية للملتزمين بالخطط الموضوعة وللرواد من السكان مما يشجع الآخرين على الاقتداء بهم.

11- تأمين وحدات تصنيعية للألبان خاصة بالقرب من التجمعات الرعوية.

12- إقامة الحقول الارشادية وتأمين كادر ارشادي مدرب وتأمين الزيارات والجولات.

13- إقامة الندوات وعرض الافلام الارشادية في أماكن تجمع السكان ودراسة

أوضاعهم والاستماع لمطالبهم وتأمين حاجاتهم.

14- قيام المسؤولين بزيارات تشجيعية وأشعار هؤلاء السكان بأهميتهم.

15- تأمين الكادر الفني الكفؤ ويفضل أن يكون من سكان المناطق صاحبة العلاقة للعمل فيها ويعتبر خريجو شعبة المراعيفي المعهد العربي للغابات والمراعي مثالا جيدا وقدوة لهذا العمل.

16- أخذ رأي وحاجة السكان المحليين والرعاة عند انشاء المسيجات والمحميات والاتفاق معهم على أماكن بديلة للرعي أثناء فترة الحمي حتي لايفاجئوا بقيام منشآت تحد من حركتهم ودون علمهم.

17- اشراك النخبة الواعية من هؤلاء السكان عند وضع الخطط لمناطقهم لانهم اكثر تحسسا لحاجاتهم.

18- تطبيق القوانين بحزم وردع عند ارتكاب المخالفات.

على أن يوازي هذه الاجراءات حملات تثقيفية مكثفة بقيمة المراعي وصيانتها وحمايتها والمردود المادي المنتظر من هذه الحماية وصولا الى مرحلة الاقتناع بالمبادرة الشخصية عند لمس النتائج الايجابية، مما يتطلب على الأقل جيلا كاملا اذا بدأنا اليوم. وبعده يمكن اشراك هؤلاء الريفيين ليس في الحوار ووضع الخطط وإنما في اتخاذ القرار.

ب- في مجال الغابات :

يرى سكان الغابات في العقود الأخيرة (أي منذ ظهور قوانين الغابات) في رجال الضابطة الحراجية أو حراس الحراج أو الطوافين أو مأمير الاحراش حسبما يسمون، يرون فيهم اعداء لدودين وفي أحسن حالاتهم أشخاصا غير مرغوب فيهم. حيث درجت العادة على أن يكون ممثل السلطة هذا أقرب الى الجلاد في تعامله مع سكان الغابة، مما ينفرهم منها ومن وجودها.

ولانرى أن كل الذنب في هذا العداء يقع على عناصر حماية الغابات، فسكان الغابة لايريدون أية رقابة تمنعهم من الرعي والاحتطاب العشوائي وضم جزء من أرض الغابة لاراضيهم ، التي غالبا مايكونوا قد حصلوا عليها بذات الطريق، وفي هذا السياق فانه

وخاصة في الوطن العربي لايمكن أن يرد جميع الاعمال التخريبية في الغابات الى جهل المواطن بقيمة الغابة، خاصة وأن الكثيرين من المعتمدين على الغابة هم على درجة من التعليم لابأس بها، وإنما مرد هذا التخريب الى الانانية البحتة وحب التملك المجاني في ظروف يرون فيها تسامحا من الجانب القانوني، كما أنهم لايعطون بيئة الوطن والثروة العامة أي إعتبار.

إن حملة تثقيفية تربط بين مستقبل الاجيال القادمة ومواردها الطبيعية من غابات وتربة ومياه، وربط التعليم البيئي بالتعليم العام قد تحتاج الى جيل كامل، يمكنها أن تجعل من سكان الغابات أصدقاء حقيقيين ومدافعين عنها.

فالغابة يجب أن توجد ما وجد الوطن، والوطن موجود الى أن يرث الله الارض ومن عليها، وجيل واحد ليس بالزمن الطويل ولكن لابد من البدء.

إضافة الى ذلك فانه يمكن الاخذ بالاقتراحات التالية لربط المواطن بالغابة ودفعه تلقائيا لحمايتها والحفاظ عليها :

1- منح حق الانتفاع لساكني الغابات قانونيا وضمن طاقة الغابة من الاحطاب والثمار والبذور والاخشاب ومقابض العدد الزراعية واخشاب للبناء بحدود حاجة المواطن وليس للايجار بها.

2- إنشاء بعض الورش المصانع الصغيرة التي تقوم على صناعة منتجات الغابة من رئيسية وثانوية وايجاد فرص العمل للسكان الريفيين فيها.

3- حث السكان ودعمهم في استبدال الماعز بالاغنام والابقار وتدريبهم وتعويدهم على نقل المواد العلفية للحيوانات بدلا من تركها طليقة في الغابة، واذا كان لابد من الرعي فيسمح به ضمن خطة مدروسة تأخذ بالاعتبار الحمولة الرعوية ونوع الحيوان وعمر الغابة ونوعها أيضا.

4- إقامة دورات تدريبية للسكان للاستفادة من المنتجات الثانوية للغابة وارشادهم في مجال استثمار الفطر، وتربية النحل، واستثمار النباتات الطبية والعطرية، والمواد الدباغية والراتنجية، والفلين، والحلفا .. وغيرها من المواد التي يرتبط تواجدها بوجود الغابة.

5- جمع المياه السطحية في سدود صغيرة ووضعها في خدمة السكان المحليين عند الحاجة.

6- تعليم الفتيات الريفيات المهن المنزلية من الخياطة وصنع السجاد من خلال وحدات ارشادية تقام لهذا الغرض.

7- تعزيز القطاع الصحي والتعليمي في المناطق الريفية وتقديم المساعدة اللازمة للسكان في مواقعهم لعدم تركها والهجرة الى المدن.

8- أن تكون أفضلية التشغيل للسكان المحليين في أعمال صيانة الغابة واستثمارها وأعمال المشاتل والتحريج.

9- تشجيع إنشاء غابات القرى (غابات شعبية) لتأمين حطب الوقود للسكان المجاورين او ايجاد وسائل بديلة لتوليد الطاقة عوضا عن حطب الوقيد وبأسعار رمزية .

10- تطبيق القوانين والقرارات الناظمة للغابات وعدم التساهل بها.

إن تطبيق مثل هذه الاجراءات والتي يجب أن تكون ادارة الغابات دافعا لها، من أشعار سكان الغابة بالاهتمام بهم وزيادة مداخليهم المادية والعناية بصحتهم وبتعليم ابنائهم ، تدفعهم للحفاظ على الغابة التي وفرت لهم مثل هذه الحياة الكريمة، وتثبيتهم في أرضهم التي ستستمر في الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني وتخفيف الازدحام عن المدن.

وبالوصول الى مجتمع يحترم الغابة بعد تثقيفه وانتفاعه منها فانه يصبح حريصا عليها وعلى استمرارها ويستحق أن يشرك في صنع القرارات فيما يخصها.

أهمية مشاركة المجتمعات الريفية في التنمية المستدامة للموارد الغابية والرعوية

أهمية مشاركة المجتمعات الريفية في التنمية المستدامة للموارد الغابية والرعوية

اعداد

المهندس ميشال خزامي

خبيرفي شؤون الغابات

أ- مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مفهوم يهدف الى اكفاء حاجات المجتمع الحالي دون اضعاف قدرات الاجيال القادمة لاكفاء حاجاتها الخاصة" .يجمع هذا المفهوم بأن، اهمية اكفاء طموحات الناس في الظروف الحاضرة ومتابعة هذه العملية لصالح الاجيال القادمة .ان الاستعمال الرشيد للموارد وتطور التثمير وتوجيه التنمية والتغيرات الايكولوجية وكذلك تقوية المؤسسات أي أن مختلف نشاطات التنمية يجب ان تكون جميعها متكاملة ومتناغمة لتأهيل المجتمعات البشرية لتنمية قدراتها وتامين حاجاتها وتحقيق تطلعاتها على ان تكون ضروريات الحياة الحالية متناسقة مع ضروريات الاجيال القادمة.

يفهم مما تقدم ان ارث ابائنا الموارد الطبيعية والبيئة (يجب ان نورثه الى ابنائنا افضل مما ورثناه ان الحدس القوي الذي يرتكز عليه هذا المفهوم هو التساوي بين الاجيال :تنميتنا تكون مستدامة بقدر ما ننجح بتأمين حاجاتنا دون الحاق الضرر بالاجيال المقبلة.

ان اغلبية الثقافات الشرقية تعتقد ان المستوى الانمائي لاي بلد مرتبط مباشرة بمستوى التعليم والتربية بالمعنى الواسع .فالتنمية بالنسبة للفرد وللعائلة وللمجتمع هي ان تكون حياتك ذات نوعية جيدة بحيث تكون الحاجات المادية والعاطفية مؤمنة بواسطة الموارد التي تملكها او تسيطر عليها .واذا ما طبقنا هذا المفهوم أي مفهوم التنمية المستدامة على الغابات والمراعي عنينا بذلك :الحفاظ على البيئة، تحسين الموارد الطبيعية، المساواة ومشاركة المجتمعات المحلية في المسؤوليات والمنافع.

ان مفهوم التنمية المستدامة يقضي بشمولية وتكامل مختلف الموارد الطبيعية من حيث الحفاظ عليها وادارتها واستعمال منتوجاتها كما تشمل السياسات والتخطيط لأجل تقليص المنافسة بين القطاعات والنشاطات والتقليل من سلبياتها .فالتنمية المستدامة للموارد الغابية والرعوية لاتتم الا في اطار التنمية الريفية المستدامة أي الشاملة والمتكاملة .والتنمية الريفية المستدامة تتطلب ادارة رشيدة وفاعلة لكل الموارد الطبيعية أى:

- الموارد الفيزيائية غير الحية :(المناخ، التربة والمياه
- الموارد البيولوجية أي الحية :(المجتمعات البشرية، النبات والحيوان
- موارد الطاقة:الانسانية، الشمسية، المائية، الهوائية، المعدنية والبيولوجية(Biomass)

بالاضافة الى تطوير المؤسسات السياسية والتشريعية والتربوية والصحية.

تجدر الاشارة ان مفهوم الاستدامة في التنمية هو حديث العهد، لكنه قديم في القطاع الغابي. فمنذ عدة قرون كان نظام انتاج الاخشاب مبني على مبدأ الاستثمار المتناسب مع نمو الغابة التي تؤمن حاجات السكان من الخشب والاحطاب بصورة مستدامة.

ان ادارة الغابات التي كانت تركز على المردود المستدام للاخشاب قد فشلت في حماية الغابات والمراعي لانها لم تكن تؤمن مختلف المنتوجات الغابية ,والخدمات والمتطلبات الاخرى الضرورية للمجتمعات الحديثة، مما ادى الى تغيير السياسات الغابية وطرق الادارة .وظهر في العقود الثلاثة الاخيرة مفهوم الادارة المستدامة للغابات بدل المردود المستدام.

لقد أكد "مؤتمر الارض "سنة 1992، ان الادارة الغابية المستدامة هي عنصر مهم في التنمية المستدامة .كما أكد على المسؤولية العالمية للادارة المستدامة للغابات و شدد على ضرورة التعاون الدولي والاقليمي وعلى المشاركة الفاعلة للسكان المحليين لاجل حماية الغابات واستعمالها لرشيد المستدام .وعلى ضوء "المبادىء الغابية" "لبرنامج العمل21"، الذي تبناه "مؤتمر الارض" ظهرت عدة تعاريف لمفهوم الادارة المستدامة ومنها:

الادارة المستدامة للغابات هي الادارة الرشيدة التي تستثمر الغابات بطريقة تسمح بالحفاظ على تنوعها البيولوجي، وعلى انتاجيتها وقدرتها للتجدد وعلى حيويتها وامكانيتها لأن تلعب حاليا وفي المستقبل، وبصورة جيدة، وظائفها البيئية، والاقتصادية والاجتماعية المناسبة وذلك على المستوى المحلي والوطني والعالمي، دون الحاق أي ضرر بالنظم البيئية الاخرى."

فالادارة المستدامة للغابات تعني اذا التخطيط وتنفيذ الخطط لانتاج الاخشاب والمنتوجات الاخرى غير الخشبية لغايات تجارية، وكذلك اكفاء حاجات السكان المحليين من الاحطاب، والغذاء والعلف للحيوانات ومواد اخرى .وهي تتضمن حماية المساحات اللازمة لتصبح محميات طبيعية للنبات والحيوان، ولحماية البيئة وتأمين اماكن الترفيه .كما تتضمن ايضا اصلاح المساحات الطبيعية والغابات المخربة وادخال الاشجار الغابية في المناطق الزراعية .(Agroforestry)

ان اهم العناصر للمفهوم الحديث للادارة المستدامة للغابات والمراعي هي :شمولية المفهوم حيث انه يجمع بين :صيانة وحماية النظام البيئي ككل، والحفاظ على التنوع البولوجي والاستثمار الرشيد للموارد الغابية والرعوية واخيرا ترسيخ العلاقة بين مبادىء الادارة المستدامة والتنمية المستدامة.

ان التعاون الاقليمي وتبادل الخبرات يجب ان تؤدي دورا حيويا في تنفيذ مفهوم الادارة المستدلمة للغابات والمراعي .ومع الاخذ بعين الاعتبار لتنوع وتعدد المؤسسات الغابية والرعوية في المنطقة، وكذلك ملكية هذه الموارد، والسياسات والقوانين والبرامج المنفذة والشروط البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتباينة، فان تبادل الخبرات المكتسبة ببلدان وازمنة مختلفة لكفيلة بتقوية وترسيخ مفهوم الادارة المستدامة للغابات والمراعي في مختلف دول المنطقة .

ب–العلاقة التبادلية بين المجتمعات الريفية والموارد الغابية والرعوية

ان اهمية مشاركة المجتمعات الريفية في التنمية المستدامة للموارد الغابية والرعوية تعود الى طبيعة العلاقة التبادلية بين المجتمعات الريفية والموارد الغابية والرعوية التي تستغلها.

تزامنت هذه العلاقة تقريبا مع تطور مفهوم التنمية المستدامة .فخلال العقدين 1970–1980 تبلورت استراتيجية "حراجة المجتمعات الريفية Community Forestry" "التي نادت بالعلاقة التبادلية بين المجتمعات الريفية والموارد الغابية وكان ذلك ردة فعل للسياسات الصناعية التي سادت خلال العقدين 1950–1960 والتي اهملت التنمية الريفية ولم تعط الاهمية اللازمة للحاجات الاساسية للمجتمعات الريفية ولدور هذه الاخيرة في حماية الموارد الطبيعية والمساهمة في تنميتها.

في هذه الحقبة التي سادت فيها مفاعيل الصناعة وتزايد السكان وازمة الطاقة الناتجة عن الاحطاب ازداد تقلص مساحات الغابات والمراعي بسبب ازدياد الطلب على الطاقة الخشبية في مناطق عديدة من اسيا وافريقيا فكان الاتجاه نحو زيادة المساحات الغابية بواسطة التحريج الموجه نحو انتاج احطاب الوقود دون الاخذ بالاعتبار بقية حاجات السكان المحليين وتطلعاتهم فشعر السكان ان هذه المشاريع كانت مفروضة فرضا عليهم فتجاهلوها واهملوها.

اخذ دور المجتمعات الريفية في الحفاظ على الموارد الغابية والرعوية يتطور مع تطور اهداف نظم ادارة الغابات .تزامن هذا التغيير مع السياسات والنشاطات الغابية التي تشجع مشاركة السكان في ادارة الغابات وكذلك مع الاقرار بحقوق المجتمعات الريفية في الافادة من المنتوجات الغابية الخشبية وغير الخشبية والمنتوجات الرعوية .وبالمقابل اصبحت هذه المجتمعات تشعر بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها كونها مصدر لخيرات ومنافع عديدة يحتاج اليها السكان في حياتهم اليومية.

وظهرت المعادلة :الحفاظ على الموارد يعني استعمالها المستدام .وهي ناتجة من ان المجتمعات الريفية التي تستفيد من المنتوجات الغابية او من منافع مصدرها الغابة تعمل على الحفاظ على هذه الغابة .فالمجتمعات المحلية تحافظ على الموارد البيولوجية عندما تكون هذه المجتمعات مهيئة للعمل والتدخل أي عندما يكون لها دور في مراقبة الموارد ويكون لديها القدر الكافي من المعلومات والمعطيات العلمية لتتحقق من ان تنميتها الاجتماعية والاقتصادية مرتبطة بالادارة المستدامة للموارد الغابية والرعوية.

ان هذه العلاقة التبادلية ليست متجذرة في مجتمعاتنا الريفية وهي تحتاج الى كثير من التشجيع ومن التبديل في الذهنية السائدة لدى القيمين على الموارد الغابية والرعوية من جهة ولدى السكان والمجتمعات الريفية من جهة اخرى.

ان درجة علاقة او ارتباط مجتمع ما بالمنتوجات الغابية والرعوية يتعلق بحالة الغابات والمراعي)نضجها وتنوعها البيولوجي (وبالمسافة التي تفصلها عن المجتمع ومن شروط الوصول

اليها)حقوق وعوائق (وكذلك من حجم الطلب المحلي والخارجي لهذه المنتوجات .

وتتوثق العلاقة التبادلية عندما تكون الموارد الغابية والرعوية في حالة جيدة، ذات انتاج مناسب كما ونوعا.

لايمكن تنفيذ الادارة المستدامة للغابات والمراعي بمعزل عن السكان المحليين فهم المستفيدين المباشرين من هذه الموارد وهم ايضا احدى الاطراف المسؤولة عن حمايتها وانمائها وتنفيذ الاعمال المختلفة في الغابات والمراعي.

تساهم الغابات والمراعي في منطقة الشرق الاوسط بصورة فعالة في تحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الريفية وخاصة تلك التي تعيش في المناطق الغابية والرعوية والتي تجني منها كثيرا من مقومات حياتها .كما ان عددا كثيرا من فرص العمل تؤمن من خلال النشاطات المختلفة الغابية والرعوية لاعمال التحريج وتحسين المراعي ومختلف الاعمال العائدة لتربية الغابات وتنميتها، كالتفريد والتقليم والقطع التجديدي وغيرها .كما ان السياحة البيئية التي تشهد نموا مضطردا في مختاف بلدان المنطقة تؤمن ايضا دخلا لايستهان به للسكان الريفيين من خلال النشاطات التجارية والصناعية الريفية والخدمات وغيرها من الحرف.

ان ما نتوخاه حاليا من مكاسب جديدة نجنيها من مختلف وظائف الغابات والمراعي، تحتم اعتماد وتنفيذ ادارة مستدامة للغابات والمراعي تندرج في اطار ريفي جامع لنشاطات متعددة تؤدي جميعها الى التنمية المستدامة .

وهذا يتطلب مشاركة فعالة لمختلف المجموعات المحلية العاملة او المنتفعة وهي :السكان الريفيون من ملاكين وعمال والجمعيات الاهلية ذات العلاقة، والمختصون في شؤون الغابات والمراعي وغيرهم من الفعاليات الريفية .جميع هؤلاء يشكلون المجتمعات الريفية التي يرتبط اقتصادها وترسخها في الارض بالتنمية الريفية المستدامة.

نستنتج مما تقدم ان حماية الغابات والمراعي تاتي نتيجة للعلاقة المباشرة الحياتية للمجتمعات الريفية في كل ما تقدمه الغابات والمراعي من مواد غذائية وادوات زراعية ومنزلية وكذلك من الخدمات البيئية والاجتماعية.

كما ان الغابات والمراعي بدورها بحاجة الى الموارد البشرية الريفية لاجل حمايتها من التعديات ومن الافات والحرائق والاستغلال العشوائي غير المنظم ولاجل مساعدتها على النمو وعلى التجدد لتحافظ الموارد على طاقتها الانتاجية بصورة مستدامة.

فتواجد السكان الريفيين على مقربة من الغابات والمراعي يؤمن الحماية والعناية لهذه الموارد بصورة مباشرة لانها تكوّن محيطهم الطبيعي ومصدر عيشهم وامنهم الغذائي.

ج- طبيعة المجتمعات الريفية ذات العلاقة بالغابات والمراعي

ان المجتمعات الريفية في بلدان المنطقة والتي توجد داخل المناطق الغابية والرعوية او على

مقربة منها هي في طبيعتها جزء من انظمة بيئية زراعية–غابية–رعوية (Agrosylvopastoral) متكاملة ومتناغمة، تتفاعل اجزائها بصورة ديناميكية .وغالبا ما تشكل المنتوجات الزراعية المورد الأهم لغذاء السكان ولتأمين حاجاتهم غير الغذائية، وتأتي الموارد الغابية والرعوية مكملة للموارد الزراعية.

وفي بعض الاحيان تشكل الموارد الغابية والرعوية المصدر الأهم في تأمين عيش السكان الريفيين كما هي الحال، في بعض المناطق في جمهورية السودان حيث تشكل ايرادات الصمغ العربي والانتاج الرعوي المورد الرئيسي لسكان هذه المناطق .

وضمن مجتمع واحد ترتبط الحاجة الى المنتوجات الغابية والرعوية بنسبة فقر العائلة او حجم مواردها .فمن السهل الملاحظة ان اكثر الذين يعتاشون من التقاط مختلف المنتوجات الغابية هم من الفقراء الذين لا يملكون الا اليسير من الارض والماشية.

في بعض دول المنطقة كان الاتجاه في القرن الماضي نحو التشدد من قبل الدولة في اغلاق الغابات في وجه المجتمعات الريفية .فتدنت الحقوق المكتسبة للمجتمعات المتواجدة قرب الغابات وجرى تجاهل للعادات والتقاليد التي كانت متبعة لاستعمال الغابات للرعي او لالتقاط الاحطاب والاعشاب وغيرها من المواد المستعملة في الحياة اليومية .كما الغي الحق الحصري الذي بموجبه كان مجتمعا ريفيا معينا يتمتع بحق استعمال مساحة من الموارد الغابية والرعوية وذلك بصورة حصرية أي دون اعطاء هذا الحق للمجتمعات الريفية الاخرى او المستعملين الاخرين .كل هذا جعل هذه المجتمعات المحلية تستثمر الغابات والمراعي بصورة عشوائية خلافا لقوانين الدولة ولقراراتها مما ادى الى تخريب الغابات والمراعي وتقهقرها .وهذا يعني انه لم تكن هناك علاقة تبادلية ايجابية بين المجتمعات الريفية والموارد الغابية والرعوية بل كان هناك استثمار جائر لهذه الموارد.

في اغلب المجتمعات الريفية في دول كثيرة تشكل المنتوجات الغابية والرعوية مصدرا مهما للغذاء خاصة في الفترات التي تكون فيها المواد الغذائية الزراعية شحيحة او مفقودة.

وتشكل هذه المنتوجات في الايام العصيبة احتياطيا لسكان الريف وصمام امان خلال الازمات الزراعية وذلك اما باستعمال هذه المنتوجات كغذاء مباشر واما ببيعها واستعمال مردودها لشراء ما يحتاجون اليه من مواد غذائية.

كما ان كثيرا من المواد الغابية والرعوية تستعمل من قبل سكان الريف لغايات طبية او لحفظ الاغذية المطبوخة.

ويمكن القول ان مجتمعاتنا الريفية هي في اكثرها مجتمعات زراعية بالمعنى الواسع متعلقة بالارض ولها خصوصياتها التقليدية والثقافية.

لكن تفتت الملكيات الكبيرة وبروز ملكيات متوسطة وصغيرة مكانها جعل سكان الارياف يتحولون من مجتمعات زراعية تعتمد على الاقتصاد الزراعي بما فيه الموارد الغابية والزراعية الى مجتمعات تعتمد على اقتصاد مختلط زراعي–خدماتي–صناعي–وتجاري .وتحول عدد كبير من

السكان الريفيين من مزارعين مالكين الى فلاحين غير مالكين او الى عمال غير مالكين بالاضافة الى العمالة التجارية او الصناعية الريفية.

وحصلت تبدلات نوعية في نمط الانتاج والعلاقات القائمة على اساسه .فبسبب دخول التكنولوجيا الجديدة في زراعة الارض وتصنيع الانتاج وتسويق قسم كبير منه بالاضافة الى تبدل في الملكيات، تقلص عدد الفلاحين المالكين والفلاحين المحاصصين والشركاء وبرزت اعداع متزايدة من العمال الزراعيين الاجراء والمياومين وذو الاجور الشهرية والسنوية.

وبسبب الضغط المتزايد على الاراضي الزراعية نتيجة الضغط السكاني وبسبب انكماش رقعة الحيازات الزراعية اصبحت العائلات الريفية غير قادرة على الاكتفاء الغذائي من انتاج اراضيها فاخذت تفتش على ايرادات جديدة اضافية .تشكل المنتوجات الغابية والرعوية احدى اهم هذه الايرادات وهي تستعمل خاصة لسد حاجات طارئة او سد عجز مالي بسبب تقلبات الانتاج الزراعي نتيجة للتقلبات المناخية او للآفات التي تفتك بالمزروعات.

تتطور المجتمعات الريفية ذات العلاقة بالغابات والمراعي اما نحو ارتباط متزايد بالمنتوجات الغابية والرعوية واما العكس:فعندما يزداد عدد السكان في مجتمع ريفي ويتناقص الدخل الفردي الناتج من الزراعة يتجه عدد كبير من السكان نحو النشاطات الموسمية التي تمتص اكبر عدد من اليد العاملة ذات الدخل المتواضع مثل جمع الاحطاب والثمار والاعشاب الطبيعية والعطرية.

وبالعكس في الحالات التي يزداد فيها دخل الفرد تحل النشاطات الاكثر انتاجية واكثر ربحا مثل بيع الانتاج والتجارة محل النشاطات التي تتطلب يدا عاملة كثيفة ذات دخل متواضع .وفي هذه الحالة يصبح انتاج المواد الغابية وبيعها مهنا متخصصة دائمة أي سنوية ولكن لعدد محدود من اليد العاملة مثل مهنة الحطابين والفحامين وحرفيي الاخشاب وغيرها.

مع انفتاح الارياف على المدن بسبب تحسين البنى التحتية يتعرض سكان الريف الى المنافسة .وبعضهم خاصة الفقراء منهم لا يتمكن من الصمود امام المنافسة وارتفاع كلفة المعيشة لافتقادهم الى الرساميل والتقنيات والمعلومات التي تمكنهم من الصمود في ارضهم واستغلال فرص السوق .في هذه الحالة سوف يضطرون الى الهجرة نحو المدن او الى الخارج الا اذا حضنتهم الدولة بمساعدة المنظمات والمؤسسات المتطوعة لاجل تثقيفهم وتدريبهم ومدهم بالموارد المالية لمساعدتهم على تعاطي مهنا او صناعات ريفية تمكنهم من كسب عيشهم.

د- سبل تمكين المجتمعات الريفية من المشاركة في حماية الغابات والمراعي وتنميتها.

حيث ان المجتمعات الريفية المتواجدة في مناطق الغابات والمراعي او بقربها قد اساءت استثمارها وتسببت في تدهورها، فقد عمدت حكومات الدول المعنية الى وضع السياسات والتشريعات لاجل تنظيم هذه المجتمعات ومساعدتها على التعايش المتوازن مع قدرات الغابات والمراعي وباقي الموارد الطبيعية من موارد مائية وتربة ونبات وحيوان وذلك لاجل تمكين هذه

المجتمعات من كسب مقومات حياتها مع الحفاظ على الموارد وطاقاتها ا وتجديدها لتحقيق ما يفهم بالتنمية المستدامة.

تعتمد هذه السياسات على:

– تثبيت السكان الريفيين في اماكنهم ومساعدتهم على ادارة الموارد الطبيعية ومنها الغابات والمراعي ادارة رشيدة باعتبار ان مشاركة والتزام سكان الريف في تنفيذ الخطط وبرامج الاشغال العائدة لتنمية الغابات والمراعي شرط اساسي لانجاحها وعنصر مهم للحفاظ عليها .

– توجيه المشاريع والخطط نحو تحقيق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان دون تهديد التوازن البيئي بل العمل على صيانته وتقويته.

– تنظيم المجتمعات الريفية وحثها على تحمل المسؤوليات وذلك بوضع وتنفيذ استراتيجيات مدروسة ومتناسبة مع خصوصيات كل مجتمع مما يساعد خلق حوار وتعاون مع المنظمات المحلية من بلديات ولجان شعبية وتجمع المستثمرين او المستهلكين وغيرها من التجمعات السكانية التي لها علاقة بادارة الموارد الطبيعية واستعمال منتوجاتها.

فاذا ارادت دول المنطقة ان تشرك المجتمعات الريفية في ادارة الغابات والمراعي لكي تساهم هذه الاخيرة في التنمية الريفية المستدامة يجب عليها ان تواجه بعض التحديات .هنا يبرز دور المنظمات والمؤسسات التطوعية في مساعدة الدولة والمجتمعات الريفية على اتخاذ المبادرات وتخطي العقبات والمعوقات لتحقيق التنمية المستدامة وحماية الغابات والمراعي .

اما التحديات فهي :

– تطوير المؤسسات

يجب ان تهدف القوانين والانظمة المتعلقة بالغابات والمراعي الى التوفيق بين الحفاظ على الموارد الطبيعية واستثمارها بصورة مستدامة .ان تحقيق هذا الهدف ليس بسهل والصعوبة تكمن في موقف كلا الفريقين :فالمؤسسات الغابية تنحاز عامة لعمليات الصيانة و المحافظة بينما تشدد المجتمعات الريفية على اولوية التنمية من خلال استغلال الموارد الغابية والرعوية .لذلك يجب ان يحصل تطور في السياسات الغابية تشريعا وتنفيذا وفي تهيئة وتدريب الموظفين الغابيين لارشاد وتدريب السكان الريفيين لتحويلهم الى شركاء فاعلين كما يجب توفير الموارد المالية اللازمة لوضع هذا التطور موضع التنفيذ.

والمشاركة لا تعني ان نستخدم افراد هذه المجتمعات كيد عاملة في تنفيذ الاعمال الغابية والرعوية بل المقصود هو المشاركة الحقيقية والفعالة في اتخاذ القرارات لتحديد الحاجات ووضع الاولويات ومراقبة التنفيذ والحصول على جزء من الانتاج والمردود.

والتحدي في هذا الموضوع هو في وضع السياسات والتنظيمات الادارية التي تساعد المجتمعات الريفية لكي تلعب دور الشريك الفاعل في اخذ القرارات والملتزم في ادارة الموارد

الغابية والرعوية ويكون ذلك بتنظيم وتاهيل المجتمعات الريفية لتتمكن من تحمل مسؤولية المشاركة.

ان هذا التطور في ادارة الموارد الطبيعية بمشاركة المجتمعات المحلية بحاجة الى دعم وتفهم من المؤسسات الحكومية وكذلك من الجمعيات والمؤسسات التطوعية التي تهتم بالبيئة وبالغابات والمراعي وذلك عن طريق الارشاد العلمي والمساعدة التقنية والتدريب الميداني.

-تطوير التقنيات والمهارات:

من البديهي ان تكون التقنيات المستعملة والمهارات ملائمة لطبيعة الموارد وشروط البيئية المحلية .

ان صعوبة اعادة بناء النظم الغابية والرعوية المتدهورة والمخربة، تتطلب ايجاد تقنيات متطورة وملائمة لاجل ان تستعيد هذه الموارد انتاجيتها لتوفر للمجتمعات الريفية المكاسب الاقتصادية التي تشجعها على حماية الموارد والالتزام بتنميتها.

- ادارة الخلافات:

لا بد ان تنشأ الخلافات خلال ادارة الموارد الغابية والرعوية و ذلك اما داخل المجتمع الواحد او بين المجتمع الريفي والمؤسسات الخارجية التي تشارك في ادارة الموارد او ايضا بين مجتمع ريفي ومجتمع ريفي اخر.

تسوى عادة هذه الخلافات اما عن طريق تطبيق الاجراءات القانونية و الادارية النافذة او عن طريق التفاوض او الوساطة او اخيرا عن طريق العنف .في اغلب الاحيان لا تؤدي كل هذه التدابير الى حلول دائمة بل تكون مفاعيلها مؤقتة اذ لا تلبس ان تعود الخلافات لتشل الاعمال والخطط التي تبقى بدون تنفيذ.

لذلك من الاهمية بمكان ان نبحث منذ البداية عن الاسباب الحقيقية الكامنة وراء الخلافات المحتملة ونبتكر الية تمنع حدوثها او تسمح بحلها مثالا على ذلك :ماذا يمكن عمله اذا لم تف الادارة العامة بوعودها او اذا تقاعست المجتمعات الريفية في القيام بواجباتها ؟ كيف نتحاشى هذا الامر ونعيد الامور الى نصابها؟ او اذا نشأ خلاف بين فريق من المستفيدين من الغابة وادارة الغابات الحكومية المحلية فاذا اتى الحل من الادارة الحكومية المركزية سيشعر الفريق المستفيد ان احد الاطراف قد فرضه فتسوء العلاقة بين الشركاء وتفشل الشراكة.

ان القوانين والانظمة الحكومية النافذة لا يمكنها ان تبحث في تفاصيل ادارة الموارد الطبيعية التي تنفد من قبل الادارة الحكومية بالاشتراك مع المجتمعات الريفية .فلا بد من تصور آلية عملية وفاعلة واجراءات مناسبة لحل الخلافات بين مختلف الشركاء تاخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مجتمع ريفي .

تلعب المنظمات الاقليمية والدولية والمؤسسات التطوعية التي لها خبرة في هذا المجال دورا مهما في مساعدة البلدان الحديثة العهد في ادارة الموارد الطبيعية بمشاركة المجتمعات المحلية الريفية .

نتائج الدراسة القومية
لتعزيز دور المجتمعات الريفية
في حماية وصيانة المراعي والغابات
في الوطن العربي

نتائج الدراسة القومية لتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي

إعداد

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أولا- المقدمة :

إن الإهتمام بالمراعي والغابات والعمل على حمايتها ينبع من الأهمية الحيوية لهذين الموردين سواء كبيئات طبيعية هامة في إحداث التوازن البيئي في المناطق التي تتواجد بها أو بإعتبارها مورداً إقتصادياً هاماً للعديد من المنتجات والأنشطة الإنتاجية والخدمات، بالإضافة إلى أهميتها في الحفاظ على التنوع الحيوي ، بما تشمله بيئاتها النباتية من تباين في الأجناس وأنواع النباتات .

ولن تحصل فعالية هذا الإهتمام بهذه الموارد عبر تنفيذ إستراتيجيات من طرف السلطات الرسمية الحكومية فقط ، بل تتطلب مشاركة فعلية للسكان المجاورين للغابات والمراعي والمستفيدين منها .

وإعتباراً أن التنمية الريفية الشاملة والغابية والرعوية على الخصوص تحتاج إلى تدعيم وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الموارد الطبيعية ومن ضمنها الغابات والمراعي ، يجب أن تتمثل مشاركة هذه المجتمعات في إدماج ممثليها ضمن فرق العمل التي تتكلف بإعداد الخطط والبرامج والمشروعات ، إضافة إلى إشراكها في مختلف مراحل تنفيذ العمليات التنموية والمتابعة والتقويم لنتائج الجهود المبذولة الهادفة إلى حماية وصيانة المراعي والغابات .

وتتأكد هذه المنهجية في العمل المشترك بحكم النمو الديمغرافي المرتفع نسبياً في كافة أرياف الأقطار العربية الذي أدى إلى تمركز المجتمعات الريفية في جوار الغابات إضافة إلى إستقرارهم داخل المناطق الرعوية .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التمركز والإستقرار للمجتمعات الريفية أديا تدريجياً إلى إستغلالات واسعة ومفرطة تفوق القدرة الإنتاجية للثروة الغابية والرعوية ، وبالتالي ينتج

عن هذا الضغط المستمر تدهوراً شديداً للغابات والمراعي . ومن الأسباب الرئيسية لهذه الحالات المعقدة بفعل التركيبات المتعددة للجهات المتدخلة في إستثمار هذه المجالات والتناقضات الحاصلة ما بين أهداف ومتطلبات هذه الجهات ومن ضمنها المجتمعات الريفية ، هناك عامل هام يتمثل في ضعف مكانة ودور هذه المجتمعات الريفية على مستوى إدماجها إلى جانب المصالح الإدارية الحكومية ، في مواجهة ظاهرة تدهور الغابات والمراعي وفي الجهود الهادفة إلى التنمية الغابية والرعوية المستدامة .

إضافة إلى هذا الواقع ، فإن المجتمعات الريفية في أغلب أجزاء الوطن العربي تميزت عبر القرون بوجود تنظيمات محلية تستمد مبادئها في تعاملها مع الموارد الطبيعية من أسس وقواعد منبثقة من التقاليد والأعراف التي تنظم بصفة توافقية على مستوى المجتمعات الريفية ، الحقوق والواجبات للعمل جماعة على إستثمار رشيد للموارد الغابية والرعوية للإستجابة لإحتياجاتهم اليومية والعمل على إجتناب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبياً على إستدامة الغابات والمراعي .

ومع توسيع مسؤوليات السلطات الحكومية في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية عموماً وتنمية المناطق الريفية على الخصوص ، أصبح من الضروري تنظيم أدوار الجهات المعنية بهذه التنمية . ولتحقيق هذا الهدف تم وضع تشريعات وقوانين مستهدفة الغابات والمراعي ومستمدة من تلك التقاليد والأعراف من جهة ومن القوانين والتشريعات والدساتير العامة والخاصة التي تعرف بإسم القانون الحديث (العصري) من جهة أخرى . وقد أدى هذا الإطار القانوني إلى تنظيم العلاقات البينية ما بين مختلف مكونات المجتمع الريفي إضافة إلى تنظيم مختلف إستخدامات الموارد الغابية والرعوية ، والأدوار المنوطة بالمجتمعات الريفية في حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية .

إلا أن النقص الحاصل في تدقيق طبيعة هذه الأدوار وميكانزمات تعامل هذه المجتمعات الريفية مع الثروة الغابية والرعوية ، أدى إلى إتاحة المجال للإفراط في إستغلالها والذي نتج عنه التدهور الغابي والرعوي الحاصل حالياً في مجمل الأقطار العربية ، مما يفاقم ظاهرة التصحر وتراجع الإنتاج وتدني الإنتاجية . ومن جانب آخر لم يحظى جانب المشاركة الشعبية بالأهمية اللازمة من طرف السلطات الرسمية .

وتحتاج معالجة الوضع إلى تفعيل وتعزيز دور المجتمعات الريفية للمحافظة على الثروات الطبيعية عموماً والغابات والمراعي خاصة وتحسين إستفادة هذه المجتمعات من

نتائج التنمية المستدامة لهذه الموارد والتي تشارك في تحقيقها . إضافة إلى وضع خطط تنموية ملائمة تتضمن برامج الإرشاد والتوعية ومشروعات تنفيذية تراعى فيها مصلحة المجتمعات الريفية ومشاركتهم الفعالة من جهة ومن جهة أخرى تركز على ضرورة المحافظة على المراعي والغابات لصالح المجتمعات الريفية حالياً ومستقبلاً .

وفي هذا الإطار أشارت بعض دراسات المنظمة حول المراعي والغابات الى أهمية دور المجتمعات الريفية في الصيانة والحفاظ على ما حولهم من موارد رعوية وغابية ، ونادت هذه الدراسات بأهمية تفهم المسؤولين والمخططين في الأقطار العربية المختلفة ، لأهمية دور المؤسسات الريفية التقليدية وغيرها في المحافظة على مواردهم والإمكانيات الكبيرة المتوفرة لهذه المجتمعات في المحافظة على البيئة .

وبغية تطوير تعامل المجتمعات الريفية مع محيطهم البيئي الغابوي والرعوي ، بما يحقق التنمية المستدامة لهذه الموارد، إضافة إلى تحسين ظروف معيشتهم ، قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد هذه الدراسة الهادفة إلى تعزيز دور هذه المجتمعات في إطار الإستراتيجيات العربية الخاصة بحماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي.

وقد سبق للمنظمة في السنوات الأخيرة الماضية أن قامت باعداد دراسة حول الوضع الراهن للثروة الغابية في الوطن العربي وإمكانات تطويرها ، ودراسة تتعلق بتطبيق التقانات الحديثة في تنمية الثروة الغابية ، ودراسة أخرى حول دور المحميات الطبيعية في المحافظة على التنوع البيولوجي ، وعدة دراسات تتعلق بالموارد والمجالات الرعوية الواسعة والموارد المائية والأرضية ومشاكل التلوث البيئي وتعزيز دور التعاونيات الزراعية في التنمية الريفية المستدامة في الوطن العربي . وقد يشأ هذه الدراسات الدور الأساسي للمجتمعات الريفية في تنمية الموارد الطبيعية المختلفة، ومدى الحاجة إلى التدعيم والتنظيم والتعزيز من دور هذه المجتمعات لتحقيق حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية في الوطن العربي.

ثانيا – موجز الدراسة :

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد هذه الدراسة حول "تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي في الوطن العربي" ، في إطار خطة عملها لعام 2000 وضمن البرنامج الفرعي لصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها ، المنبثق عن البرنامج الرئيسي لحماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية .

وتهدف الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الراهنة لدور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي، إستخلاص التجارب الرائدة والدروس المستفادة في مجال تعزيز دور هذه المجتمعات الريفية وإقتراح خطة عمل تستهدف تعزيز وتفعيل دور المجتمعات الريفية في حماية وصياغة المراعي والغابات في الوطن العربي .

وتقع هذه الدراسة في ستة أبواب ، تناول الباب الأول منها محوراً عاماً حول المجتمعات الريفية والتنمية المستدامة للموارد الرعوية والغابية ، حيث تم التأكيد بأن هذه المجتمعات تعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية الريفية والزراعية ، وأن الموارد الرعوية والغابية هي من أهم الموارد الداعمة للإنتاج الغذائي لتغطية حاجيات المجتمعات الريفية وغيرها .

وبينت الدراسة أن عدد السكان الريفيون في الوطن العربي وصل عام 1998 حوالي 135.3 مليون نسمة وبنسبة 51.3٪ من إجمالي عدد سكان الأقطار العربية والتي تقع معظم أراضيها (66.5٪) في أقاليم بيو مناخية جافة وشبه جافة ، حيث أن التساقطات المطرية لا تتعدى سنوياً معدل 100 ملم . وبالتالي فإن المنطقة تعاني من قلة المياه السطحية والجوفية ومن عدم إنتظام التساقطات المطرية في الزمان وفي المكان ذلك أن التوزيع الجغرافي لها غير متوازن . وتبلغ مساحة الغابات 93.9 مليون هكتار والمراعي 349.5 مليون هكتار على مستوى الوطن العربي وتعاني هذه الموارد من تدهور شديد نتيجة الضغط الحاصل عليها ، مما يساعد على سرعة إنتشار ظاهرة التصحر وتدهور البيئة الطبيعية والزراعية .

ويستوجب الوضع بذل جهود كبيرة لتدارك الموقف وإعادة تأهيل المجالات الغابية والرعوية ، الأمر الذي يفرض تعزيز دور المجتمعات الريفية ومشاركتهم في العمل على تحقيق التنمية الريفية المستدامة عموماً والغابية والرعوية على الخصوص .

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة أوضحت أنه خلال العقود القليلة الماضية أدخلت تعديلات على المفاهيم والأهداف والصيغ والآليات التنموية التي عرفت تغيرات جوهرية بفعل التحسن النسبي الذي عرفته عموماً التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة ومن خلال التوجه الجديد خاصة منذ عقد الثمانينات وبداية التسعينات ، الذي أولى أهمية وأولوية بالغة للبعد والقضايا البيئية في إطار المشروعات التنموية التي يتم إعدادها من طرف الدول نفسها و/أو وبتعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية من جهة أخرى .

كما تم التأكيد على منهج التنمية المستدامة التي تتمثل في إدارة قواعد الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التقانات والمؤسسات بما يضمن التغطية بإستمرار للحاجات البشرية إضافة الى تحقيق التوازن ما بين ضرورة التنمية الإقتصادية الشاملة وضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة .

وركزت الدراسة على الشروط اللازمة للتنمية الريفية والرعوية والغابية ، حيث تم حصرها في العمل على تخفيف الضغط السكاني ، الإرادة السياسية والإلتزام بها ، ودعم البنية الأساسية الريفية بالإضافة إلى توجيه أهداف التنمية لتعزيز مشاركة المجتمعات الريفية والرفع من كفاءة النظم والأطر المؤسسية لترشيد الإستخدامات للموارد الرعوية والغابية وتعزيز التخطيط الإستراتيجي في مجال السياسات الغابية والرعوية والبحوث والنظم المتكاملة التي تجمع بين الزراعة والغابات والمراعي وفي مجال إدارة موارد الإنتاج الغذائى والرعوي والغابي .

كما أن الدراسة أوضحت أهمية الإتفاقيات الدولية المنبثقة عن مؤتمر قمة الأرض عام 1992 بالبرازيل، والتي تمثلت في الرفع من مستوى الوعي الدولي حول ضرورة حماية البيئة ومكافحة التصحر والحد من تلوث المجالات والموارد الطبيعية للتخفيف من آثار التغيرات المناخية وساعد هذا الإطار الدولي المتفق عليه على خلق إطار جديد للتعامل مع المشاكل البيئية بصفة جدية، وذلك بإعتماد النهج المتكامل الذي يعنى بالتنمية المستدامة ، ويعتمد على إتخاذ القرارات الخاصة بها من القاعدة إلى القمة بمشاركة حقيقية للمجتمعات الريفية والسكان المعنيين في إعداد وتنفيذ وتقويم برامج ومشروعات التنمية الريفية المستدامة للموارد الطبيعية والرفع من مستوى العيش في المنطلق الريفية المتضررة .

وتناول الباب الثاني موضوع خصائص المجتمعات الريفية المرتبطة بالمراعي والغابات في الوطن العربي ، حيث أنها عرفت مراحل مختلفة في تطورها الإقتصادي والإجتماعي فرضتها تطورات نمط عيش الإنسان من نمط بدائي بسيط الى مرحلة الصيد والقنص التي بدأت معها التجمعات الصغيرة من الجماعات الإنسانية ونشأت العشائر والقبائل التي إنتشر أفرادها في مناطق الغابات والبحيرات للقنص والصيد . وتلتها مرحلة الرعي التي صاحبها تقارب أفراد القبيلة أو العشيرة للسكن في بيوت وأكواخ متجاورة ، وتطورت الجماعات إجتماعياً نحو التنظيم والخضوع لرئيس وفرد واحد هو رئيس القبيلة والعشيرة . كما بدأت الموارد الأرضية والطبيعية المحيطة تعرف إستغلالاً بسيطاً إنطلق

مع مرحلة الزراعة. وإنتشارها، والتي أصبحت الوسيلة الاساسية لإشباع حاجات السكان من الغذاء ، مع إستمرار الرعي في المناطق الجبلية . وكانت الأرض مشاعاً بين الجميع للزراعة والرعي وعرفت الجماعات الإنسانية إستقراراً أدى الى نشأة القرى والتي تعد أقدم مجتمعات محلية مستقرة ومثلت النواة الأولى للمجتمعات الريفية الحالية ، ومن خصائص هذه التنظيمات أنها كانت لا تعرف الملكية الخاصة للأرض حيث كان سكان القرية يزرعونها لحساب الجماعة ويستغلون أراضي المراعي والغابات التي كانت مشاعاً وملكاً للجميع . إلا أن إستمرارية العمل بهذا النظام لم تمنع مع مرور الوقت بداية تقسيم الأراضي المستغلة للزراعة بين أفراد القبيلة أو العشيرة وكان هذا التقسيم يتم الإتفاق عليه بالتراضي بين أفراد القرية وعلى أساس المساواة والعدالة والشفافية .

وبخصوص مفهوم وتعريف المجتمعات الريفية أكدت الدراسة على أن مفهوم المجتمع الريفي يختلف عن المجتمع الحضري بإختلاف سكان الريف عن باقي سكان الحضر وذلك للتباين الملموس في الخصائص العامة لكلا المجتمعين . وعلى مستوى المجتمعات الريفية هناك العديد من التنظيمات الرسمية وشبه الرسمية مثل المؤسسات التشريعية والخدمية الفنية وتنظيمات إجتماعية غير حكومية ، بالإضافة الى المؤسسات الريفية التقليدية وهي تنظيمات أهلية ريفية تحكمها الأعراف والتقاليد الموروثة . وتبين الدراسة أنه بالرغم من إهتمام علماء الإجتماع الحديث بنشأة وتطور المجتمعات الريفية لا يوجد تعريف موحد للمجتمع الريفي متفق عليه ، وبصفة عامة عند الإشارة إلي هذا المجتمع يشار إلى القرية بإعتبارها الوحدة الأساسية والتنظيمية التي تمثل منطقة جغرافية محدودة لها ظروفها وخصائصها ، ويعتبر الكثير من علماء الإجتماع أن المجتمع الريفي (القروي) هو نموذج يمثل طريقة معينة في الحياة الإنسانية تعتمد أساساً على الزراعة ويعمل أفراد هذا المجتمع بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الإنتاج الزراعي .

كما توضح الدراسة على أن هناك قواسم وعناصر مشتركة في التعريفات المختلفة التي أطلقت على المجتمع الريفي ، وتتمثل هذه العناصر في قلة الكثافة السكانية وحجم المجتمع الذي غالباً ما يكون صغيراً قياساً بالمجتمع الحضري من حيث عدد السكان في نقطة جغرافية من نقط التجمع السكاني . ويتميز أفراد المجتمع الريفي بالتجانس الإجتماعي وقوة الروابط والعلاقات الإجتماعية . كما تمثل الزراعة المهنة الرئيسية التي يمارسها أفراد المجتمعات الريفية التي تتصف ببساطة المؤسسات المتواجدة في المناطق الريفية .

ومن جهة أخرى أوضحت الدراسة أن التعاريف التي لاقت قبولاً لتصنيف وتعريف وتحديد المجتمعات الريفية منها تلك التي ترتكز على أساس إحصائي لأعداد السكان وأخرى ترتكز على أساس التقسيم المهني أو الوظيفي لأفراد المجتمع الريفي خاصة في القطاع الزراعي ، إضافة إلى تعريف يرتكز على أساس التقسيم الإقتصادي للمهن.

ويعرف المجتمع الريفي بأنه المجتمع الذي غالبية أفراده يعملون في مجالات الصناعات الأولية التي تقوم على الزراعة والصيد والرعي والغابات والصناعات التحويلية البسيطة مثل صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والخدمية . وهنالك تعريف آخر يعتمد على أساس إداري حيث تحدد السلطات الحكومية المختصة التقسيم الإداري للمناطق الريفية والمناطق الحضرية . وفي الوقت الراهن يتم تحديد هذه المناطق في كافة الدول العربية على هذا الأساس الإداري .

وعموماً يعيش سكان الأرياف في معظم الدول العربية في مجتمعات محلية تتخذ أشكالاً وأنماطاً مختلفة من بينها المجتمعات المحلية المستقرة وتعرف بالقرى وأخرى شبه مستقرة من البدو والرعاة الذين إستقروا مع مرور الزمن أو الذين تم توطينهم بالإضافة الى المجتمعات الريفية التي تنتقل دوماً بحثاً عن الماء والكلاء .

وقد أفرزت الدراسة تعريفاً عاماً للمجتمع الريفي ، يتمثل في أنه المجتمع الريفي (القروي) الذي يتكون من مجموعة من الأفراد يكونون مجتمعاً صغيراً نسبياً قياساً بالمجتمع الحضري ، تحده منطقة جغرافية معينة ويتميز أفراده بالتجانس الإجتماعي وقوة الروابط والعلاقات الأسرية ويعتمدون بشكل أساسي في معيشتهم على الزراعة والري وإستخدامات الغابات والموارد الطبيعية الأخرى .

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة صنفت أشكال الإستيطان والتكوينات الجغرافية للمجتمعات الريفية الى القرية الزراعية المركزية والقرية الخطية أو الممتدة على طول طريق أو نهر ، إضافة الى المزارع المنفردة وتعرف بالعزبة أو الضيعة حيث يبني المالك منزله على أرض مزرعته وحوله المنشآت الأخرى المخازن والحظائر وبيوت العمال .

كما أن الدراسة تناولت المؤسسات وتنظيمات المجتمعات الريفية التقليدية وأوضحت أنها تستمد صلاحياتها من الأعراف والتقاليد الموروثة ، وقد تم حصرها في التنظيمات القبلية الأهلية وتشمل القبيلة والعشيرة والأسرة الممتدة إضافة الى تنظيمات وإن كانت لا تخفي التقاليد فهي محكمة بضوابط إدارية وتتمثل في التجمعات والتعاونيات الفلاحية والجمعيات الغابية والرعوية وجمعيات حماية البيئة والغابات والمراعي والإتحادات الفلاحية.

ومن جهة أخرى هناك مؤسسات وتنظيمات رسمية وشبه رسمية حكومية صنفتها الدراسة في المؤسسات التشريعية والفنية والحكومية ، بالإضافة الى المؤسسات والتنظيمات الطوعية وبرامج العون الإقليمية والدولية في مجال التنمية الريفية .

وبالنظر الى المستوى الحالي للمجتمعات الريفية الذي يتطلب مجهودات كبيرة لتنظيمها وإشراكها في مختلف الأنشطة الغابية والرعوية لتعزيز دورها في هذا العمل ، فإن الجهات الرسمية العربية والجمعيات الغير الحكومية المنتظمة والجهات الدولية والإقليمية هي في حقيقة الأمر التي تتحمل معظم متطلبات إنجاز المشاريع التنموية الغابية والرعوية بحيث أن الوسائل والموارد والتنظيم الجماعي لا زالت على العموم ضعيفة أو منعدمة لدى العديد من المجتمعات الريفية وبالتالي فإن دورها يكاد ينحصر في توفير العمالة لإنجاز المشاريع والمساهمة في تنظيم إستغلال الموارد الطبيعية وضبط ممارسة حق الإنتفاع تحت رقابة الجهات الرسمية المتخصصة ومكافحة حرائق الغابات والمراعي عند نشوبها .

هذا وقد أوضحت الدراسة أسس تنظيم حقوق الإنتفاع للمجتمعات الريفية في تعاملها مع الموارد الطبيعية والغابية والرعوية والتي يتم تحديدها حسب الملكية السائدة ، حيث أنه في معظم الأقطار العربية ترجع ملكية الأراضي والموارد الطبيعية القائمة عليها إلى ملكية الدولة التي ترخص للسكان المحليون الإستفادة من الموارد المتاحة والتي تتمثل في حقوق الإنتفاع وفقاً لإعتبارات قبلية وعشائرية ووفقاً للتشريعات واللوائح القانونية . وتهم هذه الحقوق على الخصوص الحطب والرعي ومواد أخرى تستثمر خاصة للأغراض المنزلية التي تحتاجها الأسر ذات الحقوق التقليدية .

وعلى مستوى الأقطار العربية بينت الدراسة أنه ولو كان هناك بعض التباين في أوضاع المجتمعات والتنظيمات الريفية وعلاقاتها مع الموارد الطبيعية الغابية والرعوية هناك تشابه كبير بين الدول العربية في الخصائص العامة وإنتشار هذه المجتمعات وفي نظم حقوق الإنتفاع والمنافع التي تستفيد منها في تعاملها مع هذه الموارد .

تناول **الباب الثالث** من الدراسة أهمية دور المجتمعات الريفية في تنمية المجالات الغابية والرعوية ، التي تعرف تدهوراً مستمراً وتقع غالبيتها في مناطق جافة وشبه جافة ، وأوضحت الدراسة أن عمل المجتمعات الريفية وتعزيز دورها ضروري الى جانب الجهات الرسمية لحماية الغابات والمراعي ، للمشاركة في الجهود لترشيد الإستغلال للموارد المتاحة والحد من تراجع مصادر الدخل ومقاومة ظاهرة الفقر في المناطق الريفية وتنويع مصادر الدخل التكميلية خارج الأنشطة الرعوية والغابية لتخفيف الضغط الحاصل على

المراعي والغابات وحماية البيئة الزراعية والريفية على العموم .

ركز الباب الثالث أيضا السياسات والبرامج المرتبطة بأهمية دور المجتمعات الريفية والتنمية الريفية والغابية والتي تعتمد أساساً على منهجية المشاركة الشعبية في تنمية وحماية الموارد الطبيعية لتحقيق مستويات متزايدة من النمو المتسق مع العدالة في توزيع الدخول لإستفادة الشرائح الدنيا من المجتمعات الريفية من ثمار التنمية ، إضافة الى تحقيق أهداف التنمية بواسطة الإستغلال الأمثل لموارد الغابات والمراعي وتقديم الدعم المؤسسي والفني والمادي والإجتماعي لتعزيز قدرات المجتمعات الريفية في التنمية المتكاملة .

كما تناولت الدراسة في هذا الباب الوضع الراهن للمجتمعات الريفية وتنظيماتها والتي تعمل في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات ، حيث أن الجهود التي بذلتها الدول العربية لمواجهة الوضع المتدهور للموارد الرعوية والغابية ، لم تعتبر في بدايتها جانب مشاركة المجتمعات الريفية في إعداد وتنفيذ البرامج والمشروعات ما عدا في عملية الإنجاز الميداني والمتمثل في توفير اليد العاملة ، مما جعل دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات يكاد يكون منعدماً في العديد من الأقطار العربية . بينما أن التجارب السابقة أوضحت كفاءة هذا الدور والأثر الإيجابي لمشاركة المجتمعات الريفية، خاصة إذا ما أتيحت فرص سانحة للقيام بدور كبير في إدارة الموارد الغابية والرعوية، الأمر الذي يحفز أفراد هذه المجتمعات ويزيد من إحساسهم بمسؤوليتهم تجاه حماية وصيانة الموارد الطبيعية والغابية والرعوية وإستدامة المنافع وتغطية الحاجيات منها .

وبخصوص التنظيمات المجتمعات الريفية المعنية فإن الدراسة بينت أن هناك تباين واضح ما بين الأقطار العربية نسبة للنظم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية القائمة في كل منها ، إلا أنه يمكن تصنيف هذه المجتمعات على مستوى الوطن العربي ، وخاصة التنظيمات التقليدية التي تتشابه عربياً حيث هناك الإدارة القبلية أو الأهلية (نظام الحمي) تعتمد على قوة العلاقات الإجتماعية والأعراف والتقاليد الموروثة في إدارة شؤون القبيلة وتنظيم إستغلال الموارد الطبيعية وحمايتها وصيانتها والمحافظة عليها وتنظيم حقوق الإنتفاع خاصة على مستوى الإستغلال الجماعي للمراعي وتوزيع حصص مياه الري .

وهناك كذلك التنظيمات الإجتماعية الأهلية الريفية التي نشأت إما بدافع ذاتي وتلقائي من أفراد المجتمع الريفي لعمل مشترك وإما بتشجيع من الدولة للمساعدة كأجهزة شعبية

مكملة للأجهزة المختصة العمومية الرسمية . وتتمثل هذه التنظيمات في الجمعيات التعاونية الزراعية والغابية والرعوية التي تلعب أدواراً مختلفة منها ترشيد ممارسة حق الإنتفاع وإستغلال الموارد والثروات الطبيعية والمحافظة عليها وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني إضافة إلى حماية حقوق أفرادها . كما أن هناك نمط من تنظيمات المزارعين تشبه في إدارتها المؤسسات الحكومية وهي الإتحادات الفلاحية التي لها هياكل تنظيمية وتمثيلية ديمقراطية حيث يتم إنتخاب أعضاء الغرف المحلية الفلاحية والإتحادات من بين المزارعين وتخضع هذه التنظيمات لنوع من الوصاية وتستمد جزءاً من مصادر تمويل أنشطتها من الدعم المالي الذي تقدمها لها الحكومة إضافة إلى وضع رهن إشارة هذه الإتحادات أطر وموظفون يقومون بالعمل الإداري والفني داخل هذه التنظيمات .

وعلى مستوى معظم الأقطار العربية أوضحت الدراسة أن الدولة تلعب الدور الأساسي في حماية وصيانة الموارد الرعوية والغابية ، وذلك يرجع لعدم قدرة المجتمعات الريفية في تحمل ثقل الإستثمارات اللازمة في هذا المجال ولطبيعة عائدات هذه الإستثمارات التي لاتظهر فوائدها إلا على المدى الطويل وهى غير مضمونه بالنظر إلى الخطورة القائمة بسبب إحتمال وقوع كوارث طبيعية تؤدي إلى تدهور الموارد الرعوية والغابية مثل ظاهرة التصحر والجفاف وقلة الأمطار .. الخ .

أما فيما يتعلق بتقويم أداء المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات، فإن الدراسة بينت أن التنظيم الجماعي في المناطق الريفية على العموم عمل لازال في بدايته في العديد من أقطار الوطن العربي ، ذلك أن السكان المجاورون للغابات والمستقرون في المجالات الرعوية في تعاملهم مع هذه الموارد الطبيعية يرتكز أساساً على البحث عن تغطية حاجياتهم من الحطب والأخشاب للبناء والمواد الغابية المختلفة ذات الإستعمالات المحلية إضافة إلى الأعلاف وزراعة المجالات الرعوية بطريقة تقليدية دون ترشيد الإستخدامات للمحافظة على الموارد الطبيعية . وأن النقص الحاصل في عدد وتنظيم المجتمعات الريفية المرتبطة بالمراعي والغابات في الوطن العربي ، أدى بفعل مختلف الإستخدامات الغير مرشدة والغير منظمة لهذه الموارد ، إلى تدهور وتصحر هذه المجالات.

ونسبة إلى قلة الموارد المالية والإعتمادات المرصودة لقطاع الغابات والمراعي فإن إعادة تأهيل المجالات الرعوية والغابية جد صعبة وتتطلب مجهودات كبيرة لإنجاز هذا العمل في إطار تشاركي يشجع مشاركة المجتمعات الريفية لتقوم بدورها إلى جانب الجهات الرسمية لتحقيق تنمية الأرياف والرفع من مستوى معيشة السكان الريفيين .

هذا وإن الإمكانيات الذاتية المادية والفنية للمجتمعات الريفية ضعيفة ومحدودة لا تمكنها القيام بدور فعال في مجال حماية وصيانة وتنمية المراعي والغابات وبالتالي فإن تقويم دور هذه المجتمعات قد يكون غير ملائم في الوقت الذي لا تقدم لهذه التنظيمات المعونة الفنية والمادية اللازمة لتمكينها من التواجد الفعلي في الميدان من جهة وتوسيع مجالات مشاركتها الفعالة في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة للمراعي والغابات من جهة أخرى .

والجدير بالذكر أنه بإعتبار المنجزات التي تمت في إطار مشروعات معينة في بعض الأقطار العربية والتي أعطت بعداً هاماً للمشاركة الشعبية الريفية يتضح أن كلما أعطيت الفرصة للمجتمعات الريفية في إدارة شؤونهم التنموية كانت النتائج ذات الوقع الحميد على مستوى تنمية المراعي والغابات إضافة إلى تحسين مستوى معيشة هذه الفئات من السكان في الوطن العربي .

وفي **الباب الرابع** تبين الدراسة أن تنظيمات المجتمعات الريفية تختلف بإختلاف النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الأقطار العربية ، وأن تحليل المعلومات التي وردت في الدراسات القطرية بين أن تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المجالات الغابية والرعوية يواجه مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تتوزع إجمالياً إلى معوقات فنية ومالية إقتصادية ومؤسسية وتشريعية قانونية ، وحسب طبيعة هذه المجتمعات فهناك مشاكل ومعوقات متشابهة وتعتبر قاسماً مشتركاً على صعيد الوطن العربي إلى جانب معوقات خاصة بكل قطر تم التطرق إليها في هذا الباب .

وأوضحت الدراسة أن الدول العربية تعرف توسعاً كبيراً في مجالات الإستثمارات الزراعية دون إعتبار لطاقة تحمل الموارد الطبيعية ذات الأهمية البالغة في التنمية الزراعية، وأن أولويات الخطط والإستراتيجيات العربية تهدف عموماً إلى دفع عجلة الإقتصاد وتحقيق العائد المادي دون مراعاة وإعتماد أسس وأساليب الحماية والمحافظة على تلك الموارد ، وبالإضافة إلى الآثار السلبية للعنصر البشري الذي يراعي فقط الحصول على دخل شخصي ولا يولي الأهمية اللازمة للعمل الجماعي في إطار تنظيمات للمجتمعات الريفية ، فإن الموارد الرعوية والغابية تتعرض لضغط شديد يؤدي إلى تدهورها وتصحر مجالات واسعة من الغابات والمراعي في الوطن العربي .

وبخصوص المشاكل والمعوقات التي تواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية التي تحتاج خاصة إلى مساعدات فنية ومؤسسية ومالية أوضحت الدراسة أن الأسباب التي

تجعل هذه المجتمعات لا تساهم بما فيه الكفاية في التنمية المستدامة الغابية والرعوية تتمثل في وجود مشاكل ومعوقات تواجه تفعيل وتعزيز دور المجتمعات الريفية ، بل وحتى إنشاءها للعمل بصفة شريك إقتصادي وإجتماعي حقيقي إلى جانب المؤسسات الحكومية وغيرها والقطاع الخاص المستثمر في مجال الغابات والمراعي . هذا وقد تناولت الدراسة بالتفصيل المعوقات الفنية التي تتمثل في غياب نسبي لقاعدة المعلومات الشاملة حول المجالات الغابية والرعوية من حيث أهميتها وإستخداماتها وحول المجتمعات الريفية المجاورة لهذه الموارد ، إضافة إلى ضعف الكفاءات البشرية المتخصصة في مجال الإرشاد وعلم الاجتماع الريفية ، وينتج عن هذه العناصر صعوبات متعددة تجعل من المشاركة الشعبية في التنمية الغابية والرعوية أمر غير مستعجل ولا تعطى لها الأولوية الضرورية . كما أن تجزئة الثروات الغابية والرعوية بسبب تقاطع مساحتها بالمزارع والعمران والطرق وكذلك قلة المواصلات والتجهيزات الأساسية خاصة في المناطق الجبلية التي تعرف عزلة جغرافية ، لا تساعد على تنظيم المجتمعات الريفية بصفة مستقرة للقيام بدورها لحماية الغابات والمراعي وخلق الظروف والشروط الضرورية لوضع خطة متكاملة لتعزيز هذا الدور .

وإستعرضت الدراسة **المعوقات المؤسسية** التي تتمثل في تعدد الجهات الفنية والسلطات الإدارية التي تتدخل في مجال التنمية الغابية والرعوية ، مما يؤدي بالمجتمعات، الريفية إلى عدم التحكم في قدرتها على بناء علاقات ثابتة وواضحة مع هذه الجهات للقيام بدورها في حماية وصيانة الغابات والمراعي . إضافة إلى عدم وجود التنسيق بين الجهات الرسمية المسؤولة على الغابات والمراعي وغياب وحدة تنسيق عمل هذه الجهات على الصعيد المحلي مع المجتمعات الريفية.

كما تناول الباب الرابع **المعوقات المالية والإقتصادية** وتم حصرها في نقص وضعف الموارد المالية المرصودة في الموازنات الحكومية لتنمية المراعي والغابات، والتي لا تغطي إحتياجات برامج التحريج والإدارة وتحسين المراعي ، مما يجعل الإدارات الفنية المسؤولة على هذا القطاع لا تقدر على إتباع خطة تستهدف المشاركة المكثفة للمجتمعات الريفية من جهة ، ومن جهة أخرى لا تستطيع هذه الإدارات أن تتبنى برامج إرشادية وإعلامية لتطوير القطاع التعاوني الغابي والرعوي ولتوسيع قاعدة التنظيمات الأهلية المتعاملة مع هذه الموارد مما يضعف فرص تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات .

كما أن المجتمعات الريفية لا تتوفر على العموم على موارد مالية ذاتية تمكنها من مواجهة مصاريف التنظيم والإدارة لشؤونها الداخلية والمساهمة بجزء من التمويل اللازم لإعداد وتنفيذ مشروعات تنموية تكمل ماتقوم به الجهات الرسمية في مجال التنمية الريفية والغابية والرعوية .

وبخصوص **المعوقات التشريعية والقانونية**، أوضحت الدراسة بأنه إضافة إلى ظاهرة عدم التطبيق الصحيح والملائم لمقتضيات الترسنة القانونية والتشريعية التي تنظم القطاع الغابي والرعوي والعلاقات بين المواطن العربي وثرواته الطبيعية والبيئية ، يتمثل ضعف الإطار التشريعي والقانوني في معظم الوطن العربي في التشتت الحاصل على مستوى مختلف الضوابط والتدابير القانونية التي تنظم قطاع الغابات والمراعي وعدم وجود ميثاق جامع لكل القوانين الخاصة بهذا القطاع . بحيث أنه إلى جانب القانون الغابي المتعدد النصوص هناك قوانين أخرى تطبق على إدارة القطاع الرعوي والغابي مثل قوانين الإستثمار الزراعي ، القانون الخاص ، القانون الجنائي والقانون التجاري والجمركي وقانون تنظيم المجتمعات والجمعيات الأهلية عامة . إضافة إلى الغياب النسبي للقوانين المنظمة لعمل المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات والتي يتم ضمنها توضيح العلاقات بين هذه المجتمعات والجهات الحكومية والتنظيمات المتعددة ذات الصلة، حتى يتاح لهذه المجتمعات المجال للقيام بدورها في أحسن الظروف وخلق البيئة العامة التي تساعد وتمكن من تحقيق تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات .

وبخصوص التجارب والدروس المستفادة في مجال تعزيزمشاركة المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الموارد الرعوية والغابية تناول **الباب الخامس** نماذج من بعض **الدول المتقدمة** . كما في كندا حيث أن الشكل الأقرب للمجتمعات الريفية هم السكان الأصليون من الهنود . فمثلاً في مقاطعة كولمبيا البريطانية وهي أكبر مقاطعة بها غابات ، نصت قوانين المقاطعة وقانون وسياسات الغابات على عدم تعارضها مع إحتياجات المجتمعات المحلية وتطلعاتها وعاداتها الإستهلاكية ومعتقداتها الدينية وظروفها الإجتماعية . وقد أتاحت القوانين إلتزاماً صارماً من الدولة نحو إشراك المجتمعات المحلية في إتخاذ القرارات والمساهمة الفعالة في إنجاز المشروعات المختلفة . وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة نحو تعزيز دور المجتمعات المحلية في إدارة شؤون التنمية الريفية إلا أن العادات والأعراف الإستهلاكية لهذه المجتمعات لازالت تحتاج إلى المزيد من

بث الوعي البيئي وتغيير العادات الإستهلاكية والمعيشية .

أما في **هولندا** بينت الدراسة أن النظرة لوظائف الغابات تغيرت من إنتاج الأخشاب إلى الوظائف الأخرى مثل صيانة الموارد الطبيعية المختلفة وحماية البيئة وتوفير المناخ الصحي . لذلك أصبحت أهمية الغابات تقاس بمدى ما تقدمه من وظائف بيئية عدا إنتاج الأخشاب مما حتم على مراكز إتخاذ القرار التنسيق التام والدقيق بين الإدارة الفنية للموارد وإحتياجات المجتمع الفعلية.

وتناول كذلك الباب الخامس **نماذج من دول نامية غير عربية** حيث قدم نموذجاً من **أندونيسيا** يتعلق بغابات المرتفعات في الأراضي الخاصة، حيث أنها شهدت إنجرافاً حاداً في حوض نهر جاوا أدى إلى توقف النشاط الزراعي تماماً في أكثر من 240 ألف فدان في أعالي نهر صولو ناميك، ويمتد فيها الضغط السكاني بكثافة 870 نسمة/كلم2 ، كما أن الإنتاجية متدنية جداً ويعيش أغلب المزارعين في مستوى الكفاف . مما أدى بالحكومة إلى إقامة مشاريع لوقف تدهور الموارد الطبيعية ومساعدة المجتمعات الريفية بتعاون مع جهات دولية وإحتل التشجير مكانة هامة في هذه المشاريع وقد مكن هذا العمل من خلق دخل ثابت وإستقرار للمجتمعات الريفية المحلية بالمنطقة ، وقدمت خدمات حكومية أساسية لهذه المجتمعات في شكل السلفيات للأسمدة وتربية الحيوانات وإنتاج العلف وتنوع الإنتاج. إضافة إلى نشر التعليم والإرشاد لتشجيع المزارعين في المشاركة الفعلية في التخطيط والتنفيذ والمشروعات .

أما في **كينيا** قدمت الدراسة نموذجاً حول طريقة شامبا حيث أن أفراد قبيلة داكيكو يحصلون على تصاريح حكومية للزراعة داخل الغابات الحكومية بسبب محدودية الأراضي ، وأن المزارعين هم عمال موسميون في إدارة الغابات لمدة 9 أشهر في العام ، ويوفر لهم السكن والأرض للزراعة ويسمح لهم بقطع الاشجار الضخمة، ويسمح لهم بزرع الحبوب وتربية 15 رأس من الضأن ويستفيد المزارع من إيرادات المحاصيل الزراعية . ومن واجبات المزارع الري والحش وتقليم الأشجار وإنشاء المساكن والطرق .

وتتمثل أهمية هذه الطريقة في أنها تضمن حماية المناطق الغابية وتمكن المزارع من

الحصول على الغذاء من المحاصيل الزراعية ويكسب من بيع الفائض من المحاصيل الغذائية ثلاثة أضعاف الأجر مقارنة بالعمل الزراعي خارج منطقة الشامبا .

وفي **نيبال** قدمت الدراسة نموذج لمشروع للتنمية الريفية المتكاملة، ويركز ذلك المشروع على الإرشاد الزراعي وتنمية الغابات والمحاصيل وتطوير الإنتاج الحيواني وصيانة التربة وتوفير السلفيات وإنشاء المراكز الصحية وشبكات مياه الشرب وتشجيع الصناعات .

وبخصوص المنطقة العربية قدمت الدراسة **نماذج من بعض الدول العربية** ، كما في **جمهورية السودان**، حيث أن نموذج مشروع إدارة الموارد المتكاملة لمكافحة التصحر يركز على المشاركة الفعلية للسكان في تخطيط وإعادة تعمير المواقع المتدهورة والإرشاد والتوعية ويتم تنفيذ العمل بمنهجية خاصة تعتمد على تكوين لجان محلية للتنمية بمجالس القرى ، إضافة إلى نموذج مشروع تأهيل المراعي وإمتصاص الكربون والتنوع الحيوي والخدمي يتم بنفس المنهجية وآليات التنفيذ وأهداف النموذج السابق .

كما قدمت الدراسة نموذجين في **المملكة المغربية** ، الأول يتعلق بنظام الرعي التقليدي الجماعي والذي تكون الجماعات السلالية (العرقية) العمود الفقري في تنظيم إستخدام الموارد الرعوية وتنظيم أنشطة أفراد هذه التنظيمات الريفية .

أما النموذج الثاني فإنه يقدم نظام الترحال بين الأنظمة البيئية ويوضح كيف يتم إستغلال المراعي بصفة متكاملة ما بين المناطق وفي فصول معينة من السنة ، بتنظيم الإستخدامات المائية والرعوية والزراعية حيث تسهر عليهاالمجتمعات الريفية المعنية نفسها.

ومن **الجمهورية الجزائرية** قدمت الدراسة نموذج مشروع دعم التشغيل في المناطق الريفية ، والذي يستهدف السكان الريفيون والمرأة الريفية ومشاركتهم في إختيار وتنفيذ وإدارة أنشطة المشروع .

أما في **الجمهورية الإسلامية الموريتانية** فقد تم تقديم نموذج التعاونية الغابية

لغابة كاني ويهدف هذا المشروع الى حماية الغابة من القطع والحرائق ويهم أربع قرى متاخمة للغابة ، وتكمن أهمية هذا النموذج رقم صغر حجمه في أنه يمثل تجربة ناجحة ونواة لتنمية عمل المجتمعات الريفية وتعزيز دورها في حماية وصيانة الغابات والمراعي من جهة إستفادة هذه المجتمعات من الموارد المتاحة من جهة أخرى .

وفي الباب السادس من الدراسة تم إقتراح خطة عمل تهدف أساساً لتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي . وبعد أن قدمت المبررات الرئيسية التي تؤكد على ضرورة المشاركة الفعلية لهذه المجتمعات في الجهود المبذولة في إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات التنموية في المناطق الريفية وخاصة التنمية الغابية والرعوية المستدامة ، ركزت الخطة على مجالات التطوير المقترحة، أهمها التشجير الغابي الزراعي الرعوي، ومجال التعاونيات لتدعيم المشاركة الشعبية الفعلية في التنمية الغابية والرعوية، بالاضافة الى مجال المعلومات والبيانات الخاصة بالمجتمعات الريفية، ومجال الارشاد والاعلام.

هذا وتتكون الخطة من المحاور الاربعة التالية :

المكون الاول : إدخال النظم الزراعية الغابية الرعوية لدعم وتنويع الانتاج الزراعي والحيواني في المزارع الخاصة القابلة لتطبيق هذه النظم.

المكون الثاني : تعزيز دور التعاونيات في تحقيق مشاركة المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي.

المكون الثالث : مشروع بناء قاعدة معلومات وبيانات خاصة بهذه المجتمعات ودورها في حماية وصيانة المراعي والغابات.

المكون الرابع : برنامج عمل لتطوير العمل الارشادي والاعلامي لرفع مستوى الوعي البيئي العام لتعزيز ذلك الدور على مستوى الوطن العربي.

ثالثا- نماذج من بعض الأقطار العربية حول مشاركة المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات :

بالرغم من أن النماذج الموالية تظهر أنها محدودة وبسيطة يمكن إعتبارها نواة إنطلاق للعمل الجماعي وتكوين التنظيمات الريفية التي تعنى بمجال الموارد الطبيعية والتنمية الريفية على أسس ثابتة للعلاقات البينية والمؤسسية لتقوم بعمل حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية المتاحة .

3-1 جمهورية السودان :

تم بهذا القطر إعداد وتنفيذ مشاريع عديدة في مجال تنمية الموارد الرعوية والغابية بجهود ذاتية أو على طريق برامج التعاون المختلفة مع المنظمات العالمية والإقليمية والدول المانحة وإتبعت فيها فلسفة المشاركة الشعبية، وهناك مشاريع أخذت فيها المجتمعات الريفية الريادة ومنها على الخصوص النموذجين التاليين :

أ- نموذج رقم [1] :

1- **إسم المشروع النموذجي :** مشروع إدارة الموارد المتكاملة لمكافحة التصحر .

مصادر التمويل : السودان - السويد - مكتب الأمم المتحدة لإقليم السودان والساحل

الموقع : ولاية غرب كردفان - منطقة الأضية (غرب السودان) .

مدة التنفيذ : 1983-1999 .

الأهداف :

- المشاركة الفعلية للسكان في تخطيط وإعادة تعمير المواقع المتدهورة ،
- الإرشاد والتوعية حول خطورة تدهور الموارد الطبيعية ،
- الفئات المستهدفة : السكان المحليون والرعاة المستقرون .

منهجية العمل :

تكوين لجان محلية منتخبة لإستقطاب الجهد الشعبي لتنفيذ البرامج ومنها :

* لجان تنمية بمجالس القرى يرأسها الشيخ الممثل في المجلس المحلي وتتكون من لجنة إدارة المياه ، ولجنة المراعي ، ولجنة المشاتل ، ولجنة التمويل ،
* لجان تنمية الرحل ينتخب أعضاءها من الرحل بالمنطقة ،
* مجلس إدارة الموارد: يتكون من أعضاء لجان التنمية ولجان تنمية الرحل ويضم العمدة والناظر بالإضافة لمدير المشروع ومساعديه والمدير التنفيذي لمجلس القرية.
* لجنة المرأة بكل مجلس قرية .

كما يتضح من تركيبة ومنهجية عمل هذا المشروع ، فإن التجربة قد ركزت أساساً على إدماج المجتمع الريفي المحلي بمختلف مكوناته بما يشمل العنصر النسوي في دعم وتعزيز دور المزارعين والرعاة المستقرون في إدارة الموارد والمحافظة على البيئة ومكافحة التصحر ، وهو نموذج يمكن أن يستعان به في بعض الأقطار العربية المشابهة خصوصاً فيما يتعلق بالتركيبة المؤسسية ونوعية اللجان المتخصصة وأساليب عملها.

ب- نموذج رقم (2) :

إسم المشروع النموذجي : مشروع تأهيل المراعي وإمتصاص الكربون والتنوع الحيوي

مصادر تمويل المشروع : المرفق العالمي للبيئة (GEF) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) .

الموقع : جريجز

مدة التنفيذ : 1995-1999 .

الأهداف :

- التوعية والإرشاد والمشاركة الشعبية في التخطيط والتنفيذ للمشروع ،
- تأهيل المراعي وزيادة الغطاء النباتي وإثراء التنوع الحيوي .

الفئات المستهدفة : السكان المحليون .

منهجية العمل : تكوين لجان التنمية المحلية لإستقطاب الجهد الشعبي ويتكون الهيكل المؤسسي للمشروع من :

* لجنة التنسيف بالمشروع يمثل فيها كل مجلس قرية يتبع لمنطقة المشروع إثنين منهم رعويين ، وقاضي المجلس ، ورئيس المجلس المحلي وتنبثق من هذه اللجنة ثلاث لجان تنمية متخصصة وهي لجنة الجفاف ، ولجنة إدارة الموارد ، ولجنة المرأة ،
* اللجنة الإستشارية القومية للمشروع ويمثل فيها ناظر المنطقة وإثنين من العمد في منطقة المشروع ،
* اللجنة التنفيذية وتتكون من ممثلين من القيادات المحلية وهي تمثل حلقة وصل بين لجنة التنسيق ومجلس القرية وتنضوى داخل هذه اللجنة ست لجان مصغرة متخصصة ، وتشمل لجنة ادارة المياه ، ولجنة إدارة الموارد ، ولجنة القروض للنساء ، ولجنة مشاتل النساء (الجباريك) ، ولجنة المرأة العاملة في مجال تربية الماشية .

2-3 المملكة المغربية :

أ- نموذج تقليدي رائد (1) :

الإسم : نظام الرعي التقليدي الجماعي ،

الموقع : المناطق الجبلية للأطلس الكبير والمتوسط وبعض مراعي السهوب .

الأهداف :

- إدارة المراعي الجماعية ،
- صيانة وحماية الموارد الطبيعية .

الفئات المستهدفة : ذوي الحقوق من الجماعة .

منهجية العمل :

تمثل الأكدال محمية رعوية خلال فترة من السنة باتفاق جميع ذوي الحقوق ، إذ يتم تحديد تاريخ فتحها للرعي وتاريخ نهاية الرعي طبقاً للأعراف المعمول بها من طرف الجماعة .

كما تحدد المناطق المخصصة للسكن والزراعة وكذلك تلك المخصصة لنصب الخيام بالنسبة لكل فخذة (قسم من القبيلة) . وينظم إستغلال المرعى حارس يعين من ذوي

الحقوق ويسهر على توزيع أماكن نصب الخيام في المرعى طبقاً لمعايير إجتماعية وإقتصادية، حيث أن المسافة من خيمة (وغالباً ما تمثل أسرة) إلى أخرى لا تقل عن مسافة معينة. ويسهر كذلك على تحديد المسافة التي يجب أن تفصل بين الخيمة ونقط الماء.

وتقليدياً يحتفل مربي الماشية بفتح المراعي في منتصف فصل الصيف (غشت) وتغتنم مصالح البيطرة هذه الفرصة لإجراء مبارة أحسن مربي الماشية وتوزيع الأدوية وعقد ندوات وورشات التوعية .مما يساعد على تعزيز التنافس بين مربي الماشية ويؤدي إلى تحسين الإنتاج الحيواني والإنتاجية .

ب- نموذج تقليدي رائد (2) :

الإسم : نظام الترحال بين الأنظمة البيئية .

الموقع : المراعي الجبلية ومراعي السهوب والهضاب

الأهداف :

- تغطية حاجيات الماشية من الكلأ والماء ،
- الصيانة والمحافظة على الغطاء النباتي .

الفئات المستهدفة : ذوي الحقوق من الجماعة .

منهجية العمل :

تقوم المجتمعات الريفية المعنية بعمل الصيانة والمحاظة على الغطاء النباتي ، وينقسم الترحال إلى قسمين الأول يتمثل في الترحال الدائم وطويل المسافة، وقد كان سائداً في المناطق الرعوية ويعرف حالياً تقلصاً كبيراً ، والنوع الثاني هو الترحال الموسمي والذي يمكن المجتمعات الريفية الإستفادة من التكامل القائم بين الأنظمة البيئية في الجبال والسهوب .

وبالنسبة للمراعي في المناطق الجبلية فإن الترحال يمكن القطعان من الإستفادة من المراعي الجبلية في أواخر فصل الربيع وفصل الصيف قبل أن تعود إلى المراعي في السهول في فصلي الخريف والشتاء .

وبخصوص مراعي الهضاب خاصة في المناطق الشرقية من البلاد فإن الترحال يمكن القطعان من الإستفادة من الحلفاء stipa tenacissima (نبات دائم منتشر على مساحات شاسعة في هذه المناطق) في فصل الخريف والشتاء ومراعي "الشيح" Arte-misia herba alba (نبات دائم ويغطي مساحات واسعة في هذه المناطق) في فصل

الربيع والصيف . وتجدر الإشارة إلى أنه في فترات الجفاف يلجأ مربو الماشية إلى البحث عن الكلأ في عدة مناطق نائية ويستأجرون الشاحنات لنقل القطعان .

كما أنه لا زالت المجتمعات الريفية تعتمد مبدء التضامن في إستغلال المراعي مع القبائل القادمة في حالة الجفاف ، وتلعب دوراً أساسياً في تنظيم الترحال بين القبائل ، وتقوم بأدوار مختلفة من بينها :

- إخبار ذوي الحقوق حول حالة المراعي ،
- تحديد الممرات التي يجب سلوكها للتنقل ،
- حل النزاعات حول المراعي وإيجاد سبل لإستغلالها ،
- تحديد المناطق القابلة للزراعة وتوزيعها على ذوي الحقوق .

3-3 الجمهورية الجزائرية :

بالرغم من أن المشروع التالي لا تظهر علاقته المباشرة بالمراعي والغابات إلا أنه يمكن إعتباره رائداً في مجال المشروعات الموازية للتنمية الريفية عموماً وبالتالي التخفيف من حدة الضغط على الموارد الطبيعية .

إسم المشروع النموذجي : مشروع دعم التشغيل في المناطق الريفية .

الموقع : ولايات (سيدي بلعباس ، سعيدة ، معسكر ، عين تموشنت) وتتكون من 105 بلدية ريفية تغطي مساحة 1350 ألف هكتار .

مدة التنفيذ : 1998-2002

الأهداف : تشجيع التشغيل وخلق ظروف إستقرار مناسبة للسكان في الأرياف .

الفئات المستهدفة : السكان الريفيون والمرأة الريفية .

منهجية العمل : إدماج السكان الريفيين بصفة دائمة ومسؤلة في إختيار وتنفيذ وتسيير أشغال المشروع ، إضافة إلى دعم الأنشطة والحرف الإقتصادية وإنجاز الهياكل القاعدية الفلاحية وحماية المحيط بصفة مستدامة .

وبعد إجراء الدراسات والمسوحات الدقيقة للمنطقة من العناصر الطبيعية والإجتماعية الإقتصادية ، تشرف مديرية الغابات عن طريق المحافظات الولائية على تنفيذ هذا المشروع بمراقبة تقنية من المكتب الوطني للتطوير الريفي وعدة خبراء من منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة .

ويتم الإتصال مباشرة بين المسؤولين التنفيذيين عن المشروع والمواطنين عبر مختلف البلديات المعنية إلى حين بداية تشكيل جمعيات المستفيدين والمنتجين بالمنطقة ، حيث يشترط أحياناً للإستفادة تكوين جمعيات منظمة ، مثلاً في حالة بناء حاجز مائي يشترط تكوين جمعية للمستفيدين من مياه هذا الحاجز والمساهمة في تكلفة البناء ، مع وضع نظام للإستفادة من هذه المياه وصيانتها وحمايتها لضمان إستمراريتها والإستغلال الأمثل لها .

أما في حالة غرس الاشجار المثمرة، فبعد التفاهم بين الفلاح (صاحب الأرض) والتقني عن المشروع حول نوع الأشجار أو طبيعية الإستثمار يشترط على الفلاح تهيئة أرضه في حالة عدم صلاحيتها والحفر للغرسة وفق المعايير ، ودفع نصف المبلغ ثمن الأشجار، وتبقى العملية مستمرة في المراقبة التقنية وإستعمال الأسمدة حتى بعد عملية الغرس .

3-4 الجمهورية الإسلامية الموريتانية :

اسم النموذج : التعاونية الغابية لكاني

تاريخ الإنتهاء : عام 1992

الموقع : غابة كاني – ولاية الترارزة – مساحة الغابة 220 هكتار

الأهداف : حماية الغابة من القطع والحرائق

عدد المنتسبين : 120عضواً من أربع قرى متاخمة

منهجية العمل : تعتمد التعاونية في عملها على مشاركة المنتسبين، وفي بداية تكوينها قامت التعاونية بتعيين أربعة حراس يسهرون على حماية الغابة من قطع الأشجار وحرقها، وقامت بعد ذلك بمجهود ذاتي بوضع سياج على الغابة يبلغ حوالي 20 كلم، إضافة إلى قيامها بوضع خطة لإستصلاح الغابة .

وبالرغم من أن هذه التجربة تعتبر بسيطة ، فإنها ذات أهمية كبيرة بحيث أنها تتلاءم مع الوضع الراهن للمجتمعات الريفية في مثل هذه المناطق التي هي في حاجة ماسة لتنظيم بسيط واضح وغير مكلف يمكن من خلق وتنمية العمل الجماعي المشترك، ومثل هذه التجارب يمكن تعميمها في المناطق النائية غير الآهلة بالسكان في الأرياف وهو ما يساعد على خلق نواة لعمل المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات .

رابعا : خطة عمل مقترحة لتطوير وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي

4-1 مبررات خطة العمل المقترحة :

تنطوي المراعي والغابات على أهمية بالغة إنطلاقاً من مساحاتها ودورها الفعال في حماية البيئة ، بجانب إستيعابها لنسبة من جملة القوى الزراعية العاملة في الوطن العربي. كما تشكل الموارد الرعوية والغابية أحد المصادر الرئيسية للدخل للمجتمعات الريفية وسد إحتياجاتها المختلفة الأمر الذى يحتم وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق التنمية الرعوية والغابية المستدامة والعمل على تعزيز دور هذه المجتمعات ولتحسين ظروفها المعيشية بصفة مستمرة في إطار من التوازن ما بين حماية الموارد الطبيعية من جهة ، والتنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة من جهة أخرى . ومن بين المبررات العديدة لدعم وتعزيز دور المجتمعات الريفية في صيانة وحماية المراعي والغابات ما يلي :

* المحافظة على المراعي والغابات وتنميتها لمواجهة الطلب المتزايد على منتجاتها والمساهمة في دعم الإنتاج الزراعي .
* تحسين مستويات دخل الأسر العاملة في مجال الإنتاج الغابي لتحقيق الإستقرار وللحد من الهجرة القروية .
* تنمية موارد الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وضرورة إستدامته والعمل على تنمية المراعي والغابات المتدهورة، بالإضافة إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية تحقيقاً للأمن الغذائي وتخفيضاً للعجز الغذائي العربي .
* تعزيز الإستفادة من القدرات والمعرفة الهامة والإمكانات المتاحة لدى المجتمعات الريفية لحماية المراعي والغابات عبر مشاركتهم الفعالة التي لا زالت في بدايتها.
* مواجهة الضغط المتواصل على المجالات الرعوية والغابية، والذي أدى إلى تدهورها وإزدياد رقعة الصحراء في العديد من أقطار الوطن العربي .
* تنمية صناعات المنتوجات الغابية والحيوانية محلياً على مستوى المناطق

الرعوية والغابية والمجاوره بهدف تنشيط الحركة الإقتصادية والإجتماعية وتقوية القاعدة الإقتصادية في المناطق الريفية .

* مواكبة المستجدات على الصعيد الإقليمي والدولي، خاصة ما جاء ت به الإتفاقيات الدولية التي تعنى بالموارد الطبيعية وضرورة صيانتها وتنميتها ، كإتفاقيات مكافحة التصحر وتغير المناخ والتنوع البيولوجي ، والتي تؤكد بصفة رئيسية على ضرورة إشراك المجتمعات الريفية في المراحل المختلفة لتنفيذ مشاريع الإنتاج المستدام المرتبط بالموارد الطبيعية خاصة الغابات والمراعي.

* تحريك وتنشيط حركة التضامن الإجتماعي في المناطق الريفية وسد الفراغ الحاصل على مستوى التشريعات والقوانين وعلى المستوى المؤسسي والفني ، بالإضافة إلى توضيح العلاقات ما بين القبائل التي تستخدم الموارد الرعوية والغابية من جهة والجهات الحكومية الرسمية المسؤولة على هذه الموارد من جهة أخرى .

2-4 أهداف الخطة المقترحة :

تتركز الأهداف الرئيسية لخطة العمل فيما يلي :

* تحقيق المشاركة الفعلية للمجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات إلى جانب الجهات الرسمية وشبه الرسمية المسؤولة عن تنميتها في الوطن العربي.

* توسيع قاعدة المجتمعات المرتبطة بقطاع المراعي والغابات عبر تنظيم محكم للتنظيمات المحلية الخاصة بها .

* تعزيز القدرات المحلية العاملة والمهتمة بمجال التنمية الريفية وبخاصة الرعوية والغابية .

* إدخال أساليب تحسين الإستخدامات التقليدية للموارد الرعوية والغابية .
* رفع مستوى الوعي البيئي بدور الغابات والمراعي في التنمية الريفية المستدامة من جهة، وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات من جهة أخرى .
* توفير المعلومات الضرورية حول المجتمعات الريفية لتعزيز دور هذه المجتمعات في التنمية المستدامة للغابات والمراعي في الوطن العربي .

4-3 مجالات التطوير المقترحة :

تضمنت الخطة المقترحة لتطوير وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي عدداً من المجالات يمكن حصرها في الآتي :

- مجال التشجير الغابي الزراعي والرعوي، بهدف تحسين إستثمار وإستغلال الموارد الرعوية والغابية ودعم الإنتاج الزراعي والحيواني .
- مجال التعاونيات والمشاركة الشعبية ، لتمكين هذه التعاونيات المهنية والمجتمعات الريفية في المشاركة الفعلية لتقوم بدورها إلى جانب الجهات الرسمية لحماية المراعى والغابات والإستفادة في نفس الوقت من نتائج هذا العمل التنموي وخاصة على مستوى تحسين ظروفهم المعيشية في المناطق الريفية .
- مجال المعلومات والبيانات الخاصة بالمجتمعات الريفية ودورها في حماية المراعي والغابات في الوطن العربي .
- مجال الإرشاد والإعلام : رفع الوعي على مستوى المجتمعات الريفية فيما يتعلق بدورها والعمل الذي يجب أن تقوم به لحماية المراعي والغابات، وتكريس الجهود الرامية لنشر وإستخدام النظم الملائمة لتحقيق الإنتاج المتكامل والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية الغابية والرعوية في الوطن العربي.

4-4 مكونات الخطة :

بنيت هذه المكونات لمعالجة مجموعة من المشاكل التى تواجه تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعى والغابات في الوطن العربي وهي مكونات متسقة مع مجالات التطوير المقترحة . وفيما يلي بيان بهذه المكونات :

* **المكون الأول :** إدخال النظم الزراعية الغابية الرعوية لدعم وتنويع الإنتاج الزراعي والحيواني في المزارع الخاصة القابلة لتطبيق هذه النظم .
* **المكون الثاني :** تعزيز دور التعاونيات في تحقيق مشاركة المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي .
* **المكون الثالث :** مشروع بناء قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالمجتمعات الريفية وتطوير وتعزيز دورها في حماية وصيانة المراعي والغابات .
* **المكون الرابع :** برنامج عمل لتطوير العمل الإرشادي والإعلامي لرفع مستوى الوعي البيئي العام لتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي .

ولمزيد من التوضيح فيما يلي عرض تفصيلي لمكونات وعناصر خطة العمل المقترحة لتطوير وتعزيز دور المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة المراعى والغابات في الوطن العربي .

المكون الاول : مكون إدخال النظم الزراعية الغابية والرعوية لدعم وتنويع الإنتاج الزراعي والحيواني في المزارع الخاصة :

أدت الطرق التقليدية لإستغلال المراعي والغابات، من حيث الرعي وإستثمار الموارد الغابية إلى حدوث تدهور كبير في الموارد الطبيعية بفعل الرعي الجائر والقطع المفرط للغابات . ولتخفيف الضغط الحاصل على هذه الموارد على مستوى الأقطار العربية، يقترح هذا المكون إدخال أساليب مناسبة لترشيد الإستخدامات الموردية وبخاصة فيما يتصل بنظم الزراعة الغابية والرعوية دعماً للإنتاج الزراعي والحيواني وتفادياً لسلبيات النظام الزراعي غير المتكامل ، حيث تساعد هذه النظم المندمجة في تحقيق الزراعة المتكاملة بإعتمادها على تنويع المحصولات الزراعية وإدخال التشجير الغابي وزراعة الشجيرات والنباتات الرعوية في المزارع الخاصة ، إضافة إلى خلق حالة من التوازن مابين مختلف الإستخدامات الزراعية وحماية المزروعات عبر إنشاء مصدات شجرية للرياح ترفع من الإنتاج الزراعي . بالإضافة إلى تنويع المزروعات لمقاومة الآفات جزئياً حيث لاتؤثر كلياً على مدخول المزارعين، كما يحدث في نظام الزراعة لمحصول واحد .

هذا وقد تساعد نظم الزراعة الغابية الرعوية على إنتاج مواد غابية ووحدات علفية

إضافية على مستوى الحقل تمكن المزارعين من تغطية جزء مهم من إحتياجاتهم المختلفة كحطب الوقود والمواد العلفية في الأوقات الحرجة لاسيما خلال فترات الجفاف التى تقل فيها الأعلاف بالأسواق نتيجة لإرتفاع الطلب عليها .

هذا ولم يتم بعد تقدم موازنة لتنفيذ هذا المكون من خطة العمل المقترحة، لأن طبيعة الأنشطة التى يتضمنها هي تعتمد بالأساس على الجهود القطرية والإمكانات الذاتية للمزارعين المعنيين .

وتشمل الأنشطة المقترحة لهذا المكون مايلي :

أ- إنشاء الغابات المزرعية :

يهدف هذا العمل إلى زراعة الأشجار في الحيازات الصغيرة وحولها والتى سوف تغطي أغراض متعددة لخدمة الأسر الزراعية ، والحصول على المنتجات المختلفة اللازمة لها مثل حطب الوقود ومواد البناء والأعلاف للحيوانات دون الحاجة إلى مدخلات إنتاج مرتفعة في العمالة ورأس المال . وتدخل ضمن الغابات المزرعية الأحزمة الخضراء حول المزارع لحماية منتوجاتها ، بالإضافة إلى التكامل الزراعي الغابي الذى له فوائد عديدة على مستوى حماية البيئة الزراعية وتوفير منتوج مكمل ومتنوع محلياً في المزرعة ورفع إنتاجية المحاصيل نتيجة وجود مصدات شجرية تحد من أثر الرياح على المزروعات ، وكما أن هذا النظام يمكن من الحد من تدهور البيئة والمساهمة في دعم الإنتاج وتنويعه .

ب- توسيع إستخدام الزراعة الرعوية :

يلاحظ إنخفاض القيمة الغذائية لنباتات المراعي في معظم أقطار الوطن العربي، مما يحتم إستكمال العليقة بأعلاف مركزة لاسيما حب الشعير والمخلفات الزراعية ، وزيادة إنتاج الأعلاف الخضراء والتركيز على زراعة أنواع الأشجار والشجيرات متعددة الأغراض. وهذا التكامل في إستغلال الأراضى بمشاركة المجتمعات الريفية منذ المراحل الأولية للمشاريع يعتبر البديل الأمثل في ظل شح الأراضى الخصبة ومصادر المياه ، ولابد أن يشمل هذا التكامل إنتاج المحاصيل الزراعية كما أشير له سابقاً، وذلك بالتوسع في تطبيق نظام التشجير الزراعي الرعوي الذى يتيح فرصاً أفضل للتكامل في إستخدامات الأراضى لزراعة المحاصيل الغذائية والمواد العلفية .

ج – إنشاء الغابات الشعبية Community Forest :

يختلف نظام الغابات الشعبية عن الممارسة التقليدية في مجال الغابات وطرق إستغلالها ، ومن فوائده توفير الحطب والأخشاب والأعلاف وتحسين الظروف البيئية بمقربة التجمعات السكانية في الريف إضافة إلى توسيع رقعة الغابات والمراعي .

ومن المقترح حصر المساحات المتاحة في مختلف الدول العربية وبخاصة في ضواحي المراكز الريفية لإقامة غابات شعبية ، يتم تنفيذها وصيانتها وإستخدامها بإشراف تام من طرف المجتمعات الريفية المعنية وبمعونة فنية ومالية حكومية لمساعدة هذه المجتمعات على تحقيق إستقلاليتها في إنتاج المواد الغابية التى تحتاج إليها . هذا وتجدر الإشارة إلى أن المجهود المطلوب من الدولة في الحقيقة ليس عبئاً ثقيلاً ذلك أن الجدوى واضحة حيث تمثل إقامة الغابات الشعبية وسيلة غير مباشرة للمحافظة على الموارد الغابية والرعوية في أراضى الدولة وتخفيف الضغط وحماية البيئة على العموم والتى تتطلب أموالاً وموارداً بشرية ومادية كبيرة من المفترض أن تتحملها الحكومات لإعادة تأهيل المجالات الغابية والرعوية المتدهورة والتابعة لملكية الدولة .

د – الأنشطة الموازية والمساعدة لتنفيذ المكون :

يعتمد تنفيذ هذا المكون الخاص بإدخال النظم الزراعية الغابية والرعوية على إجراء مراجعة القوانين واللوائح التى تخلف آثاراً إجتماعية سالبة على المجتمعات الريفية ، على سبيل المثال كان لإلغاء نظام الحمي التقليدي لإستخدام المراعي الطبيعية أثراً سلبياً حاداً أدى إلى تدهورها وعدم الإهتمام بحالتها وحتى بإستدامتها، مما جعل المزارعين والرعاة على الخصوص يفقدون الرغبة في المشاركة في تطبيق أساليب تصحيح الأوضاع بالعمل على تنمية وتوسيع إستخدام النظم الزراعية الغابية والرعوية على مستوى المزارع الخاصة .

كما يتطلب تنفيذ هذا المكون الإرتقاء بأنشطة الإرشاد والتوعية حول أهمية النظم الزراعية الغابية الرعوية والمنافع التى تعود على المزارعين والرعاة ومربي الماشية، بجانب الإرتقاء بمستوى المشاركة الفعلية لأفراد المجتمعات الريفية ، أن سياسات الإصلاح الزراعي في الكثير من أقطار الوطن العربي أدت إلى إتساع دائرة السكان الذين لايملكون أراضي ولاحيوانات وتحولوا إلى العمل بالأجر، وأصبح السواد الأعظم من

سكان المجتمعات الريفية عبارة عن أجراء . ولابد من العمل على نقل المجتمعات الريفية من وضعية العمالة مدفوعة الأجر إلى إستقلالية ذاتية نسبية ومساعدتهم في الحصول على أراضي زراعية وإشراكهم في إستغلال الموارد الطبيعية وليس فقط كأجراء ، حتى يتوفر لهم الحافز للعمل على صيانة هذه الموارد وترشيد إستخدامها وتوسيع نطاق تطبيق النظم الزراعية الغابية الرعوية .

المكون الثاني : مكون تعزيز دور التعاونيات في تحقيق مشاركة المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات :

يتطلب تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعى وجود إطار مؤسسي ملائم لمفهوم المشاركة الشعبية وأساليبها وأهدافها . وهنا تظهر التعاونيات الحراجية والرعوية كمنظمات أهلية (غير حكومية)، ديمقراطية الأسلوب وإنسانية الأهداف، تتكون من أفراد المجتمع بإرادتهم ووفق مصالحهم وإحتياجاتهم، ويتمثل دور هذه المشاركة بشكل رئيسي في وقف تدهور الموارد الطبيعية خاصة الغابات والمراعي . ويضاعف من هذه التحديات معدلات النمو السكاني العالية في الوطن العربي ، إضافة إلى مجموعة من المشاكل والتحديات التى يعرفها قطاع الغابات والمراعي بصفة خاصة وقطاع الموارد الطبيعية بصفة عامة . ويتزايد الإهتمام بدور المنظمات المهنية – ومنها التعاونيات الزراعية والتعاونيات الغابية والرعوية – في مشاركة المجتمعات الريفية لتطوير خطط الإصلاح الإقتصادية والهيكلية، وفي وضع الحلول الممكنة للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن الإستخدام غير المرشد للموارد الطبيعية .

وكسابقه لم يتم وضع موازنة لهذا المكون ، لأن تنفيذه يعتمد على الجهود القطرية الذاتية من خلال البرامج الوطنية القائمة والتي تتطلب على وجه الخصوص تعديلات لتوجيه أهدافها وعملها جزئياً إلى إعتماد الأنشطة المقترحة ضمن المكون وتتمثل في الآتي :

أ- التعديلات المؤسسية :

تتمثل أهم التعديلات المؤسسية أو الهيكلية التي يتطلبها إنتشار هذه التنظيمات بالريف في إعادة تكوين الوحدات الإنتاجية والإقتصادية وإنشاء الوحدات الإقتصادية في مجال التمويل وتأمين مستلزمات الإنتاج والتسويق والتصنيع التقليدي والحديث ، بالإضافة إلى تشجيع تكوين تعاونيات خاصة بالمراعي والغابات .

ولابد من إجراء بعض التعديلات في الهياكل الوظيفية لإحداث التغييرات المؤسسية، وتحقيق المعالجات اللازمة والمستجدات الجارية على الساحة العربية . ويمكن تلخيص أهم التعديلات الوظيفية فيما يلي :

- تنظيم المجتمعات المحلية الريفية في تعاونيات وتجميعهم في كيان قوي يدرك مشاكله ويعمل على حلها بالمزيد من زيادة المشاركة الشعبية للمجتمعات الريفية، وإعطاء الأولوية لمشاركة المرأة والشباب الريفي وتعزيز دور هذه المجتمعات في حماية وصيانة المراعي والغابات .
- تحسين الوعي والمستوى المهاري والمعرفي بالموارد الطبيعية خاصة الغابات والمراعي ، لدى السكان الريفيين عامة والمرأة الريفية والشباب على وجه الخصوص .
- تسهيل مهام الجهات الإدارية والفنية في التعاونيات فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها خاصة في مجال الإرشاد وتنظيم الأسواق وغيرها .
- تنظيم القوى الإقتصادية العاملة في أسواق السلع الأولية والوسيطة والنهائية بالشكل الذي يقلل من فرص القوى الإحتكارية .
- خلق المزيد من فرص العمل لإستيعاب أكبر قدر ممكن من سكان المجتمعات الريفية ، وتنشيط العمل النسائي في المناطق الريفية وخاصة في المناطق الرعوية والغابية .

ب- إنشاء وحدات إقتصادية في مجال المشاريع الإنتاجية والنهوض بالمنتجات والصناعات التقليدية الغابية والرعوية:

ينطلق التغيير الذي يمكن أن تحدثه التعاونيات لتحقيق التنمية المستدامة في الريف من قيام التعاونيات بإنشاء المشاريع الإنتاجية المحلية، مثل مشاريع للري وإستخدامات التقانة الحديثة لترشيد إستخدام المياه ، وإقامة مشاريع الإنتاج الحيواني مثل الألبان واللحوم وتطوير الصناعات التقليدية المرتبطة بالغابات والمراعي .

ج- إنشاء البنيان الهرمي التعاوني :

لا بد أن يبدأ الهرم التعاوني من التعاونيات على مستوى التجمعات السكنية الريفية والقرى والمزارع ، مروراً بالتعاونيات النوعية والمتخصصة بمسمياتها المختلفة في الدول

العربية ، وإنتهاءاً بالإتحاد التعاوني الحراجي والرعوي على مستوى الدولة . و يساهم هذا التكوين الهرمي في تسريع الخطوات لتحقيق التنمية الريفية المستدامة والمشاركة الفعلية للمجتمعات الريفية في بلوغ هذا الهدف .

المكون الثالث : مشروع بناء قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالمجتمعات الريفية وتطوير تعزيز دورها في حماية وصيانة المراعي والغابات :

يتطلب إستنهاض همم المجتمعات الريفية بهدف تحسين إستفادتها من التنمية المستدامة الغابية والرعوية من جهة، وتعزيز دورها ومشاركتها الفعالة في تنمية وصيانة الموارد الطبيعية من جهة أخرى ، توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة عن هذه الموارد وتلك المجتمعات ، بإستخدام التقانات الحديثة والمناسبة . وتشمل هذه المعلومات كل ما يخص البيئة النباتية والحراجية والرعوية من طبوغرافيا ونبات وتربة وعوامل إحيائية وغير إحيائية، ومساحات وكثافة الغطاء النباتي بنوعيه الشجري وغير الشجري ، إضافة إلى الإنتاجية الخشبية وغير الخشبية والمياه والثروة الحيوانية وأثرها على البيئة .كما تشمل هذه المعلومات الجوانب التشريعية والقانونية والمعلومات الإجتماعية عن السكان وتأثيرهم على الغابات والمراعي وتأثرهم بها سلباً وإيجاباً، وكذا المعلومات الإقتصادية عن المنتجات الغابية والرعوية ومراكز تسويقها لتتمكن المجتمعات الريفية من إنتهاج أساليب إنتاجية وتسويقية تساعد على زيادة دخل أفرادها وتقوية قدراتها، ولتتمكن من القيام بدورها اللازم في حماية وصيانة الموارد الطبيعية الغابية والرعوية التي تستخدمها لأغراض متعددة .

ولابد من الإشارة إلى إهتمام معظم الدراسات القطرية في الدول العربية بهذه المعلومات في بناء الخطط المستقبلية لتنمية وتطوير الغابات والمراعي بمشاركة المجتمعات المحلية . ولسد هذا الفراغ، يقترح هذا المشروع بناء قاعدة معلومات تهدف إلى تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي ، إضافة إلى إعداد دليل عن المجتمعات الريفية المرتبطة بالتنمية المستدامة للغابات والمراعي في الأقطار العربية ، يستخرج من قاعدة المعلومات المقترحة في إطار هذه الخطة .

(1) أنشطة المشروع :

أ - إعداد إطار هيكلي لقاعدة المعلومات على المستوى القومي، يتضمن تحديد المعطيات العامة والمؤشرات والمدخلات والإختيارات وجداول مخرجات

القاعدة على مستوى الوطن العربي.

ب – إعداد إستمارة إستبيان لجمع المعلومات بما يستجيب لمتطلبات قاعدة المعلومات .

وبعد تصميم مشروع هذه الإستمارة يتم إرسالها مع الإطار الهيكلي للقاعدة للجهات المعنية في الأقطار العربية لدراستها وإقتراح التعديلات التى تتوافق مع أوضاع وخصوصية كل قطر عربي ، ويجرى بعد ذلك الإعداد النهائي لإطار قاعدة المعلومات وإستمارة الإستبيان .

ج – تعميم إستمارة الإستبيان المعدلة على الأقطار العربية لتعبئتها من طرف المختصين في الدول العربية ، ثم يتم تجميعها على المستوى المركزي للإستفادة منها في إعداد قاعدة المعلومات الخاصة بتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي .

د – وفي مرحلة لاحقة بعد إكتمال قاعدة المعلومات والبيانات ، يقترح إعداد دليل عن هذه المجتمعات، بحيث يتم إستخراج المعلومات والبيانات الضرورية له من هذه القاعدة .

(2) منهجية تنفيذ المشروع :

بعد الإنتهاء من المرحلة الأولى التى يتم خلالها وضع الإطار الهيكلي لقاعدة المعلومات والبيانات وإستمارة الإستبيان وتجميع المعلومات القطرية ، تنطلق المرحلة الثانية لإستغلال ومعالجة الإستمارات القطرية للإستفادة منها في بناء قاعدة المعلومات والبيانات القومية حول تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي . ويتم تعميمها على الدول العربية ونشرها في مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي والنشرة الإخبارية للمنظمة ، لإطلاع الرأي العام والخاص بهذا العمل ووضعه رهن إشارة المهتمين.

وفي مرحلة ثالثة، يتم إستخراج دليل المجتمعات الريفية وتعزيز دورها في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي ، ويتم تعميمه بنفس الطريقة التى تم بها تعميم قاعدة المعلومات والبيانات القومية .

وبما أن تنفيذ هذا المكون هو في الحقيقة عمل دوري ومستمر لتحديث القاعدة

والدليل على أساس جمع المعلومات دورياً من الأقطار العربية، يفضل تحديد نقاط إرتكاز قطرية لضمان إستمرارية تحديث المعلومات وباداء وكفاءة عالية .

(3) متطلبات المشروع :

- تحديد الخبراء ونقاط الإرتكاز في الأقطار العربية .
- توفير الأدوات المكتبية والقرطاسية .
- إعداد وطباعة هيكل قاعدة المعلومات والإستمارة .
- إعداد وطباعة القاعدة مكتملة .
- إعداد وطباعة دليل المجتمعات الريفية وتعزيز دورها في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي .
- عقد ندوة قومية بعد آخر مرحلة وقبل مرحلة التحديث من تنفيذ المكون لدراسة ومناقشة النتائج وبخاصة قاعدة المعلومات المكتملة والدليل بالإضافة إلى تقويم هذا العمل ووضع منهجية عمل المراجعة والتحديث للقاعدة والدليل، بعد الإصدار الأول .

(4) الفترة الزمنية :

تحدد هذه الفترة في 22 شهراً على النحو التالي :

* مرحلة الإعداد والتعميم للإستمارة وقاعدة المعلومات : 6 أشهر .
* مرحلة تجميع الإستمارات القطرية والإستفادة من معلوماتها وبناء قاعدة المعلومات : 6 أشهر .
* مرحلة تعميم قاعدة المعلومات على الأقطار العربية ونشرها في وسائل الإعلام للمنظمة : (2) شهرين .
* مرحلة إعداد وإصدار دليل المجتمعات الريفية : 6 أشهر .
* مرحلة تعميم الدليل على الأقطار العربية ونشره في وسائل الإعلام للمنظمة : (2) شهرين .
* عقد ندوة قومية : مابعد المدة الكلية لتنفيذ المكون .

(5) الموازنة المقترحة :

تقدر الموازنة بـ 80000 دولار أمريكي موزعة كالتالي :

* مكافآت خبراء نقاط الإرتكاز	21000 دولار أمريكي
* اللوازم المكتبية والقرطاسية	5000 دولار أمريكي
* مكافآت خبير خارج المنظمة(حسب الحاجة) (45 يوماً)5000 دولارأمريكي	
* الطباعة والنشر	4000 دولار أمريكي
* عقد ندوة قومية	40.000دولار أميريكي
* مصروفات طارئة	5000 دولار أمريكي
المجموع	80.000 دولارأمريكي

ويتم بعد هذه المراحل ، تخصيص موازنة جديدة لإستمرار عمل التحديث للقاعدة والدليل تقدر بحوالي 45٪ من المبلغ الكلي للموازنة المعتمدة لتنفيذ المشروع خلال المراحل ماقبل البدء في مرحلة التحديث .

المكون الرابع : برنامج تطوير العمل الإرشادي والإعلامي لتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي :

يلعب الإرشاد دوراً هاماً في نشر الوعي البيئي بين عناصر المجتمعات الريفية لاسيما في عصر العولمة وثورة الإتصالات والمعلومات والوسائل العديدة المتاحة، التى يمكن أن تساهم في بث هذا الوعي وبخاصة في مجال الثروة الحراجية والمراعي . والإرشاد يدعم ويبعث الرغبة عند أفراد المجتمعات الريفية في تنمية وصيانة الغابات والمراعي على أساس التنمية المستدامة ، ويساعد على تعزيز إستفادة السكان الريفيين من هذه المشاركة . ويعطي بعداً هاماً ووافراً لمشاركة المرأة والشباب في المناطق الريفية، بإعتبارهم يمثلون نسبة كبيرة من السكان الريفيين ويساهمون بشكل فاعل في الإقتصاد الريفي .

- أهداف البرنامج :

يتركز الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في نشر النظم الخاصة بالإستخدام المتكامل

للموارد وبما يعزز المشاركة الفعالة للمجتمعات الريفية في تنمية وصيانة الغابات والمراعي في الوطن العربي ، بالإضافة إلى بث الوعي البيئي وتعزيز دور المجتمعات الريفية ومشاركة المرأة والشباب الريفي في حماية وصيانة هذه الموارد على أساس الإنتاج المستدام المتكامل الذي يضمن إستمرارية عطاء الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وإستفادة المجتمعات الريفية بصفة دائمة من نتائج جهودهم ودورهم في التنمية المستدامة لهذه الموارد .

وتشمل الأهداف المتفرعة عن الهدف الرئيسي لهذا المشروع ما يلي :

* خلق حس بيئي ورأي عام لمواجهة التدهور في الغابات والمراعي بمشاركة المجتمعات الريفية .

* توسيع نطاق إستخدام الأنظمة المتكاملة لإستغلال الأراضي لإنتاج الغذاء وحطب الوقود والأخشاب ومنتجات الغابات والعلف للحيوانات وخلق توازن بيئي مستمر ، بالإضافة إلى تخفيف الضغط على الموارد الغابية والرعوية .

* توسيع نطاق إستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في عمليات التشجير .

- **طرق وأساليب العمل الإرشادي لتبليغ رسالة الوعي :**

يتطلب نجاح الإرشاد في تبليغ رسالته وأداء دوره في بث الوعي البيئي للمجتمعات الريفية، مخاطبة الجماهير للتعبئة العامة لتنمية وصيانة الغابات والمراعي ونشر المعلومة اللازمة لخلق الحس البيئي ، بربطه بالتراث الإنساني والوطني والقومي والديني والتوعية بمنافع الغابات والمراعي ومكانتها في الناتج القومي المحلي . وذلك بتبسيط أسس حماية وصيانة الغابات والمراعي وعلومها وتقاناتها بما يتناسب وفهم الإنسان البسيط غير المتعلم .

كما يتطلب العمل الإرشادي الناجح، توجيه الخطاب الإرشادي التخصصي للعاملين على المستوى القطاعي والجهوي المحلي من الكوادر المتخصصة في مجالات السياسات والتشريع والإدارة والإستشعار عن بعد وغيرها، بدءاً بالعمال غير المهرة مروراً بالفنيين والتقنيين والمهنيين والإداريين ، خاصة العاملين في المشاريع ومدربي المدربين ، وصولاً

إلى صناع القرار وواضعي السياسات والتشريعات والميزانيات والإستراتيجيات. هذا بالاضافة إلى المزارعين والرعاة مع التركيز على المرأة والشباب . ويستهدف تدعيم الوعي بالضرورة مشاركة المجتمعات الريفية في إعداد وتنفيذ الخطط التنموية، والتي لن تتحقق أهدافها إلا إذا أتيح المجال للمشاركة الشعبية التي ترتكز أساساً على تعزيز دور المجتمعات الريفية والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية وبخاصة الغابات والمراعي .

وتشمل الوسائل والطرق الممكنة لإيصال المعلومات ونقل التقانات والطرق العلمية الواجبة لتعزيز دور المجتمعات الريفية في تنمية وإستخدام وصيانة الغابات والمراعى ، مايلي :

* البرامج الإذاعية والتلفزيونية .
* الأفلام السينمائية الوثائقية، خاصة السينما المتنقلة والشرائح المصورة .
* الصحف والدوريات والمجلات العلمية والأدبية والثقافية والفنية ،
* المنشورات والمطويات والصور والملصقات .
* الكتب والكتيبات والمكتبات العامة .
* المقررات المدرسية والجامعية .
* المعارض وورش العمل والندوات والمؤتمرات والزيارات الميدانية على المستويين القومي والقطري .
* المناسبات العامة كالمعارض الزراعية والبستانية والحيوانية .
* الحدائق العامة والمدارس والأندية الثقافية .
* التدريب أثناء الخدمة في وحدات الغابات والمراعي المختلفة .
* الإحتفالات الوطنية القطرية والقومية .

- **المشروعات المقترحة في إطار برنامج تطوير العمل الإرشادي والإعلامي لخطة عمل تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي :**

المشروع الأول : نشر الوعي بأهمية الغابات والمراعي وسط المجتمعات الريفية، وتعزيز دور هذه المجتمعات في تنمية الموارد الطبيعية .

المشروع الثاني : تعميم نماذج الزراعة الغابية الرعوية Agricultural Sylvo) Pastoral Systems)

المشروع الثالث : إقامة غابات مروية بمياه الصرف الصحي .

المشروع الرابع : مشروع إستخدام التقانات المتقدمة في التخطيط للتنمية المستدامة للغابات والمراعي وفي الإحصاء السكاني ودراسة المجتمعات الريفية في الوطن العربي .

أولاً : مشروع : نشر الوعي بأهمية الغابات والمراعي وتعزيز دور المجتمعات الريفية في تنمية الموارد الطبيعية :

أ- المبررات :

يحتل الأنسان مكانة هامة في تفاعلات الكائنات الحية والموارد الطبيعية ، فهو يؤثر ويتأثر بها سلباً وإيجاباً . لذلك ، فإن مشاركته تعتبر مؤثرة جداً على ضمان إستمرار فوائد الموارد الطبيعية لتلبية إحتياجات المجتمع . وقد ثبت فيما مضى أن الدولة لوحدها لاتستطيع أن تحقق إحتياجات المجتمعات الريفية من منتوجات الغابات والمراعي، ولابد من المشاركة الشعبية الواسعة والفعالة من كل قطاعات المجتمع وبشكل خاص الشباب والمرأة والمزارعين في المناطق الريفية .

ولقد أدت الكثير من ممارسات المجتمعات الريفية في إستغلال الغابات والمراعي إلى حدوث تدهور شديد في هذين المرفقين، وإنعكس ذلك بصفة خاصة في القطع الجائر وغير المنظم للأشجار والشجيرات والرعي الجائر .

ولما كانت المجتمعات الريفية هي الأكثر إرتباطاً بالغابات والمراعي والأكثر

إستخداماً لها ، كان لابد من توعية وإرشاد هذه المجتمعات نحو الإستخدام المتوازن لهذه الموارد الطبيعية لرفع كفاءة أدائها ومشاركتها الفعالة للإسهام الإيجابي في خلق التوازن المطلوب، الذي يحقق توفير إحتياجاتها الأساسية بطريقة مستدامة، وفي نفس الوقت العمل على صيانة الغابات والمراعي للحفاظ على الإنتاج المستدام . كما يتطلب الأمر تفهم الجهات الرسمية الفنية والإدارية بحتمية أخذ المجتمعات الريفية مكانتها كشريك فاعل .

ب- أهداف المشروع :

يهدف المشروع الإرشادي إلى تحقيق ما يلي :

* رفع الوعي البيئي بدور الغابات والمراعي في حماية البيئة عموماً، وفي مختلف المجهودات التي تبذل لتنمية القطاع الغابي والرعوي .

* تحسين إستجابة مجتمع المدارس والقرى والمرأة على وجه الخصوص، والعمل على مواجهة تدهور موارد الغابات والمراعي بغرس المزيد من الأشجار وبذر نباتات المرعى وإنشاء غابات متعددة الأغراض .

* خلق إرادة حقيقية لدى الجهات الرسمية لإشراك المجتمعات الريفية في جهود التنمية الريفية الغابية والرعوية .

ج - الأنشطة الرئيسية والمساندة لتحقيق أهداف المشروع :

*** نشر الوعي البيئي (نشاط رئيسي) :**

يتمثل نشر الوعي البيئي في تصميم برامج متنوعة لهذا الغرض عن طريق الإذاعة والتلفزيون لتوصيل المعرفة، مع مراعاة أن تكون هذه البرامج مفهومة وخفيفة وشيقة وجذابة ومناسبة لكل شرائح المجتمعات الريفية، من حيث مستوى التعليم والوعي والفئة العمرية والجنس ذكوراً وإناثاً. هذا بالإضافة إلى تقديم الشعارات والملصقات والنشرات في صورة مبسطة، تعكس المعنى المطلوب وتعميمها على المدارس والقرى والأندية والتجمعات السكنية والرعوية . مع العمل على تنظيم المحاضرات والندوات والإجتماعات بأماكن العبادة والمدارس والمراكز والأندية الثقافية والإجتماعية والرياضية لمختلف فئات

المجتمع، بما فيها واضعي السياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات والمراعى، يهدف التوجيه بالإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية من أرض ونبات وحيوان وماء .

* **تدريب الفنيين العاملين في مجال الغابات والمراعي (نشاط مساند) :**

يتم وضع برامج تدريبية تستهدف إعطاء المادة المناسبة في مجال علم الإجتماع وتنظيم المجتمعات الريفية ، للفنيين والمسؤولين عن قطاع الغابات والمراعي ليتم العمل بقناعة في إطار المشاركة الحقيقية للمجتمعات الريفية في حماية الغابات والمراعي وتعزيز دورها في هذا المجال .

* **أنشطة مخصصة للمدارس والقرى والمرأة (نشاط مساند) :**

- **المدارس :**

من بين الأنشطةالتى يمكن أن تقوم المدارس بها عملياً والمؤسسات التعليمية المشاركة في تشجير وإقامة الأحزمة الخضراء ، وإنشاء المشاتل بالجهد الذاتي، على أن تقتصر مساهمة الدولة في تقديم الإمدادات المالية والعون الفني اللازم لهذا العمل .

- **القرى :**

وتتمثل الأنشطة حول القرى فيما يلي :

- التشجير في جوانب المساكن والمؤسسات والأزقة وإنشاء الأحزمة الخضراء حولها .
- إنشاء الغابات بالقرى في شكل أحزمة واقية حماية لهذه القرى من الرياح والأتربة ويكون الإشراف عليها في كل المراحل بواسطة المجتمعات الريفية
- ترشيد إستهلاك الحطب بإيجاد بدائل للطاقة مثل المواقد المحسنة ومواقد الطاقة الشمسية وإستخدام المخلفات الزراعية .

- **المرأة :**

تساهم المرأة إلى جانب فئات المجتمع الأخرى في إنجاز العمليات المتوافقه مع عملها على النحو التالي :

- غرس الأشجار المثمرة ومتعددة الأغراض وبما يناسب البيئة الريفية .
- غرس أشجار ذات أهمية إقتصادية ويمكن الإستفادة من منتجاتها في الصناعات الريفية البسيطة كالسلال والحبال والفرشات الأرضية والعسل .
- تشجير جوانب المنازل بأشجار الظل والزينة .

د- مراحل التنفيذ :

يتم تنفيذ هذا المشروع على مدى 40 شهراً من خلال أربعة مراحل - هي :

المرحلة الأولى (5 أشهر) :

يتم خلال هذه المرحلة تصميم وسائل التوعية وطرق بثها، وتصميم الملصقات والشعارات والنشرات للمجتمعات الريفية وحصر برامج التدريب للفنيين والمسؤولين عن قطاع الغابات والمراعي .

المرحلة الثانية :(12 شهراً) :

ويتم خلال هذه المرحلة إنجاز الأنشطة التالية :

* تحديد المدارس والقرى ومجتمعات المرأة المراد إشراكها في الأنشطة .
* تحديد التدخلات المناسبة وأنواع الأشجار والنباتات التى ستغرس وتحديد مواقعها .
* تحضير الشتول والمشاتل .
* تحديد طرق الغرس والحماية والرعاية وطرق الإستفادة من الإنتاج .
* تحديد البدائل المناسبة لحطب الوقود وأساليب إقتصاد الطاقة كمواقد الحطب والفحم المحسنة ومواقد الطاقة الشمسية والبيوغاز ... الخ .

المرحلة الثالثة :

تمثل مرحلة التنفيذ الفعلي وتستغرق نحو 20 شهراً .

المرحلة الرابعة :

وهي مرحلة يتم فيها تقويم الأنشطة المختلفة وتحديد السلبيات والإيجابيات لوضع الحلول المناسبة للمعوقات . وتتم هذه الأنشطة بالمشاركة الفعلية للفئات المعنية وفي مدة 3 أشهر .

ثانياً : مشروع تعميم نماذج الزراعة الغابية الرعوية (Agricultural Sylvo Pastoral Systems)

* المبررات :

تتمثل أهم التحديات التى تواجه المجتمعات الريفية في مدى قدرتها على توفير إحتياجاتها الأساسية من منتجات الغابات والعلف والمرعى للحيوانات، وتوفير الغذاء

للإنسان في ظل موارد محدودة من التربة والمياه والظروف المناخية القاسية ، بطريقة مستدامة تحافظ على التوازن البيئي وتقلل من النزاعات بين الأفراد والجماعات بمختلف فئاتهم من مزارعين ومحتطبين ورعاة . ولقد عجزت أنظمة إستغلال الأراضى التقليدية التى توزع النشاط بصورة إنفرادية للزراعة والغابات والرعي دون إعطاء أي إعتبار للنظرة التكاملية بين هذه القطاعات ، وعاجزة عن تحقيق الإنتاج المستدام والحفاظ على الموارد الطبيعية أصبحت غير مجدية . مما يسدعى وضع نماذج تحقق هذا التكامل وتكمن في تطبيق نظام الزراعة الغابية الرعوية بمختلف أنواعها .

وهنالك بعض المبررات الأخرى تتمثل في الجوانب التالية :

- النزاعات المستمرة حول الأراضى والتعديات على الغابات والمراعي، وعدم وعي المجتمعات الريفية بضرورة إستخدام الموارد الطبيعية بصورة متكاملة .
- محدودية الموارد الطبيعية من أراضي صالحة للزراعة ومياه .
- وضع وتطوير نماذج سهلة للتطبيق وغير معقدة لتفي بالأغراض المطلوبة، وتقود إلى إنتاج مستدام خاصة في الفترات التى تعقب حصاد المحصولات الزراعية ، حين تتوقف مصادر دخل المزارعين وتزيد حاجتهم لمصادر دخل أخرى . ويتم هذا بتنويع المنتجات والخروج من دائرة إنتاج المحاصيل الأحادية بما يتناسب مع المحاصيل الغابية (الحراجية) والأعلاف والمنتجات المناسبة للصناعات التقليدية .
- ضرورة تكامل إنتاج المحاصيل الزراعية مع المحاصيل الغابية والأعلاف ، بما يضمن إستمرار الإنتاج وحماية البيئة والموارد الطبيعية والتى يعتمد عليها إنتاج المحاصيل الزراعية بصورة أساسية .

* **الأهداف :**

يتمثل الهدف الأساسي في تطوير نماذج مختلفة من الزراعة الغابية الرعوية تناسب البيئات المختلفة ، وتكون سهلة التطبيق ومقبولة لدى المجتمعات الريفية وذات عائد إقتصادي مجزي ، بالإضافة الى التخفيف من الضغط على الغابات والمراعي الطبيعية بتوفير منتوجات غابية ورعوية داخل المزارع .

* **الأنشطة الأساسية لمشروع تعميم نماذج الزراعة الغابية والرعوية :**

- زراعة عدة أنواع من الأشجار المثمرة مع المحاصيل الزراعية .
- زراعة عدة أنواع من الأشجار التى تنتج العلف مع المحاصيل الزراعية الرئيسية.
- زراعة بعض أنواع الأشجار الغابية التى تحسن وتلطف بيئة الإنتاج الزراعي وتزيد من الإنتاجية بتأثيراتها الإيجابية على التربة والمياه ودرجة الرطوبة وغيرها ، بالاضافة الى إنتاج حطب الوقود وخشب العمل .
- زراعة الأحزمة الخضراء ومصدات الرياح لحماية المزارع ، وبخاصة لحماية وزيادة إنتاجية أشجار الفاكهة .
- زراعة أنواع مختلفة من الأشجار مع المحاصيل الزراعية كمراعي للنحل لإنتاج العسل .
- زراعة أنواع مختلفة من الأشجار التى تنتج منتجات أخرى مثل المواد الطبية والعطرية مع المحاصيل الزراعية .

* **إقامة إطار هيكلي للبحوث الزراعية الغابية الرعوية :**

تتمثل هذه الأنشطة في إنشاء أربعة مراكز لأبحاث الزراعة الغابية الرعوية بمختلف أنواعها، موزعة على أربع مجموعات من المنطقة العربية وهي مجموعة دول المشرق العربي ، ومجموعة إتحاد المغرب العربي، ومجموعة شبه الجزيرة العربية، ومجموعة دول وادي النيل والقرن الإفريقي .

وتكون لهذه المراكز فروع قطرية ، على أن تتولى المراكز الإقليمية التنسيق اللازم وتصميم وتنفيذ وتقويم التجارب ، إضافة إلى وضع آلية التنسيق ما بين هذه المراكز على المستوى القومي العربي . كما تتضمن الأنشطة المقترحة ما يلي :

* إختيار التقانات والخبرات اللازمة ، ويشمل ذلك تشكيل فريق من الأخصائيين في زراعة المحاصيل والغابات والمراعي وعلم الإجتماع والإقتصاد ، على أن تكون مهمة الفريق تصميم نماذج الزراعة الغابية الرعوية وتعميم التجارب الحقلية بأراضى المزارعين ومحطات الأبحاث الزراعية ، بالإضافة إلى عقد ورش العمل

للتنوير بهذه النماذج وتعديلها حسب الظروف السائدة في الأقطار العربية ، وتوفير البذور والمعدات لدعم المراكز البحثية القائمة للقيام بهذه المهمة ، والقيام بالحملات الإرشادية الشاملة وتطبيق النماذج الرائدة والناجحة بواسطة أقسام الإرشاد في الأقطار العربية ، ثم التقويم الشامل لهذه التجارب وتوثيق النتائج ونشرها .

* **مراحل التنفيذ والموازنة التقديرية :**

- **المراحل :**

المرحلة الأولى : إعداد نماذج للزراعة الغابية الرعوية ومدتها خمسة أشهر .

المرحلة الثانية : الحلقة الدراسية لإقرار النماذج وتعيين الجهات المنفذة ومدتها أربعة أشهر .

المرحلة الثالثة : تنفيذ التجارب ومدتها خمسة أشهر .

المرحلة الرابعة : تقويم التجارب وتوثيقها ونشرها ومدتها أربعة شهور .

- **الموازنة :**

وتقدر الموازنة اللازمة لإنجاز هذه المراحل على النحو التالي :

المرحلة الأولى :	200.000	دولار أمريكي
المرحلة الثانية :	100.000	دولار أمريكي
المرحلة الثالثة :	500.000	دولار أمريكي
المرحلة الرابعة :	200.000	دولار أمريكي
الجملة	1000.000	دولار أمريكي

ثالثاً : مشروع إقامة مشجرات مروية بمياه الصرف الصحي :

* **المبررات :**

تشكل مياه الصرف الصحي خطراً على البيئة وتلجأ العديد من الدول إلى توجيهها نحو الأنهار مما يؤدى إلى تلوثها ، يُضاف إلى ذلك شح المياه في العديد من أقطار الوطن العربي . وبالزيادة السكانية والهجرة من الريف للمدن ، أضحت كميات مياه الصرف الصحي في تزايد مستمر وأحدثت العديد من المشاكل في بعض الدول العربية ، ولذلك نبعت الحاجة للإستفادة الممكنة من هذه المياه لحل مشكلة تلوث الأنهار والإستفادة منها

في ري مشجرات تفى بأغراض المجتمعات الريفية وتعمل على حماية البيئة والتخفيف من مستوى إستهلاك المواد المنتجة في الغابات الطبيعية .

* **الأهداف :**

* زيادة مصادر دخل المجتمعات الريفية بخلق مشجرات توفر الإحتياجات الأساسية وتزيد من دخل الفرد في هذه المجتمعات .
* ترقية العمليات الفلاحية اللازمة لتفي بأغراض حماية البيئة والإنتاج الزراعي .
* إجراء تقويم إجتماعي وإقتصادي شامل بغرض التوصل لنماذج مناسبة للأوضاع المختلفة للمجتمعات الريفية يمكن تطبيقها بالوطن العربي .
* تحديد الأنواع المناسبة للبيئات المختلفة التى تصلح لإقامة المشجرات المروية بمياه الصرف الصحي .

* **الأنشطة الرئيسية :**

تشمل هذه الأنشطة مايلي :

* إجراء دراسة شاملة، تضم النماذج الحالية في مجال الزراعة الغابية بمختلف فروعها .
* تحديد نماذج تلائم البيئات المختلفة للمجتمعات الريفية في الوطن العربي، وبحيث تشمل الجوانب التالية :
  - تحديد الأنواع المناسبة من الأشجار التى تصلح للري بمياه الصرف الصحي
  - تحديد التقنيات الزراعية المناسبة .
  - تحديد المنتجات الصناعية المثلى التى توفرها هذه المشجرات ، وإمكانية قيام صناعات محلية تعتمد على المنتجات الخشبية وغير الخشبية لهذه المشجرات .
  - التقويم الإقتصادي والإجتماعي للمشروع .

* **المراحل والموازنة التقديرية :**

* **مراحل التنفيذ :**

المرحلة الأولي : تقويم الوضع الراهن للمشجرات المروية بمياه الصرف الصحي، ومدتها أربعة أشهر .

المرحلة الثانية : تطوير وخلق نماذج ملائمة للمشجرات تشمل طرق الإنشاء وإمكانية إستثمار منتجاتها، ومدتها خمسة أشهر .

المرحلة الثالثة : توثيق ونشر هذه الدراسات والقيام بحملة إرشادية لإستقطاب الدعم المالي، ولزيادة رقعة التشجير المروي بمياه الصرف الصحي ، ومدتها خمسة أشهر .

المرحلة الرابعة : التقويم الإقتصادي والإجتماعي ومدتها ثلاثة أشهر .

*** الموازنة التقديرية :**

تقدر الموازنة اللازمة لإنجاز هذه المراحل كما يلي :

المرحلة الأولى :	200.000	دولار أمريكي
المرحلة الثانية :	300.000	دولار أمريكي
المرحلة الثالثة :	150.000	دولار أمريكي
المرحلة الرابعة :	100.000	دولار أمريكي
الجملة	750.000	دولار أمريكي

رابعاً : مشروع إستخدام التقانات المتقدمة في التخطيط للتنمية المستدامة للغابات والمراعي وفي الإحصاء السكاني ودراسة المجتمعات الريفية في الوطن العربي :

*** المبررات :**

يتطلب التخطيط السليم لتعزيز دور المجتمعات الريفية في تنمية وصيانة الغابات والمراعى توفير المعلومات الدقيقة والحديثة عن كل مايتعلق بهذه الموارد من حيث أنواعها وكثافتها وتوزيعها ، إضافة إلى مراقبة تقدم أو تدهور هذه الموارد الطبيعية وكل مايتعلق بها ، والمعلومات الإحصائية حول المجتمعات الريفية نفسها كالتوزيع والتعداد والكثافة ومدى إستقرارها وإحتياجاتها الضرورية ، ليتسنى بناء الإطار وإتخاذ التدابير اللازمة لمشاركة هذه المجتمعات بجانب الجهات الرسمية في المجهودات التنموية الريفية والغابية والرعوية .

ولابد من الإستفادة من التقنيات الحديثة المناسبة لتوفير هذه المعلومات حول الغابات والمراعي ، لضمان التخطيط السليم لأي مشروعات تشارك فيها المجتمعات الريفية، والإستفادة من تقنيات الإحصاء وتطبيقها في دراسة المجتمعات الريفية .

وتتمثل مبررات هذا المشروع فيما يلي :

- أثبتت التجارب أن حصر مساحات الغابات والمراعي وتوزيع المجتمعات الريفية وطبوغرافية وظواهر تدهور الغابات والمراعى عن طريق الوسائل التقليدية، تقتضى جهوداً بشرية كبيرة وتكلفة مالية عالية، يمكن أن تنخفض بإستخدام التقنيات المتقدمة والمعروفة لدراسة الموارد الطبيعية كتقانات الإستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية من جهة، وللتعرف على المكونات الإقتصادية والإجتماعية للمجتمعات الريفية بإستخدام مختلف تقانات الإحصاء للسكان والأنشطة من جهة أخرى .
- سد النقص الحاصل في المعلومات الخاصة بالموارد الطبيعية والمجتمعات الريفية وذلك لإستخدامها في إعداد خطط ومشروعات التنمية الريفية المستدامة.
- الإستفادة من الخدمات التي تقدمها قاعدة المعلومات المقترح بناءها من خلال المشروع الثاني من البرنامج الإرشادي والإعلامي المقترح .

* **الأهداف :**

- التعرف على توزيع وكثافة المجتمعات الريفية .
- التعرف على توزيع وكثافة الحيوانات .
- التعرف على توزيع وأنواع وكثافة الغابات والمراعي ، بالإضافة إلى التكوينات النباتية وحصر مساحاتها وكمياتها .
- حصر مساحات الغابات والمراعى .
- حصر ظواهر تدهور الغابات والمراعى خاصة تعرية التربة وإزالة الغطاء النباتي وقطع الغابات وزحف الرمال والتصحر .

* **الأنشطة الرئيسية للمشروع :**

وتشمل الأنشطة التالية :

* إعداد برامج لتدريب الكوادر .
* تحضير مناهج وطرق التحقق من النتائج بواسطة العينات الأرضية .

* إختيار المناطق المناسبة للتدريب بالوطن العربي، ويمكن إنشاء مراكز أربعة إقليمية على النحو التالي :
  - المشرق العربي .
  - الجزيرة العربية .
  - المغرب العربي .
  - وادي النيل والقرن الإفريقي .
* مراقبة وحصر التدهور في الغابات والمراعي .
* مراقبة توزيع وحركة وكثافة المجتمعات الريفية وحيوانات المراعي .
* تقليل تكلفة المسوحات المطلوبة للموارد الطبيعية .
* **المراحل :**

المرحلة الأولى : إعداد المناهج والتطبيقات العملية ومدتها أربعة أشهر .

المرحلة الثانية : إختيار مواقع التدريب ويكون تكوين مراكز للتدريب على النحو التالي :
  - مركز للمشرق العربي .
  - مركز للجزيرة العربية .
  - مركز المغرب العربي .
  - مركز لوادى النيل والقرن الإفريقي .

المرحلة الثالثة :

تنفيذ برامج التدريب :

* **الموازنة التقديرية :**

تقدر الموازنة على النحو التالي :

المرحلة الأولى : 50.000 دولار

المرحلة الثانية : 100.000 دولار

المرحلة الثالثة :

- المدربين 60.000 دولار أمريكي
- المتدربين 200.000 دولار أمريكي
- الجملة 410.000 دولار أمريكي

تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات بالمملكة الاردنية الهاشمية

تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات بالمملكة الاردنية الهاشمية

إعداد
المهندس الزراعي / فيصل العمري
مدير الحراج – وزارة الزراعة

مقدمة :

تهدف هذه الورقة الى التعرف على الأوضاع الراهنة للغابات والمراعي في الاردن، ومدى مساهمة المجتمعات الريفية في دع التنمية الرعوية والغابية، وتحديد الاحتياجات والمتطلبات لتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات بهدف زيادة الوعي البيئي وتأهيل الكوادر الفنية الزراعية في مجال حماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية.

تلعب الغابات والمراعي الطبيعية دورا حيويا في زيادة الانتاج الزراعي وحماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية، من خلال التعرف على مدى مشاركة المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات، وابراز أهمية حماية وصيانة المراعي والغابات في تحسين أحوال المجتمعات الريفية ومستوى معيشتها وإدخال المفاهيم البيئية وزيادة الوعي لدى المجتمعات الريفية والمشاكل التي تعترضها وإعداد البرامج المناسبة لمواجهتها، حيث أدرجت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مشروعا قوميا لتعزيز دور المجتمعات الريفية في دعم التنمية الرعوية والغابية المستدامة كأحد أنشطتها في البرنامج الفرعي لصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وذلك في خطة عمل المنظمة لعام 2000.

وتشكل مجموعة الدراسات القطرية في الوطن العربي أساسا لتحقيق أهداف هذا المشروع، والتي تشمل تطوير مستوى أداء الكوادر الفنية الزراعية وتطورها النوعي في مجال حماية البيئة، وتطوير أداء الارشاد الزراعي والحرجي والرعوي وتعميق الوعي البيئي فيها، وزيادة الوعي في مجال حماية الموارد البيئية وعناصرها المختلفة، لضمان مشاركة المجتمعات الريفية وتزويدهم بالمعلومات والخبرات الكافية والمهارات التي تمكنهم من المحافظة على البيئة وترشيد استغلالها لضمان استمرارية عطائها.

1- الوضع الحالي للغابات والمراعي في الاردن

1-1 الوضع الحالي لموارد الغابات :

تشير الدلائل أن أجزاء كبيرة من الاردن كانت مغطاة بالاشجار والشجيرات الحرجية، وقد أزيل الغطاء النباتي في كثير من المناطق خلال الفترة الواقعة بين القرن الثالث أو الثاني قبل الميلاد وماتلى ذلك من تدمير لهذه الغابات بسبب تحويل أراضي الغابات الى أراضي زراعية وبسبب الرعي الجائر والمستمر وحركة الجيوش الغازية للمنطقة والمارة بها.

وتدل كتب الرحالة الذين زاروا الاردن قبل مائة عام أن مساحة الغابات في تلك الفترة كانت أكثر من ضعف المساحة الحالية .

والاردن حاليا بلد محدود بموارده الحراجية، وذلك بحكم ظروفه البيئية وتاريخ طويل من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية إذ لاتتجاوز مساحة الاراضي المغطاة بالغابات الطبيعية والاصطناعية عن 798 الف دونم أما مايقارب 0.8٪ من مساحة الاردن.

وتنتشر هذه الغابات على شكل قطع متناثرة وتمتاز غالبا بقلة كثافتها وبطء نموها مما يقلل من قيمتها الاقتصادية، وتبرز أهمية الغابات بقيمتها الوقائية المتمثلة في صيانة التربة والمياه وحماية البيئة والحد من التصحر.

وتصنف الغابات في الاردن الى :

1- غابات طبيعية : تتكون من غابات حكومية مساحتها (378) الف دونم (الهكتار = 10 دونم) وغابات مملوكة (47) الف دونم مكونة من الانواع التالية :

- غابات عريضة الاوراق مستديمة الخضرة : ومساحتها (250) الف دونم منها (191) الف دونم في الشمال و (59) الف دونم في الجنوب وتتألف بشكل رئيسي من السنديان Quercus coccifera وأنواع ثانوية من بلوط الملول Quercus aegilops والبطم والزيتون البري والخروب والقيقب Arbutus andrachne .

- غابات عريضة الاوراق متساقطة : وتغطي مساحة (47) الف دونم وتتواجد في المناطق الشمالية وتتألف بشكل رئيسي من بلوط الملول Quercus aegilops وأنواع ثانوية من العبهر Styrex officinalis والبطم الاطلسي Pistacia atlantica والخروب Ceratonia siliqua .

- غابات مخروطية : وتغطى مساحة (88) الف دونم منها (10) الاف دونم من الصنوبر الحلبي Pinus halepensis في الشمال و(77)الف دونم من العرعر Juniperus phoenicia في الجنوب.

- غابات مختلطة : تغطى مساحة (36) الف دونم وتنتشر في المناطق الشمالية فقط تتكون من نوعين هما الصنوبر الحلبي Pinus halepensis والسنديان Quercus coccifera بالاضافة الى أنواع ثانوية مثل القيقب Arbutus andrachne ، والبطم الفلسطيني Pistacia palestina والاجاص البري Pyrus syriacus .

- غابات الزيتون البري : Olea europea وتغطى مساحة (4) الاف دونم في منطقة برما/جرش.

2- غابات اصطناعية : وتتكون بشكل رئيسي من الصنوبر الحلبي Pinus halepensis والاكاسيا Acacia cyanophylla وتبلغ مساحتها (420) الف دونم حتي عام (1999) موزعة على مختلف أنحاء الاردن.

2-1 الأخطار التي تواجه الغابات :

لقد تقلصت مساحة الغابات في الاردن وتدهور الغطاء النباتي في العصر الحديث، نتيجة عدة أسباب وعوامل أهمها الظروف المناخية القاسية والاستغلال المفرط لها من قبل الانسان، حيث لاتزيد الغابات حاليا عن 13٪ من مساحة المرتفعات الجبلية وتشكل أقل من 0.8٪ من مساحة الاردن، كما أن زيادة مساحات الغابات تتم ببطء شديد نتيجة قلة المخصصات المالية وصغر حجم مشاريع التحريج وحفظ التربة، ويمكن اجمال أهم المشاكل التي تواجه الغابات في التالي :

أ- حرائق الغابات : وتعتبر الخطر الرئيس على الغابات في الاردن حيث يحدث سنويا 20-100 حريق تؤدى الى القضاء على (20-30)الف شجرة وذلك بسبب الاهمال والتنزه العشوائي داخل الغابات وتحدث غالبا في الغابات الاصطناعية.

ب- القطع غير المشروع : ويحدث هذا الاعتداء بقصد الحصول على الخشب وحطب الوقود والادوات الزراعية، وبقصد استبدال الغابات بالاشجار المثمرة والمحاصيل الأخرى، ويحدث سنويا (500-1000) حالة قطع تؤدى الى القضاء على حوالى (10) الاف شجرة حرجية سنويا، وتحدث غالبا في الغابات الطبيعية.

ج- القطع المشروع : ويحدث ذلك أثناء فتح الطرق أو توسيعها وإقامة الانشاءات، أو بقصد تحويل اراضي الغابات المملوكة الى استعمالات أخرى، وبخاصة استبدال أشجار الغابات بالمحاصيل الزراعية، ويؤدى ذلك الى القضاء على (20-40) الف شجرة حرجية سنويا، ويحدث القطع في كل الغابات الطبيعية والاصطناعية واشجار جوانب الطرق.

د- الرعي داخل الغابات: وهذا الاعتداء في ازدياد مستمر نتيجة قلة الموارد الرعوية والعلفية ، بالاضافة الى الجفاف في بعض السنين والى القرارات الخاطئة التي تتخذ احيانا بالسماح للرعي غير المنظم في الغابات لاسباب واعتبارات عديدة. ويحدث سنويا مايقارب (200) حالة اعتداء بالرعي تؤدى الى القضاء على (5-10) الاف غرسة حرجية سنويا.

هـ- التعدى على الاراضي الحراجية : وقد ازدادت قضايا التعدى على أراضي الحراج بالحراثة والزراعةوالبناء وتوسيع التنظيمات الهيكلية للمدن والقري، ويحدث سنويا (400-500) حالة اعتداء ، تؤدى الى القضاء على (5) آلاف شجرة حرجية سنويا، وتحول مساحات من أراضي الغابات الى استعمالات أخرى، كما يتم تهريب مواد حرجية من اراضي الغابات بدون الحصول على ترخيص، بما في ذلك الخشب وتربة الغابات مما يؤدى الى الاخلال بتوازنها.

و- الحشرات والامراض والعوامل الطبيعية : وتتنوع هذه الافات تنوعا كبيرا وتؤدى الى موت آلاف الاشتال، حيث يؤدى الجفاف الى موت الاشتال الصغيرة ويقضى على (30-40٪) من الشتول (الغراس) المزروعة ، كما أدت الثلوج عام 1992 الى تكسير حوالى (140) الف شجرة. أما الحشرات والامراض النباتية فتقضي على عدة آلاف من الاشجار الحرجية ، الا انه لم تحدث اصابات وبائية بالامراض والحشرات على نطاق واسع حتي الان، وتعتبر احدي المخاطر الكامنة.

ز- التلوث : يؤدى دخان المصانع وعوادم السيارات الى تسمم أنسجة النباتات، وكذلك التلوث بالغبار اثناء فتح الطرق وتوسيعها، وفي مناطق الكسارات والمقالع ينتج عنه الاضرار بالاف الاشجار سنويا.

1-3 الوضع الحالي للمراعي الطبيعية :

تشكل المراعي مايزيد على 90٪ من مساحة الاردن، ويمكن تقسيم مناطق الرعي الى ثلاث مناطق بيئية هي :

- المراعي الصحراوية (البادية) : وتبلغ مساحتها (7.5) مليون هكتار تقل أمطارها عن 100 ملم سنويا.
- مراعي السهوب : مساحتها (1) مليون هكتار وتتراوح أمطارها بين 100-250 ملم سنويا.
- المراعي الجبلية : وتصل مساحتها الى (45.000) هكتار موزعة كمايلي :

(20000) هكتار أمطارها أقل من 200 ملم سنويا.

(10.000) هكتار أمطارها من 200-350 ملم سنويا.

(15.000) هكتار أمطارها اكثرمن 350 ملم سنويا.

1-4 النشاط الرعوي التقليدي :

كانت الاغنام والابل في الماضي تنتجع المراعي الصحراوية ومراعي السهوب في أواخر الخريف وبعد هطول الامطار ثم تعود الى المعمورة حيث الاراضي الزراعية والمراعي الجبلية وذلك بعد انتهاء فصل الامطار وجفاف الغدران في أواخر الربيع لترعى بقايا المحاصيل الزراعية وترعى المراعي الجبلية.

أما في مطلع الاربعينات حيث دخل الجرار الزراعي وآليات نقل المياه وضخها الى أراضي المراعي، فقد أدى الاستعمال السيء لهذه الالات الى القضاء على الدورة الرعوية وظهور عوامل الرعي الجائر المبكر مما أثر على موارد الثروة الحيوانية.

يعد الرعي الجائر والمستمر من أهم الاسباب التي أدت الى انقراض أنواع النباتات المستساغة للرعي، والى انقراض الحيوانات البرية التي تتغذى عليها نظراللمنافسة الشديدة بين الماشية والحيوانات البرية، ويؤدى ذلك الى سرعة التصحر وانجراف التربة.

1-5 : جهود تطوير المراعي :

هناك نشاطات لاعادة تطوير المراعي في الاردن ترتكز على ثلاثة أسس هي :

- الحماية : بواسطة التسييج حفاظا على المرعى من الرعي المبكر والجائر ومن الاحتطاب والحراثة وذلك من اجل إتاحة الفرصة للنباتات لتنمو وتتكاثر.
- تحسين وإعادة الغطاء النباتي : ويتم ذلك بأعمال صيانة التربة، ونشر السدود الترابية الصغيرة على الاودية والسيول، وعمل خطوط كنتورية من اجل تجميع مياه الامطار، وزيادة كميات المياه، وزراعة الشجيرات الرعوية.
- إدارة المراعي : ويتم ذلك باستغلال المراعي برعي الاغنام حسب الحمولة الرعوية، بحيث يحصل توازن بين الانتاج النباتي والانتاج الحيواني (تنظيم الرعي).

ولتحقيق الاهداف السابقة تم إنشاء مجموعة من المحميات في محطات تابعة لوزارة الزراعة (جدول 1) .

جدول رقم (1)
المحميات الرعوية التابعة لوزارة الزراعة

إسم المحمية الرعوية	المحافظة اللواء	المساحة الكلية دونم	المعدل السنوي للامطار ملم
1- الخناصري	المفرق	4545	250
2- صره	المفرق	3961	200-180
3- صبحه	المفرق	10539	150
4- ضبعه	عمان	3000	120
5- وادي البطم	عمان	15000	75
6- الموجب	الكرك	9763	150
7- اللجون	الكرك	11000	150
8- نخل	الكرك	7000	200-180
9- التوانه	الطفيله	20000	150
10- الفجيع	معان	10000	200
11-المنشية	معان	3000	
12- العائشية	معان	20000	120-100
13- راس النقب	معان	12000	120
14- راجب	عجلون	4500	200
15- عيرا	البلقاء	20000	200
16- العدسيه	عمان	20000	200
17- ماعين	مادبا	20000	200

3- اهمية حماية وصيانة الغابات والمراعي في تحسين احوال المجتمعات الريفية ومستوى معيشتها

3-1 أهمية الغابات وفوائدها :

تعتبر الغابات على إختلاف أنواعها مصدر خير وعطاء لجميع الكائنات الحية وتعتبر الام التي تحتضن صور واوجه الحياة المختلفة ومن أهم فوائدها مايلي :

- تعتبر الغابات نظاما بيئيا متكاملا يوفر الغذاء والمأوي ويحافظ على جميع الانظمة الحيوية وانواع الحياة البرية.
- منع إنجراف التربة بنسبة تزيد على 75٪ مقارنة بالاراضي غير المشجرة - وخاصة في الاراضي المنحدرة.
- كسر حدة الامطار الساقطة وزيادة نفاذية التربة للمياه والتقليل من سرعة سيرها وتحتوى المناطق المغطاة بالغابات على ينابيع غزيرة وعلى كميات وافرة من المياه سنويا.
- تعتبر الغابات مصدات ومصائد للغبار تمنع وصولها الى المناطق المأهولة بالسكان.
- تمتص الاشجار معظم الغازات السامة الناتجة عن المصانع والاليات وعوادم السيارات.
- تعتبر الغابات سدا منيعا في وجه زحف الصحراء وتحمي المزروعات.
- توفر مراكز للراحة والاستجمام وتشجيع السياحة في البلاد.
- تعتبر الغابات ركنا أساسيا من اركان الاقتصاد الوطني من خلال توفير الاخشاب بالاضافة الى المنتوجات الثانوية من البذور والثمار والقشور والعقاقير الطبية والزيوت الطيارة والمواد الصمغية والمواد العلفية وغيرها.

لقد اعتقد الكثير من مواطني وشعوب دول العالم الثالث أن مهمة حماية الغابات والموارد الطبيعية، وحماية البيئة وتوفير متطلبات الانسان هي من اختصاصات الحكومة المعنية في بلادهم ولكن الحقيقة الثابتة أن كل حكومات العالم لن تنجح لوحدها في حماية ورعاية موارد الغابات طالما أن الانسان هو العنصر الاول والاساسي في توفيرها.

وحتي تتم وتتحقق الحماية اللازمة للموارد الطبيعية، وحتي تتوفر لاجيال اليوم والغد متطلباتهم الاساسية، فقد جاءت المفاهيم الجديدة التي تدعو الى مشاركة المواطن في تنمية موارد الغابات وحمايتها مثالا على ذلك مايعرف بالغابات الشعبية/غابات المجتمعات والذي يعني النظم التي تمكن من توفير المتطلبات المحلية والريفية للمواطن من منتجات وخدمات الغابات بصورة تضمن عدالة التوزيع لتلك المنتجات والخدمات. أن اشراك المواطن الريفي (الافراد والجماعات وتنظيماته المحلية) في إدارة الغابات وحماية الاشجار تؤدى الى :

1- إتاحة الفرصة للمواطن الريفي للمشاركة الفاعلة في حماية الموارد الغابية والرعوية وضمان تلبية احتياجاته من نواتجها.

2- استخدام كافة الموارد المحلية المتاحة ومنها الموارد البشرية في مكافحة التصحر وحماية البيئة.

3- زيادة فرص العمل للمواطنين في المجتمعات الريفية.

3-2 الارشاد الحراجي والرعوي من اجل تطوير مشاركة المجتمعات المحلية في الادارة المتكاملة للموارد الطبيعية :

عندما بدأت دول العالم والمنظمات الدولية ومنها منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة تنظر بمنظار جديد الى التنمية ومشاكل التنمية الريفية اتضح جليا حينها ان للغابات دوران مهمان تقوم بهما في هذا المجال وهما :

1- توفير المتطلبات الاساسية للريفيين والذين اصبح حصولهم عليها من العسير وفي عداد المستحيلات.

2- زيادة عائدات الريفيين الذين يسكنون بجوار الغابات، وهذا ماتم تعريفه فيما بعد باسم الغابات الشعبية او غابات المجتمعات.

هذا المفهوم الجديد والتحول الكبير في مجال الغابات والتنمية الريفية وضع الحكومات وادارات الغابات امام اختيار جديد وهو يقضي باعادة النظر في قوانين وسياسات الغابات في تلك الدول وكذلك اوجب اعادة النظر في مهامها السابقة كي تتمكن من استيعاب التطور الجديد فكان من اوائل التحديات ادخال الارشاد الحراجي في اعمال تلك الادارات بهدف ضمان المشاركة الفعلية للمواطن في مجهودات تنمية وموارد الغابات وحماية الاشجار.

اذن دورنا يتمثل بمساعدة المواطن الريفي ليساعد نفسه.

3-3 أهداف الارشاد الحراجي والرعوي :

تهدف برامج الارشاد الحراجي وبصفة عامة لمساعدة المواطن لتحقيق ظروف حياة افضل وانجاز تنمية حقيقية في المجتمع وذلك عبر :

1- دفع عملية الاحترام العام للقوانين وسياسات الغابات التي تهدف الى تنمية الموارد الحراجية.
2- خلق وعي وادراك في اوساط المواطنين وذلك في مجال فوائد الغابات والاشجار الحراجية.
3- خلق وعي بالاثار المترتبة على ابادة الغابات والاشجار.
4- تشجيع الاستخدام الواعي والمرشد لموارد الغابات والاستفادة منها من اجل تحقيق رفاهية المجتمع والاجيال القادمة.
5- استثمار الوعي والادراك بفوائد الغابات في حث المواطنين للمشاركة في اعمال تخضير واعادة الغطاء الشجري وبكافة الطرق الممكنة (غابات شعبية، تكامل زراعي - حراجي، تشجير عن طريق المنظمات والهيئات المحلية وغير المحلية الخ ....).
6- تدريب وتعليم المواطنين بعض المهارات اللازمة للقيام باعمال الغابات المختلفة.

3-4 النشاطات الخاصة بالارشاد الحراجي والرعوي :

هناك العديد من النشاطات الحراجية التي يمكن ان تتم من خلال الارشاد ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

* أنشطة التكامل الزراعي – الحراجي – الرعوي :

يعتبر هذا النشاط من أهم الانشطة التي يجب التركيز عليها في العمل الارشادي نظرا لوجود امثلة حية عنه ، ولادراك ووعي بعض الفئات بفوائده ومنافعه لذا علينا استثمار هذا الوعي والادراك لحث المواطنين علي إعادة احياء تلك الانظمة.

* غابات المجتمع :

ويمكن ان نذكر منها على سبيل المثال الانشطة التالية :

- غابات القري.
- غابات المدارس.
- غابات الافراد او المزارعين.

الهدف الاساسي من هذا النشاط هو اشتراك المواطنين في كافة المراحل المؤدية الى ايجاد الغابة بدءا بانتاج الغراس وانتهاء بحماية واستثمار الغابة. هذا الامر يتطلب منا ايجاد الطرق المثلى لاشتراك المواطنين.

* ادارة الغابات الطبيعية :

ويعنى هذا النشاط دفع المواطنين لحماية الاشجار والغابات الطبيعية الموجودة وذلك عبر توصية طرق استغلالها ورعايتها. ويمكن ان يتم هذا النشاط عن طريق الاتصال بالمجموعات السكانية المجاورة لهذه الغابة.

* غرس الاشجار على المدرجات :

هذا النشاط يجب أن يتم التوسع فيه بمناطق المرتفعات بهدف حماية الاراضي من خطر الانجراف ويتم ذلك عن طريق توعية المواطنين.

* غرس الاشجار من اجل الزينة والظل :

هذا النشاط يمكن ان يكون في المدن والقرى ويمكن ان يشارك فيه طلاب المدارس، الوحدات العسكرية، الجمعيات الطوعية، المنظمات المحلية والعالمية.

*** انشاء مصدات الرياح والاحزمة الواقية :**

بهدف حماية القرى والمدن والاراضي الزراعية من خطر زحف الرمال وزيادة الانتاج الزراعي.

*** انشاء مشاتل القرى والمزارعين :**

ويمكن ان يمارس هذا النشاط في الاماكن التي يصعب فيها الحصول على الغراس من المشاتل المركزية نظرا لبعدها.

5-3 ماهو المطلوب من المواطن :

حتي نتمكن من التعرف على الدور الحقيقي للمواطن، فانه يتوجب معرفة المستلزمات الاساسية والتي نوردها فيما يلي :

- الارض.
- رأس المال.
- الخبرة الفنية.
- التنظيم الاداري.

ومما سبق يتضح أن هناك عدة جهات تشترك في هذا العمل وهي :

- المواطن (المزارع).
- المؤسسات والهيئات والتنظيمات المحلية.
- الخبراء الفنيون.

إن اكتمال برامج دعم وتنمية الغابات وحماية البيئة تتطلب توفير المستلزمات المادية والبشرية والضرورية والتي نرى انها لاتكتمل الا بمشاركة المواطن وهيئاته المحلية، فهو يمكن أن يوفر الارض والعمالة وجزء من رأس المال في بعض الاحيان، كما وأن تلك المنظمات المحلية، عليها أن توفر ضمانات الادارة والتنظيم . ويأتي دور مديرية التحريج والغابات ومؤسسات وهيئات التنمية واجهزتها الارشادية في مجال التوعية والتعريف

بالطرق الفنية في اطار تنمية موارد الغابات .

يشكل الالتزام والاعتراف السياسي بأهمية الغابات والمشاركة الشعبية فيها الركيزة الاساسية لاي عمل في هذا المجال وعليه فان الاعلان السياسي حول توجيهات أي حكومة مركزية ومحليا يعتبر أساسا لبناء العمل الجماعي لحماية البيئة وتطوير الانتاج وتنمية موارد الغابات.

أما استنفار الطاقات المحلية لمواطني الريف من اجل رعاية وحماية الغابات يعتبر اساسا قويا ايضا ، حيث ان طاقات مواطن الريف بمختلف قطاعاته يمكن توجيهها في الخطوة العملية لما نصبوا اليه.

وحتى يتم ذلك علينا ان نقوم بنشر المعلومات الحقيقية والواقعية حول امكانية اشراك المواطنين في الانشطة التالية :

1- دفع عملية الوعي وسط اسرته واهالي قريته.

2- رفع أية تساؤلات لجهات الارشاد المتواجدة في المنطقة.

3- ان يشارك بارضه وماله ويده في اعمال التشجير.

4- ان يعمل على تنظيم مجهودات أهل قريته في مجال حماية الغابات وتطويره.

ويمكن بالتحديد ايضا ان يشارك في دفع عملية التشجير الى الامام وكذلك ادارة الغابات من خلال الانشطة التالية :

1- غابات المجتمعات والتي تعني غرس الاشجار بمشاركة أهل القرية على أرض القرية أو الاراضي الخاصة او الحكومية.

2- غابات الجمعيات التعاونية الرسمية وهي التي تنشأ ليستفيد منها أصحاب تلك الجمعيات بصفة مباشرة.

3- غابات المزارعين والتي تعنى غرس الاشجار وتنميتها بواسطة الافراد وعلى اراضيهم وبجوار منازلهم.

4- التجربة الاردنية في مجال مشاركة المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات

4-1 مشاركة المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات :

للسكان المحليين وخاصة سكان القري المجاورة للغابات معرفة جيدة بالموارد المحلية وماتحتاجه من عمل ولذلك يتم اشراكهم في التخطيط وادارة موارد الغابات والمراعي وفي الحقيقة فان هؤلاء الناس هم المتأثرون بالخطة وهم وحدهم القادرون على انجاحها.

أن الاهتمام باراء هؤلاء السكان قد شجعهم على التعبير وابداء معرفتهم وتجاربهم لموظفي الغابات والمراعي من خلال الاجتماعات وورشات العمل التي تم عقدها بشكل غير رسمي في القرى وتم فيها مناقشة المشاكل المتعلقة بالموارد الحرجية كما تم شرح القوانين والانظمة التي تحكم ادارة الموارد الحرجية والرعوية وتم التعرف علي احتياجاتهم وتوقعاتهم كما تم بحث مايمكن عمله وكيف ؟ .

وتمخضت هذه المناقشات عن وضع الاهداف العامة والاهداف الخاصة بادارة كل نوع من انواع الغابات والمراعي.

وتخطيط الفعاليات والمخرجات للوصول للاهداف . وفي الحقيقة شارك في فريق الادارة الاستشاري فنيو الغابات والمراعي والمزارعون النشطون والاجتماعيون ومعلمو المدارس والمخاتير . وهذا الفريق الاستشاري المزود بالمعرفة والحقائق المتعلقة بالموارد، والمعوقات وطرق ووسائل التغلب على المشاكل يوكل اليه التنفيذ والمتابعة وتعديل الخطة أثناء تنفيذها وهذا هو روح منهجية المشاركة الشعبية في الادارة الذي تم اتباعها عند اعداد هذه الخطة.

4-2 سياسة الغابات في الاردن :

تدعو سياسة الغابات في الاردن الى مايلي :

1- تبني أنظمة استعمالات الاراضي حيث يتم تخصيص كل نوع من الارض الى شكل الاستعمال الذي يعطي اكبر قدر من الانتاج باقل قدر من الاتلاف للارض.

وينبغي أن تؤدى الانظمة في النهاية الى نسب كافية من اراضي الغابات والاشجار والغطاء النباتي.

2- اجراءات شاملة للمحافظة على التربة والمياه الحصاد المائي من خلال تبني ممارسات الادارة والمشاركة الملائمة لصالح وخير الشعب والبلاد عموما. وهذا يقتضي ضمنا أنه سيسمح فقط بممارسات استعمالات الاراضي التي تعزز حصاد المياه والاستقرار البيئي.

3- حماية وحفظ واصلاح وترميم وتوسيع المناطق المعرضة للاتلاف والتي يمكن ان تعتمد عليها الزراعة الجيدة، والبستنة وسلامة مجاري المياه والري والاتصالات.

هذه الاجراءات ضرورية لتنظيم نظام المياه في كامل المنطقة الجبلية بما في ذلك الينابيع طبقات الصخور المائية، والجداول، والانهار الدائمة الجريان واعادة تغذية طبقة المياه الجوفية.

4- زراعة الاشجار فردية أو في مجموعات أو اشرطة طولية والشجيرات والنباتات الرعوية الدائمة، حيثما امكن على حدود المزارع وجميع الاراضي غير المستعملة بما في ذلك جوانب الطرق والوديان والقنوات، من اجل تحسين الظروف الطبيعية والمناخية للبلاد وتلبية المتطلبات المتزايدة للناس : للترفيه والمتعة والجمال والمناظر الطبيعية الخلابة.

5- حماية جميع اشكال الحياة البرية النباتية والحيوانية والمحافظة عليها. وتحسين مواطنها وبيئتها المعاشيه ، لتسهيل تكاثر وتطوير موارد الحياة البرية وفرض الترفيه القائمة على الحياة البريه في البلاد .

6- زيادة انتاج اخشاب البناء والنجارة، والحطب وعلف الماشية وغيرها من المنتجات التي يحتاجها الناس، الى المدى الممكن والمتوافق مع تلبية حاجات المحافظة والتطوير لتوفير الخدمات الاساسية من الغابات والاشجار والنبات.

7- صيانة ومراقبة وتنظيم المراعي والاراضي الرعوية وتحسينها من خلال زراعة الاشتال والبذر المباشر والممارسات الرعوية الفعالة. الى أقصى مدى ممكن لضمان استمرارية استعمالها وصلاحيتها. وهذا يتضمن تنظيم ارتحال الثروة الحيوانية ومراقبة الرعي في جميع الاراضي الاميرية والغابات والمناطق الرعوية.

8- القيام بالاجراءات المناسبة لحماية الاراضي الزراعية وانظمة الري والمواصلات.

9- تنظيم البحث العلمي التطبيقي والتثقيف في مجالات الغابات والمراعي وحفظ التربة والذي يتضمن وسائل لتوفير مرافق ملائمة للبحث والتجربة في مجالات الغابات والرعي والحياة البرية والمواضيع المتعلقة بها وكذلك التعليم والتدريب للموارد البشرية على مختلف المستويات في مجال الغابات.

10- تبني اجراءات الارشاد الحراجي الضرورية والهامة لاطلاع الناس على اهمية المحافظة على الغابات، واراضي الرعي والغطاء النباتي الشجري، الخ ودورها في المحافظة علي حياة الانسان على هذا الكوكب. وان تثقيف الناس وارشادهم ضروري لتأمين وضمان مشاركتهم الفعالة وتعاونهم في ادارة الموارد من اجل تنمية مستدامة قابلة للاستمرار.

5- مقترحات لتطوير وادخال المفاهيم وزيادة الوعي لدي المجتمعات الريفية بأهمية تطوير الغابات والمراعي وصيانتها

5-1 مقترحات تطوير الغابات :

لدي إستعراض الوضع الراهن للغابات يتبين مايلي :

أ- أن 40٪ من مساحة الاراضي الحراجية مازال عاريا وبحاجة الى التشجير.

ب- هناك اكثر من مليون دونم من الاراضي الحكومية والمملوكة التي يزيد انحدارها على 30٪ والتي مازالت عارية ومهددة بالانجراف وبحاجة الى التشجير.

ج- أن الاراضي الحراجية مبعثرة تتخللها الاراضي المملوكة ممايعيق حمايتها وادارتها.

د- ان الغابات الطبيعية القائمة بحالة متدهورة ويجب تجديدها وتقليمها اذ أنها أصبحت حاليا بطيئة النمو.

هـ- تؤدى حرائق الغابات ومختلف الاعتداءات الي إتلاف مايزيد على (50) الف شجرة حراجية سنويا.

و- أن الاراضي الحرجية العارية متناثرة وصعبة المسالك وتربتها منجرفة وانحدارها شديد وهي بعيدة عن مراكز التجمعات السكانية ويلزم توفير الاليات لاستصلاحها وهذه الاليات محدودة العدد لدى مديرية الحراج ولاتتناسب مع حجم الاعمال المتوقعة من المديرية.

وإزاء هذا الوضع لابد من القيام بالنشاطات التالية لتطوير الثروة الحراجية بالتعاون مع المجتمعات الريفية.

أولا : الاجراءات العملية :

رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ الخطط الموضوعه لادارة الغابات القائمة وتوسيع مساحتها وحمايتها واستملاك الاراضي المتداخلة وضمن الخطة العشرية وهي :

أ- ادارة الغابات القائمة :

هناك حوالى (400) من الغابات الطبيعية التي تحتاج الى عمليات الادارة المختلفة مثل التقليم والتفريد والترقيع وفتح خطوط النار والطرق من اجل تحسين هذه الغابات والمحافظة عليها وتجديدها.

ب- التحريج النسوي :

هنالك حوالى (200) الف دونم عارية بحاجة الى تحريج وعلى مدار عشر سنوات. أي بواقع (20) الف دونم سنويا.

ج- إنتاج الغراس الحراجية (والرعوية) :

هناك حاجة ملحة للاستمرار بانتاج (8) ملايين غرسه سنويا.

د- حماية الثروة الحراجية من التعديات المختلفة والحرائق ومكافحتها :

ويشمل ذلك اجور عمال الحماية ومكافحة الحرائق وعمال اللاسلكي وحراس المحطات والى بناء ابراج مراقبة ومحطات حرجية وشراء اطفائيات صغيرة ومناسبة لمناطق الحراج وصهاريج للمياه شراء دراجات نارية واجهزة لاسلكي بالاضافة للوازم اليدوية والالبسة اللازمة لموظفي وعمال الحراج في الميدان.

ثانيا : ادارة الغابات :

1- تجميع وتوحيد الاراضي الحرجية بالتعاون مع المجتمعات المحلية الريفية بسبب صغر حجم القطع وتناثرها، مما يعيق ادارتها وتداخل الاراضي المملوكة مع الحراج الحكومية مما يزيد من التعديات والحرائق ولابد من تشكيل وحدات حراجية متكاملة يسهل ادارتها باستملاك الاراضي المتداخلة مع الاراضي الحراجية او مبادلة الاراضي المملوكة المتداخلة باراضي حراجية متناثرة ومنفصلة أو بيع قطع الاراضي الحراجية صغيرة الحجم غير القابلة للتحريج وخاصة ذات الاسعار المرتفعة القريبة من المدن والقري وتنظيمها وتقسيمها الى وحدات ورصد أثمانها لشراء اراضي مملوكة مناسبة للتحريج.

2- تحريج الاراضي الحرجية العارية والاراضي الحكومية شديدة الانحدار وذلك من خلال :

* ميكنة أعمال التشجير.
* تنفيذ برنامج التحريج الوطني باشراك المجتمعات الريفية ومختلف القطاعات الرسمية والشعبية في عمليات التشجير.
* اشراك طلبة الجامعات والمدارس في التشجير ضمن مساقات دراسية.
* التعاون مع القوات المسلحة لزراعة المعسكرات والاراضي الحرجية والحكومية القريبة من مناطق تواجدهم وتزويد مديرية الحراج بالسيارات والاليات المتوفرة لديهم لنقل العمال والغراس الى مواقع التحريج والتعاون مع أمانة عمان الكبرى والبلديات والسكان المحليين لتشجير المناطق الجرداء ضمن حدود التنظيم.

ثالثا : فيما يخص الاراضي الحراجية :

1- اصدار قرار باعادة تثبيت حدود جميع الاراضي الحرجية ووضع علامات واضحة وبارزة لكافة حدود القطع الحراجية وضمن خطة على خمس سنوات ورصد المخصصات اللازمة لذلك على أن يكون التنفيذ من قبل دائرة الاراضي والمساحة بالتعاون مع وزارة الزراعة.

2- استصدار قرار باتباع جميع الاراضي الحراجية في المملكة لوزارة الزراعة /مديرية الحراج بغض النظر عن الجهة المخولة بالاشراف على تلك الاراضي.

3- استصدار قرار بعدم تغيير صفة الاستعمال لأي أرض حراجية والغاء عمليات التخصص والتفويض والتاجير والمبادلات لهذه الاراضي بالرغم من ماورد في أي تشريع اخر.

4- استصدار قرار بعدم تنظيم الاراضي الحراجية بل المحافظة على الاراضي كساحات خضراء وحدائق ملك الخزينة/ الحراج وعدم تجزئتها.

5- استصدار قرار يقضي بسمح الاراضي المستثناة من التسوية التي ينمو عليها

اشجار حرجية وتسجيلها باسم وزارة الزراعة / الحراج.

6- اتخاذ قرار بشأن الاراضي المتعدى عليها بالابنية وحل هذه المشكلة نهائيا وقطع الطريق على أي تعدى جديد ومنعه . أما فيما يخص الاراضي المتعدى عليها بالزراعة فيجب رفع ايدي المتعدين وازالة اثار الاعتداءات مهما كانت طول فترة التعدى.

رابعاً : الاراضي المملوكة التي ينمو عليها اشجار حرجية كثيفة والاراضي المتداخلة مع الاراضي الحرجية :

1- استملاك الاراضي المملوكة التي تتداخل مع الاراضي الحرجية والتي تشكل معها وحدات متكاملة مهما كانت كثافة الاشجار فيها.

2- استملاك الاراضي المملوكة التي تزيد كثافة الحراج الطبيعي فيها عن 52٪ إينما وجدت .

3- السماح لمالكي الاراضي باستغلال اراضيهم اذا كانت كثافة الاشجار الحرجية فيها أقل من 25٪ وفق أسس وقواعد تحددها وزارة الزراعة / الحراج.

4- تأسيس صندوق لاراضي الحراج تكون عائداته من حصيلة بيع الاراضي الحرجية التي لاتصلح للزراعة والغرامات الحرجية وتخصيص العائدات لاستملاك وشراء اراضي لغايات الحراج.

أن مشكلة الاراضي المملوكة ذات الكثافة العالية للاشجار الحرجية مشكلة قديمة وحديثة وهي قائمة منذ عشرات السنين ولم يتم حلها. وعلى الحكومة حلها بالطريقة المناسبة.

2-5 تطوير الاهداف الخاصة لادارة المراعي الطبيعية :

انسجاما مع الاهداف العامة لادارة المراعي الطبيعية التي تمت مناقشتها مع السكان المحليين فان اراضي المراعي لوحدة الادارة سوف تدار للاغراض الخاصة التالية:

1- تأمين مدخلات مثلى للسكان من النشاط الرعوي وعلى اسس قابلة للاستمرار

وذلك من خلال صيانة وتطوير المساقط المائية.

2- زيادة انتاج الكلا من خلال اشراك السكان في ادارة اراضي الرعي، والاستخدام الامثل لادوات الادارة والتخلص من الاعتماد على استيراد المواد العلفية والمنتجات الحيوانية.

3- اصدار قوانين الرعي وحقوقه لتنظيم اراضي المراعي للحيلوله دون تدهورها ومن اجل المحافظة على البيئة.

4- تطوير استراتيجية رشيدة تتسم بالمرونة وتنتهج التخطيط والادارة والمتابعة للوصول الى الاستغلال الامثل للمساقط المائية ومصادرها الرعوية، واعتمادا على نتائج المتابعة يتم تعديل الخطط لهذه الاستراتيجية.

3-5 تطوير مناطق الرعي :

تضمنت الخطة الكلية عددا من وحدات الادارة والتي اشتملت على الغابات والاراضي الجرداء المستخدمة للرعي، اما وحدة الادارة لكل منطقة فانها تختلف عن مثيلاتها من حيث شمولية الرعي في المراعي الخاصة والحقول الزراعية والاراضي الجرداء والغابات والمراعي الحكومية اضافة الى جزء من المحميات الرعوية.

تعرف اراضي المراعي بانها تلك الاراضي التي يقل المعدل السنوي لسقوط الامطار عليها عن 200 ملم. ان هذا التعريف بحاجة الى تعديل ولابد من اعتبار قدرة الاراضي والاستعمال التاريخي لها بالاضافة الى معدل هطول الامطار. وفي الواقع فان جميع الاراضي الزراعية والمساقط المائية التي تستخدم لاغراض الرعي يجب دمجها ومعاملتها كوحدة واحدة من اجل انشاء برنامج رعوي ناجح في كل منطقة.

في الوقت الحاضر وبسبب ندرة المختصين في ادارة الرعي فانه من الصعب تحضير خطة واقعية ومبرمجة للنشاط الرعوي في كل منطقة وعندما يتوفر الكادر الفني المختص في ادارة الرعي فسيباشر في تحضير الخطة تلو الاخرى.

5-4 خطوات اعداد خطة الرعي :

من اجل اعداد أية خطة رعي تكون عملية وفعالة لابد من اتباع الخطوات العملية التالية :

1- يجب أن يتم التخطيط مع مشاركة السكان مشاركة كاملة وبخاصة الذين سيتأثرون من هذه الخطة. واذا لم يشارك السكان في هذه الخطة فانهم لايكتفوا فقط بعدم مساعدتهم لها بل بالعمل على افشالها او احباطها.

2- يجب أن تمتاز الخطة بالمرونه والاخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة والخاصة لكل موقع، كما يجب أن تتسم السياسة الرعوية بالمرونة لاجراء أية تغييرات ضرورية في الخطط او مراحل التنفيذ لتحقيق الاهداف المرسومة . ان متابعة التغييرات في احوال المرعي وليس السياسات هي المؤشر الصحيح الذي يعتمد عليه عند اجراء التعديلات اللازمة ، ولهذا فان الهدف البيئي يستدعي توحيد جميع الجهود الادارية.

تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في دولة الامارات العربية المتحدة

تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية المراعي والغابات في دولة الإمارات العربية المتحدة

إعداد
مهندس / عبدالله بن راشد المعلا
مدير المنطقة الزراعية الوسطى
وزارة الزراعة والثروة السمكية

مقدمة :

إشارة إلى الدعوة الواردة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول اللقاء القومي لمسئولي تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات بالدول العربية،والمزمع عقده في بيروت بالجمهورية اللبنانية خلال الفترة 29-2000/8/31م، والذي يستهدف المساهمة في وضع مشروعها القومي لتعزيز دور المجتمعات الريفية. فقد قمنا بعمل هذه الدراسة التي تتناول الوضع الراهن للمراعي والغابات في الدولة وعلاقته، بنشاط المجتمعات الريفية وخاصة في مجال رعي حيواناتهم في المراعي الطبيعية وما أدت إليه ممارستهم أثناء الرعي الجائر والمبكر وتعاون الظروف الجوية القاسية والتي من أهمها قلة الأمطار وإرتفاع درجات حرارة الجو وتدهور الغطاء النباتي. ثم تناولنا علاقة المجتمعات الريفية بالسلطات المحلية في إمارات الدولة بعد اندثار نظم الحماية التي كانت سائدة في المجتمع القبلي السابق، وأوضحنا أهم المعوقات المختلفة التي تواجه تنمية دور هذه المجتمعات في حماية وتنمية المراعي والغابات، وأقترحنا نظم بديلة تتلاءم مع تطور وظروف العصر، وألقينا الضوء على أهم التجارب والدراسات الجارية على النباتات الرعوية والغابية التي تقوم بها الجهات البحثية المختلفة في الدولة.

وفي نهاية الدراسة، أوصينا بمقترحات عامة تناولنا فيها تحسين مشاركة المجتمعات الريفية في حماية وتطور المراعي وأساليب تنميتها والمحافظة على إستمرارية عطائها.

كما ضمنا في هذه الدراسة بعض القوانين والتشريعات التي صدرت بتوجيهات سامية من صاحب السمو/الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وبعض حكام الإمارات، لحماية الأشجار والشجيرات الصحراوية وعدم إزالتها وتنمية الموارد الغابية والرعوية للمحافظة على التنوع الإحيائي.

وأرجو أن أكون قد وفقت في عرض العناصر الفنية لتحقيق الأهداف المرجوة.

وبالله التوفيق،،،

اولا : السمات العامة للدولة

1-1 الموقع :

تقع الإمارات العربية المتحدة على الخليج العربي فيحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج، ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، ومن الشرق خليج وسلطنة عمان وهي بذلك تحتل مكان القلب في الخليج العربي ويحدها خطي طول 51 درجة، 56.5 درجة شرقاً ودائرتي عرض 22، 26.5 درجة شمالاً.

1-2 التضاريس :

تبلغ المساحة الكلية للدولة 83600 كيلومتر مربع، ويمكن تقسيم أراضي الدولة بصفة عامة من الناحية المورفولوجية الى أربعة أقسام أو وحدات أساسية:

1- منطقة جبال عمان:

تمثل حوالي 24٪ من مساحة السطح وهي عبارة عن صخور جيرية في الشمال (منطقة رؤوس الجبال)، أو صخور نارية ومتحولة في الجنوب (منطقة الجبال الوسطى) تنحدر هذه الجبال بشدة ناحيتي الشرق والغرب.

2- منطقة الصحراء الرملية :

وتبلغ نسبتها حوالي 53٪ من المساحة الكلية وهي عبارة عن كثبان رملية غير مستوية.

3- المسطحات الملحية (السبخات):

وتصل مساحتها إلى حوالي 10٪ من المساحة الكلية، وتتميز بوجود رواسب ملحية وإرتفاع مستوى الماء الأرضي.

4- منطقة السهول المستوية :

وتمثل هذه السهول حوالي 13٪ من المساحة الكلية، وتوجد بها أهم المناطق الزراعية وتشمل سهل الباطنة وهو عبارة عن شريط ضيق من الأراضي معظمها حصوي وترتفع بها نسبة كربونات الكالسيوم، والسهل الحصوي الذي يمتد من ساحل الخليج العربي شمالاً حتى البريمي في الجنوب، ويحده من الشرق جبال عمان ومن الغرب منطقة الكثبان الرملية.

1-3 المناخ :

يسود الدولة مناخ صحراوي ترتفع فيه درجة الحرارة صيفاً لتصل إلى 46 درجة مئوية، ونسبة الرطوبة الجوية إلى 100٪ في بعض الأحيان. وتعتبر الأمطار شتوية بصفة عامة ومتوسطها السنوي 20 ملم، وقد تنخفض إلى أقل من 25 ملم في بعض المناطق، ومعظم الأمطار تسقط ما بين شهري ديسمبر وأبريل وهي تشكل المصدر الرئيسي لتغذية المياه الجوفية.

1-4 المياه :

تنقسم الموارد المائية في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب مصدرها إلى قسمين رئيسيين هما:

1-4-1 الموارد المائية (التقليدية):

1-4-1-1 المياه الجوفية :

تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي للمياه في الدولة إلا أن تزايد الطلب على المياه نتيجة للنمو السريع للإمارات على الصعيدين الإقتصادي والسكاني خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والتوسع في المشروعات الزراعية والصناعية أثر سلباً عليها فتناقصت كميتها وتدهورت نوعيتها، وأصبح إستخدامها قاصراً على الإستخدامات الزراعية وبشكل محدود للإستخدامات السكانية.

ونظراً للتوسع الزراعي الذي شهدته الدولة منذ بداية تأسيسها في السبعينات حيث كانت المساحة المزروعة في عام 1974 تقدر بـ(13) ألف هكتار، فقد وصلت المساحة المزروعة من الدولة في عام 1995 إلى حوالي (66) ألف هكتار، وفي عام 1998 زادت المساحة المزروعة إلى حوالي (88) ألف هكتار وبلغت مساحة الغابات نحو (300) ألف هكتار مما أدى إلى زيادة الطلب على المياه الجوفية بشكلٍ ملحوظ حيث تتراوح كمية المياه العذبة وشبه المالحة المستهلكة سنوياً في الإستخدامات الزراعية من المخزون الجوفي ما بين (1300-1500) مليون متر مكعب، وتقدر كمية المياه المستهلكة للإستخدامات السكانية ب (175) مليون متر مكعب، بينما تراوحت كمية المياه المتجددة ما بين (120-190) مليون متر مكعب سنوياً.

وكنتيجة طبيعية لذلك، فقد حدث تدهور لأوضاع المياه كماً ونوعاً حيث نضبت مياه بعض الآبار وأستمر هبوط مستوى الماء الجوفي في مناطق كثيرة. فقد كان عدد الآبار

غير المنتجة لعام 1995 حوالي 4357 بئراً، وصلت في عام 1997 إلى حوالي 5068 بئراً. بينما كانت الآبار المنتجة للعام نفسه حوالي13363 بئراً، وبذلك وصلت نسبة عدد الآبار غير المنتجة 14٪ من إجمالي عدد الآبار.

وقد كانت ظاهرة هبوط مستوى الماء الجوفي واضحة الملامح في كثير من المناطق فقد تراوح إنخفاض مستوى المياه الجوفية في الفترة 1985-1995 من (0.65) متر في بعض المناطق إلى (33) متراً في مناطق أخرى وصاحب ذلك تدهور في نوعية المياه حيث وصلت نسبة الملوحة إلى حوالي (4000) جزء في المليون في بعض المناطق، وأخرى اصبحت مياهها غير صالحة للإستخدام الزراعي وذلك بفعل زيادة نسبة الأملاح بها وتداخل مياه البحر مع المياه الجوفية.

مما سبق، يتضح مدى خطورة ما تعانيه خزانات المياه الجوفية من استنزاف متواصل بسبب العجز الناتج عن الفرق بين حجم الإستهلاك والتغذية.

1-4-1-2 المياه السطحية :

تأتي مصادر المياه السطحية بعد مصادر المياه الجوفية من حيث الأهمية في الدولة وتتمثل في مياه السيول الموسمية والعيون والأفلاج حيث أنه لاتوجد بالدولة أنهار أو مياه سطحية دائمة الجريان.

1-4-1-2-1 السيول:

تتأثر هيدرولوجية الأودية في دولة الإمارات العربية المتحدة بهيدرولوجية المناطق القاحلة، فتتصف بأنها موسمية وبجريانها المفاجيء واعتمادها على كمية الأمطار وشدتها والفترة الزمنية لهطولها إضافة إلى الخصائص الفيزوغرافية لتكوينات حوض مستجمع الأمطار وسمك طبقة الحصى في الوادي.

ويوجد بالدولة حوالي (25) وادياً رئيسياً تنتشر في المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية من الدولة حيث تجد مجاريها بين الجبال، ومن خلال الدراسات التي أجريت على أهم خمسة عشر وادياً قدرت كمية المياه التي تجرى فيها بحوالي (154) مليون متر مكعب من المياه سنوياً. لذلك توجهت جهود الدولة للإستفادة من تلك المياه فأنشأت العديد من السدود والتي يصل عددها إلى حوالي (40) سداً بطاقة استيعابية تصل إلى حوالي (100) مليون متر مكعب، وتبين التقارير أنه في الفترة من (فبراير 1995 إلى مارس 1996) تمكنت ثمانية من السدود الرئيسية بالدولة من جمع كمية من المياه

أمامها قدرت بحوالي (47) مليون متر مكعب والتي أثبتت الدراسات جدوى الإستفادة منها بغية تحقيق الأهداف التالية:

1- زيادة تغذية المخزون الجوفي.

2- رفع مستوى المياه الجوفية وإيقاف تسرب مياه البحر المالحة إليها.

3- توفير مصدر مائي سطحي لري المزروعات.

4- المحافظة على التربة الزراعية والمزروعات ومنع انجرافها بالسيول.

5- الحد من الأضرار والخسائر الإقتصادية التي تسببها السيول.

6- الإستفادة من المواد الطموية المترسبة في السدود لتحسين خصائص التربة الزراعية.

7- تلبية الإحتياجات المائية للسكان في المناطق الزراعية.

1-4-1-2-2 الأفلاج والعيون :

تتمتع الدولة بأعداد كبيرة من الأفلاج والعيون يستفاد منها في ري المزارع تشرف الوزارة على تصريف (50) فلجاً يتم رصد كميات المياه التي تجري فيها. ولمعدلات الأمطار أثر كبير في التغذية المباشرة لهذه الأفلاج تبعاً لطبقات الأرض التي تغذيها. ويبلغ المتوسط السنوي لتصريف مياه الأفلاج في الدولة حوالي (20) مليون متر مكعب.

1-4-2 الموارد المائية الصناعية (غير التقليدية :

1-4-2-1 تحلية المياه :

لما كانت الإستعانة والبحث عن مصادر مائية جديدة مطلب رئيسي لسد الإحتياجات وقد أصبحت المياه المحلاة هي المصدر الرئيسي لمياه الشرب والإستخدامات المنزلية والصناعية في الدولة، وتقدر الطاقة الإستيعابية الإجمالية لمحطات التحلية في الدولة بـ (693.5) مليون متر مكعب، وبلغ الإجمالي السنوي لإنتاجية مياه التحلية في عام 1995 (385) مليون متر مكعب، وفي عام 1997 زادت الإنتاجية إلى (445.5) مليون متر مكعب.

1-4-2-2 معالجة مياه الصرف الصحي:

يتم معالجة مياه المجاري في المدن الكبرى من الدولة معالجة ثلاثية وتصل الطاقة الإنتاجية للمحطات إلى نحو (176) مليون متر مكعب سنوياً، ويتم إستخدام تلك المياه لري المسطحات الخضراء والأشجار لتجميل المدن وفي ري بعض مشاريع الغابات.

1-5 السكان :

وصل تعداد السكان حسب آخر تعداد في عام 1995 إلى (2411041) نسمة، في حين كان التعداد عام 1985 (1379303) نسمة بزيادة نسبية بلغت 47.8٪. وبالنسبة لعدد سكان الريف، فقد وصل عددهم (524333) نسمة في عام 1995 بنسبة 21.7 من سكان الدولة في نفس العام.

ويوضح الجدول رقم (1) عدد سكان الحضر والريف في إمارات الدولة.

جدول رقم (1)

السكان حسب الإمارة (حضر/ريف) دسمبر 1995

الإمارة	حضر	ريف	المجموع
أبوظبي	624.662	317.798	942.463
دبي	669.181	20.239	689.420
الشارقة	342.689	60.103	402.792
عجمان	114.395	7.096	121.491
أم القيوين	25.052	10.309	35.361
رأس الخيمة	77.550	65.784	143.334
الفجيرة	33.176	43.004	76.180
الإجمالي	1.886.708	524.333	2.411.041

المصدر : وزارة التخطيط

ثانيا : الوضع الراهن للمراعي والغابات

2-1 وضع المراعي:

تعرضت المراعي في الدولة إلى التدهور نتيجة لعدد من العوامل بعضها أدى إلى خفض المساحات الرعوية والبعض الآخر أثر على نمو النباتات فيها، ويمكن إلقاء الضوء على أهم هذه العوامل كما يلي:

2-1-1 التطور الزراعي:

يفضل ما قدمته القيادة السياسية برئاسة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة من الرعاية والتشجيع والدعم غير المحدود من الخدمات الفنية والعينية، مع تبنى وزارة الزراعة والثروة السمكية لأسس التنمية الزراعية التي تعتمد على المحافظة على الموارد الطبيعية وإستغلالها الإستغلال الأمثل ومع زيادة نسبة الإكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي للمواد الغذائية لسد احتياجات جميع السكان وتشجيع المزارعين ومربي الحيوانات على التمسك بمهنهم عن طريق تحقيق العائد المجزى لإنتاجهم بزيادة معدلاته وتحسين مواصفاته الثمرية، والتقليل من العمالة الزراعية باستخدام الميكنة وإدخال التقنيات الحديثة، بالإضافة إلى العمل على تنمية المجتمعات الريفية في إطار المحافظة على البيئة الطبيعية والحياة البرية. لكل هذه الأسباب، فقد زاد عدد المزارع والمساحة المزروعة الكلية كما هو واضح في الجدول رقم (2) والذي يتضح منه ما يلي:

خلال العشر سنوات الأخيرة، زاد عدد المزارع من 1833 مزرعة عام 1988 إلى 23930 مزرعة عام 1998 بزيادة نسبية مقدارها 30.6٪، وزادت المساحة الكلية من 416200 دونم عام 1988 إلى 879307 في عام 1998 بزيادة نسبية بلغت 111.3٪. وأدى مضاعفة المساحة المزروعة بالمحاصيل المختلفة إلى إنخفاض مساحة المراعي الطبيعية.

2-1-2 زيادة أعداد الثروة الحيوانية :

نتيجة للرعاية البيطرية والخدمات التي تقدمها الدولة من خلال الوحدات الزراعية الحيوانية والعيادات البيطرية والتي في مقدمتها التحصينات ضد الأمراض الوبائية والعمليات الجراحية إنخفض معدل النفوق بين الحيوانات المختلفة وزاد معدل المواليد

وبالتالي زيادة أعداد الحيوانات. كما ساهم ما تبقى من التقاليد الريفية التي يقاس فيها المركز الإجتماعي للفرد بأعداد الحيوانات التي يمتلكها على نمو الثروة الحيوانية في الدولة، والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

جدول رقم (2)

التطور الزراعي في الدولة بين عامي 1988-1998

البيان	1988	1998
عدد المزارع	18.330	23.930
المساحة الكلية (دونم)	416.200	879.307
المساحة المزروعة (دونم)	377.784	797.239
المساحة غير المزروعة (دونم)	38.416	82.068

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية لوزارة الزراعة والثروة السمكية (1998)

جدول رقم (3)

مقارنة أعداد أهم الحيوانات بين عامي 88- 1998 (رأس)

البيان	1988	1998
أغنام	221.977	436.710
ماعز	573.507	1.128.183
أبقار	43.086	84.753
جمال	38.416	193.877
الإجمالي	937.151	1.843.522

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية لوزارة الزراعة والثروة السمكية (1998)

2-1-3 أثر العوامل الجوية في المناطق الرعوية :

يعتبر المناخ من العوامل الرئيسية التي تحدد الطاقة الإنتاجية للمراعي في المناطق الجافة وشبه الجافة، ويعود السبب في ذلك إلى العلاقة الوثيقة بين عوامل المناخ ونمو النباتات الرعوية السائدة وبخاصة الأمطار ودرجة الحرارة. فهطول الأمطار بكميات تتوازن مع الفاقد المائي نتيجة لعملية التبخر- نتح، يجعل النباتات تنمو نمواً طبيعياً ولكن إذا إختل هذا التوازن بين هذه العوامل نتيجة لإنخفاض كمية الأمطار فسوف يؤثر ذلك على نمو هذه النباتات.

ويوضح الجدول رقم (4) المتوسطات السنوية للأمطار على مناطق التضاريس المختلفة خلال الفترة بين 1966/65 إلى 1999/98، حيث يوضح تذبذب كميات الأمطار من عام لآخر بالإضافة إلى إختلاف هذه الكميات من منطقة تضاريس إلى أخرى في نفس العام. فعلي سبيل المثال خلال عام 1996/95 وصل متوسط الأمطار إلى 382.8 مليمتر في حين كان المتوسط في نفس العام على المناطق الجبلية 418.3 مليمتر، وفي عام 1971/70 كان المتوسط العام 13.1 مليمتر في حين كان المتوسط 7.1 مليمتر على المناطق الجبيلة، وقد إنخفض متوسط الأمطار عام 1999/98 إنخفاضاً كبيراً لم يحدث منذ أربعة عشر عاماً مما أدى إلى جفاف نسبة كبيرة من النباتات الرعوية وخاصة الحشائش الموسمية ومما زاد من تأثير شحة الأمطار على نمو النباتات هو إرتفاع درجة حرارة الجو التي تراوحت درجاتها العظمى من 39 درجة مئوية إلى 24 درجة مئوية خلال الفترة من شهر مايو إلى سبتمبر.

2-1-4 الرعى الجائر والرعي المبكر :

قديماً وضع العرب من التقاليد والأعراف ما أدى إلى صيانة التربة والمياه وبالتالي تطوير وتنمية المراعي الطبيعية وذلك بما عرف باسم «الحما» وهو يعتمد على وجود حقوق تقليدية متوارثة بين القبائل تنظم تنقلات القطعان الرعوية وتحترم كل قبيلة أو عشرية حدود ونفوذ القبيلة الأخرى ولكن عندما حلت سلطة الدولة محل القبلية وأصبح الرعي مشاعاً ظهر ما يعرف بالرعي الجائر، وهو إستمرار رعي القطعان في مساحة معينة حتى يتم إزالة جزء كبير من المجموع الخضري للنباتات الرعوية ويحد من قدرتها على التمثيل الضوئي وبالتالي يتأخر نموها ويقل إنتاجها العلفي. كما انه لايعطى للنباتات الفرصة للتكاثر خاصة تلك التي تتكاثر بالبذرة حيث يتم إزالة المجموع الخضري قبل

(4) متوسطات كميات الأمطار على مناطق التضاريس المختلفة خلال الفترة 1966/65 إلى 1999/98

الأعوام	المناطق الجبلية	الساحل الشرقي	السهول الحصوية	المناطق الصحراوية	المعدل السنوي
1966/65	87.7	66.6	74.0	45.1	68.4
1967/66	75.7	21.3	19.1	13.6	32.4
1968/67	107.9	105.9	88.8	97.1	100.2
1969/68	155.8	198.8	152.6	98.5	151.4
1970/69	45.1	76.4	56.5	35.2	53.3
1971/70	7.1	27.2	10.6	7.6	13.1
1972/71	172.3	198.0	181.8	128.9	170.3
1973/72	56.3	45.3	48.9	47.4	49.5
1974/73	39.1	18.6	38.2	16.9	28.2
1975/74	402.2	108.3	162.3	110.9	195.9
1976/75	315.1	231.1	223.6	126.9	224.2
1977/76	215.5	219.4	176.0	97.0	177.0
1978/77	94.3	90.9	73.3	58.5	79.3
1979/78	75.6	99.3	60.4	53.7	72.3
1980/79	160.6	91.6	137.5	78.2	117.0
1981/80	110.8	90.1	100.2	46.0	86.8
1982/81	339.7	307.6	283.0	207.5	284.5
1983/82	303.9	379.9	225.0	147.0	264.0
1984/83	46.1	31.4	27.2	11.5	29.1
1985/84	31.9	14.5	30.5	19.6	24.1
1986/85	75.9	64.8	61.8	36.0	59.6
1987/86	191.9	165.5	153.0	129.5	160.0
1988/87	262.3	269.4	188.0	198.5	229.6
1989/88	70.3	87.1	79.4	63.3	75.0
1990/89	230.8	155.1	184.2	159.1	182.3
1991/90	81.4	69.9	80.6	56.2	72.0
1992/91	179.9	135.4	153.3	127.1	148.9
1993/92	157.2	103.7	194.9	128.5	146.1
1994/93	72.2	137.0	55.1	22.1	71.6
1995/94	213.9	213.8	143.6	84.0	163.8
1996/95	418.3	531.5	349.7	231.7	382.8
1997/96	217.9	224.6	202.6	142.6	196.9
1998/97	262.8	199.4	246.8	155.2	216.1
1999/98	73.5	67.6	57.1	30.0	57.1
المتوسط	157.4	142.6	127.0	88.6	128.9

مرحلة تكوين البذور. وفي مساحات أخرى يتم القضاء على النباتات الصغيرة للأشجار والشجيرات ومن الطبيعي أن يختلف هذا التأثير باختلاف نوع النبات، فالنباتات الأكثر إستساغة للحيوانات هي التي تتأثر كثيراً عن النباتات الأقل إستساغة وعلى المدى الطويل يتغير الغطاء النباتي في المنطقة الرعوية حيث تختفي النباتات الأكثر إستساغة وتزيد النباتات الأقل إستساغة بالإضافة إلى أن وطء الحيوان المستمر على النبات قد يقضى عليه كما يعمل على خلخلة سطح التربة الخفيفة ويعرضها للإنجراف والتعرية أما في التربة الرطبة فيسبب تكدس الطبقات السطحية وتقل نفاذيتها لماء الأمطار ولاتستفيد منه. وينتج عن ذلك تناقص الحشائش والأعشاب المعمرة والتي تحمى التربة السطحية من التعرية الهوائية في الصيف وبجريان السيول في موسم الأمطار فيؤدي كل ذلك إلى ظهور مشكلة خطيرة وهي فقد التربة لخصوبتها ويزيد فقدها للماء. كما أن من نتائج الرعي المطلق هو تنقل الرعاة من مكان لآخر طلباً للكلأ بمجرد سقوط أدنى كمية من الأمطار وبدء المراعي في إعطاء النموات أو البادرات الحديثة مما يعنى تدميرها وهو ما يعرف بالرعي المبكر.

2-1-5 عمليات الإحتطاب :

كثيراً ما يلجأ البدو والرعاة وكثير من أهل الريف إلى قلع النباتات الرعوية بسبب حاجتهم للطاقة لتأمين متطلباتهم الحياتية كوقود التدفئة وطهي الطعام وتسخين المياه ويتطلب ذلك تجميع كميات كبيرة من هذه الشجيرات لتوفير احتياجاتهم لفترة طويلة مما يؤدي إلى قلع كمية كبيرة من هذه النباتات من جذورها ويمنع نموها وتجريد التربة من بعض أسلحة المقاومة فيها ضد عوامل التعرية.

2-1-6 توطين البدو :

أدت سياسة توطين الرحل وإستقرار البدو ضمن هدف تقديم الخدمات وزيادة التعليم وحفظ الأمن إلى إستقرار القطعان في المناطق الرعوية القريبة من مساكنهم مما أدى إلى الرعي الجائر في هذه المناطق وتناقص النباتات الرعوية وظهور تأثير عوامل التعرية في أديمها.

2-1-7 أسباب أخرى متنوعة :

ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى تدهور المراعي، هى شق الطرق والمرور العشوائي للسيارات والآليات التي تؤدي إلى تدمير النباتات الرعوية والحد من نموها.

2-1-8 عدم وجود متخصصين في وزارة الزراعة والثروة السمكية :

عدم وجود متخصصين في وزارة الزراعة والثروة السمكية في مجالات حماية وتنمية المراعي لوضع الدراسات والخطط الكفيلة بتنمية المراعي والتنسيق بين الجهات المعنية بهذا الموضوع في بلديات الدولة.

2-2 الغابات :

لايوجد في الدولة ما يطلق عليه غابات طبيعية نظراً لندرة مياه الأمطار ولكن يوجد أشجار متناثرة أو تجمعات صغيرة من الأشجار المحلية كالغاف والسدر والسمر الراك والقرط وغيرها في ربوع الدولة المختلفة، وأن أعداد هذه الأشجار وتوزيعها غير معروف وقد تعرضت للقطع أو الرعي الجائر في مناطق كثيرة مما حد من نموها وإنتشارها.

ويوجد في الدولة ما يسمى بالغابات الاصطناعية وهي التي حرص صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة على زراعتها والتوسع في أعدادها ومساحاتها وهي محصورة في إمارة أبوظبي بصفة أساسية إضافة إلى وجود أعداد من أشجار الغابات كأحزمة خضراء حول المدن والشوارع في الإمارات الأخرى. ويستهدف من زراعة المساحات الغابية والحرجية ما يلي:

- أحزمة حراجية لوقف الزحف الصحراوي وتحرك الكثبان الرملية.
- حماية المزارع والمناطق الرعوية والمشروعات الزراعية المختلفة.
- حماية المدن من العواصف الرملية وتعمل النباتات على إمتصاص الغازات الضارة وتحد من التلوث البيئي لحماية السكان.
- تحويل بعض الغابات إلى محميات طبيعية لتربية الحيوانات المختلفة مثل الغزلان، الأرانب البرية والطيور للمحافظة على الحياة البرية بشكل عام.
- الإستفادة من منتجات الغابات مستقبلاً.

ويوضح الجدول رقم (5) المساحات الحرجية في إمارات الدولة وتبلغ جملتها 313582 هكتار تقريباً.

جدول رقم (5)

مساحة الرقعة الحراجية في إمارات الدولة لعام 1999

مسلسل	الإمارات	المساحة(هكتار)
1	أبوظبي	309.636
2	دبي	1.400
3	الشارقة	0.0715
4	عجمان	0.185
5	رأس الخيمة	0.0192
6	أم القيوين	2.200
7	الفجيرة	0.070
المجموع	الإجمالي	313.581.7

ثالثا : الوضع الراهن للمجتمعات الريفية وتنظيماتها العاملة في مجال حماية وصيانة وتنمية الغابات والمراعي

منذ القدم كان يسود الصحراء النظام القبلي وما يتبعه من الإحترام المتبادل بين القبائل حيث كانت كل قبيلة تحترم نفوذ القبيلة الأخرى وتتم المعاملات بينهم طبقاً لأعراف وتقاليد اجتماعية موروثة، ومتفق عليها وأبتدعوا نظام «الحما» للشجر والمرعي ومارسوا تنفيذه جيلاً بعد جيل وبعد دخولهم في الدين الإسلامي اتبعوا هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نهيه عن قطع بعض الأشجار، لأنها ذات ظلال كما حث على زراعتها وحمايتها لصيانة مراعيهم، إلا أنه عندما قامت سلطة الدولة، قامت الحكومات بمصادرة حقوق الرعي التقليدية وكان ذلك في كثير من الأحوال لأسباب تتصل بالأمن أو بسياسة الدولة بصفة عامة، فقد الغى النظام القبلي وأصبح جميع السكان من البدو سواسية أمام القانون، والرعي مشاعاً فيما بينهم في جميع مساحات المراعي في الدولة، ولاتوجد أي تنظيمات أو جمعيات أهلية في المجتمعات الريفية لحماية وصيانة الغابات والمناطق الرعوية ويقع حالياً عبء ذلك على الجهات الرسمية في كل إمارة من إمارات الدولة.

3-1 العلاقة السائدة بين المجتمعات الريفية والسلطات الحكومية المسئولة عن الثروات الغابية والرعوية:

بالرغم من عدم وجود تنظيمات أو جمعيات أهلية في المجتمعات الريفية لحماية وصيانة الغابات والمراعي، إلا أنه نتيجة لبقايا التقاليد الموروثة والعلاقات الإجتماعية السائدة بين سكان الريف فيقوم أي مواطن بإبلاغ الشرطة أو الجهات الرسمية عن كل من يقوم بقطع الأشجار والشجيرات الخضراء من مساحات المراعي، بالإضافة إلى اتباعهم لتعليمات المحافظة على الغابات والمحميات الطبيعية بعدإقتناعهم بفوائد إنشائها في حماية مزارعهم ومساكنهم ومراعيهم من العواصف الرملية وزحف الصحراء، علماً بأنه في بداية تسييج المساحات التي زرعت بالغابات الإصطناعية كانت هناك معارضة من سكان المجتمعات الريفية لإعتقادهم بأنها ستحد من حرية رعي حيواناتهم وتحركهم في الصحراء.

وأنشئت في جميع بلديات الدولة أقسام للزراعة تقوم بجميع الشؤون إضافة إلى إقامة مشاريع الغابات والمساحات الحرجية وصيانتها وقد أنشئت دائرة خاصة للغابات في العين تختص بإقامة وصيانة المشاريع الغابية وعمل المحميات الطبيعية، ويوجد جهاز من العمال والفنيين بكل مشروع غابي أو محمية طبيعية.

2-3 أهمية الموارد الغابية والرعوية للمجتمعات الريفية :

جميع مساحات المراعي والغابات أراضي حكومية ملكاً للدولة ولاتوجد ملكية خاصة لهما، ولكن يوجد في بعض المناطق مساحات محدودة يقوم فرد أو أسرة ريفية بتسويرها وزراعة بعض النباتات حولها لحفظ حيواناتهم وهي ما تعرف ب (العزب،) وبالتالي يقوم أصحاب هذه العزب بالعناية بمساحات المراعي المحيطة بها.

وكما ذكر آنفاً، فانه لاتوجد غابات طبيعية في الدولة ولكن تقوم بلديات الدولة بزراعة غابات اصطناعية في أماكن مختارة لتحقيق الأهداف المذكورة في (2-2)، وتتلخص الخدمات التي تقدمها هذه المشاريع الغابية حالياً فيما يلي:

- السماح للبدو برعي حيواناتهم في المحميات المسورة لتنظيم عملية الرعي وقد أنشئت محميتان لهذا الغرض، هما محمية «أم الأشتان» ومساحتها 6000 هكتار ومحمية «بو الدبسة» ومساحتها 5000 هكتار.
- يسمح للبدو في بعض الغابات بحش النباتات الرعوية النامية في محيط الأشجار الحرجية للحد من منافستها لهذه الأشجار.
- يتم توزيع شتلات حرجية مجاناً على من يرغب في زراعتها حول مزرعته الخاصة أو العزبة المسورة لحماية حيواناته من أي مؤثرات خارجية.

رابعا: المشروعات القطرية
الخاصة بحماية الغابات والمراعي

4-1 حصر المشروعات:

لاتوجد مشاركة بين المجتمعات الريفية والحكومات المحلية للإمارات لحماية وتنمية المراعي والغابات ولكن توضع البرامج وتنفذ المشاريع الخاصة بحماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية بمعرفة أقسام الزراعة في بلديات الدولة وإدارة الغابات في العين وقد تم إنشاء المشاريع التالية:

4-1-1 إمارة أبوظبي:

أ- قسم الزراعة في البلدية :

* قطاع مدينة زايد عدد 48 مشروع غابة مساحة 27477 هكتار مزروع بها 4 ملايين شجرة.
* قطاع غياثي عدد 48 مشروع غابة مساحة 16000 هكتار هكتار مزروع بها 6.4 مليون شجرة.
* قطاع الوثبة عدد 68 مشروع غابة مساحة 40000 هكتار مزروع بها 9.2 مليون شجرة.

وقد أُختيرت من هذه الغابات عدد 51 غابة لتحويلها الى محميات طبيعية، علماً بأنه في حالة تحويل غابة الى محمية طبيعية تتخذ احتياجات خاصة نذكر منها مايلي:

* يتم تسويرها إما بالبناء (الطابوق والأسمنت) أو بالأسلاك الشائكة، ويتم المحافظة على الحيوانات البرية الموجودة بها ويوضع مزيد من هذه الحيوانات.
* يُمنع إجراء أي عمليات زراعية مثل التقليم أو مكافحة الآفات أو التسميد...الخ وتترك الأشجار على طبيعتها.
* تعمل أحواض خاصة لشرب الحيوانات والطيور الموجودة بها.
* لا يُسمح بالدخول فيها إلا من خلال البوابات المحددة لذلك.

ومن أهم الأشجار والشجيرات المزروعة في هذه الغابات الغاف، السدر،السمر، الأراك، السلم المغربي، النيم، الداماس، الهوهوبا.

ويوجد في المحميات (15) نوعاً من الحيوانات كالمها، الوضيحي، الأرانب البرية ..الخ. بالإضافة إلى وجود محميتان طبيعيتان لحماية النباتات الرعوية، هما محمية أم

الأشتان ومساحتها 6000 هكتار ومحمية بو الدبسة ومساحتها 5000 هكتار ويتم فيهما تنظيم الرعي والقضاء على الرعي الجائر وحفظ النباتات الرعوية الهامة مثل الرمث، الرمرام، الأرطة ، الثمام والهاد .....الخ.

وقد تم تخصيص مساحة 1800 هكتار من المساحات الرعوية لإنتاج البذور ونشرها طبيعياً على المساحات الرعوية المجاورة لها.

ب- العين :

تقوم إدارة الغابات في العين بإنشاء الغابات وقد بلغ عدد الغابات التي تم إنشائها (63) غابة مساحتها 46000 هكتار مزروع بها من الأشجار المحلية الغاف، السلم، السدر، الأراك، القرط، الطرفا والطلح ... إلخ.

ومن الأشجار المستوردة مثل الراديانة بالإضافة إلى التجارب الجارية لإدخال الفصة الشجرية (الجت الشجري) ***Medicago Arborea***، والرغل الأمريكي ***Atriplex Canesens***.

وقد تم تحويل عدد من هذه الغابات إلى محميات طبيعية لحماية الحياة البرية لإعادة تعمير المنطقة الشرقية بالحيوانات الأصلية التي قل وجودها أو انقرضت بسبب عوامل طبيعية أو غير طبيعية مثل المها العربية، الغزلان الصحراوية، النعام والطيور المختلفة مثل الحجل والحمام والحباري....الخ.

4-1-2 إمارة دبي :

قام قسم الزراعة ببلدية دبي بإنشاء الغابات والمحميات التالية:

* محمية منطقة رأس الخور وتبلغ مساحتها أكثر من 100 هكتار تم زراعتها بأشجار المانجروف (القرم) وبها 41000 شجرة وهي ملجأ للطيور والأسماك البحرية.
* محمية بمنطقة جبل على وسيتم زراعتها بأشجار المانجروف.
* غابتان في منطقة مشرف، القصيص مساحتهما 600 هكتار مزروع بها أشجار وشجيرات محلية مثل الغاف، القرض والسمر .....الخ.
* جاري العمل لإنشاء (13) محمية بمساحة إجمالية 172.5 هكتار سيتم زراعتها بالأشجار المحلية.

أما في باقي الإمارات فتتركز زراعة الحراجيات فيها كأحزمة خضراء ولتشجير جوانب الطرق الرئيسية.

خامسا: المعوقات والمشاكل التي تواجه المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات

تواجه عملية تنمية وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات عدداً من المعوقات والمشاكل هي:

5-1 المعوقات الفنية :

النقص الكبير في أساليب إقناع المجتمعات الريفية بأهمية إقامة الغابات في حماية مزارعهم ومساكنهم، وتوفير العديد من الخدمات مثل الشتلات اللازمة لتسوير مزارعهم ومنتجات الغابات مستقبلاً من الأخشاب وغيرها، وكذلك حماية المراعي وعدم الرعي الجائر الذي يكون نتيجته عدم استمرار نمو النباتات الرعوية وتلبية احتياجاتهم منها ويتم ذلك من خلال:

- برامج موجهة عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.
- عمل حماية لبعض المناطق كمناطق محميات إيضاحية لتمكين المجتمعات الريفية وخاصة البدو من متابعة نمو هذه النباتات الرعوية التي لم تتعرض للرعي الجائر.
- إشراك سكان الريف وخاصة مربي الحيوانات في وضع البرامج الكفيلة لحماية وتنمية المراعي والمحافظة على الغابات والمحميات الطبيعية.
- تدريب عدد من ممثلي المجتمعات الريفية على كيفية إستغلال المراعي والمحافظة على استمرارية نمو النباتات الرعوية وتنظيم عملية الرعي لتجنب آثار الرعي الجائر في تدهور المراعي ونتائج قطع أو تقليع الأشجار الموجودة في الصحراء.
- التوسع في الدراسات الخاصة بالنباتات الرعوية والغابية وكيفية إكثارها وزراعتها.

5-2 المعوقات المؤسسية :

بالرغم من قيام أقسام الزراعة في البلديات بإنشاء الغابات والمحميات وتعيين أجهزة فنية وعمالة لحماية وتتبع وإجراء العمليات الزراعية، لايوجد أي تنظيمات أو جمعيات من المجتمعات الريفية لصيانة أو حماية هذه الغابات أو المحميات. ولكن نرى على المدى القريب أو البعيد إشراك أهالي الريف وخاصة البدو في القيام ببعض الأعمال التي تشعرهم بأهمية هذه المشروعات الغابية والرعوية، وإنها أقيمت لصالحهم لتوفير الخدمات المختلفة لهم فنياً وعينياً وخاصة في المحميات التي تنشأ لحماية المراعي من

التدهور عن طريق تنظيم عملية الرعي وتوفير المياه في السنوات العجاف التي لاتهطل فيها الأمطار أو تقل فيها كمية الأمطار.

5-3 المعوقات المالية :

نظراً لعدم وجود أي تنظيمات محلية من سكان الريف لحماية وصيانة المراعي والغابات فإننا نرى في حالة تشكيل أي جمعيات أو تنظيمات بين سكان الريف للقيام بهذه الحماية أن يُوفر لهم الدعم المالي الذي يساعدهم على تحقيق الأهداف المرجوة.

5-4 المعوقات القانونية والتشريعية :

5-4-1 إنهاء مبدأ الحماية :

ويتم دراسة إيجاد نوع من التنظيم بين سكان الريف وخاصة البدو كما سبق ذكره كهيئات أو جمعيات تعاونية يمتلك أعضاءها محمية أو أكثر من المحميات الخاصة بالمحافظة على تنمية وصيانة النباتات الرعوية لتحل محل نظام الحما الذي كان سائداً في الماضي والذي كان له أثر كبير في استمرارية نمو النباتات والشجيرات الرعوية.

5-4-2 عدم وجود حوافز مادية وعينية :

حيث يحتاج الأمر بالنسبة للقائمين على حماية المراعي وصيانتها من أهالي المجتمعات الريفية تمويل صرف الإعانات المالية التي تصرف لمربي الحيوانات في بعض الإمارات لأعضاء هذه التنظيمات المقترحة ليكون حافزاً لهم على تنفيذ التوصيات الخاصة بتنمية وصيانة المراعي داخل حدود محمياتهم الرعوية. بالإضافة إلى منح حوافز مادية للجهاز الفني والعاملين في المحميات الغابية والرعوية لزيادة كفاءتهم في العمل وتحقيق الأهداف المطلوبة.

5-4-3 عدم وجود مؤسسة تسويق:

حيث من الضروري مساعدة الرعاة من البدو وسكان الريف على تسويق منتجاتهم من بيع الحيوانات ومنتجاتها من الصوف والجلود ...الخ.

سادسا: التوصيات الرئيسية لتعزيز دور المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات

6-1 الهياكل المؤسسية المقترحة لتطوير وتنظيم المجتمعات الريفية المرتبطة بالمراعي والغابات:

نظراً لما تعرضت له المراعي والموارد الطبيعية من الأسباب التي أدت إلى تدهورها والتي من أهمها قلة الأمطار والظروف المناخية وتفكك أو إنحلال النظم والتقاليد الرعوية القديمة، والتي كانت تنظم تنقلات القطعان وفق حقوق تقليدية متوارثة في مناطق الرعي المختلفة ولم يصحب إيجاد بديل مناسب يكفل حماية أو صيانة هذه الموارد الطبيعية، لذلك فإننا نرى إعادة نظام إحياء الحما القديم بتصور جديد يلائم تطور العصر وذلك بعمل مسيجات أو محميات رعوية في المناطق الرعوية الغنية طبيعياً بالحشائش والأشجار والشجيرات الرعوية على أن يملك هذه المحميات أو المسيجات السكان الريفيين المجاورين لها ملكية جماعية، من خلال تشكيل هيئة أو مؤسسة أو جمعية تعاونية تضم هؤلاء المواطنين كأعضاء فيها، وتعيين أو انتخاب مجلس إدارة من بينهم أو ممثلين لهم لوضع الأسس الكفيلة بتنظيم عملية الرعي والمحافظة على إستمرارية نمو النباتات الرعوية من خلال ما يلي:

1- توفير مصدر لري النباتات في الأوقات التي تشح فيها الأمطار.

2- إتباع السياسات الرعوية السليمة التي يوجهها لهم المختصين عن كيفية إستغلال المراعي، والأوقات المناسبة للرعي، وحجم النباتات عند الرعي، والحمولة المناسبة من الحيوانات...الخ.

3- تنمية المحمية بزراعة الأعشاب والشجيرات الرعوية المتحملة للجفاف والظروف البيئية.

4- حماية المحمية من دخول القطعان الغريبة.

6-2 الدراسات الجارية في مجال تنمية المراعي والغابات:

توجد في الدولة عدة جهات تقوم بإجراء الدراسات والتجارب على النباتات الرعوية والغابية، وسوف نستعرض أهم هذه الجهات ونلقى الضوء على الدراسات التي تمت والتي لازالت مستمرة فيها.

6-2-1 وزارة الزراعة والثروة السمكية:

بدأت وزارة الزراعة والثروة السمكية بالتعاون مع مشروع إيكاردا لشبه الجزيرة العربية في عام 1997 بالعمل في مجال حصر والتعرف على النباتات الرعوية المحلية، وقد بدأ العمل بعقد إجتماع حضره بعض أهالي الريف من مواقع صحراوية وجبلية مختلفة، وتم خلال هذا الإجتماع التعرف على أهم النباتات الرعوية التي تقبل الحيوانات المختلفة على تغذيتها وهي:

1- ثمام *Panicum Turgidum*
2- سبط *Pennisetum Divisum*
3- دخنة *Coleoyrum Piercei*
4- نصي *Stipagrostis Plumosa*
5- ليبد *Cenchrus Ciliaris*
6- قضب *Dipterygum Glaucum*

* حصر النباتات الرعوية :

قامت لجنة من المهندسين المواطنين مع أحد الأخصائيين من إيكاردا بحصر النباتات الرعوية من (27) موقعاً صحراوياً وجبلياً من إمارات الدولة تم خلالها جمع (114) عينة بذور من نباتات صحراوية وجبلية مختلفة وتم جمع (2) كيلوجرام بذور من النباتات السابق ذكرها مع (4) نباتات أخرى هي:

1- عرفج *Phanterium Eppaposum*
2- هلسا *Dichanthium Foveolatum*
3- ضعي *Lasiurus Scindicus*
4- أرطي *Calligonum Omosum*

وتم فصل بذور هذه النباتات من أغلفتها بواسطة آليات خاصة وبحضور أحد خبراء ايكاردا المتخصصين في هذا المجال.

* دراسات حقلية :

تم إجراء تجربة على نباتات ليبد، دخنة، ضعي لدراسة المقننات المائية لها في محطة البحوث والتجارب الزراعية بالذيد التابعة للمنطقة الزراعية الوسطى.

وبالتعاون مع متحف التاريخ الطبيعي في الشارقة، يقوم الفريق الوطني بمتابعة نمو عدد (110) نبات صحراوي نامية في قسم النباتات بالمتحف بإشتراك خبير النباتات الصحراوية في المتحف.

تم دراسة (3) أنواع من الشجيرات الرعوية والواردة من استراليا وهي:

1 لوسيانا *Leucaena spp.*

2- كاسيا *Cassia*

3- أكاسيا *Acacia*

من حيث ملاءمتها للظروف البيئية المحلية، وإنتاجيتها من الأعلاف الخضراء والبذور، وقيمتها الغذائية ومدى إقبال الحيوانات عليها.

6-2-2 بلدية أبوظبي :

ويقوم قسم الأبحاث المختص بدراسات مختلفة عن النباتات الرعوية والغابات من حيث:

1- الإحتياجات الفعلية لكمية مياه الري لكل نمط من أنماط الأشجار وعلاقتها بنوعية التربة.

2- أنواع الأسمدة المناسبة لكل صنف من الأشجار.

3- تنظيم عمليات الري.

4- إيجاد العلاقة بين فترات الري والنمو الخضري.

5- دراسة مدى تحمل أنواع النباتات لفترات الجفاف.

6- تأثيرات ملوحة الأرض والمياه على أنواع النباتات الحرجية المختلفة.

7- إدخال أنواع جديدة من النباتات المستوردة من الخارج مثل الهوهوبا (الجوجوبا) *Simmondsia Chinesnsis* نظراً لما تمتاز به من إدخال منتجاتها في تصنيع كثير من المواد.

6-2-3 إدارة الغابات في العين :

تجرى بحوث لدراسة مايلي:

1- تقدير إحتياجات الأشجار من مياه الري كما ونوعاً.

2- علاقة فترات الري بأعمار الأشجار المختلفة.

3- تحديد المصادر الجيدة لزراعة الأشجار.

4- معرفة مسافات الزراعة المناسبة لأنواع الأشجار المختلفة.

4-2-6 متحف التاريخ الطبيعي (منتزه الصحراء بالشارقة):

National History Museum (Desert Park - Sharjah)

ويضم من بين أقسامه، قسم النباتات ويتبع حديقة النباتات الصحراوية ويهتم بعمل الدراسات والتصنيفات للنباتات الصحراوية الموجودة في لدولة وفي منطقة الخليج.

وتتكون الحديقة النباتية من عشرة أحواض تحتوى على نباتات من مختلف البيئات منها البيئة الصحراوية، البيئة السهلية، بيئة الوديان، بيئة الجبال، بيئة السبخات وتم حصر جميع أنواع النباتات الموجودة في الحديقة في برنامج معلومات داخل الكمبيوتر لتسهيل عمل الباحثين والمهتمين بهذا المجال.

ويوجد ضمن المتحف محمية طبيعية مساحتها حوالي (2) كيلومتر مربع استقطع منها 500 متر مربع لعمل الدراسات والبحوث، ومن أهم هذه التجارب والدراسات الجارية ما يختص بدراسة النباتات الصحراوية التي تصلح كأعلاف للحيوانات وذلك بالتعاون مع إيكاردا كما سبق ذكره في الدراسات التي تقوم بها وزارة الزراعة والثروة السمكية.

سابعا: مقترحات عامة

7-1 مقترحات لتحسين مشاركة المجتمعات الريفية في مجال وتنمية الموارد الغابية والرعوية:

كما سبق ذكره، فان من أهم ما يدفع المجتمعات الريفية الى حماية وتنمية الموارد الغابية والرعوية هو توليد الشعور فيما بينهم بأهميتها وملكيتهم لها من خلال إنشاء جمعيات تعاونية رعوية تضم مجموعات من سكان الريف بحيث تمتلك كل مجموعة محمية رعوية أو أكثر ملكية جماعية لاحياء ما كان يعرف قديماً بنظام الحما على أن توفر لهم جميع الإمكانيات التي تساعدهم على القيام بدورهم في حماية وتنمية الموارد الرعوية من خلال مايلي:

1- ربط المساعدات المالية التي تمنحها الدولة للمربين لكل من يلتزم بتنفيذ السياسة الرعوية التي تحددها الجهات الرسمية وتنفذها الجمعيات التعاونية الرعوية.

2- توفير خدمات بيطرية مميزة لأعضاء هذه الجمعيات.

3- إنشاء مشاتل لتزويد هذه الجمعيات بالبذور والشتلات الرعوية (حشائش، شجيرات، أشجار) مجاناً أو بأسعار رمزية ومدعومة.

4- مساعدة الجمعيات التعاونية الرعوية في إنشاء مخازن لتوفير الأعلاف لتغطية إحتياجات حيوانات الأعضاء من العلائق في الأوقات التي يحد فيها من الرعي لإستعادة نمو نباتات المحمية.

5- إنشاء جميعات لتسويق المنتجات الحيوانية أو قيام الجمعيات التعاونية الرعوية الخاصة بعملية التسويق.

6- إنشاء إدارة في كل بلدية من بلديات الدولة تهتم بتوجيه هذه الجمعيات التعاونية وحل المشاكل التي تعترضهم لتستمر في تأدية رسالتها في تنمية وحماية المراعي.

7- إيجاد مصادر للطاقة لتغطية احتياجات سكان الريف مثل الأفران الشمسية للحد من قطع الأشجار والشجيرات الرعوية.

7-2 مقترحات لتنمية وتطوير المراعي والغابات:

يعتمد قيام المجتمعات الريفية بدور فعال في تنمية وتطوير المراعي والغابات على قيام السلطات المعنية بوضع الدراسات وتنفيذ الخطط التي تكفل تنمية وتطوير المراعي

والغابات في الدولة لكي يلمس سكان الريف أهمية هذه الموارد لذلك فإننا نقترح ما يلي:

1- إجراء الدراسات اللازمة لتقييم وضع المراعي والغابات في الدولة من خلال: عمليات التصوير الجوي ووضع خرائط نباتية وخرائط لتصنيف التربة والمياه السطحية ووضع تصور شامل لإمكانيات المراعي المتاحة.

2- إقامة العديد من السدود الترابية لنشر وتوزيع الماء على أراضي المراعي لتحسين العلاقات المائية في التربة مما ينعكس على الإنتاج العلفي.

3- عمل مخازن مياه مبطنة بالأسمنت في الأماكن المناسبة بمجاري السيول لحجز كميات من مياهها وتوجيهها إلى المناطق الرعوية.

4- التوسع في إنشاء المحميات الكبيرة الرعوية وتوفير الإمكانيات اللازمة لاستمرارها مثل تعيين حراس لها وتسليمها إلى الجمعيات التعاونية المقترحة أو إدارتها لأغراض البحوث والدراسات.

5- توفير البذور والشتلات لمد هذه المحميات الرعوية لإعادة بناء الكساء النباتي، وذلك من خلال تخصيص مسيجات لإنتاج البذور وإعداد الشتلات المختلفة.

6- إنشاء مراكز متخصصة لحماية الأصول الوراثية.

7- التأكيد على أهمية زراعة الأشجار والشجيرات الإقتصادية وربط التجمعات السكانية في هذه المشروعات الحرجية والغابية.

8- إنشاء إدارة للمراعي والغابات في وزارة الزراعة والثروة السمكية تختص بالآتي:

- التنسيق بين جميع الجهات البحثية الخاصة بالمراعي والغابات في الدولة وتبادل النتائجوالتوصيات.
- إعداد مشروع متكامل لحصر المساحات الرعوية ودراسة جميع النباتات من حيث أسمائها وتصنيفها والظروف الملائمة لنموها، وطريقة تكاثرها، ومدى إستساغة الحيوانات المختلفة لها وقيمتها الغذائية ...الخ.
- مساعدة الجهات المختصة المحلية مثل أقسام الزراعة في البلديات على رسم السياسة الرعوية والعمل على وضع الخطط والبرامج لتنمية وتطوير المراعي والغابات.
- إقامة الدورات التدريبية المتخصصة والندوات العلمية الخاصة بأساليب تنمية الماعي والغابات ومشاركة المجتمعات الريفية في هذا المجال.
- تبنى وإعداد وتنفيذ برامج مقروءة ومسموعة ومرئية لنشر الوعي بأهمية المراعي

والغابات الإقتصادية والبيئية .....الخ.

- إيفاد خريجين مواطنين لنيل درجات الماجستير والدكتوراه في مجالات تنمية وتطوير المراعي والغابات.

9- وضع لوحات إرشادية على الطرقات العامة لتوعية المواطنين بأهمية المحافظة على المراعي ونباتاتها وشق الطرق في أماكن بعيدة عن المراعي والمسيجات المقترح التوسع في إقامتها.

ثامنا : خاتمة:

في نهاية هذه الورقة القطرية يسعدني أن أشير إلى ما تتبناه قيادتنا السياسية الحكيمة برئاسة صاحب السمو/ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة من توجيه جميع الإمكانيات المتحدة للتوسع في زراعة الأشجار المحلية وإدخال أنواع أشجار جديدة لها مواصفات التحمل للظروف البيئية القاسية والعمل على حمايتها من خلال إصدار الأوامر السامية والقرارات المختلفة وسوف نعطي بعض الأمثلة لهذه التشريعات:

1- الأمر السامي الصادر من صاحب السمو رئيس الدولة بحماية الأشجار وعدم إقتلاعها لأي سبب كان.

2- قرار مجلس الوزراء رقم (20/312م) لسنة 1991 الخاص بالإلتزام بالأمر الصادر من صاحب السمو رئيس الدولة بعدم جواز إقتلاع الأشجار.

3- قانون رقم (4) لسنة بإنشاء هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها (صادر من نائب حاكم أبوظبي).

4- الأمر المحلي (113) بخصوص فرض رسوم وغرامات وتكلفة النباتات والأيدي العاملة والمواد التي تخصم على من يتسبب في إتلاف النباتات أفراداً كانوا أو شركات (صادر من بلدية دبي).

وغير ذلك من القرارات التي يصدرها حكام الإمارات وتترجمها تنفيذياً البلديات المحلية بخصوص المحافظة على الثروة الطبيعية من تلك الغابات والمراعي.

المراجع :

1- الزراعة والثروة السمكية - حقائق وأرقام 1999.

2- دولة الإمارات العربية المتحدة في أرقام 1998/97 - إدارة الإحصاء بوزارة التخطيط.

3- دور المناخ في تطوير المراعي - عبدالرحمن قباقيبو.

4- إدارة الغابات والمراعي - د.عبدالوهاب بدر الدين السيد.

5- تقرير قطاع الزراعة وموارد الأرض (المرحلة الأولى) سعادة م. راشد محمد خلفان الشريقي.

6- دراسة لمحاصيل الأعلاف في المنطقة الزراعية الوسطى 1993 - عبدالله بن راشد المعلا، م. محمد رضا عوض الله.

7- نبذة عن المراعي الطبيعية في الوطن العربي - د. مصطفى أحمد الشوربجي.

8- التربة في دولة الإمارات العربية المتحدة - تقرير مقدم من : د. أحمد البرشمجي.

9- إدارة الغابات في العين - كتاب عن أنشطة الإدارة.

10- الغابات وجهود تطوير صحراء الإمارات ... قسم الغابات - بلدية أبوظبي.

11- دراسة شجيرات رعوية - م. عبدالله بن راشد المعلا، م. محمد رضاء عوض الله

12- متحف التاريخ الطبيعي منتزه الصحراء الشارقة - تقرير مقدم من : هناء سيف السويدي.

13- إدارة الموارد المائية في دولة الإمارات العربية المتحدة .... تقرير مقدم من : أحمد عبدالرحيم دورابي.

14- الأطلس الوطني - جامعة الإمارات العربية المتحدة - العين 1993.

15- الثروة الحراجية بدولة الإمارات العربية المتحدة - م. عبدالله بن راشد المعلا، م. محمد رضا عوض الله.

16- دراسة قطرية حول تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في دولة الإمارات العربية المتحدة - م. عبدالله بن راشد المعلا، م. محمد رضا عوض الله.

تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الجمهورية التونسية

تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية المراعي والغابات في الجمهورية التونسية

إعداد :

مهندس أول / فطين لحسن

رئيس مصلحة المراعي بالإدارة العامة للغابات

مقدمة :

تحصلت تونس من الحقبة الإستعمارية على موروث طبيعي قليل التهيئة ومتعرض إلى عملية تدهور سريع للموارد الطبيعية. وبعد الإستقلال تواصل الإستغلال المكثف للأراضي. فالنمو الديموغرافي الكبير والبحث عن التحسين المتواصل للدخل والميكنة غير الملائمة وزيادة رقعة الأراضي الزراعية على حساب المراعي والرعي الجائر وقطع الأشجار هي أهم العناصر التي كان لها مفعول مباشر على مظاهر تدهور الموارد الطبيعية.

ولم تكن الإستراتيجيات المتبعة متطابقة مع إستراتجيات مستغلي الموارد الطبيعية حيث لم يقم هؤلاء بكل أشغال التهيئة المنجزة وبخاصة متابعة وصيانة هذه الإنجازات. وتغافلت سياسات الأسعار والإعانات المالية والقروض وقوانين الملكية، عن إدراج عنصر المحافظة على الموارد الطبيعية بين أهدافها.

وللعمل على تفادي هذه الوضعية، إتخذت عدة إجراءات في ميدان تنظيم ومشاركة السكان في التنمية الريفية بصفة عامة، والمحافظة على الموارد الطبيعية بصفة خاصة.

وعملت الدولة التونسية في البداية على هيكلة المجتمع بصفة تدريجية، بإقامة هياكل جهوية ومحلية كالمجالس الجهوية والمجالس المحلية والمجالس القروية للتنمية. وطلب من هذه الهياكل المساهمة في دور تحسين وتعزيز التنسيق بين مختلف مشاريع التنمية المستديمة والتطابق بين محتوياتها، والعمل على تدعيم عملية اللامركزية، مع إيجاد الظروف الملائمة لمشاركة المجتمعات في التنمية المحلية والجهوية.

ولإثراء هذه الإجراءات، شرع في إقامة طرق تنظيمية أخرى للسكان على غرار الجمعيات ذات المصلحة المشتركة التي تعنى بإستغلال المياه في المناطق الريفية وتعاضديات الخدمات والجمعيات الغابية ذات المصلحة المشتركة وجمعيات المحافظة على المياه والتربة.

1- مفهوم التنظيمات والمجتمعات الريفية :

يطلق إصطلاح التنظيمات أو المنظمات غير الحكومية بصفة عامة على التشكيلات المدنية التي تطوعت للمساهمة في تنشيط الحياة الإجتماعية والإقتصادية والبيئية. وتشمل المنظمات ذات الفروع والهيكلة الكبيرة، والجمعيات المحلية والجهوية، والنوادي والتعاونيات والأحزاب السياسية أحياناً. وهي مؤسسات إجتماعية تختلف عن مؤسسات الدولة من جهة، وعن مؤسسات القطاع الخاص من جهة أخرى. ويطلق في تونس على هذه التنظيمات أو المنظمات إسم «جمعيات».

إن استقراء فعل «جمع» ومشتقاته في المعجم العربي على مستوى الدلالة أو الدلالات يكشف لنا عن جل المعاني الحقيقية والمجازية، المباشرة والثانوية التي تحويها أو تشير إليها كلمة «جمعية» على إختلاف دلالاتها ومفاهيمها وإيحاءاتها. ومحاولة تفكيك الدلالات الممكنة لكلمة «جمعية» (بالإستناد إلى مشتقات «جمع») يمكننا إستخراج و/أو إستنتاج بعض السمات (أو المكونات) الدلالية التالية : الإنضمام - التآلف - الإتفاق - التضامن - الإشتراك - الترابط.

وبالإعتماد على هذه السمات الدلالية لكلمة «جمعية»، يمكن أن نعرف الجمعية بأنها: «عدد من الأفراد إلتقوا وعزموا وإتفقوا وأنضموا إلى بعضهم البعض وتوحدوا وتآلفوا وأشتركوا وترابطوا وأمتزجوا وأمتازوا عن غيرهم بصيغة إجتمعوا بها وبفكرة وهدف تعاهدوا على تكريسه».

تتميز هذه الجمعيات والمنظمات عن المؤسسات الحكومية ومنشآت القطاع الخاص بتلقائيتها ومرونتها وتعدد إختصاصاتها في التشكيلة الواحدة، وسعيها للمساهمة بدل سعيها للوصول الى السلطة. إذ ينبع دورها من دافع الإجتماع والتضامن والتآزر والتكافل والتطوع بالفكرة ونشر المعلومة والبناء.

وتقوم الجمعية بمفهومها العام بأدوار عديدة ومتنوعة، يمكن تبويبها على الشاكلة التالية:

* دور تربوي توعوي تثقيفي وتنشيطي للحياة الإجتماعية : وهو الدور الطاغي لدى أغلب الجمعيات. معنى هذا أن ميدان عملها الأول هو العقلية والسلوك. فهي فضاء تدريب للمواطن على خدمة الصالح العام وإحترام الرأي المخالف، وعلى إكتساب روح التضحية

وعلى المشاركة. وهي تعلم النظر الفصيح والموضعي للأمور نظراً لكفاءتها ولموقعها بين طرفي المجتمع (الدولة والمواطن). فيكون لها بذلك دور التأطير الذي تمنحه لا العائلة ولا المدرسة.

* دور إعلامي إتصالي : لأعضاء الجمعية ولعموم المواطنين ولأجهزة الدولة أيضاً. فهي تؤمن بذلك التواصل بين المواطنين وبين تشكيلات المجتمع المدني من جهة، وبين هذه الأخيرة والمجتمع السياسي من جهة أخرى.

* التفكير والتصور والبحث والإشراف على تنفيذ مشاريع تنموية ميدانية : فالجمعيات بإمكانها أن تشخص الأمراض وتحدد المشاكل والنقائص الحقيقية بوضع أصابعها على مواطن الداء ثم تعد المشاريع وتنفذها.

* دور تكميلي : تكمل الجمعيات عمل الدولة وتواصله وتساعدها على التفرغ للمسائل الإستراتيجية والعامة. وهي مصدر للمعلومة المعالجة، وتستطيع أن تتعرف على دواليب الدولة وعلى آراء ومواقف المواطنين وردود أفعالهم إزاء المشاريع وبالتالي مطالبهم وحاجياتهم.

هكذا تكون الجمعية طرفاً في المشاركة أو التشارك الذي يعتبر أساس التنمية المستدامة، بإعتبار أنه لاتوجد تنمية مستدامة حقيقية بدون مشاركة حقيقية.

فقد قال ابن خلدون (إن الإنسان مدني بالطبع)، أي هو مدفوع غريزياً للعيش مع بني جنسه . فقد مرت الحياة الإجتماعية من طور البدائية، في العصور الغابرة للإنسانية، لتصبح «عمراناً» (كما يعبر إبن خلدون عن الإجتماع البشري الحضري أو البدوي) أو «بيئة عمرانية» (حسب تعبيرنا اليوم) نتيجة لتطور الإنسانية نحو الثقافة والحضارة.

كما يبين ابن خلدون في مقدمته، أن العمران يقوم على أعمال يشترك في إنجازها كل أفراد المجتمع من النشيطين (أفراداً ومجموعات) في إطار بيئي – تنموي – علائقي لخصته كلمة «عمران». أي أن الكلمة (عمران) كانت تعني للمتفحص في مدلولاتها، ما تدل عليه كل من عبارات «بيئة حضرية» و «تنمية» و «مشاركة». وإذا كانت للبيئة والتنمية علاقة عضوية مفاهيمياً وفعلياً، كان الأمر كذلك بالنسبة لـ «لمشاركة» و «الجمعيات».

هكذا أشار إبن خلدون إلى مسائل هي اليوم موضوع الساعة وأرسى ما يمكننا من

فهم أشياء صرنا نستعمل العديد من الكلمات والترجمات للدلالة عليها دون التوصل إلى فهمها بالدقة المطلوبة في عديد الأحيان. بل لعل نظرية إبن خلدون خير منطلق لمقاربة مندمجة للإجتماع البشري في علاقته مع الطبيعة.

وكانت المشاركة من أهم النقاط التي إتفقت عليها الدول المجتمعة في قمة الأرض والتنمية بريودي جانيرو في جوان 1992. وخصص (برنامج عمل 21)-(Agenda 21) الذي وقعت عليه هذه الدول قسماً كاملاً لها (من بين 4 أقسام). كما وقع تخصيص قسم من بين ثلاثة أقسام للشراكة والمشاركة في برنامج «عمل متوسط» 21 المنبثق عن الإجتماع الوزاري حول التنمية المستدامة بحوض المتوسط المنعقد بتونس في نوفمبر 1994. ومن جانب آخر، ركزت إتفاقية الأمم المتحدة لمقاومة التصحر على المشاركة والشراكة وأهميتهما إذا أريد النجاح والنجاعة لهذه الإتفاقية.

فالمشاركة (participation volon aire) فعل من وجهة واحدة، بينما التشارك (participation conjointe) فعل من طرفين أو أكثر. والتشريك (participation induite) عملية يتجه بها صاحب القرار أو صاحب السلطة لمن هو أقل منه حولاً وقوة لدعوته أو حمله على المساهمة في عمل ما.

أما الشراكة (partenariat) فهي إطار وعقد أدبي وفعلي للعمل والجهد المشترك بين طرفين أو أطراف مختلفة، فهي تترجم مشاريعاً يلتزم طرفان أو عدة أطراف بإنجازها معاً. وهي مبدأ من نمط التنمية المستدامة، وتضع الأطراف المتشاركة في إطار الشراكة من أجل تنمية مستدامة ووضع مواردها البشرية والمادية والمعرفية في خدمة هدف ينتفع من تحقيقه كل المشاركين أنفسهم وسواهم من المواطنين في نفس الوقت.

ويحدد المشاركين أو المتشاركين في :

* الدولة بأجهزتها السياسية والإدارية والتربوية والثقافية، من وزارات ووكالات ودواوين مؤسسات مختلفة.
* المجتمع المدني من منظمات وجمعيات وتعاونيات ونوادي مدرسية وجامعية وخلايا تطوعية بالمؤسسات العمومية والخاصة والمواطنين بصفة عامة.
* القطاع الخاص من مؤسسات صناعية وتجارية وخدماتية.

وبصفة خاصة يكون مفهوم التنظيمات الريفية العاملة في مجال حماية وصيانة وتنمية الغابات والمراعي في تونس هو تنظيم وتجميع متساكني الغابات والمراعي في نطاق مجامع أو الجمعيات ذات المصلحة المشتركة وذلك للمشاركة في الأعمال الرامية إلى حماية وصيانة وتنمية الغابات والمراعي وإستغلال مواردهما.

2- أهداف المجتمعات الريفية العاملة في مجال حماية المراعي والغابات في تونس:

تهدف المجتمعات الريفية العاملة في مجال حماية المراعي والغابات والتي يطلق عليها في تونس إسم «الجمعيات الغابية والرعوية ذات المصلحة المشتركة» وهي تضم السكان القاطنين بالغابات والمراعي إلى:

- إدماج سكان الغابات والمراعي في مخططات التنمية المستديمة لهذا القطاع، وذلك بتشريكهم في الأعمال الرامية إلى حماية وتنمية الثروة الغابية والرعوية والإستغلال المحكم لمواردهما.
- العمل على تحسين ظروف الحياة الإقتصادية والإجتماعية للمتساكنين.
- المساهمة في إنجاز الأعمال والخدمات المعدة للترفيع في الإنتاج الخشبي والرعوي.
- إحكام إستغلال المراعي الطبيعية والمحسنة وصيانتها بما يتلاءم والإمكانيات المتاحة.
- إستغلال وترويج المنتوجات المتأتية من ملك الدولة للغابات طبقاً لتراتيب مجلة الغابات الجاري بها العمل.
- بعث ورشات ومؤسسات لتنمية الصناعات التقليدية وتحويل وتصنيع وخزن وتثمين وترويج مختلف المنتوجات الفلاحية والغابية والحلفاء.
- إستغلال الفجوات الغابية والأراضي ذات الصبغة الغابية بملك الدولة للغابات فلاحياً بإدماج عنصر تربية الماشية.
- توفير مصادر بديلة للطاقة.

وبصفة عامة ترشيد ممارسة حق الإنتفاع وإستغلال المراعي وتحسيس متساكني

الغابات والمراعي لاحترام أحكام مجلة الغابات والمحافظة على الثروات الطبيعية.

3- أهم الميادين التي تعمل فيها الجمعيات الغابية والرعوية ذات المصلحة المشتركة:

أهم الميادين التي تعمل فيها الجمعيات الغابية والرعوية ذات المصلحة المشتركة هي التالية:

- تنفيذ برامج التشجير الغابي.
- حماية وصيانة وتنمية المراعي.
- انتاج المشاتل الغابية والرعوية.
- صيانة وتنمية منابت الحلفاء.
- صيانة وإستغلال المراعي المحسنة وتحسين طرق الرعي بها.
- حماية الغابات من الحرائق والآفات.
- تنفيذ برامج تهيئة الغابات.
- تثبيت الكثبان الرملية ومقاومة الإنجراف المائي والهوائى.

وتتواجد الجمعيات الغابية ذات المصلحة المشتركة في ملك الدولة للغابات بمناطق الشمال والوسط الغربي للبلاد التونسية. أما جمعيات المراعي، فهي تتمثل في هياكل مؤسساتية تسمى «مجالس التصرف» في الأراضي الإشتراكية ذات الصبغة الرعوية والتي توجد بمناطق الوسط والجنوب التونسي.

4- الإطار القانوني للمجتمعات الريفية :

الإطار القانوني الذي يحدد العلاقة بين المجتمعات الريفية العاملة في مجال حماية المراعي والغابات والإدارة هو مجلة الغابات (قانون رقم 20 لسنة 1988 مؤرخ في 13 أبريل 1988) والتي تنص على:

- حقوق وواجبات المنتفعين بملك الدولة للغابات.
- إحداث الجمعيات الغابية ذات المصلحة المشتركة.
- إخضاع أراضي المراعي لنظام الغابات ومباشرة الرعي.
- حماية الغابات من الحرائق ومن الحشرات والأمراض.

- المحافظة وإحياء والتصرف وإستغلال منابت الحلفاء.

5- أهمية الموارد الطبيعية الغابية والرعوية والملكية السائدة :

تغطي الغابات والمراعي الطبيعية جزءاً هاماً من مساحة البلاد التونسية وذلك حسب نتائج الجرد الوطني للموارد الغابية والرعوية الذي تم إنجازه سنة 1995، إذ تصل المساحة الجملية لهذه الموارد الطبيعية الى حوالي خمسة ملايين ونصف المليون من الهكتارات تتوزع كما يلي:

صنف الغابات والمراعي	المساحة(هك)	الملكية	أصحاب حقوق الإنتفاع
الغابات والمراعي الغابية	970000	ملك الدولة	سكان الغابات
المراعي بمناطق الحلفاء	743000	ملك الدولة و أراضي إشتراكية	سكان الغابات أو المجموعة المعنية بالأمر
المراعي الدولية	150000	ملك الدولة	المؤسسة المتصرفة
المراعي الإشتراكية	2350000	أراضي إشتراكية	المجموعة المعنية بالأمر
مراعي خاصة في منتهى الشياع	85000	ملك مجموعة من الخواص	المجموعة المعنية بالأمر
المراعي الخاصة	1200000	ملك خواص	الفرد المالك
المجموع	5498300		

وتمثل الغابات والمراعي حوالي 33٪ من مجمل مساحة البلاد، مما يدل على أهمية هذا القطاع وعلى الدور الرئيسي الذي يلعبه في المجال الإقتصادي والإجتماعي والبيئي. أما نسبة مساحة المراعي، فهي ترتفع إلى 80٪ بالمناطق الجافة والصحراوية ويخضع الجزء الأوفر منها إلى الإستغلال الجماعي وذلك على مساحة 4.3 مليون هك.

وتجدر الإشارة الى أن ضعف الوعي البيئي أدى الى تقلص مساحة الغابات والمراعي مع تراجع في الإنتاج العلفي، حيث تم خلال الفترة 1992/1971 اكتساح ما يناهز المليون هكتار من الأراضي الرعوية الجيدة بزراعة الحبوب وغراسة الأشجار المثمرة، إضافة الى العوامل المناخية القاسية والإستعمالات العشوائية والرعي الجائر لاسيما بالمراعي الجماعية، الشيء الذي نتج عنه تدهور الغطاء النباتي وتصحر جزء هام من المراعي مما أدى إلى تدني إنتاجها العلفي لمستوى لايتجاوز تغطية 25٪ من الحاجيات الحالية للقطيع مقارنة بتغطية تفوق 65٪ في الستينات.

ويوجد في أغلب الحالات نزاعات بين الأطراف المستغلة وتضارب المصالح والأهداف نتيجة لتفكك الروابط الإجتماعية واختلاف الإدارة من حيث وطريقة إستعمال الموارد الطبيعية حيث يفرط المربون في الإستغلال. ونتيجة لهذه الممارسات، تفاقمت الإنعكاسات السلبية وشهدت أجزاء هامة من المراعي تدهور حاد، كما إنقرضت الأصناف الرعوية الجيدة جزئياً أو كلياً وبلغت نسبة التعرية بالعديد من المناطق أكثر من 75٪، حتى أصبحت مهمة إستعادة الغطاء النباتي عسيرة تتطلب تضافر جهود كبيرة لا يمكن أن تعطى نتيجة دون شراكة بين الإدارة والمجتمعات الريفية.

6- الهياكل التنظيمية للمجتمعات الريفية العاملة في مجال حماية المراعي والغابات:

بالمناطق الغابية، تمثل الجمعيات الغابية ذات المصلحة المشتركة والمتكونة من مجموعات متساكني الغابات أصحاب حقوق الإنتفاع، الهيكل التنظيمي للمجتمعات الريفية. هذا الإطار القانوني يمكن المنتفعين من أن يتجمعوا في نطاق جمعيات غابية ذات مصلحة مشتركة تهدف إلى إدماج سكان الغابات، وتشريكهم في الأعمال الرامية الى حماية وتنمية ملك الدولة للغابات وإستغلال موارده. وقد ضبطت كيفية تنفيذ الأعمال المشار اليها أعلاه. وتتمتع الجمعيات الغابية ذات المصلحة المشتركة بالشخصية المدنية، وقد ضبطت بأمر شروط تكوين وتنظيم وسير عمل الجمعيات المذكورة كما يجب أن يكون النظام الأساسي للجمعيات الغابية ذات المصلحة المشتركة مطابقاً للنظام الأساسي الأنموذجي المصادق عليه بأمر.

أما بالنسبة إلى المناطق الرعوية، فالهيكل التنظيمي للجمعيات الأهلية يتمثل في

مجالس التصرف. وتجدر الإشارة إلى أن أراضي المراعي التابعة لملك الدولة للغابات وأراضي المرعي الداخلة في ملك الدولة الخاص وأراضي المرعي الإشتراكية والأراضي التابعة للضيعات الكبرى الخاضعة للإنزال بدون إشهار، والتي لم يقع إسنادها تخضع لنظام الغابات، وذلك بموجب أحكام مجلة الغابات الجاري بها العمل. وفي هذا الإطار أحدثت بكل ولاية في الجمهورية التونسية لجنة خاصة مكلفة بتحديد أراضي المراعي المذكورة أعلاه لغرض إخضاعها لنظام الغابات. وتقوم هذه اللجنة بدراسة الملف المتعلق بتحديد أراضي المراعي والذي يحتوى على :

- خريطة أراضي المراعي المزمع إخضاعها لنظام الغابات، توضح أهمية هذه المراعي ووضعها الإداري والعقاري.
- قائمة بأسماء المستحقين لكل مجموعة وكل مجلس تصرف وعدد مواشيهم.

وتكون تركيبة هذه اللجنة كما يلي:

- الوالي : رئيس.
- المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية : عضو .
- ممثل عن مجلس تصرف المجموعة المعنية بالأمر أو المؤسسة المكلفة بإدارة الأراضي المزمع إخضاعها لنظام الغابات : عضو.
- ممثلين إثنين عن الفلاحين المعنيين بالأمر : عضوين.

ويهدف إخضاع أراضي المراعي لنظام الغابات إلى تحقيق دوام هذه المراعي وتجديدها وتحسينها، مع الأخذ بعين الإعتبار المصالح الشرعية لمستعملي هذه الأراضي بصفة قانونية.

7- النماذج الرائدة بتونس في مجال مشاركة المجتمعات الريفية في حماية المراعي والغابات :

تتمثل النماذج الرائدة بتونس في مجال مشاركة المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في تطبيق أمثلة التهيئة الغابية والرعوية، ويكون هذا التطبيق موضوع إتفاقية تبرم بين وزارة الفلاحة من ناحية، والممثلين المؤهلين للجماعة أو المؤسسة المعنية من ناحية أخرى وتوضح هذه الإتفاقية خاصة:

- أهمية وموقع الأرض المعنية.

- الترتيبات الناجمة عن التهيئة الغابية والرعوية.
- مدة صلاحية الإتفاقية.
- مسؤولية كل الطرفين.
- جميع الشروط الأخرى التي قد تكون مفيدة.

وبالنسبة الى أراضي المراعي، تقع مباشرة الرعي طبقاً للتدابير التي تحددها أمثلة التهيئة الرعوية، ويمنح حق الرعي إلى:

- أصحاب حقوق الإنتفاع بالنسبة للمراعي التي على ملك الدولة للغابات.
- المجموعات المؤهلة للتصرف في أراضي المراعي التابعة لملك الدولة الخاص.
- المستحقين بالنسبة للمراعي الإشتراكية أو التابعة للضيعات الكبرى الخاضعة للانزال بدون أشهار والتي لم يقع إسنادها.

وتكون الأنشطة التي تقوم بها المجتمعات الريفية مطابقة للمخططات الفنية للتهيئة الغابية والرعوية التي تضعها الإدارة، مع تشريك مستعملي هذه الأراضي في الدراسة التي تشتمل خصوصاً على مايلي:

- نظام إستغلال لكل مرعى مبني على حالة النباتات مبين به كيفية تداول المواشي على القطع، مع تحديد عدد المواشي المسموح لها بالرعي.
- مختلف أعمال تحسين المراعي الموصى بها مثل الغراسات الرعوية والبذر والحماية.
- مجموعة الأشغال الأساسية الضرورية للصيانة والتحسين والإستغلال المجدي مثل فتح المسالك وبناء المآوي ونقط المياه وتقسيم المراعي إلى قطع.
- مجموعة التدابير المتعلقة بتربية الماشية.

8- الإمكانات المتاحة للمجتمعات الريفية في مجال حماية المراعي والغابات بتونس:

يبلغ عدد السكان بالغابات والمراعي الغابية حوالي مليون نسمة (مايقارب 150000 عائلة) أي بنسبة تفوق 10٪ من عدد سكان البلاد. ويعيش هؤلاء السكان داخل تجمعات سكانية تسمى بالدوار تضم عادة بين 10 و 60 عائلة متمركزة داخل الفجوات الغابية وحول نقط المياه حيث تتوفر مساحات لتعاطي الأنشطة الفلاحية وتربية الماشية والعمل

في نطاق المشاريع الغابية.

ومن أهم مميزات الوضع الإقتصادي والإجتماعي لسكان الغابات ما يلي:

* التواجد في مناطق جبلية قليلة الخصوبة ذات موارد طبيعية محدودة وصعبة الإستغلال.
* ضعف الدخل السنوي لسكان الغابات مقارنة بالمعدل الوطني.

ويمارس هؤلاء السكان ضغوطاً على المحيط الغابي والرعوي، ويرجع ذلك أساساً الى الإرتفاع المتزايد في الكثافة السكانية وتزايد حاجياتهم للأراضي الفلاحية والمنتوجات الغابية.

وقد توخت الإدارة التونسية سياسة تدريبية تتسم بنظرة شمولية تأخذ بعين الاعتبار جميع مكونات المنظومة الغابية والرعوية، وتهدف إلى تحقيق تنمية مستديمة تفي بالحاجيات الإقتصادية والاجتماعية لسكان الغابات والمراعي والمحافظة على الثروة الغابية والرعوية وتنميتها دون الإخلال بالتوازن الطبيعي والبيئي. ويمثل تنقيح مجلة الغابات سنة 1988، الدليل على إرساء هذه التوجه، إذ تنص في فصلها 43 على إمكانية تنظيم سكان الغابات في إطار جمعيات غابية ذات مصلحة مشتركة، وأعتبارهم كشريك مسؤول مطالب بلعب دور كبير في التنمية والمحافظة على الثروات الطبيعية.

وتعتمد هذه السياسة على القواعد والمبادىء التالية:

* تثبيت سكان الغابات والمراعي في أماكنهم وتشريكهم في كافة مراحل التهيئة والتصرف والتنمية للموارد الغابية باعتبار أن مشاركة متساكني الغابات في الأشغال الغابية شرط أساسي لإنجاحها والتزام فعال من طرفهم بالمحافظة على الثروة الغابية والرعوية وتنميتها.
* تكثيف المشاريع المختصة والموجهة أساساً إلى تحقيق الحاجيات الإجتماعية والإقتصادية لسكان الغابات والمراعي دون تهديد التوازن البيئي مع المساهمة في تنميته.
* تنظيم المنتفعين وتحسيسهم بالمسؤولية، وذلك بالإعتماد على إستراتيجية حوار وتفتح مع المنظمات المحلية مع التشجيع على الفئات ذات المصلحة المشتركة.

وتتمثل الإمكانات المتاحة للمجتمعات الريفية العاملة في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات في الإعتمادات المالية المتوفرة في نطاق العديد من مشاريع التنمية الغابية والرعوية، التي توضع على ذمة هذه الجمعيات مع التأطير الذي توفره الإدارة قصد ارسائها وجعلها تنشط في حدود مهامها المبينة في مختلف النصوص التشريعية.

9- منجزات المجتمعات الريفية وأثرها التنموي على مستوى القطر :

منذ سنة 1998 إنطلق تنفيذ برنامج عمل لتركيز ومتابعة وتقييم 33 مجمع غابي ذو مصلحة مشتركة، حيث إستوفى 15 مجمع كافة مراحل التكوين بحصولهم على التأشيرة القانونية التي تخول لهم النشاط الفعلي. ويبلغ عدد المنتفعين من هذه المجامع حوالي 20 ألف سكان، وذلك في نطاق تنفيذ مختلف مشاريع التنموية الغابية والرعوية والفلاحية الممولة من ميزانية الدولة أو من منظمات دولية مثل البنك الدولي أو عن طريق التعاون الثنائي مع ألمانيا وأيطاليا واليابان وغيرها من الدول.

ولدعم عمل المجامع المحدثة، قامت الإدارة خلال سنة 1999 بإبرام عقود عمل معها بما يعادل مليون ديناراً. كما أعدت الإدارة مشروعاً لدعم التصرف المشترك في المنظومات الغابية والرعوية بتكلفة 8.1 مليون دينار، وبتمويل في إطار التعاون الفني الألماني، سينطلق في العمل خلال سنة 2001 وهو ما سيمكن من دفع عملية تركيز هذه المجامع ومزيد من الإحاطة بها لدعم نشاطاتها التنموية.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفي إطار المشروع الثاني للتنمية الغابية الممول بالتعاون مع البنك الدولي، أدرجت عمليات نموذجية للتنمية المندمجة في 10 مناطق غابية بهدف وضع منهجية لتنظيم تشريك متساكني الغابات في التنمية والمحافظة على الثروات الغابية والرعوية، مع الحرص على تحسين ظروفهم الإقتصادية والاجتماعية. وتهم هذه العماليات حوالي 17600 ساكن، بتكلفة جملية تقدر بـ 14 مليون دينار ومن المتوقع الإنتهاء من إنجازها في موفي سنة 2001.

وتم في نطاق هذا المشروع إنجاز أشغال بناء مدارس ومستشفيات صغيرة وتعبيد طرق غابية، وإدخال النور الكهربائي وقنوات الماء الصالح للشراب، مع برمجة أشغال صيانة تهيئة وتنمية الغابية والرعوية في 8 مناطق غابية.

إضافة إلى هذه المشاريع، توجد مشاريع أخرى تجرى بمشاركة المجتمعات الريفية العاملة في مجال حماية وصيانة الموارد الطبيعية الغابية والرعوية نذكر منها:

- برنامج تكوين (06) مجامع غابية ذات مصلحة مشتركة بولاية القيروان بالوسط الغربي للبلاد، مع تشريك منظمة غير حكومية محلية. وهذا البرنامج ممول بالتعاون مع صندوق تنمية ألماني (KFW).

- مشروع تكوين (36) مجمع غابي ذات مصلحة مشتركة بولايات الشمال والوسط الغربي حول أشغال تحسين المراعي التي أنجزت في نطاق المشروع الثاني لتنمية الغابات وممول بالتعاون مع البنك الدولي.

10- المعوقات التي تواجه تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية المراعي والغابات في تونس:

*** المعوقات الفنية :**

- صعوبة التضاريس وضحالة تربة المناطق الموضوعة على ذمة الهياكل المحسنة للمراعي والغابات، يشكل أحد العوامل التي تحول دون تحقيق نسبة نجاح عالية في تنمية وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية المراعي والغابات.
- الظروف المناخية الصعبة وقلة الأمطار لاتوفر الظروف الملائمة لتثبيت هذه المجتمعات الريفية.
- إفتقار جزء هام من المراعي الى المرافق الضرورية كنقط المياه والمسالك والظل، يجعل إستغلالها من طرف المجتمعات الريفية صعباً.
- عدم توفر الكفاءات والمختصين في مجال تنمية المراعي بأعداد كافية قصد تأمين التأطير الكافي لتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات.
- غياب الدراسات الدقيقة في موضوع تكوين الجمعيات.

*** المعوقات المؤسسية :**

- التفاعل الضعيف لبعض الفئات من المستفيدين وعدم إقتناعهم بجدوى تكوين المجامع الريفية.

- عدم إبداء بعض الجماعات الإهتمام التام لتنمية وصيانة المراعي والغابات.
- عدم إقتناع المجموعات المعنية بالتهيئة والإستغلال الجماعي للمراعي ورغبتها في التملك الفردي للأرض، تمثل أبرز العوائق لتنفيذ جزء هام من برامج تنمية وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات.
- صعوبة تكوين المجامع الريفية لعدم توفر أعداد كبيرة من المربين القادرين والمقيمين بالمراعي، حيث أن الرعاة هم الساهرون على القطيع بالمراعي في حين تعود القرارات والخيارات إلى المالكين الذين يتعاطون أنشطة أخرى ويقطنون القرى والمدن.

*** المعوقات المالية :**

- رغم أهمية الإعتمادات المرصودة سنوياً من قبل الدولة، فهي تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الإعتمادات اللازمة لبلوغ التنمية المرجوة للغابات والمراعي.
- صعوبة توفير إعتمادات خارجية قصد تمويل مشاريع التنمية الغابية والرعوية، وذلك لتشعب الوضع العقاري ولضعف المردودية الإقتصادية لهذه المشاريع.

*** المعوقات القانونية والتشريعية :**

- عدم إقتناع الجماعات ورفضها لمبدأ التهيئة وللإجراءات والتراتيب التنظيمية التي تتضمنها القوانين والتشريعات، حيث تستوجب تهيئة المراعي الحماية لفترات طويلة قد تتجاوز الثلاث سنوات وهو ما يحد من حرية التصرف والرعي.
- رغبة العديد من الجماعات والأفراد في خصخصة الأراضي الإشتراكية بالرغم من النتائج السلبية التي آلت إليها عدة أراضي مسندة بفعل التوسع في الغراسات العشوائية وأستخدام الآلات الفلاحية الضارة بالمحيط.
- ساهمت عملية إسناد الأراضي وخوصصتها في تشتت الملكية وأستبدال الصبغة الرعوية لجزء هام من هذه الأراضي، وفي إستفحال ظاهرة التصحر.

11- التوجهات الرئيسية لتعزيز دور المجتمعات الريفية في مجال حماية الراعي والغابات في تونس:

نظراً لما يضطلع به قطاع الغابات والمراعي من دور ريادي في التنمية الإقتصادية الشاملة، وفي المحافظة على التوازنات البيئية والإجتماعية للبلاد، وفي الحفاظ على التراث المحلي والتنوع البيولوجي بتونس، توجهت الإدارة قصد تعزيز دور المجتمعات الريفية في

مجال حماية وصيانة المراعي والغابات في سياسة تنظيم الفلاحين ضمن هياكل تنموية جديدة قادرة على إستيعاب أكبر عدد منهم، وعلى الإلمام بأغلب مشاغلهم فكان إستحداث مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري بمقتضى القانون رقم 43 لسنة 1999 المؤرخ في 10 ماي 1999 الذي أريد من إستصداره تحقيق هدفين متكاملين :

* توسيع مجالات تدخل الجمعيات القائمة حالياً في مجالات الغابات والمراعي والمياه والمحافظة على المياه والتربة وغيرها بما يضمن إستجابتها لتطلعات كافة منخرطيها.

* تحقيق الجدوى المرجوة من تنظيم الفلاحين ضمن هياكل جمعيات وذلك بتوحيد الطاقات وتجميع الامكانيات ضمن مجامع متعددة المهام، بدلاً من تشتت الجهود داخل جمعيات شديدة التخصص والإلتصاق بميادين محددة.

فهذا التنظيم الهيكلي الجديد يجعل المجامع قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تعيشها تونس اليوم، إذ ستتولى هذه المجامع توحيد الجهود وتقديم كل المستلزمات الفلاحية التي غالباً ما يصعب على الفلاح الصغير توفيرها بمفرده.

وتتمثل الغاية من إحداث مجامع تنمية في قطاع الغابات والمراعي في تأمين حاجيات المالكين والمستغلين من وسائل الإنتاج، ومن الخدمات المرتبطة بجميع مراحل الإنتاج والتحويل والتصنيع والإتجار وفي إرشادهم إلى أنجع السبل المؤدية إلى تثمين مجهوداتهم وإنجاز الأشغال المرتبطة بأنشطتهم.

هذا وتتمتع مجامع التنمية بالشخصية المدنية وهي مؤهلة للتقاضي ويمكنها شراء وبيع ومعاوضة ورهن كل الأموال التي تملكها بشرط أن تندرج هذه العمليات في اطار انجازها لمهامها. وتتمثل هذه المهام على وجه الخصوص في:

- حماية الموارد الطبيعية وترشيد استعمالها.
- إنجاز الأشغال المرتبطة بتهيئة وصيانة الغابات والمراعي.
- تجهيز مناطق تدخلها بما تحتاجه من تجهيزات ريفية.
- العناية بالغراسات وحراستها.

- مساعدة الهياكل المعنية بتطهير الأوضاع الزراعية والغابية والرعوية.
- تطوير نظم الرعي وأساليب تربية الماشية.
- تأطير منخرطيها وإرشادهم إلى أنجع التقنيات في القطاع.
- مساعدة منخرطيها على تثمين منتجاتهم في الأسواق الداخلية والخارجية.
- ربط صلات تعاون وتبادل للخبرات في مجال الغابات والمراعي مع الهياكل الفلاحية الأخرى في الداخل والخارج.

وبصفة عامة القيام بكل مهمة من شأنها دعم المصالح المشتركة لمنخرطيها. هذا ويتم تنظيم مجامع التنمية وتسييرها وطرق متابعتها ومراقبتها طبقاً لنظام أساسي يكون مطابقاً لنظام أساسي نموذجي مقترح من وزير الفلاحة.

وتخول مجلة تشجيع الإستثمارات الصادرة بالقانون رقم 20 لسنة 1993 المؤرخ في 27 سبتمبر 1993 الإنتفاع بامتيازات تتعلق بالإستثمارات التي تنجزها مجامع التنمية في نطاق أنشطتها، وذلك قصد تحسين ظروف الحياة ومستويات معيشة الأفراد والمجتمعات الريفية للرفع من مستوى أدائها في حماية المراعي والغابات، ونخص بالذكر الأنشطة التالية:

- إستغلال وترويج المنتجات المتأتية من الغابات والمراعي والإنتاج الحيواني طبقاً للتراتيب الجاري بها العمل.
- بعث ورشات ومؤسسات لتنمية الصناعات التقليدية وتحويل وتصنيع وخزن وتثمين وترويج مختلف المنتوجات الفلاحية والغابية والرعوية والحلفاء.

12- مقترحات تحسين مشاركة المجتمعات الريفية في مجال حماية وتنمية الموارد الغابية والرعوية بتونس:

تكون المجتمعات الريفية في أغلب الأحيان أكثر المجتمعات عزلة وأقلها حظاً من التفاعل والتشاور مع المخططين ومتخذي القرار والفنيين. ولذلك نجد مشاريع وبرامج تنمية الغابات والمراعي ذات جدوى محدودة، لأنها تفتقر غالباً إلى التوجه نحو تحقيق أهداف وتطلعات المجتمعات الغابية والرعوية وتوفير إحتياجاتهم الأساسية.

إذن لابد من تنشيط مساهمات المجتمعات الغابية والرعوية في إعداد وتنفيذ وتقويم برامج تنمية الموارد الغابية والرعوية ومنحهم فرصة أكبر للمشاركة في إتخاذ القرارات التي تؤثر في إستغلال مواردهم. وذلك يجعل برامج تنمية وحماية الغابات والمراعي أكثر فعالية وأقل تكلفة لإعتمادها على رؤية المجتمعات المستهدفة والمستفيدة من البرامج التنموية، وعلى طرق معالجة وضمان حماية هذه الموارد من التدهور.

فدعم وتشجيع هذه المشاركة بالمزيد من التوعية وتوفير المعلومات الأساسية للمجتمعات الغابية والرعوية، من شأنه أن يساعد على الرفع من مستوى الوعي البيئي وتطوير دور المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات بتونس.

لذلك يقترح تخصيص برامج إعلامية للمجتمعات المعنية بالأمر وتكوين وحدات إرشاد محلية، مع تكثيف حملات التوعية في فترات التجمع الموسمي للرعاة وذلك في نطاق مختلف المشاريع التنموية. ولابد من تدعيم حلقات الوصل الموجودة بين المجامع والأجهزة الأخرى للتفكير وتبادل المعلومات والخبرات وذلك عن طريق الإدارة بالتعاون مع منظمات غير حكومية محلية أو دولية.

وأصبح من الأكيد أن تغلغل فعاليات التنمية وسط المجامع الغابية والرعوية يزيد من فرص نجاح البرامج وكلما كانت مسؤوليات إتخاذ القرار والتنفيذ والتقويم موكلة لهم كلما زاد حماسهم وتجاوبهم وتحملهم لمسؤولية حماية وتنمية الموارد الغابية والرعوية.

ولتحسين مشاركة المجتمعات الريفية في مجال حماية وتنمية الموارد الغابية والرعوية بتونس، يقترح أيضاً:

- وضع برنامج تدخل خاص بإحداث مجامع التنمية في قطاع الغابات والمراعي ودعم نشاطاتها.
- دراسة كيفية تمويل أشغال تنمية وصيانة الغابات والمراعي وذلك ببحث إمكانية الرفع من مساهمة المستفيدين من البرامج، مع تخفيض الضغوطات على ميزانية الدولة وتعزيز مصادر التمويل الخارجي.
- تنظيم ندوات حول التصرف الجماعي في الغابات والمراعي وتشريك كافة الأطراف المعنية بالأمر.

تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الجمهورية الجزائرية

تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الجمهورية الجزائرية

إعداد

الانسة الزهرة غازي

مدير مركزي في المديرية العامة للغابات – وزارة الفلاحة

التعريف بالمناطق الجزائرية :

تقدر مساحة الجزائر بنحو 238 مليون هكتار، وتأوي هذه المساحة مناطق جغرافية مختلفة و 5 أقاليم بيو مناخية (الرطبة – الشبه رطبة – الشبه جافة – الجافة والصحراوية).

منها :

* تغطي المنطقة الصحراوية (الصحراء) 200 مليون هكتار، أي 80٪ من المساحة الكلية وهي خاضعة في جميع منشآتها الاجتماعية – الاقتصادية الى ترمل شامل نتيجة النمو الكبير الذي لم يأخذ غالبا بعين الاعتبار الجانب الايكولوجي.

وفي شمال البلاد الذي تقدر بمساحة 38 مليون هكتار نجد أن :

* تمثل المنطقة السهبية 20 مليون هكتار منها تمثل وهي عبارة عن منطقة جافة وشبه جافة، تتميز بضعف مقاومتها لمسلسل التصحر . هذه المنطقة الاكثر هشاشة تتحمل ماشية تفوق 6 مليون رأسا وسكان يقدرون بأربعة مليون نسمة يستغلون غالبا الاراضي بصفة عشوائية ، وبالتالي يطالبون بموارد تفوق بكثير امكانيات الارض التي تتميز بالهشاشة بسبب ندرة الغطاء النباتي، ونظرا للمناخ الجاف القاسي، الذي يؤدى الى موجات متعاقبة من الجفاف وهكذا نرى أن الاستغلال المفرط للموارد النباتية وللاراضي البور واستعمال تقنيات الحرث غير لائقة، تزداد المساحات المتصحرة.

* تمثل المناطق الجبلية 12 مليون هكتار تمثل، التي تقع فيها أكثر من 80٪ من مساحات الغابات ، هي معرضة :

-للحرائق (20.000 هكتار سنويا).

- للانجراف المائي نتيجة التقنيات الزراعية المستعملة (حرث في اتجاه المنحدرات..) من طرف السكان القاطنين في المنطقة، والرعي الدائم والمفرط والامطار الطوفانية ، مما يؤدى الى انخفاض خصوبة الاراضي (تلف حوالى 120 مليون طن سنويا من التربة) وانخفاض قدرة تخزين المياه (المقدرة بـ 4.5 مليار متر مكعب) يسبب الإطماء السدود بوثيرة 30 مليون متر مكعب سنويا وهذه تعد أسوأ نتيجة علما بأن نقص تعبئة الماء يمثل عامل يحدد من التنمية الاقتصادية.

توزيع الاراضي حسب الاستغلال :

* 40.6 مليون هكتار مستعملة من طرف الزراعة منها :

- 0.53 مليون هكتار مخصصة للاشجار المثمرة والكروم.

- 0.042 مليون هكتار مخصصة للمروج الطبيعية.

- 4.2 مليون هكتار مخصصة للزراعة.

- 31.5 هكتار مخصصة للمراعي.

- 0.93 مليون هكتار متعلقة بالاراضي الغير المنتجة المستثمرات الزراعية.

* 3.9 مليون هكتار تمثل مساحة الغابات منها 1.47 مليون هكتار تمثل الغابات الممنتجة لانواع مختلفة (الصنوبر الحلبي - الفلين - الارز - البلوط)

* 2.6 مليون هكتار تمثل مساحة الحلفاء.

* 190.8 مليون هكتار تمثل الاراضي الغير المنتجة والغير المخصصة للزراعة.

نستنتج من هذه الارقام :

1- أن نسبة الاراضي الزراعية المفيدة لاتتعدى 0.28 هكتار للفرد الواحد مع العلم أنه يقطن حاليا في الجزائر أكثر من 29 مليون نسمة مع التقدير ان هذه النسبة ستتقلص الى 0.15 هكتار للفرد الواحد في عام 2020 .

2- أن نسبة الحراج لايتعدى 11٪ لشمال البلاد و سواء 3٪ لكل القطر وهذا ضئيل جدا عندما نعرف أن النسبة المعمول بها دوليا تقارب 20٪.

يقارب عدد السكان في الجزائر حوالى 29 مليون نسمة وتمثل نسبة السكان الريفيين اكثر من 50٪ وهي موزعة خاصة في المناطق الجبلية والسهبية.

الجمعيات والمنظمات غير الحكومية :

سمح القانون المتعلق بالجمعيات، المصدق عليه من طرف الحكومة في سنة 1990 بانشاء عدة منظمات غير حكومية وجمعيات (500) منها 250 جمعية متخصصة في مجال حماية البيئة والطبيعة، ونظراً لقلة الخبرة فإن اكثر ما ليست ذات فعالية. ولكن منها حوالى 50 جمعية تعمل وتبذل جهود مقدرة كما أن 10 منها لها نظام وطني. وللعلم معظم هذه الجمعيات متركزة في الشمال والقليل في المناطق المهددة بالتصحر.

وفي الوضع الحالي ينحصر عمل هذه الجمعيات في إطار أنشطة تخص التحسيس والارشاد وتوعية السكان، والبعض منها متخصصة في جمع المعلومات العلمية ومراقبة الانظمة البيئية واقتراح بعض المقاييس للحفاظ على البيئة.

ولكي يتم إنجاز أنشطة اكثر أهمية ، فانه لابد من تدعيم قدرات هذه الجمعيات ووضع شراكة مع مؤسسات الدولة.

هذا وقد حقق تنظيم الجمعيات في إطار تطبيق توصيات الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر إنشاء اللجنة الوطنية للمنظمات غير الحكومية الجزائرية لمكافحة التصحر (CNOA-RIOD) ومهمتها :

- تنمية وتبادل المعلومات.
- التعريف بالموارد المالية لمشاريع مكافحة التصحر.
- تنظيم اللقاءات الموضوعية.

وتوجد في الجزائر غرفة فلاحية وطنية مدعمة بغرف ولائية (48)، والتي تلعب دور الوسيط بين الفلاحين والمؤسسات الحكومية ، كما أن لها دور هام إذ تمثل كل الفلاحين حسب أنظمة الزراعة وهي مسندة من طرف الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، الذي يمثل ولائياً

الاستراتيجية والتوجيهات العامة :

مواجهة لمشاكل عدم المساواة في توزيع الموارد الطبيعية (الماء، التربة والنبات) وهشاشتها ، بذلت ولازالت تبذل بلادنا جهوداً معتبرة للحفاظ والحماية والاستغلال العقلاني المرشد للثروة الطبيعية الوطنية.

على الرغم من الارتفاع السكاني المضطرد، والذي يجب أن يقابل بوتيرة متسارعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فان الجزائر لم تتجه نحو الاستغلال العشوائي للاراضي المهددة بالانهيار الايكولوجي الذي سيؤدى الى فقدان التوازن الاقليمي في توزيع الموارد.

ويكون التسيير العقلاني للموارد الطبيعية ، احدى الاولويات لسياسة التنمية الفلاحية والريفية في بلادنا، ولهذا ، ثابرنا على توجيه التنمية المستدامة حسب المناطق ويرتكز ذلك بصفة خاصة على :

- تطبيق منهجية متعددة الانظمة بين القطاعات وإجراء مشاورات بين مختلف بانجاز مخططات التنمية الريفية (غابات ، فلاحة ، الري ...).
- تحسين مستوى الموارد الإنسانية بإطلاق برامج تكوين وإرشاد متعلقة بتقنيات وممارسات ايكولوجية موافقة وملائمة للأنظمة البيئية .
- المباشرة في باعداد منهجيات متكاملة في إطار الدراسة وتهيئة المحيطات لتعيين ووضع سياسة عقلانية للاستغلال الوسط وتسيير الموارد المائية الترابية والنباتية حتي نحافظ عليها كميا وكيفيا ضد كل تدهور وتلوث والعمل على، وتثبيتها وإعادة التوازن الإيكولوجي.
- إدماج التوجيهات الاجتماعية الاقتصادية في كل مخطط تهيئة بطريقة منسجمة مع المعطيات الطبيعية، اهتماما بالتنمية الاقليمية المتوازنة بين الانسان والطبيعة.
- ترقية البرامج المندمجة لاستصلاح الاراضي مع المشاركةالحقيقية للسكان المحليين لمنع خطورة تدهور التوازن الايكولوجي من اجل التنمية الريفية المستدامة.
- منح مكانة اكثر أهمية للبحث في حماية وتنمية الانظمة البيئية لتحسين المناهج

والتقنيات المعمول بها وإختراع منهجيات جديدة.

- العمل على تضمين كل عمليات التدخل في سياسة التهيئة الاقليمية التي تتجه نحو التنمية المستدامة للبلاد، حيث يلعب عامل (الانسان) دورا هاما فيها.

الإجراءات المتخذة :

نظرا لنتائج ظاهرة الإنجراف المائي والتصحر، وتقليص المساحات المفيدة للزراعة، وإرتفاع معدل نمو السكان، وللوضعية الحالية للموارد الطبيعية المتدهورة، اتخذت وزارة الفلاحة منذ سنوات إجراءات صارمة تتلخص فيمايلي :

- تطبيق برامج تهيئة ضد الانجراف (المائي والهوائي) بعمليات التشجير، تثبيت ضفاف الوديان، تثبيت الكثبان الرملية، تصحيح المجاري للوديان، وكل عمليات المحافظة على التربة والماء. وقد سمح إنجاز هذه العمليات ذات المنفعة العامة بإحداث مناصب شغل خاصة في المناطق الريفية.

- تطبيق برامج التنمية الريفية واستصلاح الاراضي لفائدة السكان الريفيين القاطنين على أراضي معزولة بـ :

* غرس اشجار مثمرة تسمح بتثمين الاراضي الفقيرة، وضمان حماية الاراضي وتحسين الدخول للمستفيدين.

* التحسين العقاري لفائدة الفلاحين للحفاظ وإحياء الثروة العقارية، وبالتالي ارتفاع إمكانيات الحفاظ على مياه التربة وتحسين مردودية الزراعات.

* تحسين المراعي وخاصة في المناطق السهبية.

* وضع شبكة الطرقات للفك عن عزلة الاستثمارات وتعبئة المياه(بئر، منابع، ...) وذلك لمواجهة الاحتياجات المتعلقة بمياه الشرب للانسان والحيوان والري.

- ترقية المرأة الريفية المهمشة اجتماعيا واقتصاديا عن طريق أنشطة قدرة الدخل متعلقة بأعمال النسيج، أشغال الأبرة، البساتين، تربية الدواجن والنحل.

- انطلاق مشاريع ذات الطابع النموذجي والبحث عن تحسين لمنهجيةالتقارب في إطارتهيئة مندمجة لادارة ظاهرة الانجراف وللسيطرة على تقنيات محافظة التربة ومشاركة السكان لاجل التنمية المستدامة وتتمثل هذه المشاريع في :

* مشروع حماية وتهيئة الحوض السائل لواد ملاق (ولاية تبسة)، مشروع ممول من طرف الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية.

* مشروع التنمية الزراعية - الغابية والرعوية في المنطقة الجبلية لولاية خنشلة، مشروع ممول ومتابع في إطار التعاون الألماني الجزائري.

* مشروع التشغيل الريفي ممول من طرف البنك الدولي.

من الضروري الإشارة الى أنه قد أعد المخطط الوطني للتشجير لـ1.245.000 هكتار في مدة (20) عشرين سنة والذي يأخذ بعين الاعتبار :

- إعادة وتوسيع رقعة الثروة الغابية.

- حماية وتهيئة وتنمية المناطق الجبلية ومكافحة الانجراف.

- حماية وتهيئة وتنمية المناطق السهبية ومكافحة التصحر.

- إقامة الاحزمة الخضراء في المناطق الصحراوية لحماية الهياكل والطرقات من الترمل (إنتشار الرمال).

- زيادة رقعة المساحات الخضراء.

كما تجدر الإشارة الى أن خطة العمل لوزارة الفلاحة فيما يختص بالتنمية الزراعية الغابية الرعوية خاصة في المناطق المهمشة (الجبلية- السهبية - الصحراوية) بمشاركة السكان الريفيين يتركز في 4 برامج :

1- برنامج استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز في الاملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة.

في إطار نشاطات التنمية الريفية والفلاحية، صادق مجلس الحكومة في سنة 1997 على برنامج هام يتعلق باستصلاح الاراضي الفلاحية عن طريق الامتياز (يرمي الى

استصلاح 600.000 هكتار واستحداث 500.000 منصب شغل. فالبرنامج المؤسس علي ترقية الشراكة بين الدولة والسكان المحليين، يتم تنفيذه بطريقة غير بيروقراطية ويهدف الى تعزيز الخيارات التالية :

- لامركزية تخطيط التنمية الريفية.
- الاشتراك المسؤول للسكان المحليين في أشغال حماية وصيانة الموارد الطبيعية.
- إدماج نشاطات التنمية ضمن مشروع الاستصلاح .
- التكفل بخصوصيات كل منطقة طبيعية (الجبال، السهوب، الصحراء).
- التكامل بين جميع برامج التسيير (حماية وتنمية الثروة الغابية، مكافحة الانجراف والتصحر، استصلاح الاراضي في الجنوب، الزراعة الجبلية).

ولبلوغ هذه الاهداف ، اتخذت عدة اجراءات هامة تتعلق بالتالي :

- انشاء صندوق لاستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز.
- إنشاء مؤسسة اقتصادية عمومية خاصة تسمى المؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية تكلف بتسيير على أساس اتفاقية مع وزارة الفلاحة.
- توجه البرامج بالدرجة الاولى الى السكان المحليين بهدف استقرارهم عبر توفير فرص العمل واستحداث الثروة وتحسين ظروف معيشتهم.
- أما مساهمة الدولة في مجال الاستصلاح فتتم عبر المسار المبين أدناه. في إطار مشروع ما ، فان استصلاح المحيط المعني يمكن ان يتم في كل الاراضي التي هي املاك خاصة للدولة واراضي خاصة، ويؤدى ذلك الى منح الامتيازات المتمثلة حسب الحالات في الاراضي، حق الاستغلال، الخدمات، المنشآت والتجهيزات.
- إن هدف لامركزية عمليات التنمية الريفية المندمجة يقتضى أن تكون المبادرة باقتراح أي مشروع من قبل المسؤولين المحليين (اداريين ومنتجين).
- إن فكرة المشروع، من حيث مناقشتها والتشاور حولها مع السكان المحليين وتحديد المحيطات المعنية (إعدادمشروع قرار وزاري مشترك)، والتعيين المسبق

للمستفيدين من الامتيازات وتحضير الدراسة وقبولها المبادىء ، وبهدف تحقيق الانسجام وربح الوقت واشتراك المسؤولين والمنتخبين، يجب أن تكون مهام السلطات المحلية تحت رئاسة وتنشيط الوالي او ممثل عنه.

- إن كل مشروع تمت المبادرة به وتحضيره، وقبل أن يحال من طرف الوالي الي الشركة العامة للامتيازات لتأكيد جدواه ثم تحويله الى وزارة الفلاحة للمصادقة عليه واتخاذ قرار منح الاعانات التي تقدمها الدولة لتنفيذه، يجب أن يستجيب للمعايير الاساسية الثلاثة للبرنامج وهي :

* القابلية الاقتصادية للمشروع : حيث ينبغي أن يحقق المشروع للمستفيدين ظروف العيش الافضل وخلق الثروات.

* القابلية الاجتماعية : فالمشروع الموجه بالدرجة الاولى الى السكان المحليين، يجب أن يكون محل تقديم وشرح لدى هؤلاء السكان من اجل أن يلتزموا وينضموا لانجاز العمليات المندرجة فيه.

* الاستدامة البيئية : كل العمليات المقترحة لاستصلاح الاراضي سواء المروية او الجافة أو عمليات تثمين المشروع، ينبغى أن تأخذ بعين الاعتبار توازنات الثروات الطبيعية، وأن لاتؤدى في أي حال من الاحوال الى ظواهر التدهور المختلفة (التلوث والتصحر والانجراف والملوحة ...).

ولتحقيق هذا فإنه بامكان السادة الولاة اللجوء الى مكاتب الخبرة المتخصصة المحلية أو الوطنية و اذا صعب ذلك، تأسيس لجان متعددة التخصصات مكونة من الكفاءات المحلية (خبراء في الاقتصاد، التهيئة، المياه، الزراعة، الغابات، الطب البيطري، البيئة وعلم الاجتماع ...) على أن تتكفل الشركة العامة للامتيازات الفلاحية بمصاريف الدراسات وعمليات مسح الاراضي

2- إنطلاق البرنامج المتعلق بتحويل الانظمة الإنتاجية الزراعية لمواجهة ظاهرة الجفاف والنقص في المردودية من خلال تقليص زراعة الحبوب في المناطق السهبية تعاني منذ سنوات جفاف طويلة.

ولذلك بادرت وزارة الفلاحة عن طريق هيئاتها اللامركزية بحملات تحسيسية وارشادية.

3- برنامج مدعم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية لفائدة الفلاحين.

4- تطبيق المخطط الوطني للتشجير .

أما فيما يخص الاملاك الغابية الوطنية، فقد أعد مشروع المرسوم التنفيذي المحدد لشروط وكيفية ترخيص الاستعمال في هذه الاراضي، وهو في طور المصادقة عليه من طرف الحكومة، ويهدف هذا المشروع أساسا الى :

- حماية الموارد الغابية في المناطق المجاورة من طرف السكان .

- التنمية المستدامة لفائدة السكان في المناطق المجاورة وتحسين مصادر دخلهم عبر الانشطة المنجزة.

في إطار تطبيق توصيات الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر بادرت الجزائر بإعداد مخطط الوطني لمكافحة التصحر مع مشاركة الجمعيات والسكان.

أهمية دور المجتمعات المحلية في حماية المراعي والغابات بالمملكة العربية السعودية

أهمية دور المجتمعات المحلية في حماية المراعي والغابات بالمملكة العربية السعودية

إعداد

م . عبدالرحمن بن ناصر الداوود

مدير شعبة تنمية وتطوير المراعي – وزارة الزراعة والمياه

أولاً : المقدمة :

تتميز المملكة العربية السعودية بمساحة واسعة تقدر بنحو 2.25 مليون كم2 وبتنوع مظاهر السطح وإختلاف التكوينات الجيولوجية وإختلاف المناخ من منطقة الى أخرى وتباين العديد من البيئات الطبيعية، وبالتالي تنوع كبير في الغطاء النباتي الطبيعي. تشغل المراعي في المملكة مساحة 170 مليون هكتار (76٪ من مساحة المملكة) وتوفر المراعي والغابات الجزء الأكبر والاقل تكلفة من الاعلاف اللازمة للثروة الحيوانية المستأنسة والبرية وتلعب دورا هاما في المحافظة على التربة من عوامل التعرية وتقليل الجريان السطحي لمياه الامطار وبالتالي زيادة نفاذ المياه الى باطن الارض وتجديد المياه الجوفية، ومقاومة الزحف الصحراوي وحفظ التوازن البيئي بشكل عام بالاضافة الى دورها في توفير المتطلبات الاخري للمواطنين مثل الصيد والترفيه وغيرها .

وفي أواخر القرن العشرين زاد عدد سكان المملكة وبالتالي ازداد الطلب على اللحوم الحمراء، مما أدى الى أن تقوم الدولة بتشجيع تربية الحيوانات المستأنسة من خلال برامج الدعم المختلفة سواء للتربية المكثفة أو التقليدية، مما نتج عنه زيادة كبيرة في أعداد الحيوانات التي تعتمد على المراعي الطبيعية كما أن إستخدام التقنية الحديثة وتوفر بعض الوسائل وإمتلاك المربين لآلات الانتاج والنقل مكنت الرعاة ومربى الاغنام من الوصول الى مواقع بعيدة ووعرة وقد أدى ذلك كله بالاضافة الى فترات الجفاف المتكررة الى تدهور المراعي الطبيعية والغابات حيث ازداد أيضا الطلب على الغابات ومنتجاتها وقد تدهورت المراعي والغابات في مساحات واسعة بالمملكة نتيجة لاستمرار الرعي الجائر والمبكر

وإقتلاع الاشجار والشجيرات من اجل الوقود والتوسع العمراني وإمتداد الرقعة الزراعية في أراضي الفياض والروضات لانتاج المحاصيل وغيرها، وقد تمثلت مظاهر تدهور المراعي والغابات فيما يلي :

1- إنخفاض نسبة التغطية النباتية مما عرض التربة لعوامل التعرية الهوائية والمائية.

2- قلة كثافة النباتات الرعوية الهامة مما أدى الى انقراض بعضها واصبح البعض الآخر مهددا بالانقراض.

3- زيادة نسبة النباتات غير الرعوية (غير المرغوبة والسامة) على حساب النباتات الرعوية الجيدة.

4- إنخفاض الانتاجية الرعوية والغابية إنخفاضا كبيرا.

5- زيادة نسبة التعرية وقلة خصوبة التربة في الطبقة السطحية وزيادة تراكم الرمال في كثير من المناطق.

6- زيادة التأثيرات السلبية لسنوات الجفاف وزيادة معدلات التصحر في أراضي المراعي والغابات وخروج مساحات واسعة من دائرة الانتاج الزراعي.

7- زيادة إعتماد الرعاة على الشعير في تغذية قطعانهم وبالتالي زيادة الكمية المستوردة منه ومن ثم زيادة اعداد القطعان واستهلاكها للمراعي الطبيعية.

2- جهود وزارة الزراعة والمياه في تحسين والمحافظة على المراعي والغابات:

بذلت حكومة المملكة العربية السعودية ممثلة في وزارة الزراعة والمياه مجهودات كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية للحد من عوامل تدهور المراعي والغابات وتنميتها في مختلف مناطق المملكة وقد تمثلت هذه الجهود فيمايلي :

1- إصدار النظم والتشريعات التي تنظم إستغلال المراعي والغابات الطبيعية وصيانتها.

هـ- محميات الموارد المستغلة والهدف منها تنظيم وتقييم وترشيد استغلال الموارد الطبيعية.

2- الأحمية التقليدية :

وهي مناطق يتم حمايتها بمعرفة الجماعات المحلية (القبائل) أو الافراد لاهداف معينة تحددها الجماعات أو الافراد الذين يقومون بحمايتها لتلبية حاجاتهم المعيشية والتغلب على المحددات البيئية، ومن أمثلتها نظام الحمي القديم الذي كان منتشرا في الجزيرة العربية حيث كانت بعض القبائل أو أهل القرى أو بعض الاشخاص يقومون باختيار بعض المناطق ويحظرون الرعي فيها إلا ضمن شروط ووفق أنظمة وأعراف قبلية خاصة قد تختلف من مكان لاخر طبقا لماتقتضيه الظروف المحلية وذلك بغرض توفير الكلا والمراعي بصفة عامة بجانب أهداف أخرى تفرضها ظروف البيئة.

هذا ويعرف الحمي التقليدي بأنه المنطقة من الارض التي تحمي من الرعي وقطع الاشجار لتوفير احتياطات للرعي حيث تترك الحشائش والاعشاب والاشجار دون مساس بها لفترة محدودة من الزمن. ولايجوز الرعي بها إلا تحت ظروف معينة كاشتداد الجفاف على سبيل المثال . وهذا النظام كان اكثر انتشارا في المناطق الغربية والجنوبية الغربية من المملكة. وهناك أحمية كثيرة ترجع الى ماقبل الاسلام، ويختلف الغرض من هذه الاحمية من مكان الى آخر.

وقد قسم دراز (1385 هـ) الاحمية بالمنطقة الجنوبية الغربية والغربية كما يلي :

أ- أحمية قد يمنع فيها الرعي إطلاقا، ويسمح فيها بجمع الاعشاب وحشها على أن يكون ذلك خلال مواسم محددة أو في أوقات الجدب ونقص المراعي وذلك كما هو الحال في (حمى بني سار) وفي هذه الحالة فان عدد الافراد الذين يسمح لهم بجمع الحشائش من كل بيت أو أسرة له قواعد محددة كما أن هناك أيام تخصص للرجال وأخرى للنساء.

ب- أحمية قد يسمح فيها بالرعي في مواسم خاصة، كما هو الامر في حمي الازاهرة وحمي حميد حول بالجرشي أو قد يسمح بالرعي فيها لانواع محددة من الماشية كالابقار مثلا (وخاصة وأبقار العمل) وتمنع الاغنام والماعز والجمال كما هو

الحال في أغلب الأحمية حول الطائف.

ج- أحمية مخصصة لمنفعة خلايا نحل العسل (الشهد) تحمي لحين قيام النحل بجمع الرحيق وتكوين العسل ثم لترعاها بعد ذلك الماشية كما هو الحال في حمي الجوف وحمي المثامنة ، بجوار الطائف حيث يقضي العرف بحماية الاعشاب لمدة خمسة شهور تقريبا يتخللها فصل الربيع ثم يباح الرعي فيها بعد ذلك وتعتبر هذه الاحمية مزدوجة الفائدة .

د- أحمية مخصصة لخيول وجمال الهيئات الحكومية كالجيش والشرطة وغير ذلك، كحمي حائل وحمي سجي وحمي سيسد وحمي الخرمة.

هـ- أحمية تخصص لقبيلة أو لقرية أو اكثر، أو أحمية صغيرة يختص بها فرد.

و- أحمية للاشجار وأشهرها حمي بني سعد ببلاد بني مالك وحمي حريملا وهذه الاحمية غالبا ماتكون لاهل القرية جميعا ولايقطع من اشجارها شيء الا اذا دعت الحاجة الملحة او عند حدوث نكبة أو كارثة كحريق او حادث مفاجيء، وكذلك للمنفعة العامة كبناء مسجد أو مدرسة ، وفي هذه الحالات يمكن قطع العدد الكافي من الاشجار وبيعها من اجل إعادة بناء ما أتلفته الحرائق أو دفع الدية او بناء المسجد أو المدرسة أو مايشبه ذلك.

أما من ناحية الحقوق في استخدام هذه الاحمية فانها قد تكون :

1- عن طريق صكوك شرعية قديمة وهذه لايجد أصحابها عنتا شديدا في الاحتفاظ بها والوقوف أمام من حاولوا الاعتداء عليها.

2- عن طريق العرف وسابق الانتفاع والحماية لمدد طويلة وقد لاقي المنتفعون بمثل هذه الاحمية متاعب كثيرة في الاحتفاظ بها مصانة.

والمعروف أن نظم استعمال الحمي فيما مضي كانت ولاتزال تشمل قواعد وتقاليد مرعية تتفق واحداث النظم المعروفة في تنظيم الرعي - قد يكون أهمها مايتصل بطرق استعمال هذه الاحمية عند حدوث مجاعة ونقص خطير في كميات المراعي بمنطقة دون أخرى.

وهذه الاحمية لم تكن موجودة في المناطق الوسطي والشرقية الشمالية، بل كان للقبائل مايسمونه (الديرة) وهي منطقة القبيلة التي يعرفها ويعترف بها سائر القبائل. وكانت هذه المناطق مثار صراعات وحروب قبلية، فلما جاء الاسلام سعى جاهدا للقضاء على هذه الصراعات القبلية وتحويل ولاء العربي من القبيلة الى الدين. ولذلك فقد جعل الاسلام ضروريات ثلاث مشاعا بين الناس : قال النبي ﷺ : (المسلمون شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار) « مسند الإمام احمد ، 5 ، ص 364» . ومع ذلك فلم يحرم الاسلام الحمى تحريما مطلقا لان الرسول ﷺ وخلفاءه كان لهم حمى لحيوانات الجيش وغير ذلك من الاغراض . هكذ نجد أن الاسلام وقف بجانب الفقراء ضد الاقوياء الذين كانوا يحمون المساحات الواسعة استئثارا بها لانفسهم دون غيرهم.

وبعد توحيد المملكة العربية السعودية ، توجه الناس بولائهم نحو الدولة وقادتها بدلا من القبائل، واعتبروا الدولة كلها بلدهم، وصدر أمر ملكي في 1373/4/5 هـ (1953م) بإلغاء الاحمية نظرا لاثارته للنزاعات القبلية وسوف ندرج هنا بعض نماذج من الأحمية التي كانت قائمة في المملكة ومن ثم ماتم عمله بعد إلغاء الأحمية .

ومن بين أهم الأحمية القديمة التي مازالت موجودة بالمملكة مايلي :

*** شعيب حريملاء :**

يقع شعيب حريملاء على بعد 80 كم شمال غرب الرياض ويبلغ ارتفاع الوادي حوالى 78م عن سطح البحر وتحيط بهذا الوادي تلال هيكلية كلسية والتربة منقولة طمية كلسية قرفية اللون في أماكن زراعة النخيل حول بلدة حريملاء نفسها. أما معظم أراضي مسيل الوادي فهي أما حصوية أو رملية طمية في المواضع الأخرى.

وتشير التقارير العلمية على أن العشيرة النباتية السائدة لهذا الوادي كانت من طراز الأكاسيا Acacia gerrardii و Acacia tortilis مع الثيموم (المصاص القصب) Pennisetum divisum والانواع الثلاثة السابقة هي أنواع الذروة التي مازالت موجودة حتي الان . أما الانواع الاخرى الموجودة في الحمى فهي :

Aristida plumosa	الصليان
Cynodon dactylon	النجيل
Helianthemum lippii	
Malva parviflora	الخبيزة
Artemisia herba-alba	الشيح
Zizyphus lotus	السدر
Rhanterium epapposum	العرفج
Plantago spp.	الأنم (الربلة)
Lycium arabicum	العوسج
Ochradenus baccatus	القرضي
Pullicaria crispa	الجثجاث
Achillea fragrantissima	القيصوم العطري
Astragalus spinosus	القتاد
Zilla spinosa	الشبرم
Rhazia stricta	الحرمل
Citrullus colocynthis	الشري
Daemia cordata	
Fagonia spp.	الشويكة
Calotropis procera	العشار

وقد تم تحويل جزء من الحمي الى منتزه وطني أما باقي المنطقة فمازالت محمية وتتمتع بغطاء نباتي جيد خصوصا الانواع الذروية ونباتات الرعي الجيدة.

*** حمى الغضي بعنيزة :**

يقع غرب محافظة عنيزة الواقعة في منطقة القصيم وعلى ارتفاع حوالى 630م، أي على حدود المنطقتين الجافة وشديدة الجفاف حيث يبلغ هطول الأمطار حوالي 150 ملليمتر والشتاء معتدل حيث أن متوسط درجات الحرارة الدنيا لابرد شهر (يناير) هي 6.5م. إلا أن درجة الحرارة الدنيا المطلقة في ذلك الشهر قد تنخفض الى 2.8م أي أن الحمى يقع ضمن منطقة شديدة القارية، والتربة رملية عميقة كثبانية متموجة.

النبت : يتألف النبت من عدة مجتمعات نباتية تعاقبية من سلسلة نباتية واحدة تنتمي ذرويا الى عشيرة نباتية واحدة هي عشيرة الغضى والارطي The Haloxyleto-Calligonuetum . أما المجتمع النباتي الأكثر انتشارا ضمن الحمى الآن فهو مجتمع

الغضي والرمث The Haloxyletum .

ويشكل هذا الحمى ونبته حالة دراسية فريدة حيث مورست عبره ولسنوات طويلة حماية أشجار وشجيرات الغضى Haloxylon persiecum ضد عمليات الاحتطاب مع السماح بالرعي في نفس الوقت، وهو الامر الذي أدى الى وقف الزحف الفعلى للكثبان الرملية ولكن مع استمرار حدوث التعرية الهوائية السطحية بعد القضاء على الغالبية العظمى من النجيليات المعمرة التي كانت جذورها الليفية تثبت سطح التربة وفيمايلى أهم الانواع النباتية الموجودة بالحمى :

Haloxylon persicum	الغضى
Calligonum comosum	الأرطي
Salsola tetrandra	القرس
Scrophularia hypercifolia	علقي
Aistida ciliata	الصليان
Lasiurus hirsutus	السبط
Danthonia forskalii	شجرة الجمال
Panicum turgidum	الثمام
Aristida plumosa	النصى
Aristida obtusa	
Aristida pumila	
Haloxylon salicornicum	الرمث
Plantago albicans	الربل
Neurada procumbens	السعدان
Cutandia memphatica	شعيرة
Medicago aschersoniana	الحسك
Cornulaca monocantha	الحاذ
Helianthemum digynum	
Moltkea callosa	حلم
Eremobirum aegyptiacum	غبيشاء
Gypsophila capilaris	
Monsoinia nivea	الدهاء
Polycarpea repens	المكر

وفي المنخفضات الصغيرة الملحية الجبسية كما هو الحال بالنسبة لموقع الريسية فيقل وجود الغضى فوقها بشكل كبير لحساب الرمث Haloxylon salicornicum الذي تزداد تغطيته للتربة كما يوجد الفرس Salsola tetrandra والحاذ Corunlaca mono-cantha (الاشنان) Seidlitzia rosmarinus والاخريط Salsola baryosma

* حمى سيسد :

يقع حمى سيسد على بعد 17 كم شمال شرق الطائف. في المنطقة الشمالية من جبال السروات. على ارتفاع 1520م تقريبا. والمناخ، جاف متوسطي، متوسط الامطار حوالى 225مم/سنة. أما الشتاء الذي يسود منطقة الحمى فهو من الطراز الدافيء حيث يتراوح متوسط درجات الحرارة الدنيا لابرد شهر مابين 7 و 8م ، ورغم ذلك فدرجة الحرارة المطلقة قد تنخفض الى تحت الصفر في (يناير) لبعض السنوات.

أما المعدل اليومي لدرجات الحرارة السنوية فهو 21.3م تقريبا. والتربة رملية أو رملية طمية وديانية غير ملحية. هذا ويتألف النبت حاليا ضمن أراضي الحمى من مجتمع الطلح والعوسج الاضطرابي The Acacieto-Lycietum . إلا أن الاجزاء المختلفة من الحمى تظهر تفاوتات نبتيه تبعا لدرجات الحماية المطبقة عليها. وبصفة عامة فان التغطية النباتية المعمرة جيدة. كما أن التنوع فيها كبير. ومن بين أهم الانواع النباتية التي مازالت موجودة بالحمى مايلي :

Acacia asak	الطلح	Convolvulus oxyphyllus	ركبة الجمل
Acacia flava	السلم	Cymbopogon schoenanthus	صخير
Acacia tortilis	السمر	Cynodon dactylon	ثيل
Aerva artemisioides	الأري	Ephedre peduncularis	علنده معتقة
Aerva tomentosa	الأري (طرفة)	Euphorbia sp.	لبينة (لاعية)
Aizone canariensis	دعاع	Fagoni parviflora	شكاعي (شويكة)
Argemone mexicana	لخة (اديمون)	Farestia longsiliqua	الحمى (جرباء)
Aristida caerulescens		Hypparrhenia hirta	الحمرور(غضور)
Aristida obtusa		Indgofera spinosa	قطفة
Astraglus hamosus	قرون الوعل	Launaea sp.	حواءة
Blepharis edulis	نقيع	lavandula pulescens	ذفيرة
Calendula sp.	حنوى	Lotus garcini	حربث
Capparis decidua	تنضب	Lycium persicum	عوسج
Cenchrus pennisetiformis	الذنوب	Malva parviflora	خبازي
Chrysopogon aucheri	أبيد	Ochradenus baccatus	القرضيء
Coccinia grandis	الضعة	Panicum turgidum	ثمام
Commicarpos africans	رديف	Peganum harmala	حرمل الشمال
Psiadia arabica	طباق	Plantago amplexicaulis	الربل
Francuria petiolaris	جثجات	Pennisetum setaceum	سبيط
Reaseda muricata	أبو دردة	Salsolakali	
Rumex nervosus	عثرب	Solanum albicaule	أم لحم
Rumex vesicarius	حميض	Tetreapogon villousus	أم لحم
Slasola sp.	عراد	Solanum nigrum	

ويلاحظ أن الحماية قد أدت دورا هاما في النبت vegetaion باتجاه الذروة الثانوية. كما أدت الحماية الى كثرة وجود الانواع الجيدة داخل الحمى منها عدد من النجيليات الرعوية المعمرة الهامة مثل الذنوب Cenchrrus ciliaris والضعة Chrysopogon aucheri والحمرور Hyparrhenia hirta والسبط Pennisetum setaceum وغيرها . وعديد من هذه يصلح للانتخاب لتحويلها الى محاصيل رعوية للمناطق الوديانية المرملة والرملية الموجودة في جبال عسير وكثير من وديان المملكة ذات الإمكانات الرعوية الكبيرة، والمتدهورة نباتيا حاليا . وقد تم تحويل الحمى الى منتزه وطني (منتزه الطائف الوطني) ليتمتع المواطنون بالطبيعة الخلابة به مع المحافظة على البيئات الطبيعية. علما بأنه تم ادخال بعض الانواع الشجرية بالمنتزه بهدف التجميل وتوفير مناطق الترفيه.

* حمى بني سار :

يقع حمى بني سار قرب بلدة بني سار الى الشمال من بلجرشي، على ارتفاع يبلغ حوالي 2300م عن سطح البحر، ومساحة هذا الحمى صغيرة في حدود 4.5 كم2 والتربة ناشئة من صخور نارية والمناخ شبه جاف ذو شتاء دافيء وتتلقى المنطقة أمطار صيفية وشتوية.

ينتمي النبت في هذه المنطقة الى عشيرة العرعر والفرقاء The Junipereto-Themededetum التي يسودها العرعر Juniperus procera والفرقاء Themeda Triandra وأهم الأنواع النباتية الموجودة في الحمى هي :

Olea chrysophylla	العتم	Juniperus procera العرعر
Acacia flava	السلم	Themeda triandra الفرقاء
Acacia mellifera	الضهياء	Cymbopogon schoenanthus الأنخر
Hyprrhenia hirta	الحمرور	Dodonea viscosa الشث
Indigofera spinosa	القطفة	Psiadia arabica الطباق
Letptadenia pyrorechnica	المرخ	Lavandula dentata الضرم
Teucerium polium	الجعدة	Rumex nervosus العثرب
Centauria sp	المرار	Asphodelus tenuifolius البروق
Scrophularia sp		Euphorbia sp. اللبينة
		Cucumis prophetorum حدج الغم

وتوجد ظاهرة هامة في هذا الحمى وهي قلة وجود أشجار العرعر ضمن الحمى فوق الارض شبه المستوية أو عبر الركبان المقامة وهذه الظاهرة تدل على الإدارة الجيدة للمراعي. فأشجار العرعر قد أزيلت من فوق الاراضي قليلة الانحدار لزيادة كثافة النجيليات التي يمكن استغلالها رعويا. مع ترك العرعر فوق المنحدرات والاجزاء المنحدرة لحفظ التربة من الانحراف، وقد تم زراعة بعض الأنواع الشجرية الحراجية داخل الحمي لزيادة الغطاء النباتي الشجري به والرعي ممنوع داخل الحمى في الوقت الحاضر ويسمح للمواطنين بالتنزه فيه.

3- المحميات الحديثة في المملكة العربية السعودية :

سبق القول أن نظام الحمى القديم الذي اعتمدت طريقة إدارته واستغلاله على الاعراف القبلية والتقاليد كان سائدا في المملكة منذ القدم وظل موجودا حتى بعد توحيد المملكة العربية السعودية بقيادة المغفور له إن شاء الله الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود طيب الله ثراه ،، وبالطبع لعبت هذه الأحمية خلال الفترة السابقة أدوارا هامة في المحافظة على الموارد الطبيعية الرئيسية وخاصة المراعي والغابات .. ونظرا للنزاعات التي كانت تقوم بين القبائل بسبب الكلأ والماء فقد تم إلغاء الأحمية في بداية النصف الثاني من القرن الماضي لضرورات اجتماعية واقتصادية وأصبح الرعي حقا للجميع في كل اراضي المراعي بالمملكة وتحت هذا النظام تعرضت المراعي في بعض المناطق الى استغلال مكثف نتيجة زيادة اعداد الحيوان بما يفوق الطاقة الرعوية للمرعي وتكرار دورات الجفاف الطويلة وعدم وجود أية قيود على أعداد الحيوانات او تحركاتها.

ولتقليل الآثار السلبية لنظام الرعي المشاع (الحر المفتوح للجميع) أنشئت المملكة بعض المحميات للمحافظة على موارد البيئة خاصة الغطاء النباتي الطبيعي (الرعوي والحراجي) والحياة الفطرية.

ويمكن حصر أنواع المحميات الحديثة التي أنشئت في المملكة فيمايلي :

1- المحميات الرعوية والبيئية :

لجأت وزارة الزراعة والمياه الى حماية بعض المواقع الرعوية المختلفة لواحد أو اكثر من الاهداف التالية :

أ- المحافظة على بعض البيئات الرعوية المتميزة التي لها دلالة خاصة.

ب- المحافظة على بعض الانواع النباتية النادرة أو المهددة بالانقراض أو التي لها قيمة خاصة

ج- تحسين كمية الانتاج الرعوي ونوعيته.

د- البحوث والدراسات.

هـ- ليكون بعضها بمثابة احتياطي علفي طبيعي للرعي المنظم خلال سنوات الجفاف.

وقد بلغ عدد المواقع الرعوية التي تمت حمايتها (عن طريق التسييج أو التبتير) حوالي 37 موقعا حتي نهاية عام 1419هـ (1999م) موزعة على مختلف مناطق المملكة (جدول رقم 1) وتتراوح مساحة كل موقع بين 150-87000 دونم حسب الهدف منها هذا بخلاف

جدول رقم (1)
مسيجات المراعي ومواقعها ومساحتها
حتي نهاية عام 1419هـ (1999م)

المنطقة / المحافظة	الموقع	عدد المسيجات	إجمالي طول المحيط كم	المساحة بالدونم
منطقة الرياض	الحيسيه	4	15	17000
	الخميره	1	2	5000
	حزوه	1	5.780	4000
المجمعه	روضة بنا	2	3	260
	الكظيمة	2	3	341
	العمار	1	2	250
	فيضة النظيم	1	3	750
الافلاج	الحسينيه	1	2	250
الوشم	وادي الشمس	1	8	4000
عفيف	شعيب المطار	1	3	500
منطقة مكه المكرمه الطائف	سيسد (1)	1	10	4100
	سيسد (2)	1	9	2422
	سهل ركبه (1)	1	38	87000
	سهل ركبه (2)	1	17	1800
منطقة المدينه المنوره	المستجده	1	1.500	150
المجموع		20	122.280	139023

تابع جدول رقم (1)

مسيجات المراعي ومواقعها ومساحتها

حتي نهاية عام 1419هـ (1999م)

المنطقة / المحافظة	الموقع	عدد المسيجات	إجمالي طول المحيط كم	المساحة بالدونم
المنطقة الشرقية	الدبدبه	2	4	500
منطقة عسير أبها ظهران الجنوب	قطع المرشد الخمره	1 1	7.800 1.500	2000 80
منطقة حائل	صبحا المليحيه	2 1	9.600 4	3000 1000
منطقة تبوك	وادي فجر	1	8	2000
منطقة الباحه	الشقيفه الحنطه	1 1	4.500 3	1000 500
منطقة الحدود الشمالية	العويصى فعيله غرابه	4 1 1	8 27 8	1000 33850 4000
منطقة الجوف	التمريات	1	26	26950
المجموع		37	223.680	215403

المواقع الاخرى التي تمت حمايتها للمحافظة على الغابات أو كمنتزهات وطنية أو مناطق تثبيت الرمال المتحركة.

كمايوضح الجدول رقم (2) المواقع المسيجه لحماية أراضي الغابات.

2- محميات رصد حالة المراعي بالمنطقة الشمالية :

وهي مسيجات صغيرة تم إنشاؤها في المنطقة الشمالية من المملكة لتنفيذ برنامج لرصد المراعي بها Range Monitoring لتوفير معلومات موضوعية عن اتجاه التغير في المرعي ، ولكي يكشف عن أي تدهور في حالة المرعي، وبمعرفة المسببات يمكن تلافي التغيرات غير المرغوبة في اتجاه حالة المرعي قبل حدوث التدهور. أن برنامج رصد المراعي هو بمثابة الانذار المبكر عن حالة المرعي، وهو كأداة للمسؤولين عن المراعي لتحديد أساليب تنمية المراعي والمحافظة عليها.

ولدراسة هذه الآثار كان لابد من حماية بعض الاجزاء من الرعي وذلك بتسييجها، ويتم عمل القياسات النباتية داخل وخارج المسيجات، والموقعين (المسيج والمفتوح) يتم اختيارهما بالقرب من بعضهما لكي يتم تلافي الاختلافات في الظروف المناخية، وبهذا فان أي اختلافات في اتجاه المرعي يكون بسبب تأثير الرعي، هذا ويتم وضع مقياس للأمطار في كل مسيج أو بالقرب منه، وبهذا فان أي اختلافات في نمو الحوليات يمكن أرجاعه الى كمية وطبيعة المطر.

ولقد تم البدء في برنامج رصد المراعي في عام 1983 بتجارب حقلية لاختيار أنسب الطرق للقياس، وتم البدء في إنشاء المسيجات في أكتوبر 1983، وحاليا يوجد أحد عشر مسيجا ، وتوضح الخارطة (شكل رقم 1) مواقع هذه المسيجات.

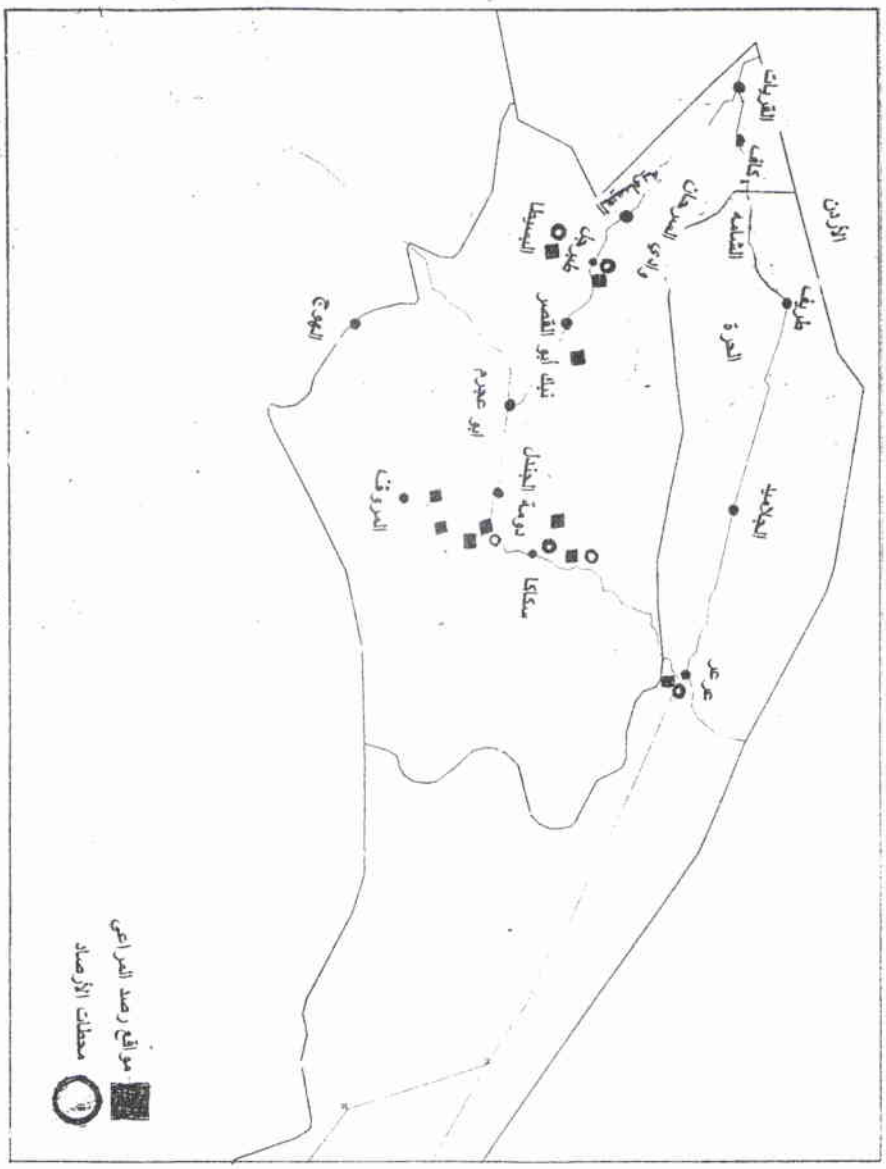

شكل رقم (١)

مواقع رصد المراعي

جدول رقم (2) يوضح المواقع المسيجة لحماية أراضي الغابات حتى عام 1999

	المنطقة	موقع المسيج	محيط المسيج بالمتر
1	عسير	مسيج شعبان بالنماص	900
	= =	مسيج قلصمه	2500
	= =	مسيج الخاصره	1371
	= =	مسيج آل حزيم	1000
	= =	مسيج خارف	1000
2	الباحه	مسيج العقيق	1000
	= =	مسيج رغدان	250
	= =	مسيج الحمران	3700
	= =	مسيج عبدان	1130
	= =	مسيج جبل القواعد	1382
	= =	مسيج جبل مشنيه	2274
	= =	مسيج جبل القصيم	2000
	= =	مسيج جبل المضاحي	1642
	= =	مسيج جبل البريده	5930
	= =	مسيج الديره	3000
	= =	مسيج الباصم	1438
3	الرياض	مسيج الحيسيه	4260
4	بيشه	موقع تشجير الشاعن	500
	= =	موقع التشجير بقبقاب	200
	= =	موقع التشجير بوولف	1500
5	نجران	موقع غابة سقام	9950
6	الطائف	حمى سيسد	8700
		مسيج موقع التشجير في عكرهم	2000
		المجموع	57627

3- محميات الحياة الفطرية :

وهذه المحميات قامت بانشائها الهيئة الوطني لحماية الحياة الفطرية وإنمائها وهي محميات موزعة في مناطق ممثلة للنظم البيئية الطبيعية وللتنوع البيولوجي في المملكة العربية السعودية والهدف الأساسي من هذه المحميات هو المحافظة على البيئات الطبيعية للحياة الفطرية، وحماية الانواع الفطرية نفسها (حيوانية ونباتية)، وتطبيق سياسة الاستغلال الحافظ في بعضها لتحقيق التنمية المستدامة للحياة الفطرية.

ومن الناحية الجغرافية تتوزع هذه المحميات في شمال ووسط وجنوب المملكة ويوجد بعضها في الجبال المرتفعة والبعض الاخر يوجد في الجزر البحرية كمايلي :

أ- المحميات الشمالية (حرة الحرة - محمية الخنفة، محمية الطبيق).

ب- المحميات الوسطى (محمية الوعول ، محمية محازة الصيد، محمية مجامع الهضب).

ج- المحميات الجنوبية (محمية عروق بني معارض).

د- محميات الجبال العالية (محمية ريدة).

هـ- محميات الجزر (محمية جزر فرسان - محمية أم القماري) والخريطة رقم (2) توضح مناطق محميات الحياة الفطرية بالمملكة. كما توضح الجداول أرقام (3) و(4) بعض المعلومات الأساسية عن هذه المحميات.

وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تقع في منطقة صحراوية جافة إلا أنه يوجد بها بعض المناطق التي تعتبر رطبة Wet land حيث ساعدت بعض الظروف الفسيوجرافية لهذا المناطق على وجود كميات وافرة نسبيا من المياه في فترات مختلفة من العام - وتفكر الجهات المسئولة في المملكة في حماية هذه المناطق وابقائها رطبة ولذلك يتم حاليا دراسة اتفاقية الاراضي الرطبة (رامسار) واحتمالات انضمام المملكة اليها لحماية الاراضي الرطبة فيها - والجدول التالي رقم (5) يوضح بعض المناطق الرطبة الهامة في المملكة.

شكل رقم (٢)
محميات الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها

ثالثا : بعض النتائج الهامة المتحصل عليها من إقامة المحميات :

أدت إقامة المحميات الى تغيرات إيجابية كثيرة في كثافة ونوعية الغطاء النباتي الطبيعي (الرعوي والحرجي) والحياة الفطرية الاخري والى حماية التربة من عوامل التعرية وانعكس ذلك على إثراء التنوع الاحيائي وحماية البيئات الطبيعية وعلى صيانة البيئة بوجه عام، وفيما يلى أهم النتائج التي تحققت من إقامة المحميات :

1- بوجه عام أدى إقامة المحميات الى زيادة واضحة في نسبة التغطية النباتية لسطح الارض، وزيادةفي كثافة النباتات (عدد النباتات في وحدة المساحة) وزيادة في تكرار الانواع داخل المناطق المحمية بالمقارنة بالمناطق المشاعة المفتوحة وتوقفت درجة الزيادة الى الصفات السابقة على مواصفات الموقع وصفات التربة ونوعية الغطاء النباتي السائد فيه درجة تدهوره عند بدء الحماية حيث كانت استجابة النبات للحمايةفي بعض المواقع كبيرة، ومتوسطة في مواقع أخرى، واقل من المتوقع في بعض المواقع (جدول 6،7).

2- أنعكس التأثير الايجابي للحماية على المواصفات السابقة (زيادة التغطية النباتية والكثافة وتكرار الانواع) على زيادة كبيرة في الانتاجية الرعوية لوحدة المساحة داخل المناطق المحمية بالمقارنة مع المناطق المشاعة المفتوحة للرعي (جدول 7).

3- أدى تحسين الغطاء النباتي داخل المناطق المحمية (زيادة التغطية والكثافة والتكرار والانتاجية) الى تحسين مواصفات التربة حيث زاد محتوى التربة من المادة العضوية وانخفضت فعاليات التعرية الهوائية والمائية مما يشير الى فعالية الحماية في تقليل معدل التصحر أو ايقافها بالمقارنة بالمناطق المشاعة المفتوحة للرعي (جدول رقم 8).

4- بشكل عام أدت الحماية الى تحسين في نوعية الغطاء النباتي حيث انخفضت كثافة النباتات غير المرغوبة (غير المستساغة والسامة والغازية) مثل أنواع الحرمل Peganum harmala, Rhazia stricta والحنظل Citrullus colo-cynthis والعشار Calotropis procera والسلة (الشبرم) Daemia cor-data, Zilla spinosa وازدادت كثيرا الانواع المرغوبة مثل أنواع الحشائش المختلفة (والتي أهمها الثيموم Pennisetum , divisum, والثمام Lasurus

hirsutus, Cenchrus ciliaris, Aristidaplumosa, Panicum turgidum والنجيل Cynodon dactylon وبعض الانواع الأخرى مثل Rhanterum epapposum والانم (الربله) Plantageo, spp. والروثا Salsola vermiculata والضمران Traganum nodatum وزادت باذرات الاكاسيا Acacia sp. والسدر Ziziphus sp، والعوسج Lycium spp. وغيرها، بالاضافة الى ظهور انواع جديدة داخل المحميات كانت قد اختفت منها او قلت اعدادها جدا تحت تأثير الرعي الجائر وقطع الاشجار والشجيرات والاعشاب مما يدل على زيادة التنوع الاحيائي النباتي.

5- أدت الحماية ايضا الى زيادة التنوع الاحيائي الحيواني حيث ظهرت بعض الحيوانات البرية في المناطق المحمية مثل الضب، والورل، والثعابين .. والعديد من الطيور المستوطنة وزاد عدد اعشاش الطيور على الاشجار كما ظهرت انواع عديدة من الحشرات والفراشات وذلك بسبب صيانة وحماية البيئات الطبيعية لها وتوفير الملاجيء والغذاء الضروري لتكاثر الحياة الفطرية.

جدول رقم (5)

تاثير الحماية على متوسط الكثافة والتغطية النباتية والتكرار في بعض المناطق المسيجة وغير المسيجة (المشاعة)

القياسات	نوع المعاملة	الربيع		الخريف	
		قبل الحماية	بعد 6 سنوات من الحماية	قبل	بعد 6 سنوات
متوسط الكثافة	داخل المسيج	2.21	11.96	1.37	5.43
	خارج المسيج	1.68	5.57	0.75	1.73
متوسط التغطية	داخل المسيج	4.49	7.65	6.33	7.11
	خارج المسيج	3.47	2.85	5.11	2.98
متوسط التكرار	داخل المسيج	53.0	64.8	43.3	57.3
	خارج المسيج	54.4	48.9	43.3	41.3

جدول رقم (6)

الانتاجية النباتية والتغطية والكثافة النباتية

في بعض مناطق الرعي المشاعة والمحمية :

السنوات	الانتاجية/كج/مادة جافة/هـ سنة		التغطية		الكثافة	
	محمية	مشاعة (مفتوحة للرعي)	محمية	مشاعة	محمية	مشاعة
عند بدء الحماية	26	68.0	1.0	3.9	0.07	0.46
بعد 6 سنوات	294	6.5	32.0	0.27	2.80	0.40

جدول رقم (7)

بعض قياسات مظاهر التصحر في منطقة مفتوحة للرعي وأخرى محمية :

العناصر المقاسة	منطقة مشاعة للرعي	منطقة محمية من الرعي
التغطية النباتية والبقايالعضوية (٪)	6.5	74.0
عمق النحر (سم)	3.6	0.0
سمك ترسب الرمل (سم)	2.5	0.0
تغطية الحصي والحجارة (٪)	1.2	0.0
الارض المكشوفة (٪)	79.5	25.5

ولكن كل تلك النتائج لم ترضي تطلعات الدولة إذ أن نسبة المحميات تعتبر ضئيلة جدا اذا ما قورنت بالمساحة الكلية للمراعي والغابات لذا برزت أهمية مشاركة الرعاة ومؤسسات الدولة الأخرى في تنمية وإدارة المراعي والغابات الطبيعية بالمملكة، حيث مازالت مهنة الرعي وتربية الحيوانات مازالت تعتبر المهنة الاساسية لقطاع كبير من المواطنين والاسلوب المميز لحياتهم واحد مصادر الدخل الاساسية لهم ، وحيث ان مراعي المملكة تعتبر مراعي عامة مملوكة للدولة يحق للجميع رعي حيواناتهم بها في أي وقت وبأية اعداد من الحيوانات (أي أنها مراعي مشاعة مفتوحة طول العام للرعي ولاتوجد أية قيود على عدد الحيوانات او تحركاتهم خلال المواسم المختلفة) فان مسئولية المحافظة عليها وادارتها وتنميتها تنمية مستدامة لاتعتبر مسئولية وزارة الزراعة والمياه وحدها بل هي مسئولية مشتركة تتطلب التعاون التام والفعال بين المجتمعات المحلية من جهة (وخاصة

الرعاة والمزارعين) وبين وزارات ومؤسسات الدولة ذات العلاقة من جهة أخرى لاسباب عديدة منها :

أ- كبر مساحات المراعي وتوزيعها على جميع مناطق المملكة ووجود مساحات رعوية واسعة في المناطق النائية بالاضافة الى العديد من القرى والهجر التي يقطنها الرعاة وتحركاتهم المستمر بحثا عن الكلا يجعل من الصعب على اية جهة بمفردها تولي مسئولية المحافظة على هذه المراعي وتنميتها وادارتها .

ب- ان عملية المحافظة على املراعي الطبيعية وتنميتها وادارتها تعتبر من اصعب مجالت التنمية واكثرها تشابكا وتعقيدا لان لها علاقة بين الارض والمياه والنبات والحيوان والانسان من جهة وبين عوامل البيئة الاخر (وخاصة المناخ) من جهة ثانية وبالتالي فان لها ابعادا وتأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية عديدة تدخل ضمن اختصاصات ومسئوليات عدة وزارات ومؤسسات اخري كثيرة لها علاقة بالموارد الطبيعية وغير الطبيعية وبالانشطة الاقتصادية والاجتماعية وبالتأثيرات البيئية التي تحدث في اراضي المراعي الطبيعية.

ج- لقد ثبت لوزارة الزراعة والمياه من خلال تقييمها المستمر لحالة المراعي الطبيعية بالمملكة (ومتابعتها لحالة المراعي في الدول المجاورة وبعض الدول الاخري) ان تطبيق الاساليب العلمية والفنية وحدها لايكفي للمحافظة على المراعي الطبيعية وتنميتها وان الامر يتطلب تطبيق اساليب الادارة البيئية الشاملة والمتكاملة الملائمة لكل منطقة رعوية مما يتطلب التعاون التام بين المواطنين ووزارات ومؤسسات الدولة الاخري على مستوى المناطق والمحافظات في تطبيق ذلك والتي تشمل العديد من الانشطة والفعاليات التي لها علاقة بالمراعي الطبيعية والتي منها:

1- اجراء عمليات الحصر والتقييم للمصادر الرعوية والعلفية ولاعداد الثروة الحيوانية واحتياجاتها الغذائية.

2- توفير الاعلاف الاضافية (الخضراء والمركزة والمجففة) ومخازن الاعلاف اللازمة لحفظها.

3- شق الطرق.

4- توفير موارد شرب الحيوانات وتنظيم استغلالها.

5- توفير بدائل حطب الوقود.

6- توفير الاحتياطي العلفي الطبيعي لمواجهة سنوات الجفاف.

7- ضبط الحمولة الحيوانية مع الطاقة الانتاجية الطبيعية وموارد الاعلاف المتاحة الاخري

8- تنظيم الرعي وانتقال الحيوانات لتتلائم مع مواسم الرعي الملائمة لكل منطقة رعوية.

9- تطبيق الدورات الرعوية والمناسبة لكل منطقة.

10- تطوير النظم والتشريعات التي تضمن المحافظة على المراعي وتنميتها وتطوير الانتاج الحيواني الناتج من المراعي.

ولذلك فان ادارة المراعي الطبيعية وتنميتها وصيانتها تتطلب وجود هيئة محلية (على مستوى المناطق والمحافظات) تشارك في وضع خطط تنمية وصيانة المراعي وادارتها بما يتلاءم مع ظروف كل منطقة وتعمل على زيادة مشاركة المجتمع الرعوي وتعاونه على تنفيذها، وتشرف على متابعة التنفيذ وحل مشاكل التطبيق أولا باول ومن هذا المنطلق، فقد إتضح أهمية إنشاء هيئة محلية يساهم فيها أصحاب الشأن من الرعاة والمزارعين وبعض مسؤولي الدولة في المناطق والمحافظات تحت مظلة الادارة او المحافظة. ويمكن أن يطلق على هذه الهيئات مجالس شئون المراعي.

هذا ويتمثل الهدف الاساسي من انشاء مجالس شئون المراعي في ايجاد آلية فعالة لترشيد وتنظيم استغلال المراعي الطبيعية بكل منطقة لضمان المحافظة عليها وتنميتها تنمية مستدامة وادارتها على أسس بيئة سليمة لتوفير الاعلاف اللازمة لقطعان الرعي والمحافظة على الموارد والبيئات الطبيعية في آن واحد وزيادة مساهمة المجتمعات المحلية (الرعاة والمزارعون) ومشاركتهم في تنفيذ برامج المحافظة على المراعي الطبيعية وتنميتها وادارتها بصفتهم المستفيدون الاساسيون منها واصحاب المصلحة الحقيقية في صيانتها.

من المهم ان يكون لمجالس شئون المراعي في المناطق كل الصلاحيات التي تمكن هذه المجالس من تحقيق الهدف الاساسي من انشائها والمتمثل في المحافظة على المراعي الطبيعية وتنميتها وادارتها على أسس بيئية سليمة .. ولذلك فالمقترح ان تتضمن مهام مجالس شئون المراعي مايلي :

أ- تحديد اراضي المراعي والغابات في كل منطقة وفصلها بعلامات واضحة عن الاراضي الزراعية ومناطق التوسع العمراني.

ب- تحديد مناطق الرعي الرئيسية في كل منطقة والموسم الملائم لرعي كل منها حسب نوع النباتات السائدة. وطبيعة نموها.

ج- تحديد الدورة الرعوية المناسبة بين المناطق الرعوية الرئيسية.

د- تحديد الحد الاعلي لعدد حيوانات الرعي في كل منطقة بما يتلادم مع الحمولة الحيوانية لمراعي المنطقة.

هـ- اصدار تراخيص للرعاة توضح اسم الراعي وعدد حيوانات قطيع الرعي وانواعها ومناطق الرعي المسموح الرعي فيها ومدتها وتحديد هوية الرعاة الحقيقيين.

و- تنظيم تحركات قطعان الرعي من منطقة الى اخرى.

ز- منع تحطيب الاشجار والشجيرات والنباتات المعمرة العشبية الخضراء.

ح- تحديد مناطق المحميات المختلفة ومدة الحماية ونوعها (محميات للحياة الفطرة - محميات بيئة رعوية - منتزهات وطنية .. مناطق تراثية ... الخ).

ط- تحديد علاقة الحيوانات المرباة في المزارع الكبيرة بالمراعي الطبيعية.

ي- العمل على توفير بدائل لحطب الوقود.

ك- اقتراح وسائل توفير الاعلاف الاخرى لتخفيف الضغط على المراعي الطبيعية (تسهيل استيراد الشعير من قبل التجار - التوسع في زراعة الاعلاف للاستهلاك المحلي.

ل- تحديد الوسائل الممكنة والعملية لتنمية مناطق الرعي المتدهورة.

م- التقييم الدوري للمصادر الرعوية والعلفية المتاحة واعداد انواع الثروة الموجودة واحتياجاتها العلفية.

ن- تحديد الحاجة الى شق او تمهيد الطرق اللازمة لمناطق الغابات والمراعي وتطوير الانظمة والتشريعات القائمة.

س- للمجلس الحق في تطبيق مهام مجالس الرعاة تدريجيا بحيث يكون التطبيق مرنا يتلاءم مع ظروف كل منطقة لان الهدف هو المحافظة على المراعي الطبيعية وتنميتها بما يضمن تنمية حيوانات الرعي والمحافظة على البيئة.

المراجع

- دراز، 1965 ، المراعي ووسائل تحسينها في المملكة العربية السعودية.
- سنكري، م،ن، 1978، ادارة وتطوير مراعي المملكة العربية السعودية مع دراسة بيئية تعاقبية لبعض المواقع الهامة فيها.
- الوليعي ، ع،ن 1996 ، المحميات الطبيعية (الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها).
- السكري ، ع، 1995 البيئة من منظور اسلامي.
- الصقهان ، م.ع 1997 تقرير ندوة الموارد الطبيعية المتجددة بالمملكة وأهمية المحافظة عليها وتنميتها – الرياض.
- مركز أبحاث المراعي والثروة الحيوانية بالجوف 1990.
- رصد حالة المراعي بالمنطقة الشمالية من المملكة العربية السعودية.
- تقارير وزارة الزراعة والمياه.
- زيارات حقلية.
- شوربجي ، م.أ . والداوود ع.ن 1999 المحميات الطبيعية في المملكة العربية السعودية ودورها في حماية التنوع الحيوي.
- بادي ك. ح. والداوود ع.ن 1997 الطبعة الثانية الغابات الطبيعية في المملكة العربية السعودية.
- Migahid A.A. 1996 Flora of Saudi Arabia
- Chaudhary, S.A. 1989. Grasses of Saudi Arabia.

دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات بجمهورية السودان

دور المجتمعات الريفية في حماية المراعي والغابات بجمهورية السودان

إعداد
المهندس الزراعي الطالب أبكر احمد
إدارة المراعي والعلف – وزارة الزراعة والغابات
جمهورية السودان

المقدمة :

تقع جمهورية السودان في الجزء الشمالي الشرقي في القارة الافريقية بين خطى عرض 4–22 وخطى طول 22–36 تقريبا .

تمثل الموارد الرعوية الطبيعية نسبة تفوق 50٪ من مساحة القطر حيث تقدر بحوالى 279 مليون فدان ، وتقل هذه الموارد اعداد لايستهان بها من الثروة الحيوانية وتتميز هذه البيئات بوجود عشائر نباتية مختلفة ومتباينة، مما يستوجب أطر متفاوتة من الادارة والاستغلال تتلاءم مع مقومات كل بيئة.

هذا وتتعرض المراعي الطبيعة وكذا الغابات لتأثيرات كبيرة انعكست عليها سلبا من حيث التركيب والانتاج والجودة والكفاءة في حماية التربة . وقد أتت هذه التغيرات نتيجة لظروف طبيعية مثل الجفاف غير أن ممارسات ونشاطات الانسان وبرامج التنمية غير المتوازنة مثل مايحدث من توسع في الرقعة الزراعية دون النظر الى الاستخدمات الاخرى كان لها التأثير الاكبر على نسيج العناصر التي تشكل النظام البيئي فتدنت الانتاجية والجودة والكفاءة وتقلصت الرقعة الرعوية، اذا اضفنا الى ذلك شح موارد المياه الدائمة في بعض المواقع الشيء الذي يقود الى تمركز الحيوانات في مواقع محددة مما يعنى زيادة الضغط الرعوي.

بالإضافة الى ذلك أدت موجات الجفاف الى حدوث هزات إجتماعية وسط الرعويين وسكان الريف، ونتيجة لفقدهم الكثير من حيواناتهم ومحاصيلهم مما أضطرهم الى النزوح

الى المدن والمناطق الزراعية وبالتالي تفكك الروابط بينهم واختلال النظم التي كانت تتحكم في حياتهم واستخدامهم لمواردهم الرعوية.

لكل ذلك فأن تنظيم استغلال الغابات والموارد الرعوية يصبح ضرورة ملحة لتجنب تدهور هذه الموارد ودرء آثار الخلل البيئي، لذلك فأن التحسين والحماية ايضا لهما ارتباط بالادارة السليمة والاستغلال الامثل.

أهمية المراعي الطبيعية والغابات :

أ- أهمية المراعي الطبيعية :

يأتي الاهتمام بالمراعي الطبيعية في المقام الاول لاهميتها الاقتصادية والبيئية وللارث الثقافي الذي تشكله عبر استغلال الرعاة لهذا المورد.

أن وجود مراعي طبيعية بحالة جيدة يحفظ التربة من الانجراف سواء بواسطة الرياح او الماء، لما للغطاء النباتي من فاعلية في تثبيت الكثبان الرملية والتربة عموما وامتصاص اثر قطرات المطر واعتراض الجريان السطحي، مما يساعد على زيادة نسبة الرطوبة في التربة حيث أن الماء يجد الوقت الكافيء للتغلغل الى الداخل.

كذلك يوفر الغطاء العشبي الجيد أفضل حماية لمساقط المياه نسبة لما ذكر من تقليل لسرعة الجريان السطحي ومنع تفتت حبيبات التربة مما يمنع الاطماء ويقلل من فقد الماء . كذلك قدرته على حماية جنبات مجاري الماء ومنع تكون الاخاديد . كما أن للغطاء النباتي دور في دورة الماء وتقليل التلوث البيئي النتائج عن زيادة ثاني اكسيد الكربون في الجو لما للنبات من خاصية في استغلال هذا الغاز في عملية التمثيل الضوئي.

أقتصاديا فان المراعي الطبيعية تمثل نسبة قد تفوق ال 50٪ من مساحة القطر (279 مليون فدان)، توفر أرخص مصادر الغذاء للثروة الحيوانية (103 مليون رأس) هذه المساحة من المرعي الطبيعي تنتج في موسم الهطول المتوسط حوالى 62 مليون طن من العلف الجاف أي مايعادل 82٪ من جملة احتياجات القطيع من العليقة المالئة، كما أن حوالى 14٪ من جملة السكان يمارسون حرفة الرعي وتدر عائدات الثروة الحيوانية حوالى 25٪ من جملة العملات الصعبة وهذا يمثل حوالى 40٪ من جملة عائدات الصادرات الزراعية. كذلك فان المراعي الطبيعية توفر المأوي والمرعي للحيوانات البرية، كما أنها في

حد ذاتها تمثل مكان للترويح والاستمتاع بجمال الطبيعة. أيضا فأن الكثير من الاعشاب تدخل في تركيب الادوية والعطور ويعتمد الطب الشعبي اعتمادا كبيرا على الاعشاب.

ب- أهمية الغابات :

تلعب الغابات دورا كبيرا من الاهمية في حياة الناس فبجانب المحافظة على التربة من الانجراف إعتراض الجريان السطحي، مما يساعد على زيادة الرطوبة في التربة ودورها في تقليل التلوث البيئي، نجد أن الغابات كبيئة طبيعية مترابطة ومتكاملة بين النباتات والحيوانات في إعتماد كل منها علي الآخر في منظومة الغذاء، كانت دوما مورداً لاصناف عديدة من الاغذية التي يحصل عليها الانسان من الغابات مباشرة. فقد كان اعتماد سكان الريف دوما على الغابات كمصدر للاغذية البروتينية من الحيوانات الصغيرة والكبيرة والطيور والاغذية النباتية. يحصل سكان الريف في المناطق الصعبة خاصة على فيض من الاطعمة هي إما مصدر الغذاء الوحيد أو مكمل للوجبات اليومية البسيطة . ومن أشهر هذه الاطعمة التي تعتبر يومية الدوم والدليب والقضيم والقنقليز كما يتم الحصول على زيوت الطعام الجيدة من الهجليج بل أن من الغابات نعم ترقي الى مستوى الرفاهية التي يقبل عليها سكان المدن ايضا من المشروبات المنعشة مثل العرديب والقنقليز وعصير القضيم.

كان للغابات دورها العظيم في انقاذ حياة السكان في اوقات الشدة عندما ينتشر الجفاف ويقل المحصول خاصة خلال الازمة البيئية التي انتشرت في السودان في مستهل السبعينات والثمانينات حين اقبل السكان على ثمار المخيط والاندراب والقضيم فكانت جميعها منفذة للحياة من الموت جوعا . كما أن الهشاب Acacia Senegalensis مورد الصمغ العربي صمام الامان في اقتصاد الاسرة كمورد عندما يفشل المحصول بسبب الجفاف وشح الامطار . أن السكن هو الوجه الاخر في عملية الحياة الانسانية والموارد الاساسية للمساكن الشعبية في ارجاء السودان قاطبة هي الاخشاب والالياف التي يحصل عليها من الغابات.

لايمكن تصور حياة الريف خاصة في المناطق الزراعية الالية التي تبيد كل أثر للحياة الشجرية دون غابات عامرة تتكامل في التركيبة المحصولية، لان المحصول الذي ابيدت من اجله كل الاشجار لايصلح طعاما في أبسط صورة وهي البليلة دون قليه فوق نار من

الحطب نحن لانأكل الذرة فقط بل ايضا ناكل اللحم ونشرب اللبن لهذا لامناص من نقل التكامل في طاولة الطعام الخشبية في غذاء متكامل من النشويات واللحوم الى مستوى الحقل، حيث يزرع المحصول ويربي الحيوان.

* البيئات النباتية في السودان :

من العوامل الرئيسية التي تحدد نوع الغطاء النباتي في المنطقة المعنية هي معدل المطر ونوع التربة والطبغرافية . فالسودان في معظمه سهل منبسط لذا نجد أن العاملين الاولين هما الاكثر تأثيرا في تحديد خصائص البيئات النباتية المختلفة وعليه أمكن تقسيم البلاد الى ست بيئات نباتية رئيسية متباينة من الشمال الى الجنوب وهي :

1- الصحراء Desert
2- شبه الصحراء Semi - Desert
3- السافنا الشجرية منخفضة الامطار Low Rainfall Woodland Savannah
4- السافنا الشجرية غزيرة الامطار High Rainfall Woodland Savannah
5- المستنقعات The Flood Region
6- المناطق الجبلية Montane Vegetation

هذا و تنحصر أغلب أراضي المراعي في البيئات شبه الصحراوية والسافنا منخفضة الامطار، المستنقعات والاطراف الشمالية للسافنا غزيرة الامطار.

1- الصحراء : (Desert) :

يتراوح معدل المطر السنوي بين صفر - 75 ملم. التربة رملية والغطاء النباتي معدوم الا عند حدوث زخات المطر النادرة، حيث تظهر بعض النباتات العشبية علي مجاري الماء. بيئة الصحراء من ناحية رعوية غير ذات أهمية كبرى عدا عند مواسم الهطول الجيد حيث تظهر نباتات الجزو (Gizzu) على الاودية (غرب دنقلا) ووادي هور والتي يستغلها رعاة الابل والضأن من شمال كردفان (الكبابيش) وشمال دارفور (ميدوب، زيادية).

2- بيئة شبه الصحراء (Semi-Desert) :

يتراوح معدل المطرالسنوي بين 75-300 ملم وتمثل المرعي الطبيعي لقطعان الابل

والضأن ، يفصلها نهر النيل الى منطقة شرقية في الاراضي الطينيةيقع فيها سهول البطانة المخرف التقليدي للشكرية، اللحويين، البطاحين، الكواهلة والبني عامر، أما المنطقة الواقعة غرب النيل تسود فيها الاراضي الرملية حيث تنتشر ديار رعاة الابل والضأن من الهواوير والقريات والكبابيش، الكواهلة الزغاوة وقبائل شبه رعوية مثل دار حامد والحمر. الغطاء النباتي عبارة عن خليط من الحشائش والاعشاب تتخلله الاشجار والشجيرات الشوكية- يمارس السكان المستقرون في هذا البيئة الزراعة المطرية التقليدية.

3- **السافنا الشجرية منخفضة الامطار** Low Rainfall Woodland Savannah

معدل المطر بين 300-800 ملم في العام تمثل أكثر من 27٪ من مساحة القطر وهي المورد الرعوي الاهم عند رعاة الابقار ويمتد فيها حزام الصمغ العربي، وتنقسم الى منطقتين السافنا منخفضة الامطار في التربة الطينية شرق النيل الابيض حول منطقة المستنقعات ، والسافنا منخفضة الامطار في التربة الرملية الى الغرب من النيل الابيض.

ويتكون الغطاء النباتي من الاشجار والشجيرات والحشائش والاعشاب، الحوليات أكثر من المعمرة عدا على الاطراف الجنوبية، حيث تكثر الحشائش المعمرة والتي تماثل تلك الموجودة في منطقة المستنقعات والسافنا غزيرة الامطار.

تتدرج تحت هذه البيئة ذات طابع مميز وهي :

أ- منطقة التبوسا في شرق الاستوائية وتنقسم بدورها الى خمسة أنواع من الغطاء النباتي.

ب- سلسلة الجبال وتمثلها جبال النوبة - الانقسنا وتلال غرب دارفور.

ج- نمط البقارة المتكرر يتكون من نوعين من التربة المتكررة من النقعة والصخور ويسود في مناطق ديار البقارة في المنطقة الجنوبية الغربية لجنوب دارفور (تلي - برام - عد الفرسان).

د- نمط الرقاب المتكرر : شمال بحر العرب تمثل مصايف المسيرية في غرب كردفان والرزيقاتفي جنوب دارفور . العشائرالنباتية السائدة هي عشيرة الطلحة، الفاوا والقردود.

4- السافنا الشجرية غزيرة الامطار (HighRainfall Woodland Savannah) :

معدل المطر بين 900 ملم - فاكثر تمثل حوالى 12٪ من مساحة القطر، تنتشر فيها ذبابة التسي تسي، تغطي معظم ولايات بحر الغزال والاستوائية والاشجار العالية عريضة الاوراق الحاته، الحشائش المعمرة هي السائدة وتصل لمرحلة عالية من الطول والخشونة مما يضطر الرعاة لحرقها لتخضر.

5- بيئة المستنقعات (السدود) : The Flood Region

تمثل حوالى 9٪ من مساحة البلاد وتشمل مناطق المستنقعات المرتبطة بانهار بحر الجبل - بحر الغزال والسوباط . تضم اراضي عالية لاتتاثر بالفيضانات ومناطق وسط تغمرها الانهار والامطار. تسود فيها اعشاب النيل، البردي والبوص والحشائش الطويلة في مناطق التيجان تمثل المرعي الطبيعي لابقار القبائل النيلية.

6- المناطق الجبلية (Mountainous Vegetation)

عبارة عن مناطق متفرقة بيئاتها مختلفة حسب موقعها تمثلها جبال الاماتونج- جبل مرة - تلال البحر الاحمر، وليس هنالك مايجمع بينها سوى أنها تختلف عن السهل حولها نتيجة لارتفاعها وفي بعضها نتيجة للامطار العالية.

* أنماط الحياة الرعوية في السودان Pastoralism in the Sudan

لمعرفة دور المجتمعات الريفية في حماية المراعي لابد من التعرض لانماط الرعي والاستغلال الحالي للموارد الرعوية بعد ماتبين لنا البيئات النباتية في السودان.

يتم استغلال المرعي على الشيوع ونجد ان لكل قبيلة مراعيها الخاصة بها حيث درج على ربط المنطقة بالقبيلة (دار) بداخل هذا النظام هنالك عدة أنماط للرعي تمارس حاليا يكون محورها حركة الحيوان والرعاة.

1- الرعي المستقر :

حركة الحيوان هنا تكون محدودة ومحصورة بين الذهاب باكرا للرعي والعودة للقرية، كذلك فان عددية الحيوان تكون محدودة الشيء الذي يساعد علي رعايتها والاشراف عليها. هذا النمط يمارسه النوبة في جبال النوبة، القري المنتشرة في مناطق المخرف ونوعا ما الشكرية في منطقة البطانة .

2- الرعي شبه المترحل :

يتحرك جزء من الاسرة من القطع ويبقى الاخر في الدار لممارسة الزراعة يمارس هذا النمط اباله غرب السودان وحاليا ظهر عند بعض البقارة.

3- الرعي الترحالي :

حيث تترحل كل الاسرة مع القطيع. نمط شبه الرحل والرعي الترحالي هما الاكثر شيوعا حيث نجد عوامل البيئة وراء ذلك مثل انعدام الماء والكلأ في المناطق الاخرى صيفا وتكاثر الذبابة والحشرات الضارة والوحل والرطوبة العالية في المصايف خريفا.

في تحركاتهم هذه يسلك الرعاة دروب تقليدية معروفة تعرف بالمسارات (المراحيل) تتخللها مناهل المياه السطحية والمنازل (الصواني) التي يقضي فيها الرعاة بعض الوقت في اثناء ترحالهم نحو المخارف والمصايف.

4- الانماط المستحدثة :

هناك انماط مستحدثة في استغلال المرعي تمثلها تجربة شركة انعام، مزرعة البيرراغب والخير على موسى في جنوب دارفور في مجال المزارع الرعوية المتنقلة والمستقرة.

كما تمثل المستوطنات التي استحدثها مشروع تنمية غرب السافنا سابقا نمط اخر للاستغلال ويوضح دور المجتمع الريفي ومساهمته في حماية المراعي وقد ولف بواسطة البنك الدولي (IDA & IFAD) وإدارة تنمية ماوراء البحار البريطانية (ODA) لتنفيذ مشاريع للتنمية الريفية المتكاملة (Integrated Rural Development) لتقديم تجربة علمية عملية لتقنين وترشيد النظام الزراعي الرعوي التقليدي بالمنطقة وقد صمم البرنامج بحيث يكون للقطاع الشعبي والمواطنين بالمستوطنات (Control Settlement) دور بارز ومهم في ادارة المستوطنة والاشراف عليها ومتابعة الانشطة بها.

تصميم المستوطنة : (Settlement layout) :

يتم تخطيط المستوطنة على شكل مربع ضلعه 15 كلم في مساحة كلية قدرها 225 كلم2 حوالى 55 الف فدان تقريبا، كما يتم تقسيم نصف هذه المساحة الى 400 وحدة

زراعية (Farm Unit) مساحة الواحدة حوالى 30 هكتار مايعادل 71.2 فدان والنصف الاخر يخطط كمرعي مشاع Communal Grazing توجد القرية في مركز المستوطنة وطريق المرحال Stock Route تقسم المستوطنة الى اربعة أقسام متساوية تمنح كل أسرة تم اختيارها للانضمام للمستوطنة وحدة زراعية بعقد ايجار لمدة 20 عام يسمح للاسرة خلالها زراعة ربع المساحة في العام ولمدة خمسة أعوام كحد أقصى تتحول بعدها الى الربع الثاني على أن يقوم المستوطن بزراعة الهشاب Acacia Sengal وأي محصول بقولى أخر Lequminow في الاراضي البور بعد تحوله منها على أن تكون بقية المساحة من الوحدة الزراعية محتفظة بغطائها النباتي والشجري لتكون مرعي اضافي وغابة حامية للوحدة المزروعة وتكتمل الدورة الزراعية بعد عشرون عاما لتبدأ من جديد.

*** مشاكل المراعي بالسودان والحلول المقترحة ودور المجتمعات الريفية فيها:**

1- المشاكل :

إن كثير من المشاكل تعوق تطوير واستغلال المراعي الاستغلال الامثل، منها ماهو مرتبط بالمورد ومنها مايرتبط بالمستغل للموارد، ومنها مايتعلق بالمشرف على الموارد ومايهمنا في المقام الاول المشاكل المرتبطة بالمورد والمستغل للمورد (المجتمع الريفي) حيث يشمل :

1- وجود معظم اراضي المراعي بالقطر في بيئات هشة تعرضت في الآونة الأخيرة الى:

أ- موجات الجفاف المتكررة .

ب- ظهور بادرة التصحر واتساع رقعاتها مما أدي تناقص الرقعة الرعوية.

2- الحرائق الموسمية :

في كثير من الاحيان نتيجة بعض نشاط أهل الريف (جمع العسل ونظافة المزارع).

3- التغيير في التركيب النوعي لنباتات المرعي.

4- زيادة الضغط علي الموارد خاصة حول مصادر المياه.

6- التوسع في الأنشطة الزراعية على حساب المرعي.

7- التوغل على مسارات الرحل.

8- الازدياد المرتبط بحجم القطيع القومي وقلة المسحوبات.

9- انهيار المؤسسات التقليدية والفقدان التدريجي للمصارف والتقنيات التقليدية.

10- عدم اشراك المستفيدين (سكان الريف) في تخطيط وتحديد وتنفيذ برامج تحسين وصيانة المرعي واتخاذ القرار.

11- تدني وانعدام الخدمات الضرورية المقدمة لقطاع الرعويين.

12- ملكية الاراضي .

*** بعض الحلول المقترحة ودور المجتمعات الريفية :**

1- المشاركة الفاعلة للمستفيدين واشراكهم في كل المراحل المتعلقة ببرامج حماية وصيانة المراعي وتفعيل دور اتحاداتهم في ذلك، وقد اتضح جليا ذلك لتجربة السافنا بمسور اقليري وام بلوت ودمايه تميد ومحميات مشروع المناطق المختارة في محافظة ام كداده شمال دارفور كان نتائج اقامة المسورات الرعوية الجماعية :

* حماية الموقع المسور من التدهور البيئي (وتتراوح مساحة المسور بين 1000-1500 هكتار) . من واقع الدراسات الرعوية سجل الاتي :

أ- زيادة كثافة انواع النباتات الرعوية المستساغة وتدني كثافة انواع النباتات الغير مرغوبة داخل السور مقارنة بمنطقة خارج المسور.

ب- الزيادة للغطاء النباتي داخل المسور 65٪ مقارنة لغطاء الارض خارج المسور 35٪ (المصدر هيئة غرب السافنا سابقا).

ج- زيادة انتاج العلف داخل المسور بلغ اضعاف انتاج العلف خارج المسور، حيث سجل الانتاج العلفي 2 طن/هكتار داخل المسور مقارنة بالانتاج 4. طن/هكتار خارج المسور (المصدر السابق).

د- تحسن الناحية البيئية داخل المسور، مما أدى الى ظهور انواع جديدة من

الحيوانات البرية بالاضافة الى زيادة اعداد الانواع الموجودة مثل دجاج الوادي، الحبار، الارانب، الثعالب، الثعابين وانواع الطيور المختلفة.

هـ- عدم التحرك الموسمي لاصحاب الماشية المستقرة نحو الجنوب للبحث عن المرعي خلال الشهور الاخيرة في فصل الصيف في مايو، يونيو، ويوليو كما كان الحال قبل اقامة المسورات.

ز- تبني المستفيدين لعمل المسورات لان فلسطة عمل المسورات تقوم على مشاركة المجتمع المحلي في العمل الجماعي ابتداءا من مرحلة التخطيط ووضع البرامج الى جانب التنفيذ.

2- حماية المراعي من الحرائق الموسمية ويتضح ذلك في مشروع المناطق المختارة بام كداده . لفتح خطوط النار وهذا العمل يعتبر من صميم الادارة الاهلية وفقط المشروع يقوم بتوفير الجانب الفني والوسائل الحركية ويقوم المواطنين المستفيدين انفسهم بفتح خطوط النار.

3- تفعيل دور المنظمات الطوعية والشعبية في ادارة الموارد الرعوية من خلال العمل الارشادي.

أن مشاركة السكان المحليين في مشروعات حماية وتطوير المراعي مهمة جدا منذ مرحلة التخطيط اذا أريد للمراعي ان تلعب دورها المرموق في التنمية الريفية وذلك عن طريق توثيق الصلات بينهم وبين الادارات الحكومية المنفذة من خلال اعمال الارشاد المكثفة والتدريب لتحقيق التكامل في النشاط التنموي.

مشاكل الغابات ودور المجتمع الريفي في الحلول :

تنحصر أهم المشاكل التي تهدد الغابات في السودان فيما يلي :

1- الحرائق.

2- القطع الجائر.

3- التوسع في الزراعة التقليدية علي حساب الغابات.

4- الرعي الجائر.

5- العوامل البيئية (تذبذب الامطار).

لهذا بدأ واضحا انه لابد من تضافر الجهود الرسمية والشعبية للحفاظ على ماتبقي من هذا المورد وتطوره بالصورة التي تتضمن تجديد عطاءه كمورد متجدد، وذلك حتي يتأتي لهذا المورد أن يلبي الاحتياجات الاساسية المطلوبة منه والمتمثلة في توفير مصادر الطاقة كالفحم النباتي وحطب الحريق ومواد البناء المحلية وثمار الغابات والصمغ العربي والاصباغ الاخري بالاضافة الى مساهمته في أحياء وحفظ التنوع اللامتناهي للحيوانات والنباتات والاعتماد عليه في حماية وصيانة وتطوير البيئة.

*** مساهمة المجتمعات الريفية في بعض الحلول المتعلقة بحماية الغابات :**

1- الدور البارز في حماية الغابات من خلال انشاء المسورات والمحميات التي تطرقنا لها عند الحديث عن المراعي.

2- الغابات الشعبية وهي غابات التي تنشأ بالجهد الشعبي خارج الغابات الحكومية المحجوزة (هنالك اكثر 981 غابة محجوزة في ولايات السودان المختلفة) ويشمل ذلك كل غرس للاشجار تقوم به مجموعة من السكان المحليين او الافراد او المؤسسات ويمكن ادراج الامثلة أدناه لتوضيح هذا التعريف :

أ- إنشاء الاحزمة والمرابع الشجرية في مشاريع الزراعة في القطاعين المروي والمطري حسب النسب المتفق عليها.

ب- إنشاء الغابات الجماعية والفردية.

ج- إنشاء المرابع الشجرية والاحزمة حول القري.

د- تشجير القري ويشمل ذلك، الاماكن العامة كالمدارس ودور العبادة والساحات والطرق وقد ساهم إنشاء الغابات الشعبية في :

- تحسين البيئة حيث تساعد الاشجار المغروسة في وقف زحف الرمال على الاراضي الزراعية والمساكن وتخفيض سرعة الرياح وتقليل آثار الجفاف وكذا المحافظة على مصادر المياه.

- تقوية الاقتصاد الريفي للتوسع في استعمال الاراضي لاغراض متعددة، تشمل الغابات لتوفير المواد الخام للصناعات القروية المعتمدة على الالياف والاصباغ والثمار.

بعد كل ما ذكر نحسب أن المعوق الرئيسي للانسان في المجتمع الريفي لكي يقوم بدوره في حماية البيئة من حوله هو الامية المتفشية وجهله باهمية البيئة في منظومة الحياة، وكذا الفقر، ممايجعله يتعدى على الغابات والمراعي بصورة بشعة تهدد حياته هو أولا.

لذا نرى أن الطرق والاساليب الكفيلة بتعزيز دوره في صيانة والحفاظ على الموارد الغابية والرعوية تكثيف العمليات الارشادية النظرية والتطبيقية لرفع مستوي وعيه لاهمية الموارد الطبيعية وخلق مصادر دخل اخري مستديمة له حتي لا يتعدى علي الغابات بالاحتطاب وايجاد بدائل تدخل في عمليات بناء مسكن انسان الريف.

تطوير البادية السورية
والمشاكل والمعوقات
التي تواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية
في حماية وصيانة الغابات والمراعي

تطوير البادية السورية والمشاكل والمعوقات التي تواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي

إعداد
الدكتور رياض اللحام – مدير الحراج
المهندس وليد فارس – مديرية البادية
المهندس تامر حميد – مدير البادية والمراعي

* لمحة عن البادية السورية :

تقع البادية السورية بين خطي عرض 32.5–36 شمالاً، وتبلغ مساحةالقطر العربي السوري 18.6 مليون هكتار وتشكل البادية السورية 55٪ منها، أي بمساحة تقدر بـ (10.2) مليون هكتار والتي يقل معدل امطارها عن 200 ملم سنويا.

يتواجدبها عدد من السكان يصل الى مليون نسمة تقريبا إلا أن هذا العدد غير ثابت وهو متغير حسب سنوات الخير والجفاف ونظام الرعي الحر والمشاع هو المتبع في البادية السورية وعائدية كافة اراضي البادية هي املاك دولة وموزعة على تسع محافظات بالقطر العربي السوري.

ونظرا لاهتمام القيادة السياسية في الدولة بشكل كبير بموضوع تطوير وتحسين البادية ويشمل (المراعي – الاغنام – والابل – المياه) فلقد تم احداث مديرية البادية بموجب القرار رقم /45/ت لعام 1977 وتتبع وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، ومن أهم مهامها :

أولا : في مجال المراعي والاعلاف :

1- وضع الخطط لتطوير البادية السورية والبرامج الخاصة بتغطية البادية السورية بتعاونيات لتحسين المراعي او تربية الاغنام.

2- تقدير حاجة الاغنام من الاعلاف المركزة والخضراء.

3- تنفيذ برنامج اكساء اراضي البادية الجرداء باعادة زراعتها بالنباتات الرعوية، وذلك بوضع الخطط اللازمة لانتاج الغراس والنباتات الرعوية في المشاتل المتخصصة والاشراف عليها، ومن ثم تطبيق نتائج التجارب والاختبارات على نباتات البادية بالمشاتل ومراكز تنمية البادية.

ثانيا : في مجال المياه :

تحديد حاجة المراعي والاغنام من مصادر المياه واستثمارها وصيانتها ويبلغ عدد الابار المستثمرة في البادية (200) بئراً، مع الاستفادة من الخيران والحفر الارضية والسدود لتأمين المياه للثروة الحيوانية ومشاريع البادية .

ثالثا : في مجال تربية الحيوان :

1- العمل على تطوير حيوانات البادية (تطوير وتحسين عرق أغنام العواس والابل).

2- تطوير مراكز تحسين المراعي وتربية الاغنام لتكون مراكز لاكثار الكباش المحسنة.

3- اجراء الدراسات الاولية عن الحيوانات والطيور البرية لتحسين التوازن البيئي في البادية .

*** برنامج عمل مديرية البادية :**

وضع البرنامج لتحقيق الاهداف المطلوبة وأهمها :

1- مشروع تطوير البادية السورية ويهدف الى اعادة الغطاء النباتي وتحسين المراعي والاهتمام بزيادة وتحسين اعداد وانواع الثروة الحيوانية. والمساهمة بمكافحة التصحر ووقف زحف الرمال ويتم تحقيق هذه الاهداف عن طريق مايلي:

أ- المشاتل الرعوية : لتأمين الغراس المتأقلمة محليا والتي تتحمل الجفاف لزراعتها في المناطق المتدهورة رعويا حيث يتم انتاج بحدود (9) مليون غرسة رعوية

سنويا. مثل الرغل بانواعه – الشيح – الروثا .

ب- مراكز اكثار البذار الرعوية : بهدف تأمين البذور الرعوية اللازمة لانتاج الغراس ونثرها بشكل مباشر في المحميات الرعوية لاعادة الغطاء النباتي.

ج- الواحات الخضراء : تم انشاء اربع واحات خضراء في البادية السورية على طريق دمشق – تدمر – دير الزور، بهدف المحافظة على البيئة وايجادفرص عمل لسكان البادية والمساهمة بالحد من التصحر وزحف الرمال، وقد زرعت هذه الواحات بأنواع مختلفة تتناسب مع الظروف البيئية مثل الزيتون – النخيل – أشجار حراجية . شجيرات رعوية.

د- مراكز تربية الاغنام : أنشئت هذه المراكز لتكون محطات أرشادية علمية تشارك بأعمال البحوث وتطبيق نتائجها العلمية بمجال تربية الاغنام والابل وتحسين المراعي، وتعميم نتائجها على المربين ويبلغ عدد هذه المراكز سبعة موزعة على كافة المحافظات السورية.

هـ- مشروع تثبيت الكثبان الرملية بدير الزور : ويعتبر المشروع تجربة رائدة على مستوى الوطن العربي، وقد تم تثبيت الكثبان الرملية بثلاثة مواقع في بادية دير الزور وبمساحة 660 هكتار وتم استزراعها بالشجيرات الرعوية والحراجية المتحملة للجفاف.

و- المحميات : نظرا للاهمية الكبيرة للمحميات الرعوية فلقد أولت وزارة الزراعة اهتماما كبيرا لها ويهدف إنشاء مثل هذه المحميات الرعوية الى :

1- اعادة الانواع النباتية المنقرضة الى البادية.

2- تحسين وضع الغطاء النباتي في المناطق المتدهورة رعويا وبالتالي رفع انتاجية المراعي.

3- تأمين جزء من العلف الاحتياطي للثروة الحيوانية خلال فترات الجفاف.

4- وقف زحف الصحراء والتصحر.

5- تعتبر المحميات محطات أرشاد وتوعية لمربي الاغنام في البادية لفهم أهمية النباتات الرعوية حيث وصل عدد المحميات الى (33) محمية.

إضافة الى المحمية الطبيعية ومساحة هذه المحميات بحدود 400 الف هكتار ويستخدم في عملية إحياء هذه المحميات ثلاث أساليب للتنمية.

- الحماية والتجديد الطبيعي.
- الزراعة بالغراس الرعوية المنتجة.
- الزراعة بنثر البذور الرعوية مباشرة.

ز- جمعيات تربية الاغنام وتحسين المراعي : بالتعاون مع الاتحاد العام للفلاحين ثم انشاء الجمعيات التعاونية على أراضي البادية السورية بهدف تنظيم عمليات الرعي وادارة المراعي ومساعدة لاخوة المربين وقد وصل عدد الجمعيات الى (424) جمعية بحيازة 7.5 مليون رأس غنم.

ح- المحمية الطبيعية ، مساحتها 22 الف هكتار أنشئت بهدف :
- الحفاظ على البيئة.
- صيانة الموارد الطبيعية عن طريق الحفاظ على الغطاء النباتي واعادة الغطاء النباتي بزراعتها بالنباتات والشجيرات الرعوية.
- إعادة الحياة البرية للمنطقة باعادة الحيوانات المنقرضة كالغزال والمها العربي.
- الحفاظ على الحيوانات الموجودة حاليا من الانقراض.

كما يتم تنمية المراعي بثلاث جمعيات تحيط بالمحمية.

2- مشروع حفر واكساء الآبار : من خلال هذا المشروع يتم سنويا وضع خطة لحفر مجموعة من الابار في البادية السورية لتلبية حاجة المربين من المياه اللازمة للشرب وحاجة الاغنام، وتشكل هذه الابار مصدر دخل لتشغيل سكان البادية كعاملين على صيانة وحراسة الآبار.

هذا وتنظر حكومة الجمهورية العربية السورية الى الغابات الطبيعية والتحريج الاصطناعي على أساس أنها ثروة وطنية لها ارتباط وثيق في البيئة المحلية ودور وطني كبير في مجال الاقتصاد البيئي على الرغم من صغر مساحتها ونسبة تغطيتها.

وقد سعت منذ فجر الاستقلال الدولة الى تحسين وضع الغابات الطبيعية وزيادة الاهتمام بها رغم بطء الاجراءات المتخذة سابقا إلا أن التطور الذي فجرته الحركة التصحيحية بقيادة رئيس الجمهورية حافظ الاسد في مجال الغابات جعلت الثروة الحراجية من الثروات الوطنية الهامة التي اخذت العناية وبشكل قفزات نوعية.

إن السياسة الحراجية التي تطبق في قطرنا قوامها الحفاظ على الغابات الطبيعية وزيادة رقعة التحريج الاصطناعي وتنظيم العلاقة القائمة بين ساكني الغابات وهذه الثروة.

لذلك فان تحقيق الاستراتيجية الطموحة للثروة الحراجية عن طريق تطويرها وتنظيمها وزيادة الرقعة الحراجية على مستوى القطر، قد تبلورت في مجالات عديدة تقوم بها مديرية الحراج عبر مشاريعها لتطوير الغابات وحمايتها وانتاج الغراس الحراجية ونشر التشريعات القانونية، ولنبدأ بالمشاريع الحراجية التي تنطوي تحت تطبيق السياسة الحراجية الوطنية.

تقوم مديرية الحراج بانتاج (30) مليون غرسة حراجية وحراجية مثمرة متنوعة سنويا وذلك لتغطية حاجات التحريج الاصطناعي في أنحاء القطر وتلبية حاجة المواطنين، وتوزع هذه الغراس بأسعار شبه مجانية.

وعلى هذا يتم استصلاح وتحريج مساحة (24) الف هكتار سنويا يتم خلالها شق طرق حراجية وتخديمية، وهذه تهدف الى تحسين الظروف المناخية والبيئية وتمنع الانجراف الريحي والانجراف المائي، إضافة الى زيادة كميات المياه التي تحميها وتخزنها في باطن الارض وتفجر الينابيع التي تستخدم كمياه للشرب.

فقد بلغت المساحات المحرجة اصطناعيا حتي عام 1999/1998 كمساحات جديدة (218152) هكتارا وهي تشكل رديف أساسي للغابات الطبيعية المتواجدة. كذلك حرصا على الغابات الطبيعية وحمايتها وخاصة فيما يتعلق بكونها المصدر الاساسي للتنوع الوراثي تم الاعلان عن مجموعة محميات بيئية حراجية لحماية الغطاء الحراجي ومنعه من التدهور والمحافظة على النظم الايكولوجية الحراجية داخل الغابات الطبيعية. وقد بلغ عددها (12) محمية بيئية حراجية بمساحة (56160) هكتار تنتظر التمويل للمباشرة بادارتها.

هذا وتسعى مديرية الحراج جاهدة الى خلق علاقة ودية وسليمة بين المواطنين وبينها بصفتها المسؤولة عن غابات القطر الطبيعية والاصطناعية، وذلك عن طريق خلق فرص عمل كثيرة لأبناء المناطق الحراجية من خلال مشاريعها السنوية التي تقام. لان سياسة التعاون بين المواطنين والدولة في تنمية وتحقيق الخطط السنوية للحراج وحماية الغابات وادارتها يتم بالتعاون بين مديرية الحراج ومصالحها بالمحافظات مع المشاريع الدولية مثل المشروع الايطالي والمشروع 2418/م4. أضف الى ذلك تنمية وتعميم مفهوم الغابات الشعبية في المناطق المتاخمة للغابات الطبيعية والتحرج الاصطناعي وهي فكرة تسعى مديرية الحراج الى تحقيقها ونشرها بهدف المشاركة السكانية في ادارة الغابات وتنمية القدرات لدى هؤلاء السكان على فهم وظائف الغابات حاضرا ومستقبلا وبالتالي التعاون المشترك على حمايتها وتطويرها وتنميتها.

وتنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية في تنمية وتطوير البحث العلمي فقد احدث في مديرية الحراج قسم خاص بالبحوث الحراجية يهدف الى وضع الاسس والمباديء العلمية الاساسية التي يقع عليها تطوير الثروة الحراجية وتوسيع رقعتها .

وتتجلى السياسة الحراجية في القطر في حماية الغابات وتطويرها واستخدامها، ويخضع تنظيم العلاقة النفعية والاستثمارية بين المواطن والدولة بمجال الغابات الى قانون الحراج رقم (7) لعام 1994 الذي طور الشكل القديم للقانون ويتبع هذا القانون تعليمات تنفيذية والمطبقة لمواد الحراج في مجالات حراج الدولة - الحراج الخاصة - الاستثمار - حقوق الانتفاع - العلاقة مع مؤسسات الدولة وانشاء مناطق وقاية ومحميات بيئية حراجية.

إن سكان الغابات من خلال تنظيم العلاقة القانونية لاستثمار هذه الغابات يجنون فوائد كبيرة جدا في مجال استغلال المنتجات الثانوية للغابة واعتبار الغابة مصدراً للغذاء ومرعي ممتاز للنحل وانتاج الأعلاف واستخدام بعض الاشجار اليابسة كحطب وقود يستخدم في منازلهم.

إن سياسة التعاون مع سكان الغابات كما ألمحنا سابقا أصبحت ضرورة ملحة ضمن البرامج الحراجية الوطنية وبالتعاون مع المشاريع والمنظمات الدولية لتحقيق الادارة التشاركية والادارة المتكاملة للغابات وايجاد الادارة المستدامة للغابات. خاصة وان ملكية الغابات تعود للدولة والتي يقع على عاتقها الاشراف الكامل عليها.

إن مديرية الحراج تسعى دائما من خلال العاملين فيها لنشر العلم والمعرفة والوعي البيئي لدور الغابات وضرورة المحافظة عليها. حيث مازالت بعض الفجوات بين المواطنين مفادها ان الغابة لاتدر فائدة سريعة مثل الاشجار المثمرة او المحاصيل الاخرى.

ولكن العلاقة القائمة بين الانسان والغابة وبيئتها غير متوازنة بفعل عوامل كثيرة ترتبط بحياة سكان مناطق الغابات ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي وتأثيراتهم السلبية علي الغابة نتيجة الحاجة المتزايدة والمستمرة.

فلقد حاول قانون الحراج الجديد خلق نوع من التوازن بين حاجات سكان القرى ضمن وحول الغابات وداخل البيئة الحراجية التي يعتبر السكان جزءاً منها، حيث ووضعت ضمن هذا القانون مواد تفصيلية تتعلق بحقوق الانتفاع والرعي والاستثمار وانشاء المؤسسات والبناء وإقامة مشاريع مختلفة ومن جهة أخرى وضعت مواد رادعة لضبط العلاقة بين الانسان والغابة.

*** المعوقات والمشاكل التي تواجه تنمية وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات في القطر :**

1- المعوقات الفنية :

إن عدم توفر جهاز متكامل من الكوادر الفنية على مستوى مديرية الحراج ومصالحها وبوائرها في المحافظات وارياقها وفقدان التقنيات اللازمة يعتبر احد المعوقات الفنية التي تؤخر الصلة بين السلطات المحلية والمجتمعات الريفية وماينجم عنها من ضعف في وضع الخطط التشاركية بالتعاون مع السكان الريفيين.

كذلك ان عدم وجود المستويات التعليمية والتدريب وايجاد العلاقات التشاركية هو من المعوقات التي تؤخر في دعم وتنمية دور المجتمعات الريفية. ويرافقها فقدان المنهجية المتكاملة الواجب استخدامها للمساعدة في تطبيق برامج متعددة من اجل تعزيز وتنمية دور المجتمعات المحلية.

2- المعوقات المؤسسية :

إن النظام الداخلي للمنظمات التعاونية لم ينص على البنود ذات العلاقة بالموارد الطبيعية وتطويرها وصيانتها وبالتالي فإن الاستفادة من المنظمات التعاونية تأتي من خلال أهدافها وأعراضها التي تستلزم المساهمة في تنفيذ الخطط السنوية للدولة.

إن تحقيق الترابط المشترك بين السلطات المحلية والمجتمعات الريفية في حماية وتعزيز وتنمية الموارد الطبيعية غير متواجد على الواقع العملي فهو بحاجة الى دراسات تنظيمية لاشراك القطاع التعاوني المنتشر في الريف السوري سواء للفلاحين او للنساء او للشبيبة وتمثل هذه التنظيمات الشريحة الكبرى من سكان الريف مع السلطات المحلية وصهر الجهود الكبيرة لتنفيذ خطط حماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية. كما يتطلب الوضع توسيع المنظمات التعاونية في المجتمعات الريفية على أسس جديدة تهدف الى تعزيز دور المجتمعات الريفية وفق الخطط التشاركية والتطبيق التشاركي.

إن مؤسسات الحراج في القرى والنواحي والمدن هي ملتزمة بقانون رقم (7) لعام 1994 والذي يحكم العلاقة القائمة بين المجتمعات الريفية ساكنة الغابات نفسها. لذلك لابد من تطوير الهيكلية الادارية لمديريةالحراج في المناطق والقري والمحافظات والمركز لتأخذ دورها اللازم في تحقيق التشارك مع السكان الريفيين.

3- المعوقات المالية :

إن المجتمعات الريفية وخاصة المجاورة للغابات بحكم حيازاتها الصغيرة وصعوبة جغرافية هذه الحيازات وعدم تغطية تكاليف الخدمات الزراعية تعتبر ذات مداخيل اقتصادية صغيرة ، رغم ان مشاريع مديرية الحراج قد أعطت دفعا لعدد كبير من الاسر من خلال اعطائهم فرص عمل كثيرة الا ان المجتمعات هذه بحاجة ماسة الى مشاريع تمويل تهدف الى ادخال نشاطات مولدة للدخل وتطويرها وزيادة مساحاتها، فاذا كان المشروع بمساحة 2418 /م2 يقوم بنشاطات توليد الدخل للمرأة في المجتمعات الريفية، فان مساحة المشروع هذه هي بحكم القليلة بالنسبة للقرى الحراجية التي تبلغ اكثر من 1700 قرية حراجية . إن ايجاد نظام حوافز ومكافآت للعاملين في مجال الارشاد الحراجي، والذي يمكن ان يشكل شبكة عمل متواصلة تدار من قبل الفنيين المختصين على

مدى الريف الحراجي يحقق انتاجية كثيرة في مجال تنمية ودعم المجتمعات الريفية للقيام بدورها في حماية وتعزيز وتطوير الموارد الطبيعية الغابوية.

4- المعوقات القانونية والتشريعية :

- إن قانون الحراج رقم 7 لعام 1994 لم يتطرق الى المجتمعات الريفية وعلاقتها في ادارة الحراج او إقامة مايسمى الغابات الشعبية وتحديد دور سكان الريف من الغابة بالشكل القانوني والاقتصادي.
- إن ملكية الغابات لدينا هي ملكية الدولة او الشعب ولايوجد مايسمي ملكية خاصة للغابات، لذلك يجب في ظل الملكية العامة للغابات تطوير الوضع القانوني والتشريعي من اجل حماية وتنمية الغابات واشراك السكان في ذلك.
- ان صغر مساحة الغابات الطبيعية جعل الدولة ممثلة بمديرية الحراج تتوخي الدقة في كل اشكال التعاملات القانونية والتشريعية المتعلقة بالغابات خاصة أنها تقع مباشرة بتماس مع التجمعات السكانية وتتخللها اراضي زراعية مختلفة المساحات.
- إن الشرخ الذي يوجد بين سكان الغابات والسلطات المحلية فيما يتعلق بأمور الحراج يشكل خطرا كبيرا نتيجة قلة وضعف الوعي البيئي الحراجي وعدم تحقيق دخل اقتصادي من خلال مشاريع يمكن ان تدعم الاسر في الريف.
- تحتاج غاباتنا الى دراسات علمية وكثيرة لتحديد الاساس الذي يرسم خط التعامل معها كي لاتبقي مجهولة بشكل جزئي او كلي لدينا مثل وضع الغابات بالنسبة للرعي ومدى امكانية تحملها - الاستثمار الحراجي الخاص.
- الاستغلال الجائر للمنتجات الثانوية للغابة ومدى استثمارها يجب ان يتم بشكل لايؤثر على الغابات ... وغيرها كثير.

*** أهم المشاكل التي تواجه حماية وصيانة المراعي بالقطر مايلي :**

أولا : المعوقات الفنية : تشمل المعوقات الفنية مايلي :

1- قلة الابحاث والدراسات المتعلقة بتنمية وصيانة الموارد الطبيعية بشكل عام،

والرعوية بشكل خاص من ناحية، وتعدد الجهات العاملة في مجال البحث العلمي الزراعي من ناحية أخرى، الامر الذي يضعف التنسيق الكامل بين البحوث الزراعية ويقلل من فرص استثمار الموارد بشكل جيد.

2- غياب استراتيجية التنمية والصيانة المتكاملة للموارد على مستوى النظم البيئية وقلة المعلومات الاساسية اللازمة لادارة المناطق الجافة وشبه الجافة.

3- عدم توفر العدد الكافي من الفنيين المختصين العاملين في مجال المراعي والقادرين على ادارة النظم البيئية في المناطق الجافة بما يضمن تنميتها وصيانتها من ناحية، وللقيام بوضع وتنفيذ البرامج التنموية المناسبة لتحقيق التنمية المستديمة للموارد الرعوية في القطر من ناحية ثانية، اضافة الى ضعف الخبرة في التعامل مع المجتمعات الرعوية القائمة في البادية.

4- عدم وصول الارشاد الزراعي الى منطقة الاستقرار الخامسة /منطقة البادية/ بسبب قلة الامكانيات ونقص وسائط المواصلات وضعف اجهزة الاتصال مع المجتمعات البدوية من جهة وتركيز الاهتمام على مناطق الاستقرار الاخرى من جهة ثانية، فالمجتمعات الرعوية المعنية بتنمية وصيانة المراعي والمحافظة على استمراريتها في العطاء بحاجة الى توعية وارشاد لقبول وتبني الخطط التنموية في البادية والابحاث الخاصة بادارة المراعي لضمان ديمومتها.

ثانيا : المعوقات المؤسسية :

تتمثل المعوقات المؤسسية بتعدد المؤسسات المشرفة على البادية والمسؤولة عن وضع وتنفيذ البرامج التنموية المختلفة، الامر الذي يضعف تحديد المسؤولية خاصة عند غياب التنسيق بين هذه المؤسسات ، وبذلك تتعدد الخطط وتتغير الاهداف وتتضارب الاراء وتشتت الاعتمادات المرصودة، وبذلك تنخفض احتمالات استثمار الموارد الطبيعية بالشكل الافضل والموجه لديمومتها، مما يؤدى الى عدم التوازن بين برامج التنمية المختلفة، كما أن تعدد الاراء وتغيير الخطط والاهداف يؤدى الى اهتزاز الثقة بين المجتمع المحلي والجهات الحكومية.

ثالثا : المعوقات المالية والاقتصادية :

يحظى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني باهتمام كبير من الدولة، وينال نصيب وافر من اجمالي استثمارات التنمية الاقتصادية. ويتركز هذا الاهتمام على مشاريع

الري وسياسة دعم الاعلاف ،بينم الاتزال إنتاجية المناطق الرعوية منخفضة نظرا لعدم اعطائها الاهتمام الذي يؤهلها للمساهمة بعمليات التنمية الاقتصادية في القطر، وهي تحتاج الى الكثير من الدعم والتمويل للنهوض بها.

قلة الاعتمادات المالية المخصصة لتنمية وصيانة المراعي الطبيعية في البادية والمشاريع القائمة فيها، والتي تخدم المجتمعات الرعوية وتحفزهم على المشاركة الفعالة بالبرامج التنموية وتطوير استثمار الموارد الطبيعية في البادية وصيانتها، فنجد أن الثروة الغنمية تساهم بـ 6.5٪ من الانتاج الحيواني في القطر وبحدود 23٪ من اجمالي الناتج الزراعي ، بينما الاستثمارات المخصصة للمشاريع القائمة في البادية بحدود 5٪ فقط من اجمالي الاستثمارات المخصصة لمشاريع وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي.

رابعا : المعوقات القانونية والتشريعية :

– إن العقوبات المنصوص عليها في الانظمة والقوانين الخاصة بتنظيم استثمار اراضي البادية لم تمتلك قوة الردع الكافية بحق المتجاوزين والمتعدين عليها. فمثلا بالنسبة للمرسوم التشريعي رقم (140) لعام 1970 والمعدل بالقانون رقم (13)لعام 1973 والذي تم بموجب احكامه تنظيم استثمار اراضي البادية وخصصها للرعي. واوجب من اجل ذلك تشكيل جمعيات تعاونية لتحسين المراعي وتربية الاغنام. فقد نصت مواده الى معاقبة المتجاوزين بالرعي على الارضي المخصصة لمراكز تربية الاغنام او الاراضي المخصصة للجمعيات التعاونية لتحسين المراعي وتربية الاغنام بغرامة قدرها (2) ل.س عن كل رأس ماشية وتصبح (5) ل.س في حال التكرار . وكذلك معاقبة كل من يتجاوز بالفلاحة والزراعة على أراضي البادية الممنوع فلاحتها وزراعتها بمبلغ (200) ل.س عن كل هكتار ومصادرة الاليات والادوات والحيوانات المستعملة في التجاوز.

– إن الرعي الجائر والاحتطاب يساهم إلى حد كبير في تدهور المراعي، ولاتوجد حتي الان قوانين خاصة بتنظيم الرعي وحماية وصيانة المراعي ، كذلك لاتتضمن القوانين نصوص خاصة لمعاقبة المتجاوزين على الشجيرات الرعوية نتيجة الاحتطاب او رعيها قبل بلوغها الحجم الطبيعي المسموح برعيه.

تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في جمهورية العراق

تعزيز دور المجمعات الريفية في حماية الغابات والمراعي في جمهورية العراق

إعداد

د. عبدالرزاق الخطاط – الشركة العامة للبستنة والغابات

رعد مسلم اسماعيل – الهيئة العامة للارشاد والتعاون الزراعي

1 : الوضع الراهن للمجتمعات الريفية وتنظيماتها العاملة في مجال حماية وصيانة وتنمية الغابات :

حظي الريف بأهتمام بالغ وكبير من لدن الحكومة لتغيير الاوضاع السيئة بالغة التعقيد التي كانت سائدة فيه قبل ثورة 17-30 تموز 1968 المجيدة التي عملت على تحقيق اصلاح زراعي جذري في الريف العراقي. اذ جرى تشريع قانون الاصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970 ، الذي أنهى العلاقات شبه الاقطاعية في الريف، كما شرعت الدولة قانون الاصلاح الزراعي رقم (90) لسنة 1975 الخاص بتنظيم ملكية وتوزيع الاراضي في المنطقة الشمالية. كما عملت الحكومة على اعادة تنظيم الزراعة ونشر العلاقات الانتاجية والانماط الزراعية من خلال التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية ومزارع الدولة، وادخلت الاساليب الحديثة في الانتاج الزراعي* ، وقامت بدور كبير علي صعيد تنمية العنصر البشري في الريف، وكذلك المجتمعات المحلية في مناطق الغابات والقبائل البدوية الرعوية في البادية،

ان السياسة التنموية للدولة قائمة على تطوير كافة شرائح المجتمع وعدم التفريق بين شرائح وقطاعات المجتمع سواء كانت حضرية أو ريفية أو بدوية ، وقد شرعت الدولة العديد من القوانين والقرارات لخدمة المواطنين (حضر او ريف) ومنها القانون رقم (118) لسنة 1976 وهو قانون التعليم الالزامي ، والقانون (92) لسنة 1978 والخاص بالحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي، والتي الزمت فيه كل امي بأن يلتحق بصفوف محو الامية عند اعلان الحملة في منطقته (سواء كانت في أعالى الجبال أو في البوادي والهضاب). وقانون التأمين الصحي والرعاية الاجتماعية وذلك من خلل ايصال الخدمات الصحية لسكان الحضر والريف.

* هناك ايضا المستثمرين الكبار، والمتفرغين الزراعيين، والشركات الزراعية المؤسسة حديثا من القطاع الخاص لمواكبة التطورات التقنية في الزراعة

أما خدمات التوعية الزراعية والارشادية فانها متواصلة من خلال وزارة الزراعة الممثلة بدوائرها الزراعية المركزية (الهيئة العامة للارشاد والتعاون الزراعي، الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية، المنشأة العامة للمحاصيل الصناعية، الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، الشركة العامة للبستنة والغابات، قسم التصحر (قسم المراعي الطبيعية) ومديريات الزراعة في المحافظات.

أن لموارد المراعي والغابات في العراق أثر هام في دعم الاقتصاد الوطني، بأعتبار المراعي المورد الرئيسي والمتجدد لغذاء الحيوانات الاقتصادية فهي تغطي مايقارب (70-75٪) من مجمل المساحة الكلية للقطر في حين أن مساحة الغابات الطبيعية تشكل (4٪) من مساحة القطر[1] .

1-1 : مفهوم التنظيمات الريفية وأهميتها في المحافظة على سلامة القاعدة الموردية :

أن مفهوم المجتمع الريفي Rural Society يعد في غاية الاهمية وذلك لتعدد وتنوع المقاييس المستخدمة في تفريق المناطق الريفية وتمييزها عن المناطق الحضرية. وقد استخدمت مقاييس أو معايير عديدة ومتنوعة لتحديد المجتمع الريفي وتميزه عن المجتمع الحضري منها [2] :

أ-**المقياس الاداري** : ويعتمد على حصر المجتمع بكل من يسكنون خارج حدود مراكز الوحدات الادارية (الناحية، القضاء) التي تتميز بوجود المؤسسات الاجتماعية المختلفة.

ب- **المقياس الاحصائي** : والذي يعتمد على مجموع السكان او الكثافة السكانية لمنطقة جغرافية كأن يعتمد الحد الادني (5) خمسة آلاف نسمة لتعريف المجتمع الحضري وكل ما هو دون ذلك يعتبر مجتمعا ريفيا.

---

(1) دكتور احمد شهاب شاكر واخرون - القطاع الزراعي في العراق، الواقع والافاق المستقبلية - بغداد 1992ص 170

(2) على هادي جبرين واخرون - الادارة المزرعية والارشاد الزراعي - وزارة التعليم العالي/هيئة المعاهد الفنية - دار الحكمة للطباعة والنشر - الموصل 1990 ص 184.

ج- المقياس المهني : والذي يحدد المجتمع الريفي بذلك المجتمع الذي يمتهن أغلبية سكانه مهنة الزراعة او الري. وهناك مقاييس اخري عديدة، كمقياس نوع الضرائب ومقياس البعد الاجتماعي وغيرها، وفي العراق يستخدم المقياس الاداري في تحديد مفهوم المجتمع الريفي حيث اعتبر كل الساكنين خارج حدود أمانة العاصمة والبلديات من اهل الريف (3) . ويرى بعض علماء الجغرافية ان سكان الارياف هم الذين يسكنون في المزارع والبساتين والرعاة المستقرون في المزارع (بأستثناء البدو) والذين يشتغل غالبيتهم فعلا بالزراعة او الرعي(4) . والمجتمع الريفي نظام عام مركب من عدد من المجاميع والتراكيب التالية :

- المجتمعات المحلية Local Communities : ويعرفه ردفيلد بـ (الوحدة المتميزة بصغر حجمها وتجانسها وتشابه فعالياتها ووجود حدود جغرافية واضحة لها وبأكتفائها الذاتي في اشباع كافة حاجاتها ونشاطها) . وتعد القرية خير مثال للمجتمع المحلي.
- الجماعات الاجتماعية : وهي مجموعة من الافراد يشتركون في عملية التفاعل الاجتماعي من اجل تحقيق اهداف اجتماعية معينة (وقد تقام على اساس القرابة والنسب او على اساس المصالح المتبادلة المؤقتة).

وتتصف المجتمعات الريفية عموما بخصائص معينة تميزها عن المجتمعات الحضرية ومن ابرز هذه الخصائص مايأتي (5) :

1- سيادة العمل المزرعي
2- قلة الكثافة السكانية.
3- العزلة النسبية
4- التجانس النسبي بين سكان المجتمع الريفي
5- العلاقات الاجتماعية المباشرة
6- بساطة المؤسسات الاجتماعية

---

(3) المصدر السابق ص 184
(4) د. حافظ ابراهيم محمود - الثروة الحيوانية في العراق وسبل تطويرها - جامعة الموصل 1980 ص 141.
(4) مليحة عوني القصيرة ومعن خليل العمرة/ المدخل الى علم الاجتماع - مطبعة جامعة بغداد 1981 ص 85
(5) علي هادي جبرين واخرون ، مصدر مذكور سابقا ص 188

7- بساطة المباني
8- قوة التماسك والشعور الجمعي
9- قلة الحراك الاجتماعي
10- انخفاض مستوى المعيشة
11- ضعف القيم والتقاليد العلمية.

والجدول رقم (1)بالملحق يبين توزيع سكان الريف حسب محافظات القطر لتعداد عام 1987 وعدد القري الريفية.

وتعتبر الجمعيات الفلاحية التعاونية الزراعية من اوسع التنظيمات انتشارا في الريف* ، وان للعمل التعاوني المنظم دورا مهما في تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة ، ولكون الحركة التعاونية المؤمنة بمباديء وأهداف التعاون فانها تسعى للعمل على رفع مستوى الحياة الاجتماعية وتحقيق الديمقراطية الصحيحة والعدالة الاجتماعية، وخلق مجتمع افضل يعمل وينتج لتحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتيوتحقيق الأمن الغذائي. وأهم ماتسعى اليه هذه التنظيميات من دور في المحافظة على سلامة القاعدة الموردية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة يتمثل بالاتي (6) :

أ- احلال فكرة التضامن والمشاركة محل فكرة التنافس والاستغلال، وتحسين توزيع وسائل الانتاج.

ب- العمل على رفع مستوى الحياة المعاشية من خلال العمل على زيادة الانتاج الزراعي وتنظيم لادارة.

ج- المشاركة في تمويل المشاريع الانتاجية والخدمية وابعاد الوسطاء والمرابين وتنظيم تسويق المنتجات الزراعية.

د- مساعدة الجهات الحكومية وفق خطة مرسومة تتعاون جميع المنظمات في وضعها وتنفيذها لتطوير سكان الريف.

هـ- المساعدة في القيام بحركة تربوية وتثقيفية لرفع مستوى سكان الريف المهني والصحي والتعليمي والتربوي.

---

* توجد تنظيمات تعاونية في مناطق البوادي او الغابات .

(6) رعد مسلم اسماعيل، محمد خيري - تعزيز دور التعاونيات الزراعية في التنمية الريفية المستدامة - دراسة قطرية مقدمة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية - نيسان 1998 ص 7

و- محاربة العادات الاجتماعية القديمة وتوجيه تنمية الروح الاجتماعية.

ز- العمل على تبني التقانات الزراعية الحديثة ونشرها في المجتمع الريفي.

ح- المساعدة في الحفاظ على البيئة الزراعية والريفية وتحسين استغلال موارد الانتاج والمحافظة عليها من سوء الاستخدام.

ط- واخيراً يمكن القول ان الاشتراك في عدة عمليات انتاجية واجتماعية كأصلاح الاراضي الزراعية، وردم المستنقعات، وحفر الآبار والترع، وضخ القنوات والمبازل وغيرها.

والجدول رقم (2) يوضح عدد الجمعيات الفلاحية التعاونية وعدد الاعضاء حسب الجنس ومساحة عملها لعام 1999.

2-1 : التعريف بالجمعيات الاهلية والتنظيمات الريفية العاملة في مجالات حماية وصيانة وتنمية المراعي والغابات :

ويتم ذلك بالاستناد الى نوعيتها وأهميتها وأهدافها والميادين العاملة فيها واسلوب عملها ومستوى اهتمامها بمجال حماية الموارد الطبيعية والغابية والرعوية بالقطر.

* الجمعيات الفلاحية التعاونية :

تقوم الجمعيات الفلاحية التعاونية بعدة فعاليات زراعية واقتصادية واجتماعية وهي ليست متخصصة بعمل واحدويتضح هذا من نص المادة (39) من قانون الجمعيات الفلاحية التعاونية رقم (43) لسنة 1977 التي أوضحت ان الجمعيات الفلاحية التعاونية تقوم بعدة فعاليات وذات اغراض متعددة ، فهي جمعيات توجيهية وتثقيفية وسياسية وكذلك جمعيات انتاجية وتوريدية وتسويقية وتمويلية واستهلاكية واجتماعية [1] . وهناك نسبة عالية من هذه الجمعيات تمارس دورها في منطقة السهل الرسوبي من خلال الاهتمام بزراعة الاعلاف الخضراء في المنطقة الاروائية او الجمعيات المنتشرة الى غرب نهر الفرات وامتدادا الى المناطق المحاذية الى منطقة السهوب الجافة والمنطقة الصحراوية، وكما

(1) قانون الجمعيات الفلاحية التعاورنية رقم (43) لسنة 1977
د. عبد الوهاب مطر الداهري - الاقتصاد الزراعي - جامعة بغداد 1987 ص 369

يوضح بالخريطة رقم (1) . اما مناطق الغابات في اشمال والشمال الشرقي فتنتشر فيها ايضا التنظيمات الفلاحية التعاونية وتمارس نشاطها في مجال الغابات وصيانة الموارد فيها.

* المستثمرون الزراعيون :

لقد تطورت حركة الاستثمار للقطاع الزراعي وعزز دورها في حركة الاقتصاد وبمايؤمن الاقتصاد الوطني وحقق مجموعة من القرارات وأهمها قانون رقم (35) لسنة 1983 والقرار رقم (364) لسنة 1990 والقرار (350) لسنة 1985 ، والذي يهمنا في مجال صيانة الموارد الطبيعية للمراعي والغابات هو القانون رقم (115) لسنة 1982 ، والخاص بتأجير الاراضي لاغراض الثروة الحيوانية والزراعية بالاهتمام بأنشاء المراعي الاروائية لمحطات الابقار والاغنام، وكذلك القرار رقم (395) لسنة 1983 والخاص بتأجير اراضي سفوح الجبال لاغراض المراعي والغابات. وهناك تقويم دوري لاداء مستثمري الاراضي الزراعية للمساحات (62) هكتار فاكثر. وتشير الاحصاءات الى ان عدد العقود لعام 1997 مايلي [2] :

	عدد العقود	المساحة/دونم
القانون 115 لسنة 1982	638	62243
القرار 395 لسنة 1983	1114	10315

* المجمعات المحلية :

تكاد تكون حياة القاطنين في المنطقة الصحراوية مقتصرة على البدو الذين اعتادوا التنقل والترحل وراء الكلأ حيثما وجد وذلك في مواسم الرعي مع حيواناتهم . وحتى وقت قريب كانت القبائل البدوية المستوطنة في البوادي تتجول في مناطق مخصصة لها سنويا بالتنقل من منطقة الى اخرى تبعا لتواجد المراعي فيها سيما وقد وضعت هذه الترتيبات من قبل السلطات الحكومية استنادا الى التعامل القديم مع ملاحظة موطن سكن كل عشيرة

(1) قانون المراعي الطبيعية رقم (2) لسنة 1983 – الوقائع العراقية – العدد 2922 في 21 كانون الثاني 1983 بغداد.
(2) الهيئة العامة للارشاد والتعاون الزراعي/التخطيط والمتابعة/الاحصاء لغاية 1997/6/30.

عند استيطانها خوفا من المشاكل نتيجة لاحتكاك العشيرتين فيما اذا اجتمعتا[3] . وبسبب مواسم الجفاف خلال السنين الاخيرة فان هذه العشائر والقبائل قد تجمعت قرب المناطق الريفية المحاذية للمنطقة الصحراوية (الشمالية والجنوبية) مع مواشيهم لتمضية فصل الصيف حيث تعتمد اغنامهم في الرعي على الادغال والاحراش والنباتات المائية التي تنبت قرب وبمحاذاة ضفاف الانهار والاهوار والمستنقعات وعلى مخلفات المحاصيل الشتوية بعد حصادها من الحنطة والشعير. اما في منطقة السهوب الجافة فقد استقرت بعض العشائر في حين ظلت الاخرى متنقلة . هذا وقد قدرت الاحصائيات سكان البوادي في العراق كمايلي [4] :

السنة	النسمة
1938	600000
1947	250000
1957	650000
1977	94851
1978*	90000

3-1 : العلاقات السائدة بين المجتمعات الريفية والسلطات الحكومية المسؤولة عن الثروات الغابية والرعوية من حيث الاطار المؤسسي والقانوني والمعاملات المتبادلة الاخرى :

لقد تم استعراض التنظيمات الريفية السائدة في القطر في الفصل السابق وتقسيماتها، ونود ان نوضح هنا ان قانون الجمعيات الفلاحية التعاونية رقم (43) لسنة 1977 والتعليمات الصادرة عن المجلس الزراعي الأعلى رقم (142) لسنة 1977 قد نصت على وجوب تشكيل الجمعيات الفلاحية التعاونية في عموم مناطق القطر وشملت معظم الفلاحين الموزعة عليهم الاراضي بموجب قوانين الاصلاح الزراعي رقم (30) لسنة

---

(3) محمد محي الدين – الخطيب – المراعي الصحراوية في العراق – وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي– مطبعة دار السلام بغداد 1973 ص 406.

(4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية – تنمية وتطوير المراعي الحدودية المشتركة بين بعض الاقطار العربية – الخرطوم تموز 1981 تموز 1981 ص 134.

* المجلس الزراعي الأعلي – السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، بغداد 1978.

1958 و (117) لسنة 1970 والمستأجرين ارضا للاصلاح الزراعي او تحت ادارته والفلاحين والمزارعين والعمال الزراعيين الساكنين ضمن منطقة عملها، ويشكل اتحاد محلي لهذه الجمعيات على مستوى المحافظة. وهناك ايضا الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية الذي يقوم على هرم التنظيم التعاوني، ومن مهامه الاساسية تنسيق تنفيذ سياسات تطوير القطاع الزراعي وخطط التنمية في الريف، بما في ذلك الحفاظ على الموارد الغابية والرعوية في التنظيمات التعاونية والجماعات الريفية الاخرى في البوادي. امابخصوص المستثمرين الزراعيين فقد صدرت العديد من التشريعات والقرارات لتنظيم نشاط الاستثمار الزراعي باتجاه توسيع قاعدته الحالية بما يؤمن تحقيق التنمية الزراعية، وقد استحدثت هيئة عامة للاستثمارات الزراعية بموجب قانون وزارة الزراعة رقم (7) لسنة 1993 لمتابعة نشاطات الافراد والشركات االستثمارية للمستفيدين والمنتفعين والمنتشرين في معظم مناطق القطر لضمها المناطق الرعوية الطبيعية في القطر، وشملت القرارات مايلي :

- قانون (35) لسنة 1983 والخاص بتأجير اراضي للشركات والافراد.
- القرار (364) لسنة 1990 والخاص بتأجير اراضي للمواطنين.
- القرار (350) لسنة 1985 والخاص بتأجير اراضي للمتفرغين الزراعيين.
- القرار (995) لسنة 1985 والخاص بتأجير اراضي لاغراض الثروة الحيوانية.
- القرار (178) لسنة 1984 والخاص بتأجير اراضي لانشاء المشاتل.
- القرار (395) لسنة 1983 والخاص بتأجير اراضي سفوح الجبال.

ويتضمن الهيكل التنظيمي لهيئة الاستثمارات الاتي :

- قسم الدراسات والاحصاء.
- قسم شؤون الشركات.
- قسم الانتاج النباتي.
- قسم الانتاج الحيواني.

أما في مجال الغابات فأن تعليمات وزارة الزراعة رقم (1) لسنة 1957 والخاصة بمديرية الغابات والتشجير العامة المادة الثانية ان سياسة الحكومة تنصرف الى حجز اكبر مساحة ممكنة من الاراضي للغابات وذلك في المناطق الجبلية التي تتجمع فيها مياه الانهار ذات الاهمية القصوى لزراعة البلاد كما تنصرف سياسة الحكومة الى تحسين اراضي الغابات لتحقيق الاهداف التالية[1] :

1- تقليل انجراف التربة والترسبات بالانهار والخزانات.

2- زيادة كمية المياه في الينابيع ومصادر المياه الاخري.

3- تنظيم موارد الغابات لضمان مورد دائمي من منتجات الغابات للسكان.

وان المادة الثالثة من القانون قد تناولت موضوع اختبار جميع الاراضي الاميرية الصرفة في المناطق الجبلية واختبار جميع الاراضي الاميرية الاخرى سواء كانت اشجار ام لا كغابات حكومية وسيكون من سياسة الحكومة كذلك حجز الاراضي الاميرية التي تؤلف المراعي الواقعة على قمم الجبال الاخرى الصالحة لاغراض التشجير على سفوح الجبال الاقل ارتفاعا وهي التي زالت منها الغابات في السابق واقتصرت الخضرة فيها على الاعشاب الصغيرة. وقد خصت المادة الرابعة من القانون رقم (1) لسنة 1957 ان الحكومة كذلك تسمح برعي الماشية والحيوانات وفق نظام خاص وبموجب استئجار بفلاحة القطعة الصالحة من الاراضي الواقعة ضمن الاراضي الحكومية المحجوزة وذلك وفق مانص عليه قانون الغابات رقم (75) لسنة 1955 في المادتين (الخامسة والسادسة)[2].

المادة الخامسة - لايجوز التصرف بعد صدور هذا القانون بأي وجه من الوجوه في حق امتياز في غابة محجوزة الا بعد موافقة مجلس الوزراء.

المادة السادسة :

1- لايجوز لاحد ان يأتي الغابة المحجوزة والمحظورة فعلا من الافعال التالية يتسبب بأتيانه فيها :

---

(1) تعليمات رقم (1) لسنة 1957 ، نشرت في الوقائع العراقية عدد (4005) في 1957/6/20
(2) قانون الغابات رقم (75) لسنة 1955 ، نشر في الوقائع العراقية عدد (3637) في 1955/6/9.

أ- احراق الشجرة أو قشر لحائها او تجريد اوراقها او الحاق أي ضرر فيها.

ب- احراق الحشيش او العشب واضرامه النار.

ج- حفر التربة او شقها او قلبها او زراعتها او فلاحتها او جني نتاجها.

د- اقامة سد او حاجز على نهر او جدول يمر في الغابة او تبديل جريانه بأي وجه كان.

هـ- السكني او تشييد البناء الا بموافقة الوزير.

و- الضرر بعلامة الحدود او السياج او الجدار او المنشآت المقامة في الغابة بأي وجه كان

2- لايجوز ان تزرع شجرة في غابة محجوزة الا بأذن من موظف الغابة.

3- لايجوز ان تؤخذ منتجات الغابة او ترعي المواشي فيها الا بأجازة صادرة بمقتضى هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

4- يمنع في منطقة يعلن بأنها قيد التخطيط والمسح تمهيدا لاعلانها غابة محجوزة حفر تربتها او قطع اشجارها او حرثها او الغرس فيها.

وقد تناولت المادة العاشرة من تعليمات رقم (1) لسنة 1957 (ان سياسة الحكومة تجاه اراضي غابات الاحراش تنصرف الى حجز اراضي الاحراش هذه وتسييجها وجعلها كمشاجر للغابات وذلك بعد ان يقوم مدير الغابات والتشجير العام او من يمثله باختيارها من الوجهة الفنية. اما مناطق الاحراش الاخرى التي لاتعتبر صالحة لاغراض الغابات فستظل تحت اشراف وزارة المالية بما في ذلك ماخصص لوزارة الزراعة.

وقد تناول نظام الغابات رقم (7) لسنة 1956[1] المادة السابعة منه (لايجوز رعي المواشي العائدة لاهالي القرى وافراد القبائل وايداعها في الغابات الاميرية المجاورة لهم الا باجازة خاصة يصدرها المدير العام حسب النموذج الملحق بهذا النظام يتضمن حدود المنطقة المراد الرعي فيها وعدد المواشي والعلامة الفارقة لها ومدة الرعي ومحل ايداعها

(1) نظام الغابات رقم (7) لسنة 1956 ، نشر في الوقائع العراقية عدد (3772) في 1956/3/1.

واسم الطالب واسم الراعي والقرية او العشيرة التابع لها ومختار القرية او رئيس العشيرة التابع لها.

أما في مجال المراعي الطبيعية فقد حددت المادة (1) من القانون رقم (2) لسنة 1983 بتنظيم شؤون المراعي الطبيعية وتطويرها عن طريق :

أولا : تحديد المساحات اللازمة لاغراض المراعي الطبيعية .

ثانيا : تنظيم الرعي وفق أسس علمية.

ثالثا : حماية النبات الطبيعي.

رابعا : صيانة الموارد المائية في المراعي الطبيعية وتنظيم استغلالها.

خامسا : القيام بالدراسات والابحاث لتطوير المراعي الطبيعية وحمايتها.

سادسا : تأمين الخدمات اللازمة للمراعي الطبيعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وتسرى احكام هذا القانون على الاراضي المملوكة والمخصصة لاغراض المراعي الطبيعية بما فيها الاراضي المسيجة او المحرم الرعي فيها مؤقتا وتسرى كذلك على الاراضي الزراعية في منطقة السهوب الجافة والمملوكة ملكا صرفا او المملوكة للدولة بحق التصرف ، وبهذا تعتبر بعض الاراضي الزراعية الديمية الواقعة في منطقة السهوب الجافة مخصصة لاغراض الرعي وتنمية الثروة الحيوانية ولايجوز استغلالها بالزراعة.

وقد تناولت المادة (7) موضوع تنظيم الرعي في انحاء القطر كافة ولها في سبيل ذلك :

أولا : تنظيم تنقل المواشي، واتباع نظام الرعي حسب المواسم والمناطق المختلفة بالتنسيق مع الادارات المحلية مع مراعاة احكام المعاهدات والاتفاقيات المعقودة مع الدول المجاورة.

ثانيا : تعيين بداية موسم الرعي ونهايته في مناطق القطر المختلفة.

ثالثا : إقامة المسيجات في المراعي الطبيعية.

رابعا : تقييد الرعي في مناطق الرعي المتدهورة واعادة بذارها وفق اسس علمية.

خامسا : إقامة الحواجز المائية لحصر مياه الامطار في الوديان وتنظيم الاستفادة منها لاغراض الرعي.

سادسا : تأمين ايصال الخدمات الارشادية والبيطرية والتسويقية وغيرها الى مناطق الرعي.

وتتولى الهيئة العامة للمراعي الطبيعية (الملغاة) التنسيق مع وزارة الحكم المحلي (الملغاة) والمؤسسة العامة للمياه الجوفية تنظيم فتح وغلق آبار المياه في المراعي الطبيعية لمدة معينة وبما لايتعارض واحكام هذا القانون، وان المادة (10) منه قد نصت بمنع قطع الاشجار والتشجيرات وصناعة الدريس للاغراض التجارية وحراثة الارض او زراعتها في المراعي الطبيعية. وقد خولت المادة (11) من القانون الدائرة المختصة عن ادارة المراعي الطبيعية اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لاطفاء الحرائق التي تنشب فيها بالتعاونمع الدوائر المختصة الاخرى والجمعيات الفلاحية التعاونية في المنطقة.

كما قد تناولت المواد (12، 13، 14) من القانون اتخاذ اجراءات قانونية بحق كل من قام بالحراثة او الزراعة في المراعي الطبيعية، او احداث اضرار فيها، او في عين ما او بئراو منشأ لنشر المياه او اي مصدر للمياه فيها او في سياج او علامة او دالة حدود.

وقد الغى قانون رقم (2) لسنة1983 الجديد قانون المراعي وحمايتها رقم (106) لسنة 1965 والقرار رقم (1045) في 1980/7/3.

2 : اعداد برنامج ارشادي اعلامي للرفع من مستوى الوعي البيئي وتعزيز دور المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات بالقطر :

ان فلسفة العمل الارشادي في الالفية الثالثة حيث انتشار الثورة المعلوماتية وسرعة الاتصال وانتشار وتبادل التقنيات الزراعية بين مختلف المراكز العلمية العالمية والاقليمية سيزيد من أهمية الارشاد كأداة تعليمية واسعة الاثر على المجتمع الريفي، واثره في خلق الحس والوعي البيئي، وتوسيع المشاركة الجماهيرية لاهل الريف.

وتبرز أهمية الارشادي الزراعي في انه يساعد في التوصل الى تطوير مهارات ومعارف الفلاحين والمزارعين وتشجيعهم وتبصيرهم لتطبيق الاساليب العلمية والتقنيات الحديثة في العمل الزراعي بما يحقق زيادة في الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته، ورفع المستوى الاقتصادي للعاملين في القطاع الزراعي من اهل الريف بشكل عام وسكان مناطق الغابات والمراعي الطبيعية بشكل خاص. وان المرتكزات الاساسية في العمل الارشادي تعتمد حاليا على استخدام الحزمة الارشادية المتكاملة والملائمة لحماية المراعي الطبيعية وتنميتها ووفق المباديء والفلسطة التالية :

- التاكيد على تخطيط البرامج الارشادية والاعلامية في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات في القطر.
- التعرف الميداني والدقيق علي احتياجات المجمعات الريفية الارشادية في مجال الوعي البيئي.
- صياغة وبث الرسائل الارشادية وبمختلف وسائل لاتصال المعروفة وتقليص الفجوة بين النظرية والتطبيق في مجال التوعية بمنافع الاراضي الرعوية ومكانتها في الاقتصاد الوطني.
- التاكيد علي مشاركة المجتمعات الرعوية والغاباتية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة البرامج الارشادية مع الاخذ بنظر الاعتبار العادات والتقاليد والاعراف السائدة.

ان اختيار الحزمة الارشادية المتلائمة وكيفية ايصالها تعتبر من الامور المهمة في عملية تعزيز دور المجمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات، وكا هو معروف فان طرق التعليم والاتصال الجماهيري (المقروءة، المسموعة والمرئية) تصلح في المراحل الاولى من مراحل التبني (الوعي والتنبيه) ، اما في المراحل اللاحقة فيكون للاتصالات الشخصية والجماعية والتطبيقات الميدانية تاثيرها الاكبر، وذلك لانها تفسح المجال للتفاعل وتبادل الاراء والرغبة في التجريب والتطبيق.

ويمكن استخدام الحزمة الارشادية المتكاملة لحماية وصيانة اراضي المراعي والغابات، بحيث تتجاوب الحزمة مع التقنيات والتوصيات العلمية والارشادية المطلوبة ايصالها ، مع ملاحظة انسب طرق الاتصال المستخدمة وفعاليتها في التعلم وفي توصيل

ونقل المعرفة مع المجمعات المحلية في اراضي المراعي الطبيعية. والشكل التالي يوضح الحزمة الارشادية المتكاملة والمقترح استخدامها في مجال حماية وصيانة الغابات والمراعي.

ويمكن في هذا المجال التقدم ببعض التوصيات والفقرات المطلوبة للبرنامج الارشادي والاعلامي لتعزيز دور المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة الغابات والمراعي بالقطر وكالاتي :

أولا : برنامج ارشادي واعلامي في مناطق الغابات :

- برامج للتوعية بمضار رعي الحيوانات في الغابات بصورة اعتباطية، وتنظيم مدة الرعي وعدد ونوع الحيوانات وشكل الرعي.
- القطع الكيفي للاشجار واضراره ، نظام القطع الوقائي (خطوط النار).

- مضار نمط الزراعة المتنقلة.
- الحرائق التي يسببها الانسان نتيجة نشاطاته المختلفة في الغابة.
- برامج حماية الغابات وشرح التشريعات القانونية الخاصة بها.
- برامج التوعية بتأثيرات العوامل البيئية المختلفة على اشجار الغابات سواء تلك التيلها علاقة بالتربة او المناخ او شدة الاضاءة او العوامل الحيوية الاخرى كالحشرات والامراض والحيوانات البرية وغيرها.
- برامج عن صيانة الغابات وتحسينها لكونها مصدرا مستداما من مصادر الدخل القومي.
- برامج توعية لاكثار اشجار الغابات (البذري - الخضري) ، مع مراعاة الهدف من الاكثار ثم النواحي الاقتصادية.
- برامج توعية عن الحشرات والامراض والاضرار الناتجة عن الحيوانات الاخرى التي تؤثر سلبا على اشجار الغابات.

ثانيا : برنامج ارشادي واعلامي في المراعي الصحراوية :

سبق وان تم استعراض بعض برامج التوعية والارشاد والاعلام في محاور سابقة ويمكن ادراج الجوانب التالية فيما يتعلق بالمراعي الصحراوية :

- برامج توعية في مجال الرعي الجائر والاضرار التي يسببها في زيادة الاجزاء الخضراء تحت الحدود اللازمة للنمو والتطور للنباتات الرعوية.
- برامج توعية عن اضرار الرعي المبكر بالنباتات الرعوية الفتية واضرار سير الحيوانات على النباتات الصغيرة في الموسم المبكر.
- برامج توعية عن النباتات غير المرغوبة والسامة والتي تصبح مؤثرة جدا اذا ماصاحبها رعي جائر لسنين طويلة.
- برامج توعية عن الحمولة الرعوية (أي تحديد اعداد الحيوانات وتوزيعها في المرعي) وتعيين مواسم الاستغلال وطرق صيانة موارد الثروة الرعوية ونظم الرعي.
- برامج توعية في مجال ارواء المواشي ومصادر المياه ونوعية ماء الارواء.

- برامج توعية وارشاد في مجال العناية بالمواشي وتكثيرها وتحسينها في ظروف المراعي الطبيعية، والامراض والصحة الوقائية.

3 : وضع مقترحات لتحسين مشاركة المجتمعات الريفية في مجال حماية وتنمية الموارد الغابية والرعوية بالقطر :

1- دراسة الانواع النباتية السائدة في كل منطقة من مناطق المراعي الطبيعية، ودراسة وتحديد موسم الرعي .

2- تحديد الحمولة الرعوية في الرعي علي أساس المعدل لقراءات ماخوذة خلال عدة سنوات.

3- التوزيع المنتظم للحيوانات في جميع اجزاء المرعي لضمان رعي متجانس بدلا من تجمع الحيوانات في بقع معينةمثل مناطق شرب المياه والظل، مما ينجم عن ذلك رعي جائر في هذه البقع وبقاء بقع اخرى بعيدة دون رعي ، وهناك بعض الوسائل التي تؤمن هذا لتوزيع مثل توزيع نقاط شرب الماء والاملاح والتحكم بحركة القطعان عن طريق الرعاة والتسييج ووسائل انتشار الحيوانات.

4- إقامة مخازن الاعلاف الاحتياطية لتوفير العلف الخشن والمركز للحيوانات في شهور الجفاف والفترات الحرجة.

5- العمل على تكامل الانتاج الزراعي المختلط في مناطق السهوب الجافة والرطبة بحيث تدخل البقوليات العلفية والرعوية في دورات زراعية مع المحاصيل وبذا يتم تقليل الضغط الواقع حاليا على المراعي الطبيعية .

6- استزراع الاراضي المتدهورة بالنباتات الرعوية الملائمة للمنطقة مع توفير الحماية لها حتي تصل الى مرحلة الرعي دون ضرر على ان يقوم بذلك أصحاب الحيوانات.

7- البحث عن العلاجات التي تضمن العلاقة السائدة حاليا بين الرعي المشاع للمراعي وبين الملكيات الخاصة للقطعان ، وتغيير حقوق الاستغلال السائدة لكي يمكن تحقيق مشاركة اصحاب القطعان في حماية وتطوير المراعي.

8- توفير خدمات الارشاد الزراعي المتصل بتنمية الغابات والمراعي والانتاج الزراعي الحيواني، والبحث عن سبل لتنمية مهارات الرعويين وتدريبهم على الارشادات الصحية والتغذوية للانسان والحيوان.

جدول رقم (1)

عدد سكان الريف وعدد القري الريفية موزعا حسب المحافظات لعام 1987

المحافظة	عدد القري الريفية *	المرتبة حسب القري	عدد سكان الريف	المرتبة حسب عدد سكان الريف	معدل عدد السكان لكل قرية	المرتبة حسب معدل السكان لكل قرية
نينوي	1570	1	479447	3	305	11
صلاح الدين	500	10	434256	4	869	1
التأميم	661	8	147934	15	224	13
ديالي	979	4	517496	2	529	7
بغداد	-	-	-	-	-	-
الانبار	485	13	348227	6	718	4
بابل	716	7	593085	1	828	2
كربلاء	109	18	135885	16	125	17
النجف	326	16	160774	13	493	8
القادسية	440	14	243861	9	554	5
المثنى	429	15	160269	14	374	10
ذي قار	997	3	429802	5	431	9
واسط	489	11	266586	8	535	6
ميسان	749	6	187324	11	250	12
البصرة	293	17	241503	10	824	3
منطقة الحكم الذاتي						
دهوك	491	12	74594	17	152	16
اربيل	908	5	174321	12	192	15
السليمانية	1239	2	270866	7	219	14
المجموع	11958	162	4866230	153	6622	153

* هيئة التخطيط العمراني – خطة الاستيطان والتطوير الريفي في العراق – بغداد 1983 ص 13
المصدر / وزارة التخطيط– المجموعة الاحصائية السنوية 1993

جدول رقم (2)

عدد الجمعيات الفلاحية التعاونية وعدد اضائها ومساحة عملها لعام 1987

المحافظة	عدد الجمعيات الفلاحية التعاونية	عدد الشعب الزراعية	عدد الاعضاء			مساحة عمل الجمعية/بونم	
			ذكور	اناث	المجموع	المساحة الكلية	المساحة الصالحة للزراعة
بغداد	115	10	17096	1295	18391	1066150	813892
الانبار	79	11	7699	329	8028	686150	342988
القادسية	42	14	11117	1038	12155	2353399	940136
النجف	25	7	7584	383	7967	530080	309248
بابل	59	13	17707	800	18507	1992174	643691
التأميم	41	10	11153	1196	12349	759013	598703
ذي قار	67	14	12602	1009	13611	2472742	1249253
ميسان	41	15	6327	513	6840	2580792	1026841
كربلاء	30	3	6289	241	6530	465310	320248
البصرة	27	8	11460	1157	12617	1237166	646737
نينوى	44	21	27065	3308	30373	6804933	5675785
واسط	61	13	14901	1981	16882	1882000	1865304
المثنى	12	5	4918	354	5272	1884703	782501
ديالي	88	16	13790	1422	15212	2659831	1368159
صلاح الدين	108	10	29261	4556	33817	6605264	4136521
الحكم الذاتي* دهوك اربيل السليمانية	65	12	-	-	17927	-	-
المجموع	839	170	98969	19582	218547	33962951	18256000

المصدر/وزارة الزراعة – الهيئة العامة للارشاد والتعاون الزراعي/ احصائيات قسم التعاون 1999
* احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعات الاحصائية لعام 1989

جدول رقم (3)

مساحات الغابات والمراعي الطبيعية وفقا لمحافظات القطر

المحافظة	المساحة	الأهمية النسبية ٪
الحكم الذاتي :		
دهوك	2405	2.1
اربيل	4062	3.6
السليمانية	5609	5
نينوى	5956	5.3
التأميم	1092	1
المنطقة الشمالية	19124	17
صلاح الدين	6422	5.7
ديالي	2526	1.2
بغداد	152	0.1
الانبار	25036	22.2
كربلاء	19988	17.7
بابل	244	0.2
النجف	6882	6
واسط	2011	1.8
المنطقة الوسطى	63261	54.9
القادسية	354	0.3
المثنى	18808	16.7
ذي قار	2304	2
ميسان	3572	3.2
البصرة	5523	4.9
المنطقة الجنوبية	30561	27.1
المجموع الكلي	112946	100

المصدر/وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي – ورقة عمل الهيئة العامة للمراعي الطبيعية، بغداد 1980 ص7

د. احمد شهاب شاكر وآخرون – مصدر سابق ص 177

تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الجماهيرية العظمى

تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية الغابات والمراعي في الجماهيرية

إعداد

المهندس الطاهر أبو بكر الحسومي

الهيئة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية

يعتبر المجتمع الريفي احد أهم مرتكزات التنمية المستدامة والذي يعول عليه كثيرا في المحافظة على الغطاء النباتي وحماية الغابات والمراعي كعامل أساسي في الحد من التصحر وتدهور الاراضي ، فعلى مر السنين والعقود نجد أن الممارسات الاجتماعية الخاطئة سبب رئيسي في تدهور المراعي والغابات والغطاء النباتي بصفة عامة، والذي يؤدى بدوره الى التصحر بدرجاته المختلفة، ولعل ابرز مظاهر الممارسات الخاطئة في هذا الصدد والتي أدت الى نتائج سلبية على الموارد الطبيعية الاتي :

1- نزع الغطاء النباتي لاغراض جمع حطب الوقود لاغراض الطبخ او التدفئة بداية من قطع أشجار الغابات ثم الشجيرات الى النباتات الرعوية المعمرة.

2- التوسع الزراعي غير منظم، بسبب اتجاه بعض المجتمعات الى الاستثمار الزراعي الذي أمتد الى خارج المناطق الزراعية، وذلك بالتوسع في الاراضي الزراعية على حساب أراضي الغابات والذي طال المناطق الحدية والمحدودة الامكانيات.

3- إتباع بعض المجتمعات أسلوب الرعي الجائر والذي أدى الى تدمير مساحات كبيرة من المراعي بسبب عدم التوازن بين امكانيات المرعي وأعداد الحيوانات، وكذلك التكدس على نقاط المياه القليلة بالمرعي.

4- استعمال الميكنة الزراعية و الآثار السلبية التي نتجت عن الاستعمال المكثف لها وخاصة مازود منها بالمحاريث القرصية بالمناطق الهامشية والذي طال استصلاح الاراضي الصالحة للمراعي في زراعة الحبوب الموسمية، مما أدى

الى تدهورها، وكذلك الاستخدام المتكرر للمناشير الآلية، الامر الذي لم يترك حتي فرصة لتكاثر النباتات وإعادة تخليف بعض الانواع من اشجار الغابات، بكافة المواقع التي طالتها يد الاستعمال دون مراعاة إتباع الاساليب الفنية.

ومن هذه المنطلق أولت السياسة التنفيذية لبرامج وخطط التحول الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية اهتماما بالغا بالقطاع الزراعي بصفة عامة، حيث كان للغطاء النباتي أهمية متميزة في هذا المجال سواء من حيث المحافظة أو إعادة التوازن من خلال مشاريع زراعية متكاملة تهدف الى استقرار المجتمعات الريفية وتشجيع استقرار الرعاة وتوزيع الكثافة الرعوية قدر الامكان ، حيث يتم التركيز في هذا الجانب على المشروعات التالية:

أ- مشروعات تنمية المراعي والغطاء النباتي :

وذلك بهدف إحياء مساحات شاسعة من مناطق المراعي الطبيعية بتنمية غطاءها النباتي بما يتلاءم من أنواع مناسبة من شجيرات ونباتات المراعي، وكذلك بانشاء نقاط مياه بالمراعي الطبيعية المفتوحة.

ويشمل برنامج التنمية جميع مكونات المرعي وماعليه بما في ذلك استقرار الرعاة وتطوير مستواهم المعيشي وضمان الحياة الكريمة والرفع من الوعي البيئي لديهم بما يكفل الحد من ممارساتهم السلبية والاضرار بمكونات الغطاء النباتي.

ب- مشروعات تشجير الغابات :

كما أسلفنا سابقا كانت أشجار الغابات على مدى العهود الغابرة هي الاكثر عرضة للتدمير بالقطع والقلع والتحطيب وغيرها من الممارسات الضارة، حيث يتم قطع الاشجار الاكثر جودة أولا ثم يمتد التأثير بعد ذلك الى الاشجار الاقل نوعية حتي يصل الى الشجيرات ثم النباتات المعمرة.

لهذا حظى برنامج تشجير الغابات على المستوى القطري باهتمام بالغ ومكانة متميزة في خطة التنمية على مدى العقود الثلاثة الماضية ويمكن ايجاز هذه المشروعات في اتجاهين رئيسيين وهما :

1- تشجير وإعادة تشجير الاراضي البور والجبلية.

2- تثبيت وتشجير الاراضي الرملية.

إلا أن هذه المشاريع سارت بجانب متوازي مع عدة أعمال أخرى منها ماكان في صورة تشريعات او اجراءات تنظيمية لحماية الغطاء النباتي، ومن بين هذه الاجراءات هو محاولة اشراك السكان والمجتمعات الريفية في هذه الاعمال من اجل تعزيز دور المجتمعات الريفية ورفع الحس البيئي لديهم وادراكهم بأهمية التشجير وتنمية وتطوير وتحسين المراعي.

الى جانب هذا أدركت الجماهيرية (منذ اللحظة التي تبنت فيها استراتيجية عامة تهدف الى المحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة وتطويرها) ضرورة توفير العناصر والكوادر المتخصصة في مجال الغابات والمراعي.

فتم افتتاح المعاهد المتخصصة في علوم الغابات والمراعي وتخصيص أقسام للغابات والمراعي بكليات الزراعة، بهدف تأمين الكوادر الفنية اللازمة لتنفيذ وإدارة المشاريع وكذلك تخريج المرشدين في هذا المجال لارساء قواعد الارشاد والتوعية في مجال حماية وصيانة الغابات والمراعي. ونشره بالمجتمعات الريفية وخاصة المشتغلين بحرفة الرعي وكذلك المجاورين لاراضي الغابات ومن أبرز أهداف هؤلاء المرشدين في هذا المجال مايلي :

* انشاء مراكز للتنمية الريفية.
* تشجيع المواطنين بالمشاركة في برامج التشجير.
* توزيع شتلات الغابات على المزارعين بأسعار رمزية واحيانا مجانا بهدف حماية مزارعهم من خطر التصحر.
* التشجيع على انشاء واشهار الجمعيات العاملة في مجال حماية وصيانة وتنمية الغابات والمراعي ومنها على سبيل المثال.
  - جمعية المحافظة على الاحياء البرية والمتنزهات.
  - جمعية أصدقاء التراث والبيئة.
  - جمعية العمل الشبابي التطوعي.

* التشريعات التي عنيت بهذا المجال :

تم استصدار التشريعات والقوانين اللازمة لتنظيم استغلال الغابات والمراعي وذلك لتنميتها وتطويرها وادارة شؤونها ومن أهم هذه التشريعات :

أ- قانون حماية الغابات والمراعي :

واهتم بتوسيع رقعة الغابات الصناعية وحماية الغابات الطبيعية وكذلك نظم عملية استغلال منتجات الغابات والتشجيع على إنشاء صناعة جديدة لمنتجات الغابات بهدف ايجاد مورد ثابت للسكان المجاورين للغابة بما لايتعارض والهدف الذي أنشئت من اجله هذه المشجرات كذلك اجاز القانون لافراد الجماعات الذين اعتادوا منذ القدم ممارسة حقوق الانتفاع بالغابات والمراعي العامة لغير الاغراض التجارية ان يستمروا في الانتفاع بها وفق الشروط والاوضاع المحددة لذلك.

ب- قانون تنظيم حرفة الرعي :

اهتم هذا القانون بتنظيم حرفة الرعي في المناطق الرعوية المستغلة والمفتوحة وتنظيم حركة الحيوانات وملكيتها وتوفير الاعلاف وضبط ممارسة حرفة الرعي وكل ماله علاقة بامكانية ضمان حسن استثمار الغطاء النباتي الرعوي.

* التوصيات :

1- تكثيف حملات التوعية للمجتمعات الريفية للتحسيس بأهمية حماية وصيانة المراعي والغابات.

2- العمل على اشراك سكان المناطق المستهدف تنميتها مشاركة فعالة في عمليات اعداد برامج التنمية الريفية.

3- تقييم التقنيات والطرق المستخدمة حاليا في برامج التنمية، حيث تم ملاحظة ان المجتمعات الرعوية قديما لم تؤثر سلبا على بيئتها، يعكس ماحدث في العقود الاخيرة نتيجة ادخال طرق وأساليب تقنية لاتتماشي مع المعطيات البيئية.

4- مراجعة وتقييم بعض النصوص التشريعية المتعلقة بحماية الغطاء النباتي ومحاولة اشراك بعض فئات المجتمع الريفي لتحمل مسئولياتهم في المحافظة على الموارد الطبيعية.

5- ضرورة تشجيع إنشاء واشهار جمعيات أهلية لحماية الموارد الطبيعية والمحافظة على الغطاء النباتي.

تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في جمهورية مصر العربية

تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في جمهورية مصر العربية

* الاراضي المصرية :

تشكل مصر الركن الشمالي الشرقي من القارة الافريقية وتمتد الى جزء من آسيا ويحدها ساحل البحر المتوسط شمالا بطول 995 كيلومتر، والبحر الاحمر جنوبا بطول 1941 كيلومتر وتبلغ مساحة مصر حوالي مليون كيلو متر مربع وينقسم القطر الى أربعة اجزاء كبرى هي :

1- وادي النيل والدلتا بمساحة 33 الف كيلومتر مربع ويتم زراعتها بالمحاصيل الحقلية والخضر والفاكهة .

2- الصحراء الغربية وتمتد من وادي النيل باتجاه الغرب الى الحدود الليبية وتضم مساحة تبلغ 681 الف كيلومتر (ثلثي مساحة مصر) وهي جزء من الصحراء الكبرى ويوجد بها بعض الواحات بالاضافة الى المراعي والزراعات الموسمية في الشمال.

3- الصحراء الشرقية ويوجد بها سلاسل جبلية وعرة تتخللها وديان جافة ويوجد بعض المراعي في الجنوب الشرقي بالاضافة الى نموات شجرية طبيعية على جبل علبه تسودها الاكاسيا بصفة خاصة.

4- شبه جزيرة سيناء وتبلغ مساحتها حوالى 61 الف كيلومتر مربع ويوجد في جنوبها مجموعة متشابكة من الجبال الوعرة، وأعلى قمة فيها جبل سانت كاترين حيث تصل الى 2641 مترا فوق سطح البحر، وتتجمع الامطار الموسمية في وادي العريش وهو عبارة عن سهل طوله 310 كيلومتر ويضم السهل الساحلي تكويناتمن الكثبان الرملية.

* موارد المياه :

تقتصر الموارد التقليدية للمياه في مصر على نهر النيل والمياه الجوفية في الصحاري وسيناء ، ومياه الامطار والسيول، وتحلية مياه البحر ولكل مورد حدوده في الاستخدام ، وهي حدود تتعلق بالكمية والنوعية والنطاق وفترة الاستخدام وتكلفته.

ويعد النيل المصدر الرئيسي والوحيد تقريبا لمياه الشرب في البلاد. ومصر تعتمد على مخزون المياه المتاح في بحيرة ناصر لمواجهة احتياجاتها ، وذلك في نطاق حصتها السنوية من المياه. والمثبتة عند 55.5 الف مليون متر مكعب سنويا بالاتفاق مع السودان منذ عام 1959.

ومصدر المياه الجوفية في الصحراء الغربية هو الخزان الجوفي بالصخور النوبية الرملية والممتد تحت المساحة الهائلة لمحافظة الوادي الجديد والمنطقة التابعة لها شرق العوينات ، ويختزن هذا المورد المائي الجوفي نحو مائتي الف بليون متر مكعب من المياه العذبة، هذا ويقع الخزان عند اعماق بعيدة وهو عامة غير متجدد. ويعتمد الانتفاع بهذه المياه ، لذلك، على نفقات الضخ ومعدل نفاد المياه مقابل العائد الاقتصادي الممكن في الأمد البعيد.

وتنشأ المياه الجوفية بسيناء أساسا في ثلاثة تكوينات حاملة للمياه هي : الخزانات الضحلة في شمال سيناء، وخزانات الوديان، والخزانات العميقة . وتتكون الخزانات الضحلة بالجزء الشمالي في سيناء، ومن الغرد الرملية التي تحتجز مياه الامطار الموسمية مما يساعد على تثبيت تلك الغرد. وتتعرض الخزانات الساحلية لتغلغل مياه البحر المالحة، وتتراوح إجمالي الاملاح الذائبة في هذه المياه بين الفي جزء وتسعة الاف جزء في المليون.

ويتناقص معدل هطول الامطار علي ساحل البحر المتوسط تجاه الشرق من 200 مليمتر في العام عند الاسكندرية الى 75 مليمترا في العام عند بورسعيد، وينخفض داخل البلاد الى 25 مليمترا في العام قريبا من القاهرة وتهطل الامطار فقط خلال موسم الشتاء، في شكل وابل متفرق، فلا يمكن اعتبار الامطار مصدرا يعتمد عليه للمياه ومع ذلك فان بعضا من الزراعات الموسمية التي تغذيها الامطار، تنتفع بهذه الكميات الصغيرة من

المياه في الساحل الى الغرب من الاسكندرية وسيناء . وتعد السيول، التي تحدث جزئيا نتيجة فترات قصيرة من الاعاصير الشديدة، مصدرا للتلف البيئي في منطقة البحر الاحمر وجنوب سيناء وقد يكون هذا الخطر البيئي فرصة للتنمية.

لاتعتبر تحلية مياه البحر كمصدر رئيسي للمياه في مصر ويرجع هذا جزئيا، الى التكلفة الباهظة (3-7 جنيهات للمتر المكعب) ومع ذلك، فان من المجدى احيانا استخدام هذه الطريقة لانتاج مياه الشرب خاصة في بعض المناطق النائية، حيث تكون تكلفة انشاء خط أنابيب للامداد بمياه النيل أعلى نسبيا من تكلفة التحلية.

وتشمل الموارد غير التقليدية للمياه الخزان الجوفي المتجدد في حوض النيل والدلتا ومياه الصرف الزراعي ومياه الصرف المعالجة ومن الجدير بالذكر ان مصادر هذه المياه لايمكن ان تعد بين الموارد ، ولا يمكن ان تضم الى موارد مصر من المياه العذبة واستغلال هذه المصادر هو في الواقع عملية اعادة تدوير لمياه النيل العذبة المستخدمة من قبل، بشكل يرفع كفاءة نظام توزيع المياه ويجب استخدام وادارة هذه المصادر بعناية، كما يجب تقييم أثارها البيئية والصحية بدقة.

* المناخ :

تقع مصر أساسا داخل المنطقة المدارية الجافة باستثناء الاجزاء الشمالية التي تقع في نطاق المنطقة المعتدلة الدافئة التي تنتمي الى مناخ حوض البحر المتوسط الذي يتميز بصيف حار جاف وشتاء معتدل مع قليل من الامطار التي تزيد بطول الساحل الشمالي.

* وضع الغابات في جمهورية مصر العربية :

1- الغابات الطبيعية : يقتصر النمو الطبيعي للاشجار على نموات فردية لاشجار الاكاسيا والأثل في الوديان وجبل عليه في الجنوب الشرقي هذا بالاضافة لنموات المانجروف على سواحل وجزر البحر الاحمر.

تتعرض المناطق الصحراوية لظروف مناخية قاسية بسبب ارتفاع درجات الحرارة وندرة الامطار بالاضافة الى هبوب الرياح المحملة بالرمال والاتربة الامر الذي يؤثر سلبا على التجمعات السكانية والاراضي الزراعية المجاورة للمناطق الصحراوية. ونظرالتدني الخدمات في العصور السابقة في هذه المناطق وظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية

وبيئية كان من الضروري وضع أولوية لتنمية هذه المناطق في سلسلة المشروعات القومية الكبرى فأنشأت الحكومة محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الصحراوية المجاورة للمدن الكبرى وتكاملا مع هذه المشروعات ساهمت وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي ممثلة في الادارة المركزية للتشجير والبيئة بتنفيذ مشجرات تروى بمياه الصرف الصحي المعالجة التي كانت تتسبب في الكثير من المخاطر البيئية في حالة صرفها في المناطق الصحراوية أو المجاري المائية.

هذا وقد ساهمت هذه المشجرات في ايجاد فرص عمل لابناء المناطق الريفية المجاورة للمناطق الصحراوية وفي هذا المجال تم تنفيذ عشرة مشجرات في مناطق مختلفة من القطرعلى مساحة حوالي ثلاثة آلاف فدان مزروعة بالاشجار الخشبية عالية القيمة مثل الكايا والسرو والتوت الذي يستخدم في أعمال تربية دودة الحرير وهي من المشروعات كثيفة العمالة.

2- الزراعات الطولية ومصدات الرياح :

يوجد في مصر حوالى 60 مليون شجرة حراجية تم زراعتها في الطرق والمجاري المائية ومصدات الرياح والاحزمة الخضراء ومعظمها من أنواع الكافور والكازورينا والصفصاف والحور والتوت والسرسوع.

* المراعي الطبيعية في مصر :

لايوجد في مصر مايمكن ان يكون مراعي طبيعية غير بعض المناطق الشمالية من الدلتا المعروفة بالبراري، وينمو بها الكثيرمن الاعشاب كالخرس والسفون والاشواط على أن قيمة هذه المراعي الغذائية غير معروفة، ومن المعروف ان الابقار الدمياطي ترعى في هذه المناطق وانتاجها عالي من اللبن بالنسبة للأبقار في باقي الجمهورية، ويكون الرعي في مثل هذه المناطق رعي بدائي مطلق. كما أنه في الصحاري المصرية حيث تنبت على الامطار والرطوبة الموجودة في هذه الاراضي الجافة من الندى بعض النباتات الصحراوية والشوكية التي تصلح لرعي الجمال والاغنام والماعز والرعي في مثل هذه المناطق والواحات والقطاع الشمالي الغربي من الاسكندرية ومطروح خصوصا في فصل الشتاء يكون الرعي مستمر، وذلك ما يساعد مع ظروف هذه المناطق القاسية على تقليل قيمة هذه

النباتات أكثر مما هي عليه واضعافها والقضاء عليها نتيجة ندرتها في المنطقة لذلك فهي تتعرض للرعي الشديد. كما أنه في الوادي كذلك رعي النباتات النامية على جسور الترع والمصارف والبرك ورعي الاراضي بعد حصاد المحاصيل مثل القمح وبعد كسر الفول وبعد جني القطن، حيث يساهم بقدر ملموس في غذاء الماشية والاغنام في فترة يشح فيها العلف ورعي بعض المحاصيل مثل البرسيم في الشتاء، والبرسيم الحجاري في بعض المناطق ومساحات ضئيلة متفرقة من الدراوة وحشيشة السودان والدخن.

الوضع الراهن للمجتمعات الريفية وتنظيماتها العاملة في مجال حماية وصيانة وتنمية الغابات والمراعي في المملكة المغربية

الوضع الراهن للمجتمعات الريفية وتنظيماتها العاملة في مجال حماية وصيانة وتنمية الغابات والمراعي بالمملكة المغربية

إعداد

المهندسان الغرياوي عبدالواحد ونكار المصطفى

1- مفهوم التنظيمات الريفية وأهميتها في المحافظة على سلامة القاعدة الموردية.

كانت القبيلة تلعب دورا رئيسيا في تسيير وإدارة المراعي الجماعية أي التي توجد في ملك الجماعة السلالية وذلك عبر :

- الإنسجام والتضامن بين أعضائها،
- التنسيق في اتخاذ القرار لحماية المراعي وتدبيرها بطريقة عقلانية.
- التدبير الجماعي للمراعي باعتبار المساواة بين جميع أفراد القبيلة الذين لهم حق الاستغلال أي ذوي الحقوق.

وتسير الجماعة العر قية المراعي طبقا لظهير 1919 الذي حدد دورها ودور الإدارة الوصية أي وزارة الداخلية في الاستغلال للغطاء النباتي الطبيعي .كما أن أراضي الرعي، خلافا للأراضي القابلة للزراعة، لا يمكن تقسيمها بين ذوي الحق.

أما المراعي داخل الغابات التي هي في ملك الدولة فيتم استغلالها من طرف السكان المجاورين طبقا لمقتضيات ظهير 1917 الذي حدد شروط التمتع بحق الانتفاع للسكان المجاورين وللكسابين الرحل الذين يستعملون المراعي الغابوية مند القدم وذلك تحت مراقبة مصالح إدارة المياه والغابات.

هكذا يمكن أن نصنف المجتمعات الريفية في صنفين:

- الجماعات العرقية المكونة من ذوي الحقوق بالنسبة للمراعي.
- السكان المجاورين للغابة والذين لهم حق الانتفاع.

المجتمعات الريفية في المناطق الجبلية ومراعي السهوب تفرقت الى عدة فرق متحالفة أومتصارعة لأن التضامن والانسجام اللذان كانتا تشكلان الركيزة الأساسية للقبيلة عرفا تقلصا كبيرا نتيجة تغرات المعطيات الإجتماعية والإقتصادية نمو ديمغرافي، حرث الأرض لزراعة الحبوب، تطور السياحة الجبلية، إعتماد منطق إقتصاد السوق للمنتجات الفلاحية، مما أفسح المجال لمجموعات صغرى متضامنة حول مصالح تجمع بين أعضائها .

وهكذا أصبحنا نجد حاليا عدة نماذج من المراعى :

- مراعي تسيرها القبيلة .(La tribu)
- مراعي تسيرها الفخدة .(La fraction)
- مراعي يسيرها سكان دوار أومدشر.
- مراعي تسيرها العائلة.

2- التعريف بالجمعيات الأهلية والتنظيمات الريفية العاملة في مجالات حماية وصيانة وتنمية المراعي والغابات .

* نوعية الجمعيات الأهلية

أنجزت دراسة حول أهمية الجمعيات الأهلية والريفية من طرف مصالح وزارة الداخلية مديرية الشؤون القروية في 5-6 دجنبر 1995 أثناء انعقاد المناظرة الوطنية حول الأراضي الجماعية .وقد أسفرت هذه الدراسة على المعطيات التالية :

* الوضعية القانونية لذوي الحقوق:

تطلق صفة ذو الحق على رب الأسرة لمنحه جميع الحقوق والواجبات المعترف بها له من طرف المجموعات التي ينتمي إليها حسب القانون والعادات والأعراف .هذه الصفة يمكن اكتسابها عن طريق التبني بإجماع الجماعة أو بعد استقرار أو تعايش هادىء ومستمر لمدة محددة داخل تراب الجماعة.

* تمثيل الجماعة السلالية:

ينص ظهير 27 أبريل 1919 في فصله الثاني على أن تمثيل الجماعة الأصلية يكون عن طريق أشخاص طبيعيين يطلق عليهم إسم نواب السلالات العرقية يعينون من طرف جماعتهم وينظمون بما يعرف بمجلس أو جماعة النواب والتي يخول لها القانون سلطات واسعة في مجال تسيير العقارات الجماعية سواء على المستوى القضائي موازاة مع المحاكم العادية.

تعتبر الاختصاصات المعترف بها للنواب المعنيين بواسطة عقود عدلية غير منظمة وتخضع أكثر لقواعد عرفية عوض عن إطار قانون منظم، وهكذا فإن مقتضيات ظهير 27 أبريل 1919 في هذا المجال تبقى غامضة تجاه المهام المناطة بالجماعات السلالية وكذا

الدور الاقتصادي والاجتماعي المطالبون بتأديته، الشيء الذي يتطلب تبني هذه المؤسسات للقواعد الحديثة في التأسيس والتدبير.

واعتمادا على الإحصاء الوطني لسنة 1971 الذي اعتبر عدد السكان المنتمين للسلالات 4.164.000 نسمة، يمكن القول بأن عددهم اليوم يبلغ قرابة تسعة ملايين ويشكلون مليونين ونصف عائلة المناظرة الوطنية حول الأراضي الجماعية يتمركز أغلبها في مناطق ترتكز على الرعي مراعي سهوب ومراعي جبلية.

3- التوزيع الجغرافي للجمعيات والتنظيمات على مستوى مناطق المراعي والغابات

الخريطة تعطي أهم الأنظمة البيئية الرعوية حيث توجد المجتمعات الريفية التي تستغل هذه المساحات كما أن الجدولان رقم 1 و 2 يبينان أهمية هذه الموارد من حيث المساحات ونوع الغابات.

4- العلاقات السائدة بين المجتمعات الريفية والسلطات الحكومية المسؤولة عن الثروات الغابوية من حيث الإطار المؤسساتي والقانوني والمعاملات المتبادلة الأخرى :

* تسيير الممتلكات الجماعية:

من ضمن أهداف الجمعيات الريفية، تسيير العقارات الجماعية والسهر على حماية الموارد الطبيعية

* أجهزة تسيير الجماعة السلالية.

لقد خصص ظهير 27 أبريل 1919 للجماعات السلالية جهازين لتسييرها ويتعلق الأمر بالجماعة النيابية و مجلس االوصاية وكلتا المؤسستين تتمتعان بسلطات إدارية ومهام قضائية كما أعطى الصلاحية للأعراف والتقاليد بالتنظيم والتسيير والاختصاصات.

أ- الجماعة النيابية :

* الجماعة النيابية كجهاز إداري :

يتعلق الأمر بهيئة إدارية مطالبة بالإدلاء برأيها وإعطاء الموافقة المبدئية على كل

إجراء يمس بممتلكاتها وبالتالي تنظم الحياة الجماعية لكل الدواوير الممثلة للجماعة.

وهكذا كلما تعلق الأمر بقابلية التصرف في الممتلكات الجماعية فإن ذلك يستوجب الحصول على الموافقة المبدئية للجماعة النيابية قبل المصادقة المبدئية لسلطة الوصاية، وهكذا يمكن تطبيقه سواء تعلق الأمر بكراء الأراضي الجماعية والتفويتات طبقا للقواعد المنصوص عليها قانونيا.

* الجماعة النيابية كمحكمة عرفية :

موازاة مع نشاطها كجهاز إداري لتسيير الممتلكات الجماعية النيابية فهي بحكم القانون تعتبر محكمة عرفية إبتدائية لحل النزاعات العقارية بين أفراد من نفس الجماعة .

ب- مجلس الوصاية تكوينه وسلطاته :

باعتباره الجهاز الأعلى في ميدان تسيير الأراضي الجماعية تحت إشراف وزير الداخلية، فإن مجلس الوصاية يقرر في المجال الإداري والتسيير وكذا المجال القضائي.

وباعتباره جهاز قضائي، يبث بصفة نهائية في طلبات الاستئناف المقدمة من طرف المتنازعين داخل الجماعة، فإن مجلس الوصاية يتدخل كلما طلب منه ذلك، بغض النظر عن تاريخ صدور قرار المحكمة العرفية حول قضية معينة.

ج- إستعمال أموال الجماعة :

إن المشرع أعطى الامتيازات واستعمال موارد الجماعات السلالية لتمويل مشاريع ذات المصلحة الجماعية بدل التوزيع العادي لموارد الكراءات والتفويتات بين أرباب أسر نفس الجماعة الأصلية.

5- أهمية الموارد الطبيعية الغابوية والرعوية للمجتمعات الريفية وحقوق الانتفاع والملكية السائدة:

تبلغ المساحات الإجمالية للأراضي الغير الصالحة للزراعة 64.7 مليون هكتار تتوزع في مناطق غابوية 9.6 %ومراعي جماعية (جدول رقم1) وتبلغ مساحات المراعي الجماعية القابلة للإستصلاح والتي يمكن تهييئها ماياهز 22 مليون هكتار.

فيما يخص استغلال الموارد الطبيعية، فإن المشرع أصدر عدة قوانين منذ سنة 1917 تختلف أهدافها حسب المعطيات الإجتماعية .فإذا كانت الأهداف منذ 1917 ترتكز أساسا على حماية الثروات الغابوية والرعوية، فإنها أصبحت منذ 1976 تتمحور كذلك حول تنظيم مساهمة السكان في تنمية الإقتصاد الغابوي وتنمية المراعي.

أما في التسعينات، فقد أصبحت القوانين ترتكز أيضا على التنمية المستديمة مع إشراك ذوي الحقوق في إتخاذ القرارات وإنجاز المشاريع.

كما يبين الجدول رقم 3 القوانين المنظمة للعلاقات بين المجتمعات الريفية والإدارة وأدوار كل طرف في تسيير الموارد الرعوية والغابوية.

6- الهياكل التنظيمية للمنظمات والجمعيات الأصلية الريفية العاملة في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات.

تسير الجمعيات الريفية من طرف نائب يتم تعيينه من طرف وزارة الداخلية بتشاور مع مجلس الوصاية.

7- النماذج الرائدة في مجال مشاركة المجتمعات الريفية العاملة في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات :

* الأكدال

تعتمد المجتمعات الريفية في حماية المراعي على عدة أساليب تهدف بالخصوص الى الاستغلال العقلاني للموارد الرعوية .ومن بين هذه الأساليب نظام "الأكدال "وكذلك " الترحال" بين الأنظمة البيئية حسب الفصول وإنتاج الكلأ.

إن نظام الأكدال المعتمد بالمناطق الجبلية للأطلس الكبير والمتوسط يعتبر من أحد التقاليد الرعوية التي تميز تدبير المراعي الجماعية منذ القدم والتي لايزال يعمل بها بعدة مناطق.

فالأكدال هي محمية رعوية خلال فترة محددة من السنة باتفاق جميع ذوي الحقوق، إذ

يتم تحديد تاريخ فتحها للرعي وتاريخ نهاية الرعي بها طبقا للأعراف المعمول بها من طرف الجماعة في هذا الباب، ندرج أكدال (تينكرف) كنموذج قصد إعطاء تفاصيل نظام تدبير واستعمال هاته المحميات الرعوية ، أنظر الجدول التالي :

معطيات حول أكدال تينكرف

الدوار	الدوار	الدوار
تكلفت	أيت خويا	إفناش – أيت أنيس أو سعيد – أيت احماد أيت سيدي فريز – أيت الخمس – أيت اوسكار
	أيت اسماعيل	أربعة دواوير
	أيت بولمان	أيت خربا سعيد – أيت ماجر – أيت بن احمد
	أيت تمجرت	أيت ابراهيم – أيت ويسادان – أيت حسين
أربعاء أو قبلي	أيت حمزة	أيت إمنشيش – إخاشان – أيت سعيد أو علي – أوفاشن
	إيتزار	أيت احماد – أيت لحسن وعلي – أيت اربع – أيت خويا لحسن – أيت حامو – أيت كبن سعيد

تتميز المراعي التي يستغلها مربي الماشية بتكلفت بشساعتها وتشمل مراعي جماعية ومراعي خاصة و مراعي داخل الغابات .جل السكان المنحدرين من "تكلفت "لهم حق الرعي .كما تحدد المناطق المخصصة للسكن والزراعة وكذلك تلك المخصصة لنصب الخيام بالنسبة لكل فخضة انظر الرسم رقم 1 .

إن المراعي الجماعية ل "تينكرف "و"إمغال "تسير كأكدال أما المراعي الأخرى الجماعية والغابوية والخاصة فهي تستعمل على طول السنة وترتبط بالحالة المادية لمربي الماشية.

فيما يخص استعمال مراعي "إمغال "فهي تبدأ في شهر يوليوز من كل سنة وتنتهي بحلول فصل الشتاء لأن البرد القارس والتلوج ترغم الرعاة على النزول من الجبال (الرسم رقم 2) .

أما أكدال "تبنكرف "فله ميزة خاصة لأنه المرعى الوحيد الذي توجد به عيون مائية بوفرة والتي يمكن استغلالها في فصل الصيف غشت- سبتمبر

تقليديا كان يحتفل مربي الماشية بفتح هذا المرعى في شهر غشت كما كانت المصالح البيطرية تغتنم هذه الفرصة لإجراء مبارة أحسن مربي للماشية وتوزيع الأدوية وعقد ندوات وورشات للتوعية .وهكذا كان أكدال "تبنكرف "ملتقى هام بين مربي الماشية كما أن الرعاة يعتبرون الماء والعيون الموجودة في هذا المرعى مقدسة وذات أهمية عالية بالنسبة للأغنام.

ونظرا لتعاقب الجفاف فلقد اعتمدت الجمعيات الريفية أسلوبا آخر لإدارة هذا المرعى وإدراجه في دورة رعوية تأخذ بعين الاعتبار الموارد الرعوية الأخرى التي هي في حوزة مربي الماشية مراعي خاصة (والتي لهم فيها حق الانتفاع مراعي غابوية.

مدة منع الرعي	تاريخ فتح المرعى
فاتح مارس الى 20 أبريل	20 أبريل الى آخر ماي
آخر ماي الى 10 غشت	10 غشت الى مارس

ينظم استغلال المرعى حارس يعين من ذوي الحقوق حيث يسهر على :

- توزيع أماكن نصب الخيام في المرعى طبقا لمعايير إجتماعية واقتصادية يجب أن لا تقل المسافة بين الخيمات على مسافة معينة
- المسافة التي يجب أن تفصل بين الخيمة ونقطة الماء..

إن تسيير "الأكدال "تعتبر في المغرب من النماذج الرائدة في صيانة وحماية الموارد الطبيعية .وهذا النموذج يوجد في المناطق الجبلية للأطلس الكبير على الخصوص وكذلك في بعض مراعي السهوب.

*** الترحال بين الأنظمة البيئية :**

إعتماد الترحال بين الأنظمة البيئية لتغطية حاجيات الماشية من الكلأ والماء مكن

المجتمعات الريفية من الصيانة والحفاظ على الغطاء النباتي للمراعي .وينقسم الترحال الى قسمين:

- الترحال الدائم وطويل المسافة.
- الترحال الجزئي أو الموسمي "المسافة القصيرة."

وقد عرف الترحال الدائم الذي كان سائدا في المناطق الرعوية تقلصا كبيرا .ولكن الترحال الموسمي والذي يمكن التجمعات الريفية أن تنتفع من التكامل الموجود بين الأنظمة البيئية لا زال قائما في المراعي الجبلية ومراعي السهوب.

وبالنسبة للمراعي في المناطق الجبلية فالترحال يمكن القطعان أن تستفيد من المراعي الجبلية في أواخر فصل الربيع وفصل الصيف قبل أن تعود الى المراعي في السهول في فصلي الخريف والشتاء.

أما في مراعي الهضاب خاصة في المناطق الشرقية فالترحال يمكن القطعان أن تستفيد من "الحلفاء "في فصل الخريف والشتاء و مراعي "الشيح "في فصل الربيع وأواخر فصل الصيف.

لكن يمكن في حالة الجفاف أن يلجأ مربي الماشي الى البحث عن الكلأ في عدة مناطق نائية ويتأتى هذا لمستعملي الشاحنات لنقل القطعان.

إن المجتمعات الريفية لا زالت تلعب دورا أساسيا في تنظيم الترحال بين القبائل بناء على العلاقات التي تربط بين القبائل في الجمعيات الريفية

فالجمعيات الريفية تقوم بما يلي

- إخبار ذوي الحقوق حول حالة المراعي.
- تحديد الممرات التي يجب سلوكها للتنقل.
- حل النزاعات حول المراعي وإيجاد سبل لاستغلالها.
- تحديد المناطق القابلة للزراعة وتوزيعها بين ذوي الحقوق.

و تعتمد الجمعيات الريفية مبدء التضامن في استغلال المراعي مع القبائل القادمة من جهة أخرى في حالة الجفاف.

8- طبيعة الأنشطة التي تقوم بها أو تخطط لها امجتمعات الريفية وتنظيماتها في كافة المجالات المتعلقة بحماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية.

كانت ولا زالت المجتمعات في عدة جهات وخاصة المناطق الجبلية تقوم بعدة مهام ذات طابع إجتماعي واقتصادي بين أفرادها .وتتلخص هذه المهام في:

- تسيير الجمعيات وتدبير كل الأشياء التي هي في صالح الجماعة كالحفاظ على المساجد.
- تمويل وتموين الفقية المسؤول على تربية الأطفال وتعليمهم القرآن.
- توزيع حصص ماء السقي بين ذوي الحق إذا كان هناك حوض للسقي الصغير.

أما فيما يخص الصيانة والحفاظ على المراعي والغابات فإلى جانب هذه النشاطات المذكورة والتي تكون العمود الفقري في الإنسجام والتضامن بين أفراد الجماعة السلالية تقوم الجماعة على الصيانة والحفاظ على المراعي كما جاء في دراسة الأستاذة جان شيش بما يلي :

تنظيم واستغلال اراضي الرعي

الاعمال والتقنيات المتبعة	الهدف	استغلال المراعي	الاطار المسير
- مشارب -توريد - أعلاف تكميلية - إختيار أحسن الرؤوس - تنظيم القطعان داخل المرعي - تحديد السلوك اليومي لاستغلال المراعي - تدبير الزمن اليومي والزمن الذي يخصص بالمرعي.	- علاج الماشية والاستغلال اليومي للمرعي. - تأمين، حسب الظروف، حالة حسن او الحفاظ على العين للقطيع والاسرة	بعض النشاطات تظل مرتبطة بالخيمة أما الرعي بالخيمة أما الرعي فيتم في الاماكن المخصص له طبقا للاعراف المتفق عليها بين ذوي الحقوق.	الاسرة داخل الخيمة وفردي بمعني الراعي في المرعي

التوريد

الاعمال والتقنيات المتبعة	الهدف	استغلال المراعي	الاطار المسير
خلق آبار – معرفة جودة المياه من خلال استعمالها لتوريد الماشية مع الأخذ بعين الاعتبار النباتات التي تأخذ من المرعي	الرفع من انتاج القطيع والحفاظ عليه في حالة جيدة	تخصيص بكل نقطة ماء مساحة لايمكن لاي مربي للماشية ان ينصب عليها خيمته وتوريد القطعان يتم حسب التناوب	تنسيق توافقي بين مستغلي المراعي يعتمد على حسن الجوار الموجود في عدة مناطق رعوية

بناء الخيمة

الاعمال والتقنيات المتبعة	الهدف	استغلال المراعي	الاطار المسير
المكان المناسب لبناء الخيمة والذي يخضع لضوابط محددة : وجود نقط الماء حالة الغطاء النباتي – الطبوغرافية	اختيار مكان مناسب لبناء الخيمة.	يحاط بالمكان الذي تبني فيه الخيام مساحة شبه خاصة.	تعدد أماكن بناء الخيام حسب توافق بين القبائل المستعملة للمرعي كما هو الشأن في عدة دول أخرى.

الترحال بين المراعي

الاعمال والتقنيات المتبعة	الهدف	استغلال المراعي	الاطار المسير
نقل الامتعة على البغال او الجمال او الشاحنات، القطعان تنقل كذلك بالشاحنات او اذا كان المكان المقصود قريبا يتم الترحال للاستفادة من التكامل الموجود بين المراعي	التأقلم مع النظام الموسمي حسب الاماكن وخاصة المناخ ونقط الماء.	استعمال مساحات شاسعة من المراعي والاستفادة من المراعي التي يظل الاستغلال فيها مفتوح	مبادرة انفرادية او بتوافق مع جماعة من الاصدقاء وموافقة ذوي الحقوق للمكان المقصود قصد الدخول اليه لكن منذ بداية القرن العشرين أصبحت للسلطات العمومية دور في مراقبة الترحال

التنقل بين مراعي منها واحدة تعرف حماية موسمية

الاعمال والتقنيات المتبعة	الهدف	استغلال المراعي	الاطار المسير
نفس الطرق المتبعة في الترحال بين اراضي المراعي	التأقلم مع التكامل بين المراعي وكذلك الانتفاع من عشب رطب يظهر في تلك المراعي التي تكون محمية في فترة زمنية خلال السنة (انظر نظام الاكدال)	تناوب بين محطات داخل مراعي شاسعة وتخفيض الضغط من خلال تبني التنقل.	انشاء محميات في المراعي وتسييرها تقوم بها الجماعة ومصاريف الحراسة للمحمية الرعوية يدفعها المستفيد من الرعي

9- تقويم أداء المجتمعات الريفية وتنظيماتها في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات

9-1 : تحديد الإمكانات المتاحة للمجتمعات الريفية للإطلاع بدور فاعل في مجال حماية وصيانة وتنمية المراعي والغابات.

لقد عرفت المجتمعات الريفية في العشرين سنة الأخيرة تقلصا في مستوى التضامن الذي كان يربط بين أفرادها وبدأ الطابع الفردي يطغى على استغلال الموارد الرعوية والحفاظ عليها.

إن مستوى الانسجام الذي كان يهم كل القبيلة تحول الى الفخضة أو الدوار حسب المعطيات الإجتماعية والإقتصادية لكل منطقة رعوية حيث أن التضامن على مستوى القبيلة أصبح يستعمل في حالة الدفاع عن أراضيهم كلما نزحت إليها قبائل أو عشائر أخرى.

أمام تقلص دور المجتمعات الريفية بادرت الجهات الحكومية المكلفة بتنمية المراعي والغابات الى تقوية نشاطاتها عبر تأطير ذوي الحقوق في إطار تعاوني يجمع بين الأعراف والتقاليد التي تتبناها الجمعيات الريفية لصيانة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

ولقد شرع في خلق هذا الإطار التنظيمي الجديد في إطار مشروع التنمية القروية للأطلس المتوسط وخاصة حوض تحسين المراعي لتمحضيت .حيث تم تكوين تعاونية عهد لها بـ :

- تسيير الدورة الرعوية في مراعي تمحضيت والغابات المجاورة.

- جمع المبالغ المالية التي يدفعها مربي الماشية لأداء واجب توريد القطيع.
- صيانة شبكة نقط الماء التي تم إنجازها في إطار المشروع المذكور.
- الحفاظ والحراسة على المحميات الرعوية التي تهدف الى إحياء الغطاء النباتي وتكثير البذور في المراعي.

إن هذا النمط مكن للإدارة أن يكون لها محاور فاعل ومشارك في إعداد وإنجاز المشاريع التنموية ومتابعتها .لكن تفويت الأراضي، كراءها أو قبول أعضاء جدد داخل القبيلة يظل بين اختصاص نائب الجماعة السلالية يعني المجتمعات الريفية ومجلسها بتنسيق مع السلطات الوصية أي وزارة الداخلية.

إن هذه التجربة التي مكنت من تحقيق الأهداف المسطرة لمشروع الأطلس المتوسط الذي تتم إنجازه بين 1981 و 1989 بتعاون مع البنك الدولي قد تبناه مشروع تنمية المراعي وتربية المواشي الذي تم إنجازه بتعاون مع إفاد- والبنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية منذ 1991 الى غاية سنة 2000 على مساحة 3،2 مليون هكتار .ويهدف هذا المشروع إلى الرفع من الدخل وتحسين ظروف العيش لمربي الماشية وكذا الحد وإيقاف تدهور المراعي أنظر الجدول رقم 4

في إطار هذا المشروع تم تكوين 34 تعاونية لتسيير المراعي على مستوى كل فخضة لأن الدراسة السوسيولوجيا أظهرت أنه على هذا المستوى لا زال هناك تضامن وانسجام في استغلال المراعي رغم ظهور نزوة الفردية عند كبار مربي الماشية الذين يستغلون قطع شاسعة من المراعي .

ولقد قام الأستاذ العلوي بدراسة في الموضوع يهدف من خلالها أن يقف عند نقط الإلتقاء والإختلاف بين النمط التعاوني القانون المنظم للتعاونيات ل 1984 والمجتمعات الريفية ومذا مطابقة مبادئ التعاونيات للنظم التقليدية لإدارة وتسيير المراعي الطبيعية وكذا الحفاظ عليها .هذه التعاونيات التي أنشأت في المنطقة الشرقية أطلق عليها إسم التعاونيات الإتنو عرقية

" Coopératives éthno lignagère "

أوجه التقارب بين التعاونية الرعوية والمجتمعات الريفية

التعاونية الرعوية	الجماعة السلالية : المجتمعات الريفية
ديمقراطية يعني مبدأ كل فرد له حق في التصويت يعني مساوة في الحق، وهذا لايبعد عدم لمساوة في الواقع بين جميع المتعاونين	ديمقراطية جماعية عبر البحث عن التوافق
جمع عام وتصويب بالاغلبية	الجماعة والتوافق يصل الى الاجماع
اختيار المسيرين عن طريق الانتخاب	إختيار أعضاء الجماعة عن طريق التوافق أو مصادقة تلقائية
وظائف قانونية في إدارة شؤون التعاونية	وظائف مبنية عن العرف وقانونية (مع موافقة وزارة الداخلية التي لها الوصاية عن الاراضي الجماعية ومنها المراعي الجماعية)
مسطرة قانونية ومنهجية في عقد الاجتماعات، اتخاذ القرارات والتصويت	مسطرة عرفية (ذات تطبيق سهل) تحرم ميكانيزمات الديمقراطية الجماعية)
علاقة تربط بين المتعاونين والتعاونية	علاقة ارتباط جماعي
طابع الزامي لمشاركة المتعاون في النشاطات والاشغال التي تقرها الهيأة التعاونية والعقوبات المنصوص عليها في القانون.	مشاركة الفرد في إطار مجموعات للتعاون مبنية على مبدأ التبادل الالزامي من اجل التضامن

لكن رغم وجود عدة عناصر تشابه بين الجمعيات الريفية ونظام التعاونية الرعوية الذي تم إدخاله في الحفاظ وتنمية الطرق التقليدية في صيانة وحماية المراعي والغابات تظل هناك بعض نقط الخلاف بين الصورتين ولا ربما يجب التطرق إليها حتى نضمن استمرار التعاونية الرعوية التي يدمج بين التقليد والحداثة لتثمين التقاليد والأعراف الرعوية في تطوير أنماط الإنتاج الحيواني والتدبير المستديم للموارد الطبيعية.

يمكن تلخيص نقط الخلاف فيما يلي :

التعاونية الرعوية	الجماعة السلالية : المجتمعات الريفية
مساواة في الحق بين جميع المتعاونين كيفما كانت مراكزهم وحجم الاستثمارات داخل التعاونية	خلاف بين أفراد الجماعة من حيث المركز الاجتماعي والاقتصادي، السن والجنس
اتخاذ القرارات بأغلبية الاصوات	اتخاذ القرارات بالتوافق او الاجماع
جمعية أشخاص وانخراط يبقي حرا شريطة القبول من طرف التعاونية	إنخراط مبني على علاقة أسرية يعني الانتماء الى القبيلة
أعمال التعاونيات لها طابع دائم	أعمال الجماعة لها طابع ظرفي ولاتكون إلا في الوقت الذي تقضيه لانجازها
التعاونية لاتسعى لتحقيق ربح عالي وإنما لاداء عمل لمنخرطيها . وهذا لايمنع من تنمية نشاطات التعاونية	الأمن على الممتلكات وتقوية الجماعة بكونان الهاجسين الاساسيين للادخار الفردي وتراكم الثروة يهدد الجماعة ويمكن ان يقلص من تضامنها
دور التعاونية لنشر العلاقات الاقتصادية للمتعاون وكذا حل المشاكل التي تربطه بالادارة وتأطيره تقنيا	تسيير العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الافراد المتعلقة بالممتلكات الجماعية (الارض، الماء، المراعي ...)
مؤسسة ذات هدف اقتصادي . إنخراط الشخص مرهون بنشاطه الاقتصادي وأهداف التعاونية واحترام القانون يبقي الاسمى	الجماعة مهتمة بجميع العلاقات بين أفرادها: اقتصادية واجتماعية وثقافية يهدف في نفس الوقت الى الأمن والنسخ الاجتماعي للجماعة السلالية

لتفعيل المجتمعات الريفية وتنظيماتها حتى تصبح قادرة على تحمل المسؤولية أكثر ما كانت عليه في الماضي ولتلعب دورا رائدا في صيانة وحماية المراعي والغابات، وضعت الإدارة إستراتيجية لهذا القطاع ترتكز بالخصوص على

- مشاركة لذوي الحقوق أو نوي الانتفاع في إعداد وتنفيد المشاريع الهادفة الى حماية الموارد الطبيعية.
- تبني الإندماجية في إنجاز المشاريع.
- منح المجتمعات الريفية الإمكانات لتلعب الأدوار الموكولة لها في إطار تنظيمات رعوية

هكذا في إطار مشروع تنمية المراعي الذي يكون نموذجا رائدا في إشراك التعاونية الرعوية في إنجاز مكوناته فلقد وضعت إدارة المشروع رهن إشارة التعاونية عدة إمكانات (أنظر جدول رقم 4) .

- مقر ومخازن للأعلاف تحت تصرف كل تعاونية.
- شاحنة لنقل الأعلاف والماء.
- تكوين محاسب لكل تعاونية مع تأدية راتب شهري لمدة سنتين حتى تتمكن التعاونية من تكوين رصيد مال وتصبح قادرة على تأدية واجبه الشهري.
- تكوين أعضاء مجلس الإدارة للتعاونية في مجال الحسابات والتسيير الإداري للتعاونيات.
- إشراك اعضاء من المجالس الإدارية للتعاونيات في المناظرات االوطنية وخارج أرض الوطن تهتم بالمراعي للرفع من مستواهم التقني والعلمي وتبادل الخبرات مع جهات أخرى مشابهة ولها نفس الاهتمامات.

إن هذه التجربة تم تعميمها في مناطق أخرى مع مراعات الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة إلا أن التكوين والتنظيم والتأطير تظل مماثلة بين كل الجهات.

ولقد بدأت هذه التجربة تعطي عدة مؤشرات إجابية للتسيير والحفاظ عن المراعي رغم الخلافات بين النمط التقليدي للجماعات السلالية والتعاونية الرعوية.

9-2 : حصر منجزات المجتمعات الريفية وتنظيماتها في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات وأثرها التنموي على مستوى القطر.

تعطي الجداول رقم 5 و 6 و 7 أهم الإنجازات التي عرفتها المراعي

الجدول رقم 1: مساحة المراعي حسب الجهات

الجهة ونوع المراعي الشائعة	المساحة الإجمالية للمرعى (مليون هكتار)	الغابات	السهوب
		%	
المراعي التي تكون فيها السهوب شائعة			
الصحراوية	46	0	100
الشبه الصحراوية	5.7	1	99
الشرقية	5	6	94
الشمال أطلسية	1.3	22	78
المراعي الختلطة سهوب /غابات			
غابات الأركان	1.5	47	53
المراعي الغابوية			
الأطلس المتوسط	1.2	82	14
الأطلس الكبير	2.2	92	4
الريف	0.9	100	0
المعمورة والهضاب الوسطى	0.8	100	0
المراعي التي يغلب عليها تواجد زراعة الحبوب			
مراعي الساحل	0.08	0	100
المجموع	64.68	9.6	90.2

جدول رقم 2

توزيع الغابة حسب الأصناف الغابوية

نوع الغابة	المساحة (هكتار)	الجهة	نوع الإنتفاع
الأرز Cedrus atlantica	132,000	الأطلس المتوسط والريف	حق الرعي وجمع الخشب الميت وحطب التدفئة
الأركان Argania spinosa	830,000	الجنوب الغربي والأطلس الصغير	حق الرعي وجمع الخشب الميت وحطب التدفئة والحرث داخل الغابة وجمع نواة الأركان لاستخراج زيت الأركان
البلوط الأخضر Quercus rotundifolia	1,360,000	الأطلس الكبيروالمتوسط والصغير وجبال الريف والمنطقة الشرقية بجبال دبدو	حق الرعي وجمع الخشب الميت وحطب التدفئة
البلوط الفلينية Quercus suber	350,000	الريف و الشمال الشرقي للأطلس والمتوسط والهضاب الوسطى ومنطقة المعمورة	حق الرعي وجمع الخشب الميت وحطب التدفئة وجمع البلوط واستعمال الفلين كخلية في تربية النحل
العرعار Tetraclinis articulata	600,000	الهضاب الوسطى والمنطقة الشرقية ومنطقة الصويرة	حق الرعي وجمع الخشب الميت وحطب التدفئة
الصنط الصحراوي Acacia radiana	1,128,000	الأقاليم الجنوبية والصحراء المغربية	حق الرعي وجمع الخشب الميت وحطب التدفئة
مختلف الأنواع	1,304,000	مختلف المناطق	حق الرعي وجمع الخشب الميت وحطب التدفئة

جدول رقم 3

القوانين المنظمة لاستغلال الغابات بالمغرب

نوع القانون	تاريخ الإصدار	الهدف	أهم المقتضيات
ظهير	10 أكتوبر 1917	حماية واستغلال الغابات	تحديد الملك الغابوي واعتباره كملك خاص للدول تحديد المنتفعين من السكان المجاورين للغابة والرحل الذين يستعملون المجال الغابوي في إطار التقاليد المتعارف عليها تحديد حقوق الإنتفاع في الرعي، جمع حطب للتدفئة والخشب الخاص بالإستعمالات المنزلية
منشور وزاري	15 يناير 1921	تنظيم الرعي داخل الغابات	تقتصر ممارسة حق الرعي على الكسابين المنتفعين دون غيرهم تحديد القطيع العائلي فيما يعادل 40 رأس من الغنم فرض أتاوة الرعي على أعداد الماشية التي تفوق القطيع العائلي ضرورة تسجيل القطيع الذي يتم رعيه بالغابة لدى المصالح المختصة للمياه والغابات احترام الحمولة الرعوية في عملية تسجيل القطيع خلق محميات لتجديد الغابات يمنع داخلها الرعي على أن لا يتجاوز 20 % من مساحة الغابة داخل كل قبيلة أو فخذة
قانون خاص بغابات الأركان	4 مارس 1925	لحماية واستغلال غابات الأركان	بالإضافة إلى حقوق الإنتفاع التي ينص عليها ظهير 10 أكتوبر 1917، فهذا القانون يخول للسكان المنتفعين بغابات الأركان في حق الحرث داخل الغابة، بحق جمع نواة الأركان واستخراج زيت الأركان
ظهير	20 أكتوبر 1976	تنظيم مساهمة السكان في تنمية الإقتصاد الغابوي	تحويل عائدات المبيعات الغابوية لفائدةالجماعات القروية التي توجد في حدودها التراتبية الغابة ضرورة إعادة استثمار حوالي 20% من العائدات الغابوية في مشاريع غابوية ذات صبغة اجتماعية ضرورة إسهام الجماعات القروية في تنظيم السكان المنتفعين
ظهير	62- 171	إنشاء دوائر لتحسين المراعي	
قانون	62-171		يحدد مهام اللجنة المحلية لتحسين المراعي
ظهير 33- 94	1994	تنمية الإستثمارات بالأراضي الغير مسقية بما في ذلك تحسين المراعي	
قانون 33- 94	1994	تنمية الإستثمارات بالأراضي الغير مسقية بما في ذلك تحسين المراعي	

لائحة الوثائق المستعملة

- دليل الأراضي الجماعية – وزارة الداخلية الكتابة العامة مديرية الشؤون القروية
- المناظرة الوطنية حول الأراضي الجماعية – وزارة الداخلية الكتابة العامة مديرية الشؤون القروية

Le développement des zones de parcours - Situation actuelle, bilan des actions de développement, éléments de stratégie Rapport technique - François Le Gall Consultant Elevage, mai 1995.

Parcours demain numéro spécial: sylvopastoralisme et développement - De la gestion traditionnelle à l'aménagement, juin 1995.

Options méditérranéennes - SerieA: Séminaires méditerraneens. Numéro 32 1997.

Projet " Azilal " FAO/PNUD/MOR/81/004 Amémagement et développement des zones de montagne du Haut Atlas Central - Rapport interimaire Tome VI Annexe 8: Situation actuelle de l'agriculture et possibilités de développement - février 1986.

جدول رقم 4: مشروع تنمية المراعي وتربية الماشية بالمنطقة الشرقية

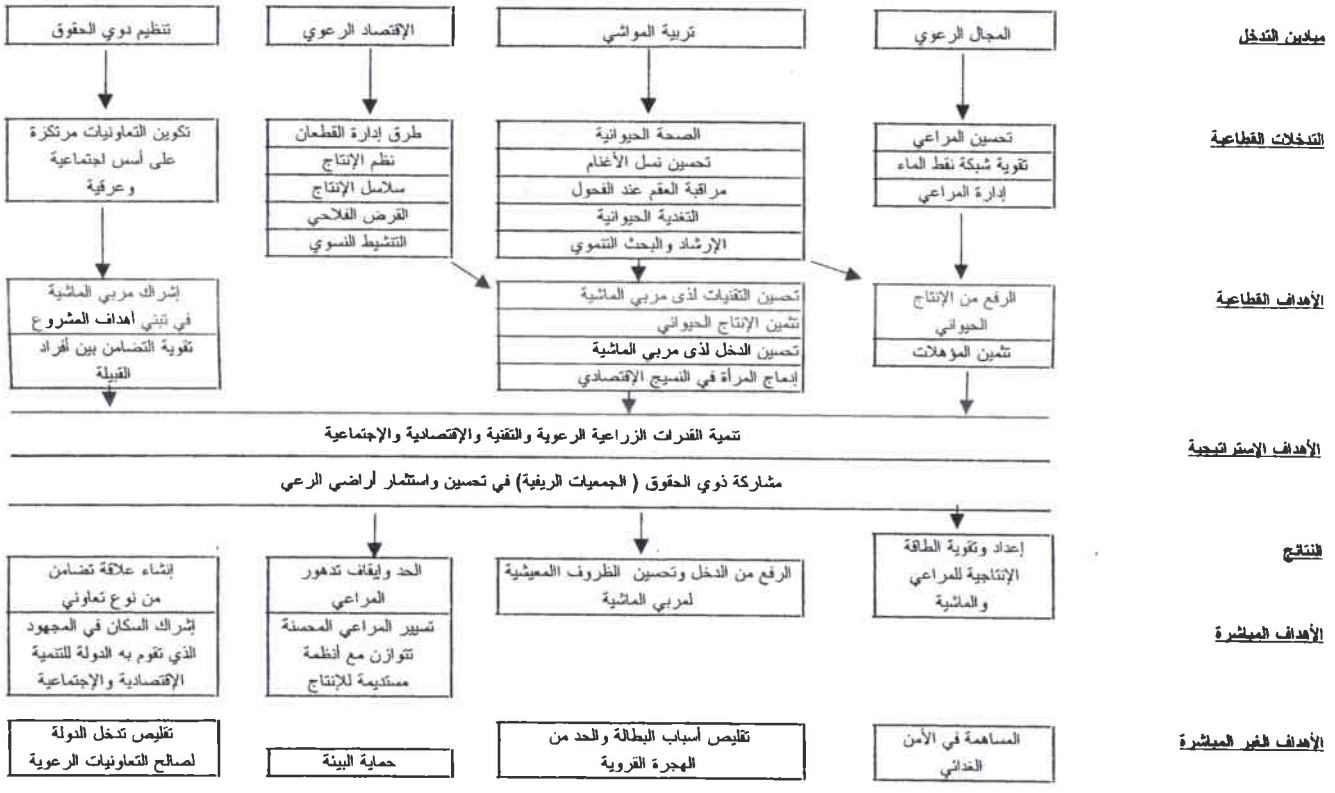

الجدول رقم 5: لائحة التعاونيات الرعوية حسب الأقاليم

الأقاليم		إسم التعاونية	الجماعة القروية	عدد المنخرطين	تاريخ الإنشاء	الرصيد بالدرهم	عدد القطيع	ملاحظات
فكيك	1	القدس	تاقدرارة	272	1988	230,511.00	28,000	تدبير المراعي
	2	عبد الله الشفشاوني	تاقدرارة	454	1988	349,808.00	22,000	تدبير المراعي
	3	فارس	تاقدرارة	611	1988	422,171.00	26,000	تدبير المراعي
	4	النجاح	تاقدرارة	269	1988	364,870.00	22,000	تدبير المراعي
	5	عبد الرحمان الأيوبي	معتركة	246	1988	150,000.00	15,000	تدبير المراعي
	6	عبد الله ابن ياسين	معتركة	372	1988	380,000.00	34,000	تدبير المراعي
	7	المسيرة	معتركة	479	1988	330,000.00	85,000	تدبير المراعي
	8	بني عمرانن	معتركة	439	1988	130,000.00	35,000	تدبير المراعي
	9	الفتح	معتركة	472	1988	310,000.00	25,000	تدبير المراعي
	10	النجاح	بني كيل	235	1988	152,000.00	23,000	تدبير المراعي
	11	الاستثمار	بني كيل	81	1988	119,000.00	15,000	تدبير المراعي
	12	الفتح	بني كيل	172	1988	93,141.00	20,000	تدبير المراعي
	13	الرحمة	بني كيل	351	1988	149,000.00	15,000	تدبير المراعي
	14	الرضى	بني كيل	182	1988	312,000.00	19,000	تدبير المراعي
	15	الرشد	بني كيل	159	1988	75,000.00	25,000	تدبير المراعي
	16	النهضة	بني كيل	377	1988	400,000.00	20,000	تدبير المراعي
	17	الازدهار	بني كيل	129	1988	22,500.00	7,000	تدبير المراعي
المجموع (فكيك)				5,300		3,990,101.00	438,000	
جرادة	1	السعادة	بني مطهر	102	1988	109,930.00	10,000	تدبير المراعي
	2	جمال	بني مطهر	130	1988	158,300.00	9,000	تدبير المراعي
	3	الرحمة	بني مطهر	210	1988	180,500.00	15,000	تدبير المراعي
	4	مطاف	بني مطهر	75	1988	60,305.00	9,500	تدبير المراعي
	5	قديرية	مريجة	164	1990	89,700.00	15,000	تدبير المراعي
	6	شفاهة	مريجة	222	1990	114,300.00	20,500	تدبير المراعي
	7	طيبة	أولاد سيدي عبد الحاكم	81	1990	75,550.00	15,000	تدبير المراعي
	8	الأمل	أولاد سيدي عبد الحاكم	174	1990	112,350.00	25,000	تدبير المراعي
	9	حميقية	أولاد سيدي عبد الحاكم	134	1990	133,210.00	19,500	تدبير المراعي
	10	مستقبل	أولاد سيدي عبد الحاكم		1989			لا تزاول اي نشاط
	11	الوحدة	أولاد عزيل	374	1989	174,220.00	53,000	تدبير المراعي
	12	العز	أولاد عزيل	390	1989	176,047.00	32,000	تدبير المراعي
	13	الفتح	بني مطهر	45	1980		1,500	تدبير المراعي وتحسين فسل
المجموع (جرادة)				2,101		1,384,412.00	225,000	
تاوريرت	1	نصر	أولاد محمد	268	1989	39,470.00	39,000	تدبير المراعي

الجدول رقم 5: لائحة التعاونيات الرعوية حسب الأقاليم

الأقاليم		إسم التعاونية	الجماعة القروية	عدد المنخرطين	تاريخ الإنشاء	الرصيد بالدرهم	عدد القطيع	ملاحظات
	2	خضراء	أولاد محمد	493	1989	43,275.00	31,000	تدبير المراعي
	3	وفاق	العطف	161	1989	31,719.00	9,000	تدبير المراعي
	4	مسيرة	العطف	156	1989	53,067.00	10,000	تدبير المراعي
	5	حسنية	العطف	156	1989	23,630.00	18,000	تدبير المراعي
المجموع (تاوريرت)				1,234		191,161.00	107,000	
الراشيدية	1	القوتيس	بويشاون	365	1996	233,800.00	11,690	تدبير المراعي
	2	منهراوين	بويشاون	321	1996	190,400.00	9,520	تدبير المراعي
	3	المسيرة الخضراء	بويشاون	365	1996	134,400.00	6,870	تدبير المراعي
	4	مزونة	بومريم	128	1996	40,400.00	4,040	تدبير المراعي
	5	أسذاف	بومريم	125	1996	36,800.00	9,200	تدبير المراعي
	6	أيت بن أودلال	بومريم	79	1996	20,000.00	5,000	تدبير المراعي
	7	أيت أحمد أو سعيد	بني تاجيت	136	1996	36,000.00	3,600	تدبير المراعي
	8	أيت عيسى	أيت عيسى	227	1996	40,200.00	16,080	تدبير المراعي
	9	أيت بلحسن	تالسينت	220	1996	78,200.00	13,640	تدبير المراعي
	10	مولاي علي بن عمر	تالسينت	114	1996	60,400.00	4,020	تدبير المراعي
	11	وحدة	عين قشواطر	70	1996	11,000.00	1,100	تدبير المراعي
	12	الأمل	بوعنان	339	1996	87,000.00	8,700	تدبير المراعي
	13	الخير	بوعنان	34	1996	50,000.00	5,000	تدبير المراعي
	14	نصر تاسليت	بوعنان	328	1997	106,400.00	10,640	تدبير المراعي
	15	الفلاح	كرامة	90	1997	19,300.00	1,930	تدبير المراعي
	16	نصر كبير	كبير	116	1997	22,200.00	2,220	تدبير المراعي
المجموع (الراشيدية)				3,056		1,186,500.00	113,250	
إفران	1	التنمية	تمحضيت	527	1985	غير محدد	100,000	تدبير المراعي ونقط الماء
المجموع (إفران)				527			100,000	
خنيفرة	1	العاطي	بومية	23	1983	غير محدد	1,580	تدبير مراعي المريض
	2	الداخلة	بومية	20	1983	غير محدد	800	تدبير مراعي المريض
	3	المسيرة	أعباللو	32	1983	غير محدد	1,080	تدبير مراعي المريض
	4	معسكر	تونغيت	39	1983	غير محدد	1,160	تدبير مراعي المريض
	5	لعيون	أيت عياش	196	1983	غير محدد	3,660	تدبير مراعي المريض
	6	الفتح	زاوية	40	1983	غير محدد	600	تدبير مراعي المريض
	7	نجاح الشرفاء الدباغيين	بوحسوس	70	1997	مائة درهم لكل منخرط		تدبير المراعي الغابوية لبوحسوس
	8	الخير	بوحسوس	15	1998	مائة درهم لكل منخرط		تدبير المراعي الغابوية لبوحسوس
	9	تيسير أيت رحو	سيت أيت رحو	52	1996	مائة درهم لكل منخرط		تدبير المراعي الغابوية لبوحسوس

الجدول رقم 5: لائحة التعاونيات الرعوية حسب الأقاليم

الإقليم		إسم التعاونية	الجماعة القروية	عدد المنخرطين	تاريخ الإنشاء	الرصيد بالدرهم	عدد القطيع	ملاحظات
	10	تيسير الله	سبت أيت رحو	85	1998	مائة درهم لكل منخرط		شبير المراعي الغابوية ليوحسوس
	11	الشرفاء البوعزاويين	مولاي بوعزة	36	1998	مائة درهم لكل منخرط		شبير المراعي الغابوية ليوحسوس
	12	رحمة حدو	مولاي بوعزة	28	1998	مائة درهم لكل منخرط		شبير المراعي الغابوية ليوحسوس
	13	الحورية	مولاي بوعزة	28	1998	مائة درهم لكل منخرط		شبير المراعي الغابوية ليوحسوس
المجموع (خنيفرة)				664			8,880	
أزيلال	1	أزورعي بويحيا	أيت امحمد	94	1996	غير محدد		شبير المراعي الغابوية بغابة أيت محمد
المجموع (أزيلال)				94				
خريبكة	1	العيادية	بني زرنتل	80	1996	غير محدد		استعمال الملراعي المحسنة الغابوية لغابة بني زمور
	2	السعادة	بوخريص	69	1996	غير محدد		استعمال الملراعي المحسنة الغابوية لغابة بني زمور
المجموع (خريبكة)				149				
تازة	1	هوارة أولاد رحو	هوارة أولاد رحو	195	1985	غير محدد	1,500	شبير مراعي تفرقة
المجموع (تازة)				195			1,500	
مراكش	1	النور	أولاد دليم	130	1995	13,000.00	7,000	شبير مراعي عبدة بكفارة
المجموع (مراكش)				130		13,000.00	7,000	
شيشاوة	1	لعيون	لمزودية	47	1975	4,700.00	3,000	تعاونية الإصلاح الزراعي لسدي شيكر
	2	الفتح	لمزودية	33	1975	3,300.00	2,000	تعاونية الإصلاح الزراعي لسدي شيكر
	3	المسيرة	لمزودية	33	1975	3,300.00	2,600	تعاونية الإصلاح الزراعي لسدي شيكر
	4	الخلوفية	أولاد مومنة	184	1995	18,400.00	10,000	شبير مراعي أولادبوسبع
المجموع (شيشاوة)				297		29,700.00	17,600	
أسفي	1	المستقبل	سيدي شيكر	110	1997	55,100.00	3,000	شبير مراعي سيدي شيكر
	2	أولاد سعيد حروسية	سيدي شيكر	198	1997	99,400.00	2,200	شبير مراعي سيدي شيكر
المجموع (أسفي)				308		154,500.00	5,200	
المجموع العام	**66**			13,812		**6,949,374.00**	**1,023,430**	

الجدول رقم 6: غرس الشجيرات العلفية (القطف) بالهكتار بإشراك المجتمعات الريفية

المديرية الإقليمية للفلاحة أو المكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي	1985 - 1980	1990 - 1986	1995 -1991	2000 - 1996	المجموع
الحسيمة		1,000	250		1,250
أزيلال			500		500
بولمان			160		160
شفشاون	232	280	170		682
شيشاوة		900	1,250	400	2,550
الجديدة		1,538	4,307		5,845
قلعة السراغنة		980	1,150		2,130
تافيلالت (الراشيدية)		2,250		2,000	4,250
فكيك		6,450	5,400	2,600	14,450
كلميم			500		500
خميسات		900	300		1,200
خنيفرة		1,790	200		1,990
خريبكة	550	1,460	686	500	3,196
مراكش			680		680
ملوية				1,110	1,110
ورززات	400	900			1,300
وجدة	400	5,900	5,000	4,600	15,900
أسفي		3,610	3,190		6,800
سطات		600	800	1,200	2,600
سوس ماسة		962			962
تاونات	900	780			1,680
تازة		1,970			1,970
تزنيت			550		550
الجديدة (1950 الى 1985)	15,000	1,400	3,400	600	20,400
المجموع	17,482	33,670	25,093	13,010	92,655

جدول رقم 7:عمليات تحسين المراعي بإشراك المجتمعات الريفية

المديرية الإقليمية للفلاحة أو المكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي	المحميات والدورات	غرس شجيرات القطف	غرس الصبار	الإستزراع	التسميد	أشغال الأرض	المجموع
الحسيمة		1,250					1,250
أزيلال		500					500
بولمان		160					160
شفشاون		682		1,700			2,382
شيشاوة		2,550	500			400	3,450
الجديدة		5,845					5,845
قلعة السراغنة		2,130	2,000				4,130
تافيلالت (الراشيدية)	60,000	4,250				2,000	66,250
فاس				20,000			20,000
فكيك	330,000	14,450		350		3,000	347,800
كلميم		500					500
خميسات		900		800			1,700
خنيفرة	12,000	1,990		12,000			25,990
خريبكة		2,696	500	1,100			4,296
مراكش		680	500				1,180
ورززات		1,300					1,300
وجدة	112,600	15,900		350		3,500	132,350
ملوية	7,000	1,110					8,110
إفران	25,000			350	4,260		29,610
أسفي		6,800				4,000	10,800
سطات		600	500	600		1,130	2,830
سوس ماسة		962					962
تاونات		1,680					1,680
تازة	7,000	1,970					8,970
تزنيت		550					550
المجموع	553,600	69,455	4,000	37,250	4,260	14,030	682,595

جدول رقم 8:المشاريع التي أنجزت خلال السنوات العشر الأخيرة

اسم المشروع	مساحة	الكلفة	مدة الإنجاز	مكونات المشروع
مشروع الأطلس المتوسط	516,600	مليون 29 دولار	8 سنوات	تهيئة المجا ل الغابوي على مساحة 124000 هكتار و ذلك ب : إعداد مخطط الإستغلال على 36000 ه و التشجير على مساحة 3200 ه وتخفيف الغابات على مساحة 17800 هكتار وفتح 185 كلم من المسالك الغابوية تحسين المراعي وتنمية المواشي وذلك ب: زراعة الكلاء على مساحة 28800 هكتار و الإستغلال المراعي عبر دورات منتظمة على مساحة 51000 هكتار و الوقاية الصحية للقطعان وتحسين نسل الأغنام والأبقار، تطوير الإنتاج النباتي عبر السقي الصغير والمتوسط على مساحة 2000 هكتار وكذا تطوير الزراعات الكلائية والخضروات
مشروع تحسين المراعي وتنمية المواشي بالمنطقة الشرقية	مليون 3,2	مليون 412 درهم	10 سنوات	حماية المراعي على مساحة 750 ألف هكتار غرس حطب الوقود على مساحة 4200 هكتار خدمة الأرض على مساحة 39500 هكتار خدمة الأرض و الإستزراع على مساحة 19300 هكتار غرس شجيرات أزير على مساحة 500 هكتار استصلاح مراعي أزير على مساحة 13 ألف هكتار خدمة حماية الأرض على مساحة 3200 هكتار تثبيت الكثبان المليةعلى مساحة 800 هكتار غرس شجيرات و حماية نقط الماء على مساحة 950 هكتار،
مشروع التنمية القروية لتاوريرت تافوغالت	هكتار 646000	مليون دولار 49	8 سنوات	تنمية القطاع الزراعي الرعوي على مساحة 102700 هكتار انشاء وتجهيز 25 نقطة ماء

جدول رقم 8:المشاريع التي أنجزت خلال السنوات العشر الأخيرة

اسم المشروع	مساحة	الكلفة	مدة الإنجاز	مكونات المشروع
				تنمية القطاع الرعوي الغابوي على مساحة 116000 هكتار و 109 كلم و بناء 3 مراكز للمراقبة تنمية القطاع الهدروفلاحي على مساحة 5800 هكتار تنمية القطاع العقاري على مساحة 3700 هكتار تنمية تربية الماشية : انجاز مشاريع تهم تربية المواشي من صحة حيوانية وتحسين النسل وكذا برامج تهم المرأة القروية و انعاش الشباب و الإرشاد الفلاحي و التكوين والبحث الزراعي.
مشروع التنمية القروية بتافيلالت ودادس	كلم مربع 90300	**52.5** مليون دولار	سنوات 8	تنمية نقط الماء تربية المواشي: استصلاح الرعوي وذلك بخلق محميات على مساحة 300000 هكتار غرس شجيرات علفية على مساحة 11000 هكتار خدمة الأرض على مساحة 1500 هكتار و استزراع على مساحة 500 هكتار تحسين الصحة الحيوانية تحسين نسل الأغنام بني كيل و الدمان محاربة التصحر بإقامة 40 كلم من الحواجز الآلية تنشيط المرأة القروية.

liste des fichiers

Liste des fichiers	Logiciel
Rapport.doc	Word النص
Table1.xls	Excel الجداول
Table2.xls	Excel
Table3.xls	Excel
Table4.xls	Excel
Table5.xls	Excel
Table6.xls	Excel
Table7.xls	Excel
Table8.xls	Excel
tigr.ppt	power point الرسم
tingrt.ppt	power point

الرسم 1: تقسيم المراعي بتينكرف بين القبائل

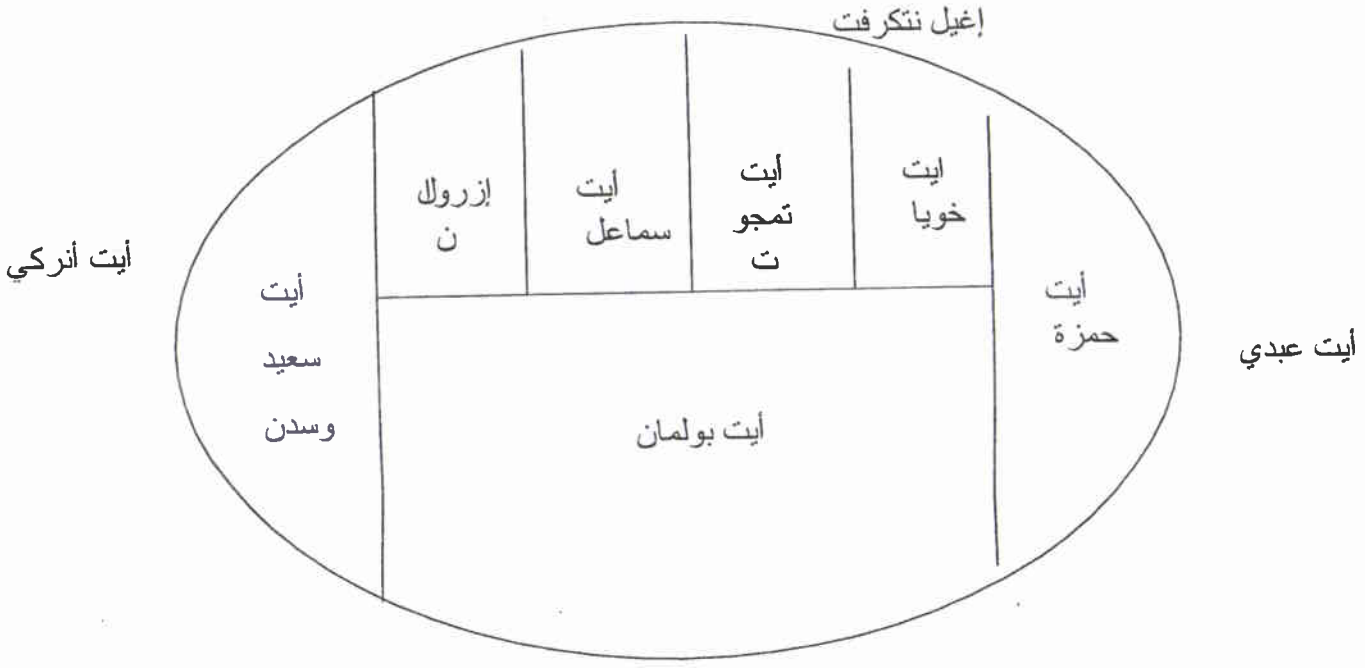

المراعي الجماعية لتينكرف

جبل موريق

الرسم 2: استعمال مراعيتينكرف

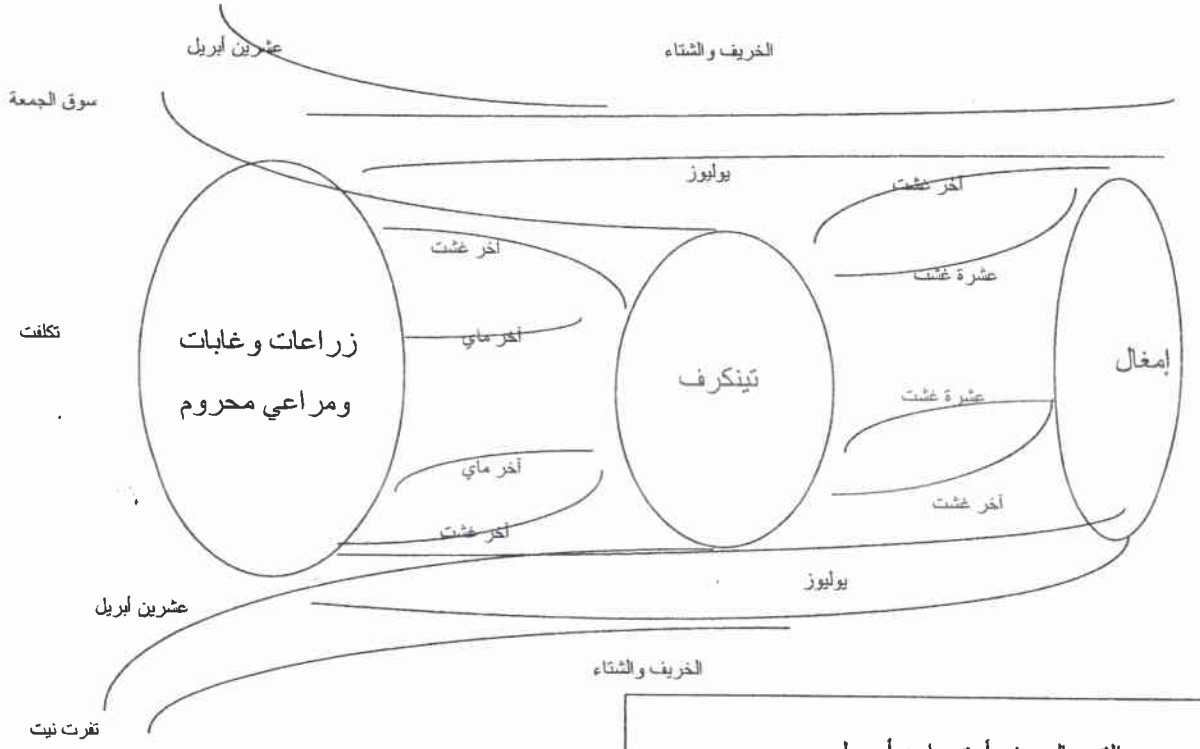

الترحال عند أيت داود أو علي

(تنقل القطعان)

10- أوضاع حماية وصيانة الثروات الغابية والرعوية التي شهدت تدخلات مشتركة.

* مشروع تحسين المراعي الغابوية لبوحسوسن (إقليم خنيفرة) كنموذج :

تقع منطقة بوحسوسن في الهضاب الوسطى، وتبلغ مساحتها ما يناهز 106.000 هكتار إذ تكون الغابة أزيد من 70.000 هكتار .تتراوح التساقطات المطرية بهذه المنطقة ما بين 550 الى 660 مم سنويا.

فيما يخص التشكيلات الغابوية فتتكون بالأساس من البلوط الأخضر الذي يعرف عدة مراحل من التدهور و البلوط الفليني الذي يتمركز بالأساس بالهضاب ذات الوجهة الشمالية والشرقية وهو في غالب الأحيان يختلط بالبلوط الأخضر.

تمثل تربية المواشي أهم نشاط فلاحي بالمنطقة إذ يصل عدد القطيع الى 550.000 رأس منها 300.000 رأس من الغنم، 200.000 رأس من الماعز و 50.000 رأس من البقر.

إعتبارا لهاته المعطيات، تم إعتماد ومند 1980، مشروع نموذجي لتحسين المراعي الغابوية بالمنطقة، إذ تتلخص أهم المنجزات فيما يلي :

1- تثمين المراعي الغابوية على مساحة 20.000 هكتار عبر تدخلات متنوعة :خلق محميات رعوية، زراعة نباتات وشجيرات رعوية قصد خلق خزان علفي يمكن اللجوء له خلال فترات الجفاف وتفادي كل الأضرار التي تلحق الأشجار الغابوية من جراء التشديب العشوائي .

2- تنظيم الرعي بالغابة بشكل دائري بين مختلف المراعي واستئناس الكسابين بالاستعمال المنظم للمراعي حسب الحاجيات الرعوية للقطيع خلال مختلف فصول السنة.

3- إعتماد تدخلات غابوية رعوية بالهدف من تخفيف الغطاء الغابوي وتمكين النباتات الحولية الرعوية من التكاثر مما يؤدي الى تحسين إنتاجية المراعي.

4- تأطير وتنظيم الكسابين المستعملين للمراعي الغابوية ببوحسوسن بالموازاة مع مجهود تحسين المراعي وتثمين تبقر عملية تنظيم الكسابين كهدف رئيسي للمشروع منذ البداية (1980)حيث ظلت المجهودات تمكن النتائج الأولية للمشروع من خلق مجموعة رعوية حسب المحالات التقليدية للرعي واعتبارا

لمختلف التقاليد المتعارف عليها بين السكان المنتفعين من الرعي داخل غابة بوحسوسن والتي تتوزع عبر ستة أماكن :البوعزاويين، أيت رحو، لمباركيين، أيت شواح والحمارة.

إن خلق المجموعات الرعوية كان ثمرة مجهود عمل متواصل وعلى مدى 15 سنة بين المصالح الغابوية ومصالح تربية المواشي، الجماعات المحلية، السلطة الإدارية المحلية والكسابين المنتفعين.

إن مختلف الدورات التكوينية والتحسيسية التي عرفتها المنطقة والاستثمرات الرعوية بالمنطقة ساهمت بشكل فعال في خلق إطار وأرضية عمل لصالح تثمين المراعي وتنظيم الرعي والكسابين بالمنطقة.

هاته القفزة النوعية في تجسيد المشروع النموذجي لتحسين المراعي ببوحسوسن مكنت من خلق سبعة (7) تعاونيات رعوية تتمتع بالصبغة القانونية كما يمكنها الاستفادة من عدة إعانات تخولها الدولة لفائدة التعاونية في تشجيع العمل المنظم للمنتجين.

تتوزع التعاونيات كما يلي:

* جماعة مولاي بوعزة 3 :تعاونيات وهم الحورية، رحمة حدو والشرفاء البوعزاويين.
* جماعة سبت أيت رحو :تعاونيتن وهما التيسير وتيسير أيت رحو.
* جماعة بوحسوسن :تعاونيتين وهما نجاح الشرفاء والمباركين والخير.

إن النتائج المحصل عليها ومنهج العمل الذي تم اعتماده في تجسيد مشروع بوحسوسن ساهم بشكل كبير في حماية الموارد الغابوية والرعوية ببوحسوسن في أفق تنمية مستديمة للاقتصاد القروي المحلي.

11- حصر البرامج والمشروعات القطرية التي يجري أو خطط لتنفيذها بمشاركة المجتمعات الريفية وغيرها من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في مجال حماية وصيانة الموارد الطبيعية الغابية والرعوية

عرفت العشرين سنة الأخيرة عدة مشاريع تهدف لصيانة وحماية المراعي والغابات بمشاركة المجتمعات الريفية التي تم تنظيمها في إطار تعاونيات ومجموعات (أنظر جدول رقم 8) ونذكر من هذه المشاريع

- مشروع التنمية القروية للأطلس المتوسط الذي هم 516.000 هكتار وتم إنجازه من سنة 1981 إلى .1989
- مشروع تنمية المراعي بالمنطقة الشرقية الذي هم 3،2 مليون هكتار واستغرق إنجازه مدة 9 سنوات أي من 1991 إلى غاية سنة .2000
- مشروع التنمية القروية لتاوريرت تافوغالت على مساحة 464.000 هكتار مدة إنجازه من 1998 إلى سنة .2007
- مشروع تافيلالت دادس على مساحة 903.000 هكتار
- تحسين المراعي الغابوية بآيت محمد بالأطلس الكبير (إقليم أزيلال) على مساحة 12.000 هكتار تم استصلاح المراعي بها على مساحة 2.000 هكتار مابين 1995 إلى 1999 بتمويل من طرف البنك الدولي في إطار المشروع الغابوي (الشطر الثاني) .
- تحسين المراعي الجماعية على مساحة 20.000 هكتار بمنطقة ساحل دكالة منذ بداية الخمسينات في إطار تعاقدي بين الجماعة السلالية ومصالح الغابات.
- تحسين المراعي بمنطقة طنغاية بمنطقة الريف على مساحة 8.000 هكتار.

12- المعوقات والمشاكل التي تواجه تنمية دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات

رغم الإنجازات المهمة، لازالت هناك عدة معوقات تحول دون إشراك فعال للمجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات، نذكر منها :

12-1 : المعوقات الفنية

يمكن تحديد المعوقات الفنية للمجتمعات الريفية في :

- غياب تصاميم للإعداد وتدبير المراعي بإشراك ذوي الحقوق والسكان المنتفعين.
- استغلال أراضي الرعي بطرق غير عقلانية وخاصة الحرث الجائر.
- ضعف التأطير الفني للحفاظ على الموارد الطبيعية.
- الأمية عند نائب الجماعة السلالية.

12-2 : المعوقات المؤسساتية

- إختلاف بين المجتمعات الريفية في منح صفة ذي الحق.
- حرمان المراءة من صفة ذي حق في الأراضي الجماعية.
- عدم تحديد مدة ولاية نائب الجماعة السلالية.
- طريقة إتخاذ القرارات (بالأغلبية او بالإجماع)
- دور مجلس الوصاية في تنفيذ القرارات، هل القرارات قابلة للتنفيد الفوري .أم بعد المصادقة عليها.

12-3 : المعوقات المالية

- ضعف الموارد المالية لذى المجتمعات الريفية لتحفيظ وتحديد ممتلكاتها .

12-4 : المعوقات القانونية والتشريعية

تعرف أراض الرعي والغابات عدة معوقات ذات طابع قانوني وتشريعي.

بالنسبة للمراعي :

- نزاعات حول حدود المراعي بين المجتمعات الريفية (القبائل التي تستغل المراعي)
- غياب تحديد لكل أراضي الرعي.

بالنسبة للغابات:

- نزاعات مع القبائل المجاورة حول تحديد الغابات.
- البطء في حل النزاعات حول استغلال الغابات

13- أهمية الوعي البيئي وإدخال المفاهيم البيئية في الثقافة المحلية للمجتمعات الريفية وفي عملها لحماية وصيانة المراعي والغابات.

13-1 : برامج التوعية والإرشاد والإعلام في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات وتحسين مستوى عيش السكان.

تقوم مصالح وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري وكذلك الوزارة المكلفة

بالمياه والغابات بعدة برامج تهدف من وراءها تحسيس المجتمعات الريفية بالدور البيئي للمراعي والغابات .وفي هذا الصدد تم :

- عقد مناظرات في إطار المشاريع التي هي في طور الإنجاز حول الجانب البيئي للمراعي والغابات.
- إعداد أفلام وأشرطة تلفزية لتحسس المواطنين بدور المراعي والغابات.
- الإحتفال باليوم العالمي للغابات وكذلك الأيام المتعلقة بالبيئة ومحاربة التصحر واليوم الوطني للغابات بالمغرب.
- إدماج وإشراك المنظمات الغير الحكومية في تنشيط وتحسيس السكان بالدور البيئي وإدخال ثقافة بيئية في صيانة المراعي والغابات.

13-2 : الوعي البيئي ودور المجتمعات الريفية في إعداد وتطبيق برامجه مشاركة مع السلطات الرسمية المختصة.

تلعب المجتمعات الريفية التي أدمجت في إطار تعاوني دورا رائدا في توعية منخرطيها للحفاظ على الموارد الرعوية والغابوية وبالتالي الحفاظ على البيئة .وكما سبقت الإشارة إليه فأن المجتمعات الريفية ممثلة في اللجان المحلية للمشاريع التي تنجز في المناطق البورية يعني غير المسقية بما فيها المراعي.

كما أن كل المشاريع المتعلقة بتنمية المراعي والغابات تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

14- التوجهات الرئيسية لتعزيز دور المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات

14-1 : الهياكل المؤسساتية المقترحة لتطوير وتنظيم المجتمعات الريفية المرتبطة بالمراعي والغابات

*** خلق تعاونيات على أساس التقارب العرقي للمنخرطين**

خلال الندوة الوطنية حول الأراضي الجماعية والتي تشمل المراعي قدمت عدة توصيات لتحسين الهياكل المؤسساتية للمجتمعات الريفية وتتلخص في ما يلي :

* تحديد معايير إكتساب صفة ذي الحق أي :

- الإنتماء السلالي للجماعة،
- الزواج.
- الإقامة بالجماعة مع إمكانية قبول الأشخاص الذين يعيشون مؤقتا خارج تراب الجماعة.

* معايير سقوط صفة ذي حق

- يتم فقدان هذه الصفة بقرار الجماعة النيابة يمكن الطعن فيه أمام مجلس الوصاية وتتكون المعايير من :
- إتلاف ممتلكات الجماعة .
- تفويت حق الاستغلال للأجانب.
- التعرض على تحفيظ عقار جماعي بسوء النية.

* تحديد معايير إقتراح نائب الجماعة

- يكون من ذوي الحقوق
- يمارس النشاط الفلاحي داخل الجماعة السلالية وله دراية بشؤون القبيلة.
- تراوح سن النائب ما بين 30-70 سنة

* تحديد عدد النواب

- تعيين نائب عن كل فخضة

* طريق إختيار النائب

يجب أن يتم اختيار النائب بالتوافق من قبل جميع أفراد الجماعة، وفي حالة عدم الوصول الى هذا التوافق يتم اللجوء الى التصويت.

* تحديد ولاية النائب في ست سنوات قابلة للتجديد

* هيكلة جماعة النواب وإعادة تشكيل مجلس الوصاية بإصدار قوانين منظمة لهما.

زيادة على المقترحات التي تهم الهياكل المؤسساتية تم الاختيار على هيكلة المجتمعات الريفية في تعاونية تشابه تلك الموجودة في المشارريع المذكورة سابقا يعهد لها بتنظيم وإدارة المراعي والغابات.

14-2 : الجوانب الفنية الضرورية لتطوير أساليب وسياسات حماية وتنمية الموارد الغابوية والرعوية

يتضح من خلال ماسبق أن للمجتمعات الريفية دورا نشيطا في صيانة وحماية المراعي والغابات .وللحفاظ على هذا الدور وتشجيعه قصد تنمية مستديمة، أوصت الدراسة حول إعداد استراتيجية تنمية المراعي التي أعدها خبراء أجانب من البنك العالمي بمشاركة أطر مغربية بما يلي:

أ- خلق بيئة اقتصادية ملائمة تضمن الحفاظ على الموارد الرعوية والغابوية عبر :

- نهج سياسة أثمنة وإعانة تأخذ بعين الإعتبار المحافظة على المراعي والغابات.
- التقليص من دعم الأعلاف في المناطق الجافة قصد الحد من الحمولة الرعوية في المراعي، لأن دعم الأعلاف يشجع مربي الماشية على الحفاظ على قطعان كبيرة تفوق طاقة المراعي.
- الحد من الحرث في المراعي بتقوية وتطبيق القوانين الهادفة إلى هذا الغرض والعمل على إعادة المراعي المتدهورة إلى حالتها الأصلية.
- تأدية واجب الرعي في المراعي وكذلك داخل الغابات بغية ضبط الحمولة الرعوية حسب الإمكانات الرعوية.
- تعويض السكان المنتفعين عن حرمانهم من الرعي داخل المحميات الرعوية والغابوية قصد تجديد الموارد الطبيعية مع صرف هذه التعويضات في مشاريع للتنمية المحلية.

ب- تقوية مصلحة المستفيدين يعني ذوي الحقوق وأصحاب حق الإنتفاع لحماية المراعي.

يمكن تقوية المصلحة بإشراك ذوي الحقوق في إعداد وإنجاز المشاريع الهادفة إلى

تحسين المراعي وكذلك الحفاظ على الغابات وتحسين ظروف العيش للساكنة القروية المحيطة بالغابات.

ج- التشجيع على تخفيف الحمولة الرعوية وخاصة في فترات الجفاف بتشجيع الجمعيات المنخرطة في الجمعية الوطنية لإنتاج اللحوم الحمراء مع السهر على تحسين الجودة ومساعدة مربي الماشية المتخصصين في التسمين على تحمل مصاريف نقل الأعلاف.

د- التشجيع على الترحال بين المنظومات البيئية كما كان يعمل به يعني أخذ بعين الإعتبار، الأعراف والمواثيق التي تنظم تسيير واستغلال المراعي والغابات.

ح- تحسين إنتاج اللحوم الحمراء بتبني برامج لتحسين النسل والوقاية الصحية للقطعان.

ط- إستعمال التقنيات الأقل كلفة في تحسين المراعي وكذلك في إحياء الغابات مع الإعتماد على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والإكولوجية.

ي- وضع أنماط لمتابعة وتحليل المعطيات حول المراعي والغابات وكذلك وضع شبكات للأخبار ونشر المعلومات.

14-3 : التوجهات الإقتصادية والإجتماعية للدولة

فيما يتعلق بتحسين ظروف الحياة ومستويات معيشة الأفراد والمجتمعات الريفية للرفع من مستوى أدائها في حماية المراعي والغابات من جهة وتحديث أساليب تسويق الموارد الغابوية والحيوانية وتحسين أسعارها لدعم مستويات الدخل العائلي لهذه المجتمعات في ميدان المراعي، وضعت الدولة استراتيجية لتنمية تربية الماشية والمراعي إلى غاية سنة .2020 وتتمحور هذه الإستراتيجية على :

- تنظيم مربي الماشية في إطار تعاوني وتأطيرهم.
- إعداد وإنجاز مشاريع تنموية تدمج بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والإيكولوجية والتكنولوجية.
- إعداد برامج لتحسيس مربي الماشية والسكان بالحفاظ على الموارد الرعوية.
- تكوين تعاونيات وجمعيات مهنية وإشراكها في وضع السياسات التي تهدف إلى تنمية قطاع تربية الماشية مع الحفاظ على المراعي والغابات.

- تسهيل القروض للجمعيات والتعاونيات لاقتناء الأعلاف والماشية قصد تسمينها .
- تطوير وتحسين المراعي عن طريق البذر وغرس الأشجار العلفية وتطوير شبكة نقط الماء.

كما قامت الوزارة المكلفة بالمياه والغابات خلال سنة 1998 و 1999 بإنجاز المخطط الوطني للغابات الذي حدد استراتيجية تنمية القطاع الغابوي إلى حدود سنة 2020.

من أهم الأهداف التي يسعى المخطط الغابوي إلى تحقيقها :

1- حماية التنوع البولوجي والبيئة.
2- حماية الأراضي وتدبير المياه بالأحواض المائية.
3- إنتاج الخشب الضروري للصناعة المحلية والصناعة التقليدية.
4- التنمية الإقتصادية والإجتماعية للسكان المجاورين للغابة.

فيما يخص الهدف الرابع والذي يسعى إلى ضرورة إشراك السكان في مسلسل التنمية الغابوية ودور المجتمعات الريفية في الحفاظ وتدبير الموارد الطبيعية عبر تأطيرها وتنظيمها داخل تعاونيات وجمعيات محلية .وفي هذا الباب، حددت ثلاثة محاور عمل :

- النهوض بالتنمية الغابوية بالمناطق الجبلية وتحسين ظروف عيش السكان بتحسين نظم الإنتاج الفلاحي وأنماط استغلال وتدبير الموارد الطبيعية.
- توفير حطب التدفئة لفائدة السكان المجاورين حسب إمكانية الغابة وتنشيط استعمال الطاقات البديلة للتخفيف من الضغط على الغابة.
- تحسين تدبير المراعي الغابوية في إطار تشاركي مع الكسابين المنتفعين .إن عملية تأطير وتنظيم المنتفعين تبقى من الأولويات لتفعيل حوار بناء وواقعي مع المجتمعات الريفية للتوفيق بين الحاجيات الأولية للسكان وضرورة حماية الموارد الطبيعية.

إن مسلسل تنظيم المجتمعات الريفية في إطار جمعوي يتطلب مساهمة مختلف الفاعلين في مجال التنمية القروية والغابوية ببلورة برامج عمل تنموية تكون للتنظيمات المحلية دور فعال في تنفيذها واعتبارها شريك فاعل كما نصت على ذلك المذكرة 21 للمؤتمر الدولي حول التنمية المستديمة الذي انعقد بريو (البرازيل) سنة 1992.

14-4 : إعداد برنامج إرشادي إعلامي للرفع من مستوى الوعي البيئي وتعزيز دور المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات.

أ- إعداد أشرطة فيديو حول الموارد الرعوية وأهميتها في الإنتاج الحيواني مع إبراز الحالة التي تعرفها وأسبابها والحلول المقترحة لإحيا ئها.

ب- إعداد شريط فيديو حول الطريقة التشاركية التي تعتمد حاليا في إعداد المشاريع بالمناطق الريفية لتحسين مردودية المراعي والغابات ومحيطها.

ج- إعداد دراسات لمشاريع صغرى ووضعها رهن إشارة الشباب والمرأة القرويين.

د- إعداد ملصقات وكتيبات تفسر أهمية الموارد الطبيعية وأهميتها بالنسبة للسكان.

14-5 : مقترحات لتحسين مشاركة المجتمعات الريفية في مجال حماية وتنمية الموارد الغابوية والرعوية.

استعمال أموال الجمعيات الريفية

- عقلنة استعمال الأموال الجماعية،
- خلق صندوق خاص لتمويل مشاريع اجتماعية واقتصادية،
- خلق صندوق جماعي على المستوى الإقليمي

في مجال البحث

- تعزيز البحث التطبيقي من طرف مختلف مؤسسات ومراكز البحث في المجالات التالية :
  - . تنويع الشجيرات العلفية وحطب الوقود
  - . تطبيق نظام SIG لمراقبة نمط استغلال المراعي وتطويرها.

في مجال الأنشطة ذات المردودية

- إعداد وإنجاز مشاريع تهدف إلى تحسين دخل المجتمعات الريفية تتماشى مع الحفاظ على حماية الموارد الرعوية والغابوية كتربية الحلزون والنحل والطاووس والفطريات.

- تشجيع تعاونية الأغنام والدجاج والنحل بالنسبة لجماعة عين بني مطهر.
- تشجيع تعاونيات معالجة الصوف وإنتاج الزريبة.
- تسهيل عملية القرض أو السلف الصغير لتمويل مشاريع صغيرة ذات مردودية.
- إنشاء مراكز لتموين الفتيات وتلقينهن حرف يدوية لفسح المجال أمامهن لاكتساب مهارات يدوية وبالتالي تمكينهن من تحسين مدخولهن.
- إتاحة الفرصة أمام المتعاونات للمشاركة في معارض وطنية لعرض منتوجاتهن.

في ميدان تحسين المراعي والمحافظة على البيئة

- العمل على منع الحرث العشوائي خارج المناطق التقليدية المخصصة لهذا الغرض في المناطق الرعوية واختيار المراعي طبقا للقوانين الجاري بها العمل،
- الإستثمار في ميدان تنمية المراكز القروية مما من شأنه أن يحد من ظاهرة البناء في المراعي،
- تحسيس الجهات الوزارية المعنية لتطبيق القوانين المتعلقة بتدبير المراعي الجماعية.

لائحة الوثائق المستعملة

- دليل الأراضي الجماعية - وزارة الداخلية الكتابة العامة مديرية الشؤون القروية
- المناظرة الوطنية حول الأراضي الجماعية - وزارة الداخلية الكتابة العامة مديرية الشؤون القروية 1995

Le développement des zones de parcours - Situation actuelle, bilan des actions de développement, éléments de stratégie Rapport technique - François Le Gall Consultant Elevage, mai 1995.

Parcours demain numéro spécial: sylvopastoralisme et développement - De la gestion traditionnelle à l'aménagement, juin 1995.

Options méditérranéennes - SerieA: Séminaires méditerraneens. Numéro 32 1997.

Projet " Azilal " FAO/PNUD/MOR/81/004 Amémagement et développement des zones de montagne du Haut Atlas Central - Rapport interimaire Tome VI Annexe 8: Situation actuelle de l'agriculture et possibilités de développement - février 1986.

تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الجمهورية اليمنية

الجمهورية اليمنية على مسايرة الركب العالمي بصيانة وحماية الموارد الطبيعية وخاصة المراعي والغابات.

ولأهمية تطوير استخدام المجتمعات الريفية للبيئة في مجال الغابات والمراعي ولتحقيق التنمية المستدامة للموارد الطبيعية واستفادة السكان من تلك الموارد ولتحسين معيشتهم تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بعقد هذا اللقاء والتي يهدف إلى :

1- التعرف على المعوقات المتعلقة بدور المجتمعات الريفية لحماية وصيانة المراعي والغابات.

2- بحث الطرق والأساليب الكفيلة بتعزيز دور المجتمعات الريفية في صيانة والحفاظ على الموارد الغابية والرعوية.

3- ترسيخ الفهم الكامل والسليم لمتطلبات حماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية بصفة عامة.

***أهمية التنظيمات الشعبية ودورها في حماية وصيانة الموارد الطبيعية :**

كانت التنمية الريفية وحتى سنوات قليلة تهتم فقط بمسائل الإنتاج الزراعي المحصولي وتطوير وسائله من زيادة في الرقعة الزراعية لإنتاج محاصيل أكثر باستخدام التقنيات المتطورة.

أما الغابات والمراعي فقد كان ينظر إليها كقطاع مختلف. ومن خلال مسيرة التنمية الريفية والإهتمام المتزايد بقضايا التنمية وُضح للقادة والمخططين والعاملين في الغابات والمراعي، بأن لها عطاءاً غير محدود في سبيل التنمية ورفع مستوى المعيشة للمجتمعات الريفية.

وهذا يستدعي تبني إستراتيجيات جديدة أكثر إنحيازاً لجماهير الريف لتحقيق الوفرة لكفاية إحتياجاتها من منتجات الغابات بنفس الأهمية التي توليها للصناعات.

كما يستدعي بالضرورة أيضاً إعادة تشكيل أو تنظيم مؤسسة الغابات والمراعي في هيكل يتيح لجماهير الريف المشاركة في الإستغلال المرشد المتكامل لمواردها.

وقد تمت الإستجابة من قبل القائمين على الغابات ومن المنظمات المهتمة في مجال حماية وصيانة وتنمية الغابات والمراعي، ومن خلال الممارسة العملية في السنوات السابقة تراكمت معارف وخبرات وفيرة تمهد الطريق للمستقبل.

بما أن النهضة الحضارية التي شهدتها اليمن قامت على العمل الشعبي القائم على

التعاون والتآزر بمختلف إنتماءاته في إنجاز المهمات الكبرى ذات الدلالة الحضارية مثل سد مأرب وشق القنوات وإستصلاح الأراضي، وهي من الدعامات التي قامت عليها حضارة سبأ في اليمن، حيث تؤكد الكثير من النقوش أن التوجه التعاوني في الإنجازات المادية الحضارية الممتدة من الالف الأول قبل الميلاد وحتى القرن السادس الميلادي من تاريخ اليمن.

ويعد العمل التعاوني في الجمهورية اليمنية أحد ركائز التنظيمات الإجتماعية الريفية والحضرية والتي ترتكز عليها كافة عمليات التنمية والنهوض بالمجتمع اليمني، ويرجع ذلك لطبيعة أفراد المجتمع اليمني وإمكانياتهم ومدى إنتشارهم. فالفئات الإجتماعية المختلفة تتطلع إلى تنمية مجتمعاتها بالموارد الذاتية المتاحة بشتى الطرق، وإنطلاقاً من مفهوم المشاركة الشعبية، فقد إتجهت كل جماعة من الجماعات في المحافظات المختلفة إلى العمل الطوعي وذلك بالدخول والإشتراك في تنظيم إجتماعي معين أطلق عليه في البداية نوادي إجتماعية، ثم تعاونيات أهلية، وأخيراً سُمِّيت بالجمعيات التعاونية. (بحسب الإختصاص) وأن تشكيل الإتحاد العام للهيئات التعاونية للتطوير والتعاون في عام 73م كان له دوراً أساسياً في ظهور الجمعيات التعاونية الأهلية في الريف التي أخذت على عاتقها مهام إنجاز التنمية في اليمن، فأنجزت الكثير من المشاريع الخدمية ومشاريع البنية التحتية بشكل عام.

وفي الآونة الأخيرة بدأ يتنامى الوعي لدى شريحة عريضة من الجماهير في الحضر والريف بأهمية الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من مشكلات المياه – إستنزافها – سوء إستغلالها أمام شحه مصادرها وكذلك مشكلات البيئة البحرية وما تشهده من مخاطر جراء الملوثات المختلفة البرية والبحرية، وأيضاً مشكلات التربة وإستخدامها وما طرأ عليها من مخاطر جراء عوامل التعرية وهجر الأراضي وأنهيارات للتربة وللمدرجات وزحف الرمال جراء العوامل المختلفة مثل اقتطاع الأشجار وأقتلاع الشجيرات وإبادة الغطاء النباتي وغيره من الأساليب المضرة بالبيئة.

ولأهمية كل ذلك لابد للمجتمعات متمثلة في التنظيمات والجمعيات التعاونية في الريف أو الحضر من التكاثف لإيجاد الحلول المناسبة لحماية البيئة بكل جوانبها والحفاظ على الشجرة وتنميتها باعتبارها ركيزة أساسية لهذا الخلل البيئي.

لذا فالمشاركة الشعبية أصبحت من القضايا الهامة في البرامج التنموية وتنمية

المجتمع عن طريق تكاثف جهود المجتمع الريفي وبمساعدة الدولة المباشرة وغير المباشرة.

وهناك العديد من المشاريع التي عملت الدولة على تقديمها للمؤسسات والهيئات الزراعية في مجال حماية وصيانة البيئة الزراعية ويمكن استعراض ما يلي :

المشاريع ذات العلاقة بصيانة وحماية الغابات والمراعي :

هناك الكثير من المشاريع التي تعمل في مجالات حماية وصيانة وتنمية الغابات والمراعي منها :

المشاريع المنتهية وهي :

- مشروع تشجير مساقط المياه ومجاري الأودية 1976.
- مشروع حراز الرائد للتشجير ومقاومة انجراف التربة 1980-1986.
- مشروع ذمار -للأبحاث الزراعية والغا بوية 1980-1991.
- مشروع مودية لمكافحة التصحر 1983.
- مشروع تطوير الغابات 1985- 1997.
- المشروع الإقليمي لزراعة الهوهوبا 1985-1990.
- مشروع الحزام الأخضر حول مدينة عدن 1986-1989.
- مشروع مأرب للتشجير وتثبيت الكثبان الرملية 1988-1992.
- مشروع حصر وتصنيف الأراضي الصالحة للزراعة.
- مشروع تهامة لتثبيت الكثبان الرملية 1990-1993.
- المشروع الإقليمي لتخطيط وتثبيت الكثبان الرملية 1991-1993.
- مشروع تنمية التجديد في القطاع الزراعي (1) 1993-1997.
- مشروع تنمية الغابات الحضرية 1995- 1997.
- مشروع تقييم الموارد البيئية لاستخدام الأرض 1994- 1999.

المشاريع قيد التنفيذ وهي :

- مشروع التنمية الزراعية في المحافظات الجنوبية 1998-2003.
- مشروع الحفاظ على الأراضي والمياه 1993-2000.
- مشروع حماية البيئة في تهامة 1996-2002.
- مشروع إدارة مساقط المياه وإعادة استخدام المياه العادمة 1997-2001.

- مشروع التخطيط لمكافحة التصحر 1997-2000.
- برنامج المشاركة الشعبية في إدارة الموارد الأرضية1997-200.
- مشروع التجديد في القطاع الزراعي (2) 1998-2000م.
- مشروع التنوع البيولوجي لأرخبيل سقطرة.

وهناك بعض الأهداف المشتركة لهذه المشاريع منها :

- الحفاظ على أراضي الغابات الطبيعية والتوسع في التشجير الحراجي والحفاظ على التربة والسيطرة على زحف الرمال على الأراضي الزراعية والمناطق السكنية.
- الدعم المؤسسي للإدارة العامة للغابات ومكافحة التصحر.
- الحفاظ على المياه من خلال رفع كفاءة أنظمة الري وترشيد استخدام المائية المتاحة وإعادة استخدام مياه المجاري (بعد المعالجة) في زراعة الحدائق المنزلية والأشجار حول المدن.
- المساعدة على تأسيس طرق لإدارة مساقط المياه تتضمن إعادة إصلاح.
- المدرجات المهجورة وحماية الغطاء النباتي الطبيعي وإصلاح المناطق الجبلية المتدهور بواسطة زراعة الأشجار والتقنيات الأخرى.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية الأخرى.
- دعم برنامج الدولة في تحسين مستوى معيشة التجمعات السكانية الريفية برفع إنتاجية المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية ودعم الاقتصاد المنزلي.

المشاريع المستقبلية :

على ضوء الورشة الوطنية لمراجعة الخطة الوطنية لمكافحة التصحر وتدهور الموارد الأرضية والتي عقدت في صنعاء في الفترة من 30/5-2/6/1999، والتي تمخضت عن وضع مجموعة من النتائج الإيجابية كان من ضمنها تصور للمشاريع المستقبلية الخاصة بمكافحة التصحر وحماية الموارد الطبيعية الموزعة على الأقاليم البيئية المختلفة في اليمن وهي على النحو التالي :

1- مشاريع الإقليم الساحلي :

وتهدف إلى تثبيت الكثبان الرملية في (19) موقع وإنشاء مصدات الرياح والأحزمة الواقية وصيانة الأراضي الزراعية في (5) مواقع.

2- مشاريع الإقليم الجبلي :

وتهدف إلى الحفاظ على الأراضي الزراعية وصيانة المدرجات وإنشاء الحواجز الدفاعية والجابيونات وتشمل (15) موقع.

3- مشاريع الإقليم القاري (الصحراوي الداخلي) :

وتهدف إلى المحافظة على الأراضي الزراعية في الأودية عبر الجابيونات وحواجز دفاعية وتشجير جوانب الأودية في (7) مواقع إلى جانب إنشاء مصدات الرياح والأحزمة الواقية في (3) مواقع وحماية الغابات الطبيعية وبخاصة غابة حوف وتثبيت الكثبان الرملية في (12) موقع.

أهمية الموارد الطبيعية الغابية والرعوية للمجتمعات الريفية :

تعتبر مساحة الأراضي الغابية والرعوية في اليمن من الموارد الطبيعية الهامة في حياة سكان الريف وتقدر مساحات الغابات بطبقاتها المختلفة بـ(2.4) مليون هكتار، منها (2) مليون هكتار غابات بكثافات متعددة وحوالي (400) ألف هكتار عبارة عن أشجار متباعدة مندمجة مع النظام الزراعي الغذائي أي أن الغابات تشكل حوالي (5٪) من المساحة الإجمالية للأراضي.

الأراضي الزراعية القابلة للزراعة حوالي (1.6-2.5) مليون هكتار وهذه نسبة ضئيلة جداً، مقارنة بالمساحة الكلية تزيد المساحة المزروعة عندما تتوفر السيول ومصادر الري وتنقص المساحة لعدم توفر مصادر الري.

أما مساهمة المراعي فتشكل حوالي (90٪) من إجمالي المساحة الكلية، وتنمو على هذه المساحة مختلف نباتات المراعي المستساغة والأنواع الغابية السائدة كلها من السلطيات والسدر والقاف وأشجار الحُمر والمشط وتشكل المصدر المستديم للأعلاف أثناء الجفاف. ومن الناحية التاريخية، فإن اليمن أرض رعي وإنتاج حيواني وهي روافد أساسية للإنتاج النباتي ومتكاملة معه.

ومساهمة الإنتاج الغابي البضاعي والخدماتي بالإضافة إلى الإنتاج الرعوي تعتبر كبيرة حيث توفر الغابات جزءاً كبيراً من حاجات المواطنين المعيشية الهامة مثل حطب الوقود والفحم (90٪) من الاستهلاك المنزلي للطاقة وتقدر بحوالي (3.5) مليون متر مكعب، قيمتها حوالي (3) مليون ريال سنوياً، وتوفر قدراً كبيراً من أخشاب البناء والمراكب والأدوات الزراعية والمنزلية التقليدية، وتسهم إسهاماً فاعلاً في توفير المراعي والعلف للقطيع الوطني الكبير.

ويعتبر العسل أهم المنتجات الغابية غير الخشبية، وتقدر قيمة الإنتاج سنوياً بنحو (279) مليون ريال، وذلك بالإضافة إلى العديد من المنتجات الضرورية الأخرى مثل (الألياف والحصير والحبال والصناديق والأصماغ والزيوت) وتقدر قيمة إنتاجه بحوالي (90) مليون ريال سنوياً، إضافة إلى مواد الدباغة والأعشاب الطبية والثمار الغذائية كما أنها تلعب دوراً كبيراً في حماية التربة وموارد المياه .والخل والقطران.

ورغم أن الغابات تلبي العديد من المتطلبات الحياتية للمواطنين، إلا أن ما توفره منها يعد دون الحاجة وفي تناقص مستمر، وذلك بسبب الاستغلال الجائر لموارد الغابات وبالطرق التقليدية الخاطئة، فيقدر مثلاً ما يقطع من الحطب للوقود 4 أضعاف النمو الطبيعي للغابات.

كما أن المستورد من الأخشاب والمواد الأخرى التي يمكن أن تنتجها الغابات في تزايد مستمر، حيث بلغ في عام 1987 حوالي (576) مليون ريال، بلغت في عام 1991 نحو (1.3) مليار ريال. وقد تم ذلك مع تزايد السكان وملكية الأراضي المتاحة وتكرار الحرائق والرعي الجائر والمستمر والاحتطاب العشوائي وتجارة الفحم المربحة مع ضعف التشريعات وعدم تطبيقها.

إن الغابات والمراعي تشكل التجمعات الغابية التي توفر الخشب والأعلاف وتحمي التربة من الانجراف وتزيد خصوبتها وتوفر أيضاً غذاءاً وملاذاً للحيوانات البرية، وبيئةً مناسبةً لحياة الإنسان للسكن والحركة، حيث يتم إستخراج المنتجات الغابية والرعوية بمختلف أنواعها وبصورة مشاعة لجميع أفراد المجتمع اليمني وهذا حق يتوارثه الناس منذ نشأة الخليقة وما زال قائماً حتى الآن.

وبعد زيادة السكان والحيوانات العاشبة تشكلت ضغوطات على الموارد الطبيعية وأصبح التدهور مضراً بالبيئة وبالإنتاجية الأرضية عموماً، وبسبب الاستثمار المفرط وعدم التجديد الطبيعي للنباتات أدى إلى تناقص مخيف للموارد الطبيعية.

إن عادات والتقاليد تمنع بيع الأرض لغير السكان المحليين وما زالت ملكية الأرض في المحافظات الجنوبية والشرقية غير محسومة حتى ينظر في تعويض المنتفعين، وتعتبر مسألة عودة الأملاك لأصحابها محسومة عدا بعض القضايا التي في طريقها للحل ومن خلال الدراسات التي أُجريت ونتائجها تأكد بأن تنمية الغابات في اليمن يأتي من خلال أسلوب مشاركة المزارعين في العمل وإلاّ ستكون ضعيفة نتيجة لما يلي :

أ) نظام الملكية/معظم الأراضي ملكاً للأفراد والجماعات وليست أراضي حكومية وعليه لايمكن إستغلالها لإنشاء غابات تقليدية تتبع الدولة.

ب) مشاركة المواطنين/ يجب أن توكل الدولة المهام الأساسية للمواطن بدعم ومبادرات الدولة ويجب المشاركة في إيجاد وتنفيذ النشاطات المختلفة على المستوى المحلي.

والمشاركة الشعبية يمكن أن تعطي مميزات جيدة لبرنامج تنمية الغابات، والمشاركة في البرامج التنموية أصبحت من القضايا الهامة في التنمية.

إن الأجهزة التنفيذية الحكومية غير قادرة لوحدها لتحقيق أهداف سياسات الغابات والمراعي ولابد من مشاركة المجتمعات الريفية المختلفة والمؤسسات غير الحكومية ومشايخ وأمناء القرى وكذا كبار المزارعين وصغارهم لحماية وصيانة الغابات والمراعي.

المعوقات التي تواجه المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي :

هناك الكثير من المعوقات والمشاكل التي تواجه المجتمعات الريفية، منها ما يخص تنمية الموارد الطبيعية ذاتها وصعوبة تنميتها والحفاظ عليها، والتي تنعكس على أداء هذه المجتمعات والحد من فعالية هذه المجتمعات وعموماً يمكن أن نؤ جزها في التالي:

* المعوقات الفنية :

- ضعف الخبرات الفنية والإدارية داخل هذه المجتمعات لعدم وجود تأهيل كافي في هذا المجال.
- ندرة البحوث وقلة المعلومات عن الغابات والمراعي لمعرفة كيفية تطويرها ورفع كفاءتها.
- ضعف الوعي بأهمية الغابات والمراعي وما يمكن أن ينعكس على البيئة من جراء بعض السلوكيات من التحطيب الجائر وترك الحيوانات عشوائياً والقضاء على المراعي.
- تدني الجدوى الزراعية على المدى القصير، وإعتماد الزراعة على الأمطار، حيث أن شحه المياه محدد أساسي للتوسع في زراعة الأشجار، وإنحسار الغطاء النباتي بسبب الجفاف.
- إنتشار الأمراض بسبب دخول بعض الأمراض والآفات الزراعية نتيجة لإستيراد بعض الأصناف، وضعف القدرة على مقاومتها.

- الهجرة الداخلية والإستقرار في المدن لفئة السكان التي حظيت بقسط كافي للتعليم.
- الإرتفاع الكبير في نسبة الأمية في هذه المجتمعات.

* المعوقات المؤسسية :

- تتحدد فعالية التنمية بالهيكل التنظيمي والمؤسسي الذي يسود الزراعة في المناطق الريفية وفي الحقيقة أن نجاح أي هدف لهذه التنظيمات يأتي من خلال جهود كثيرة يمكن تذليلها والتغلب على معوقات دور هذه المجتمعات بإيجاز ببعض المعوقات المؤسسة التالية :

- ضعف المشاركة الشعبية في هذا المجال لإنتشار الفقر.
- عدم توفر سياسة واضحة بموارد الغابات والمراعي.
- وعدم إشراك هذه المجتمعات في رسم السياسة الزراعية.
- ضعف التنسيق بين الجهات المسئولة عن المشاريع ذات العلاقة.
- سوء توزيع المشاريع الزراعية لعدم توفر قاعدة معلوماتية عن هذا القطاع.
- تداخل اختصاصات الجهات ذات العلاقة وحتى المؤسسة نفسها وخلط بين المهام مما يصعب الانتفاع الكافي من بعض البرامج والمشروعات المنفذة.
- الرؤية غير الواضحة لكثير من المعلومات على مستوى الجمهورية بالنسبة لمناطق الغابات والمراعي.
- إلى الآن لم يتم إصدار التشريعات الخاصة بالغابات والمراعي وتحديد العلاقات ،تنظيم قطع الأشجار وغيرها .

وفي الحقيقة إن فكرة الاهتمام بالغابات والمراعي كأسلوب حديث في اليمن لا زال جديد والكثير من المنظمات والجمعيات التي تأسست حديثة العهد وأنشطتها متعددة.

وكمبدأ عام أن الكثير من المجتمعات الريفية تسيطر عليهم النشاطات الفردية ويصعب عليهم التكتل مع الآخرين لخلق تجمع مشترك ، والمساهمة في هذا المجال يظل محدوداً جداً.

* المعوقات المالية :

- قلة حجم الإستثمارات في قطاع الغابات المراعي.
- صعوبة الحصول على القروض في هذا المجال وصعوبة شروط الاقتراض حيث أنه من أهم محددات دور هذه المجتمعات هي معوقات تمويلية.

- إرتفاع تكاليف المستلزمات الزراعية وضعف الإمكانات المادية لهذه المجتمعات.
- إرتفاع نسبة الفقر في أوساط هذه المجتمعات.

*** المعوقات القانونية والتشريعية :**

- معظم المجتمعات الريفية في اليمن تعاني من المشاكل نتيجة تأخير إصدار قوانين للحد من سلوكيات المزارعين فيما يخص الزراعة بصفة عامة.
- حيث لم تصدر قوانين أو لوائح أو على الأقل ضوابط للحد من التحطيب والرعي الجائر حيث لايزال معظم السكان الريفيين يستخدمها كوقود، وإستخدام الأخشاب لأسطح المنازل.
- عدم الإهتمام بموضوع الغابات والمراعي وعدم إعطاؤه الأولوية.

*** الإجراءات التدابير المتخذة لحماية وصيانة الغابات والمراعي :**

المستجدات والتطورات الأخيرة المتعلقة بالإستعمال الدائم والمستدام للموارد الأرضية والإعتراف الدولي للإدارة المستدامة لهذه الموارد حثت العديد من الدول للانخراط في الإتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في يونيو 94، وفي هذا الصدد نظمت وزارة الزراعة والري ومجلس حماية البيئة ندوة وطنية حول مكافحة التصحر وتدهور الموارد الغابية والرعوية، وطبقاً لتوصيات هذه الندوة وقعت الجمهورية اليمنية على إتفاقية مكافحة التصحر في 96/12/31. وخلال سنة 97، وافقت وزارة الزراعة والري ومجلس حماية البيئة على ضم ثلاثة مكونات أساسية ذات العلاقة بالتوجيهات حول :-

إستعمال الموارد الأرضية - التخطيط لمكافحة التصحر - مشاركة المجتمعات في إدارة الموارد الأرضية، وذلك ضمن وثيقة البرنامج الداعم، والهدف الرئيسي لتخطيط مكافحة التصحر هو مراجعة وتحديث الخطة الوطنية الراهنة لمكافحة التصحر وتدهور الموارد الأرضية.

ومن توصيات الإدارة العامة للغابات ومكافحة التصحر والمقدمة إلى رئاسة المجلس الإستشاري ما يلي :

1- تأسيس جهاز وطني للتصحر.
2- لجنة وطنية لمكافحة التصحر والتشجير.
3- صندوق وطني لمكافحة التصحر والتشجير.

ونتيجة لتفاعل وتجاوب بلادنا للعمل والجهد الجماعي الدولي الجاري في مواجهة هذه المشكلة وكون اليمن أصبحت ضمن البلدان الملزمة بإعداد برامج وخطط وطنية لمكافحة التصحر فقد أولت القيادة السياسية والحكومة جُل اهتمامها في دراستها والعمل على مواجهتها وقد أُنجزت بهذا الخصوص التدخلات التالية :

على المستوى الدولي :

وقعت بلادنا على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالبيئة والتصحر :

- إتفاقية تغيير المناخ.
- إتفاقية حماية التنوع البيولوجي.
- إتفاقية مكافحة التصحر.

على المستوى الوطني :

لأهمية مواجهة هذه المشكلة على المستوى الوطني فقد تم إشتمال الخطة الخمسية (96م-2000م) على خطة وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر وتدهور الموارد الطبيعية كأولوية وطنية هامة، لذا فإنها تبني عدة سياسات وإستراتيجيات وخطط عمل بما يلي :

- الإستراتيجية الوطنية للسكان.
- إستراتيجية حماية البيئة.
- الإستراتيجية الخاصة بالتنوع البيولوجي.
- أجنده عدن.
- الإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي في المناطقشبه الحضرية.

وعند الصياغة والتنفيذ للخطة والبرنامج الوطني يجب أن يراعى الآتي :

أولاً : أن تعالج الخطة والبرنامج الأسباب والعوامل الأساسية لتدهور الموارد الطبيعية.

ثانياً : المشاركة الشعبية الشاملة والفعالة من قِبل المنظمات غير الحكومية والجمعيات المتضررة والمنظمات الجماهيرية.

ثالثاً : العمل على ربط وتهيئة العلاقة بين كافة الجهات المعنية ذات العلاقة بفرض تنسيق العمل وتوحيد الجهود وتجميع الإمكانات المطلوبة لتهيئة الاستراتيجية والخطة الوطنية لمكافحة التصحر.

يعتبر الإطار المؤسسي والقانوني من الأمور الأساسية لوجود سياسات واضحة، مستندة إلى القانون، تسهل إدماج الإهتمامات البيئية في التخطيط الإنمائي وأتخاذ القرارات، ومن شأنها مساندة إدارة وحماية البيئة وليس بالمهم على وجه الخصوص الشكل الذي تصاغ به هذه السياسات، غير أن الحاجة لوجود سياسات رسمية بدلاً عن سياسات توضع لغرض خاص، تعني ضمناً الحاجة إلى إشراك كبار القادة ووجود جهاز لصنع السياسات، وآلية لصياغتها وتكون المسئوليات والصلاحيات المتعلقة بالبيئة أشد فعالية عندما تكون راسخة في قانون، إذ يجب إنشاء سلطة قانونية واضحة لتنفيذ السياسات البيئية الوطنية – لذا، فقد عملت الجمهورية اليمنية على صدور قانون حماية البيئة رقم (26) لعام ويشتمل على الكثير من المواد التي لها علاقة بحماية الموارد الطبيعية والإدارة العقلانية للثروات الغابية والرعوية والموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، ويمكن أن نشير إلى بعض المواد التي لها علاقة بذلك كما يلي :

- مادة رقم (2) فقره رقم (22، 21، 20، 11، 8، 7، 6، 3).
- المادة رقم (3) فقرة رقم (7، 6، 2، 1).
- المادة رقم (4) فقرة رقم (4، 3).

وكل من المواد (30، 29، 28، 25، 22، 14، 13، 12، 11، 10، 37)وغيرها من المواد.

وهنا يمكن التركيز على المادة رقم (14) من الباب الثاني الفصل الأول من هذا القانون والتي تنص على التوالي :

1- يحضر مباشرة أي نشاط من شأنه أن يضر بكمية أو نوعية الغطاء النباتي في أي منطقة مما يؤدي إلى التصحر أو تشوه البيئة الطبيعية.

2- يحضر قطع أو اقتلاع أو الإضرار بأي شجرة أو شجيرة أو أعشاب من الغابات العامة إلا بتصريح من الجهات المختصة.

وهنا يمكن أن نلاحظ أن ممارسة أي نشاطات تؤدي إلى حدوث ظاهرة التصحر أن تمنع منعاً باتاً على سبيل المثال لا الحصر:

- التحطيب الجائر.
- الرعي الجائر.
- أنشطة إنهيار الغابات.
- أخرى.

برامج التوعية والإرشاد في مجال حماية وتحسين الغابات والمراعي :

شهدت الظروف البيئية في الجمهورية اليمنية تدهوراً ملحوظاً حيث تعرضت بعض الموارد وخاصة الشحيحة منها للضغط نتيجة للنمو السكاني المتسارع، وذلك ممثلاً في موارد المياه، والغابات والمراعي حيث تتعرض للاستهلاك الجائر وتعرض لمخاطر التلوث، كما أن موارد التربة تتعرض للتدهور، وتوسع المناطق الحضرية على حساب الأراضي الزراعية، إضافة إلى إرتفاع معدلات التلوث الناتجة عن المخلفات الصلبة والسائلة وبعض المخلفات الخطرة مثل الزيوت العادمة وغيرها، وغالبية هذا التدهور البيئي ناجم عن نشاط الإنسان نفسه.

ومن هنا برز مع تطور الإدارة البيئية في اليمن أهمية التوعية البيئية كأداة مساندة، حيث أثبتت التجارب أنه ليس كافياً أن تسن القوانين لتنظيم علاقة الإنسان بالبيئة ولايكفي أن توضع الخطط والبرامج والسياسات لحماية وصيانة المراعي والغابات.

ولحماية البيئة بصفة عامة وتنظيم استغلال مواردها ومكافحة التلوث البيئي، فالأمر يستدعي إلى جانب هذه الإجراءات أن تأخذ التوعية البيئية دورها في تغيير مفهوم الإنسان نحو البيئة لكي يعي أهمية العلاقة التي تربطه بها، ويحمل في ذاته اتجاهات وقيم هذه العلاقة ويدرك الطرق الصحيحة في تعامله معها وبالتالي يسلك السلوك الأمثل، ولا يتحقق ذلك إلاّ في برامج فعّالة للتوعية والتربية البيئية.

إن عملية التوعية والإرشاد والاتصال أساساً هو من أجل المزارعين والريفيين عموماً والذي يمكن تقديم الخدمات لهم عن طريق معرفة مشاكلهم والإسهام بحلها، فكيف يمكن الإسهام بذلك؟ فإن لمنهج «حل المشاكل» عدة مراحل وخطوات من الضرورة المرور عبرها عند إستخدام هذا أو الأسلوب لغرض محاولة إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي، وإنهاء الخلل الذي سبب المشكلة المراد التوعية بها وتلك الخطوات كالتالي :

1- الوعي بالمشكلة وخلق الإحساس بها.
2- تحديد دقيق للمشكلة وأسبابها بشكل أكثر تفصيلاً.
3- وضع الحلول المناسبة «بدائل مختلفة لحل المشكلة».
4- إستعراض ودراسة تلك الحلول أو البدائل من مختلف جوانبها بهدف إجراء تحديد أولي للتوقعات والنتائج التي يمكن أن تتحقق لكل حل من الحلول الممكنة.
5- إختيار الحل الأمثل والأنسب.

6- تنفيذ أو تطبيق الحل الذي وقع عليه الإختيار والموافقة.

7- تقييم الحل لمعرفة ما إذا تم إنجاز أو تحقيق النتائج المرجوة وتحديد ما إذا كان قد تم حل المشكلة بشكل مقبول أم لا.

إن ستخدام هذا المنهج في العمل الإرشادي فيه فائدة كبيرة وإكتساب بعض المعارف والمهارات التي تساعد الأفراد أو الجماعات في التعامل مع المشاكل التي تواجههم، وفي معالجة تلك المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها. علاوة على ذلك، فإن هذا المنهج يحقق مشاركة وتفاعل المستفيدين ويتأكدون بأن المرشد المتبع لهذا المنهج يعمل لهم ومعهم، وبذلك تزول كل دواعي الريبة والشك والخوف والتردد وغير ذلك من الحواجز والمُعيقات التي قد تعرقل جهود الإتصال.

أما بالنسبة لهدف التوعية بأنشطة وبرامج التوعية نشر وتعزيز الوعي لدى السكان الريفيين لحماية وصيانة المراعي والغابات.

من خلال توصيل وسائل التوعية البيئية حول أهمية الغابات والمراعي إلى مجموعات وفئات مستهدفة، عبر وسائل وأدوات ملائمة ومناسبة بهدف تغيير سلوكيات وممارسات هذه الفئات إيجابياً.

ويمكن تلخيص أهداف التوعية كما يلي :

- تعزيز الوعي البيئي لدى متخذي القرار المعنيين في المؤسسات والجهات ذات العلاقة.
- تعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين.
- نشر الوعي البيئي وتنمية الأخلاقيات البيئية.
- تزويد المعنيين سواء في الأجهزة والجهات ذات العلاقة أو الأفراد بالمعلومات الفنية في كيفية الحفاظ على الغابات والمحميات الطبيعية والمراعي.
- تغيير الممارسات والسلوكيات في اتجاه السلوكيات والممارسات الصديقة للبيئة.
- تحسين نوعية الحياة.
- مساندة وتعزيز العمل البيئي.
- توسيع دائرة المشاركة الجماهيرية والحكومية نحو الاتجاه العملي لحماية البيئة.

رسائل التوعية البيئية :

هي تلك التي تحمل فيها ما يراد إيصاله إلى الفئات المستهدفة ويعتمد إختيار وتحديد

رسائل التوعية البيئية على معرفة القضايا البيئية المراد معالجتها، وتحليل أبعادها وتأثيراتها والحلول المطلوبة لمعالجتها وبناء على هذه الخطوات يمكن تحديد رسائل التوعية البيئية.

*** الفئات المستهدفة :**

لنجاح أي سياسة توعية بيئية حيث يجب معرفة وتحديد الفئات المستهدفة بالتوعية لكل رسالة بيئية ليتم بموجبها إختيار الوسيلة الملائمة والفعّالة.

ويمكن توزيع الفئات المستهدفة لبرامج وأنشطة التوعية البيئية كالتالي :

1- صناع السياسات ومتخذي القرار والفنيين والإداريين.

2- عامة المواطنين.

3- الطلبة والمدرسين في المدارس.

4- المدربون والمعنيون بالتدريب.

5- وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون.

6- المرأة.

7- رجال الدين والدعاة.

8- المنظمات غير الحكومية والجمعيات.

9- عُقال الحرات وأمناء القرى.

*** وسائل التوعية البيئية :**

وهي القنوات التي يتم إيصال رسائل التوعية من خلالها إلى الفئات المستهدفة، ويتم إختيارها بعد تحديد القنوات المستهدفة والرسائل البيئية، ويمكن تحديد أهمها كالتالي :

- وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المرئية والمقروءة والمسموعة.
- رجال الدين والدعاة.
- حلقات عمل وندوات توعية.
- نزول ميداني ومقابلات ومحاضرات لاستعراض المشكلات والحلول.
- مطبوعات كالملصقات وغيرها.
- المسابقات والتمثيليات والأغاني.
- النشريات الدورية.

6- تنفيذ أو تطبيق الحل الذي وقع عليه الإختيار والموافقة.

7- تقييم الحل لمعرفة ما إذا تم إنجاز أو تحقيق النتائج المرجوة وتحديد ما إذا كان قد تم حل المشكلة بشكل مقبول أم لا.

إن ستخدام هذا المنهج في العمل الإرشادي فيه فائدة كبيرة وإكتساب بعض المعارف والمهارات التي تساعد الأفراد أو الجماعات في التعامل مع المشاكل التي تواجههم، وفي معالجة تلك المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها. علاوة على ذلك، فإن هذا المنهج يحقق مشاركة وتفاعل المستفيدين ويتأكدون بأن المرشد المتبع لهذا المنهج يعمل لهم ومعهم، وبذلك تزول كل دواعي الريبة والشك والخوف والتردد وغير ذلك من الحواجز والمُعيقات التي قد تعرقل جهود الإتصال.

أما بالنسبة لهدف التوعية بأنشطة وبرامج التوعية نشر وتعزيز الوعي لدى السكان الريفيين لحماية وصيانة المراعي والغابات.

من خلال توصيل وسائل التوعية البيئية حول أهمية الغابات والمراعي إلى مجموعات وفئات مستهدفة، عبر وسائل وأدوات ملائمة ومناسبة بهدف تغيير سلوكيات وممارسات هذه الفئات إيجابياً.

ويمكن تلخيص أهداف التوعية كما يلي :

- تعزيز الوعي البيئي لدى متخذي القرار المعنيين في المؤسسات والجهات ذات العلاقة.
- تعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين.
- نشر الوعي البيئي وتنمية الأخلاقيات البيئية.
- تزويد المعنيين سواء في الأجهزة والجهات ذات العلاقة أو الأفراد بالمعلومات الفنية في كيفية الحفاظ على الغابات والمحميات الطبيعية والمراعي.
- تغيير الممارسات والسلوكيات في اتجاه السلوكيات والممارسات الصديقة للبيئة.
- تحسين نوعية الحياة.
- مساندة وتعزيز العمل البيئي.
- توسيع دائرة المشاركة الجماهيرية والحكومية نحو الاتجاه العملي لحماية البيئة.

رسائل التوعية البيئية :

هي تلك التي تحمل فيها ما يراد إيصاله إلى الفئات المستهدفة ويعتمد إختيار وتحديد

رسائل التوعية البيئية على معرفة القضايا البيئية المراد معالجتها، وتحليل أبعادها وتأثيراتها والحلول المطلوبة لمعالجتها وبناء على هذه الخطوات يمكن تحديد رسائل التوعية البيئية.

*** الفئات المستهدفة :**

لنجاح أي سياسة توعية بيئية حيث يجب معرفة وتحديد الفئات المستهدفة بالتوعية لكل رسالة بيئية ليتم بموجبها إختيار الوسيلة الملائمة والفعّالة.

ويمكن توزيع الفئات المستهدفة لبرامج وأنشطة التوعية البيئية كالتالي :

1- صناع السياسات ومتخذي القرار والفنيين والإداريين.

2- عامة المواطنين.

3- الطلبة والمدرسين في المدارس.

4- المدربون والمعنيون بالتدريب.

5- وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون.

6- المرأة.

7- رجال الدين والدعاة.

8- المنظمات غير الحكومية والجمعيات.

9- عُقال الحرات وأمناء القرى.

*** وسائل التوعية البيئية :**

وهي القنوات التي يتم إيصال رسائل التوعية من خلالها إلى الفئات المستهدفة، ويتم إختيارها بعد تحديد القنوات المستهدفة والرسائل البيئية، ويمكن تحديد أهمها كالتالي :

- وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المرئية والمقروءة والمسموعة.
- رجال الدين والدعاة.
- حلقات عمل وندوات توعية.
- نزول ميداني ومقابلات ومحاضرات لاستعراض المشكلات والحلول.
- مطبوعات كالملصقات وغيرها.
- المسابقات والتمثيليات والأغاني.
- النشريات الدورية.

هذا وتقوم الجهات المعنية مثل مجلس حماية البيئة، ووزارة الزراعة والري وكذا المنظمات ذات العلاقة بعمل من هذه الوسائل لنشر الوعي.

فإن الجميع ريفاً وحضراً وسواحل ولمختلف الفئات، ومن خلال نتائج دراسة أقيمت في هذا المجال وجد أن هناك ضعف في العمل التطوعي لدى المجتمعات الريفية في مجال خدمة البيئة المحلية، ويشير هذا إلى ضعف الوعي وسلبية في الواقف البيئية وهذا ناتج عن قصور في النشاط البيئي سواء على مستوى المؤسسات والهيئات البيئية أو على مستوى الإعلام.

إن أهمية إستثمار وسائل الإعلام وتوجيه الجهود ولإعداد وبرامج ناجحة تشد الإنتباه. هذا وقد إختلفت درجة نشاط ونجاح المجتمعات الريفية في إعداد وتطبيق برامج التوعية البيئية حيث يقوم جهاز الإرشاد الزراعي والمنتشر في عموم الجمهورية من خلال المشروعات والهيئات الزراعية أن يرتبط بالمزارع وكل الوجهاء في المنطقة لنشر الوعي بأهمية الغابات والمراعي وبعض العمليات الفنية المختلفة بغرض تعزيز مشاركتهم الفعّالة من أجل رفع مستوى الوعي لديهم.

كما أن الوزارة ممثلة بمشاريعها الزراعية وهيئاتها تسعى لجعل المشاركة الشعبية والعمل الطوعي لهم مفهوم يتعوده الجميع، عن طريق الوسائل المذكورة سابقاً وإيجاد طرق لإشراك المجتمع في التطوع بالوقت والجهد والمال لمعالجة المشاكل البيئية المختلفة.

ولا يُنسى هنا أيضاً دور المرأة في ما يمكن أن تقوم به لإيقاف التدهور البيئي والمحافظة أيضاً على البيئة.

حيث أن المرأة هي المسئولة الأولى عن مزلها (نظافة المنزل، وجلب المياه وتنقيتها، وتربية المواشي والطهي ... إلخ)، فمن الطبيعي أن يُسند إليها جزء من مهمة الحفاظ على البيئة، ومُشاركتها في الجهود الرامية لحماية البيئة. ولأن المرأة الريفية تمثل ما يعادل (84٪) من قوة العمل الزراعية ونسبة الأسر في الريف تقارب الـ75٪ من سكان اليمن، الذين يعتمدون على المصادر الطبيعية كمصدر رئيسي للمعيشة.

وعليه يجب أن يكون لديها وعي بيئي للتعامل مع البيئة برفق وخاصة في مجالات الرعي الجائر والتحطيب العشوائي، حيث قررت دراسة خاصة بموضوع التحطيب العشوائي إلى أن كمية الحطب التي تجمع من الأشجار المحيطة بالبيئة تقدر بنحو2.6

كيلوجرام يومياً، ومن حطب النباتات البرية 2 كيلو، وهذا يجعلنا إلى أن نعود لأهمية دور المرأة الريفية ويدفعنا للإستفسار عن الكمية المستقطعة سنوياً وما يمكن أن ينتج عنه من تدهور للبيئة.

كما أن إزالة النباتات التي تلعب دوراً هاماً في تثبيت المدرجات الجبلية وإزالتها بطرق غير سليمة، وتؤثر أيضاً على إنجراف الطبقة السطحية من التربة وأنهيار قدر بسيط من الأمطار أو هبوب رياح، بالإضافة إلى التغيير المناخي وظهور ظاهرة الانبعاث الحراري والتي لها علاقة كما هو معروف بتغيير المناخ في الكرة الأرضية.

ولاننسى الجهل الإرشادي للأسر الريفية عن كيفية مواجهة مثل هذه الظاهرة قد لعبت دوراً كبيراً في التأثير على الإنتاجية المحلية.

وللحقيقة مازالت الأسر الريفية تتبع الطرق التقليدية في الزراعة خاصة في الإنتاج النباتي والحيواني والتشجير والذي تؤثر بالتالي على تدني الإنتاجية.

وعليه، فإن كل الأمور السابقة والتي لها علاقة بالبيئة والمرأة الريفية كا كيان لها دوراً رئيسياً في كل القضايا المرتبطة بالبيئة ولذا اهتمت الدولة بدورها فأنشئت الكثير من التدابير وتخصيص أوعية لإرشادها ومحو الأمية لديها وتوجيهها وإرشادها بالطرق البسيطة في التعامل مع البيئة المحيطة بها.

*** التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتحسين وضع التنظيمات الريفية للرفع من مستوى أدائها في حماية الغابات والمراعي :**

هناك توصيات أعدتها وزارة الزراعة والري لإعادة الخطة الوطنية - وكذا ضمن الإستراتيجية في إعادة الهيكلية منها :

- ترى الوزارة ضرورة تشكيل لجنة وطنية بغرض تبني الحفاظ على الغابات والمراعي لتقوم بعملية الربط بين الجهات الحكومية والغير حكومية المختلفة لضمان الدعم المعنوي والشعبي.
- أن تمثل اللجنة بأعلى مستوى بالدولة وعضوية ممثلين من القطاعات الحكومية المختلفة ذات العلاقة ومن المنظمات غير الحكومية.
- ضرورة إدخال المشاركة الشعبية من خلال تشجيع المنظمات الغير حكومية والأهلية والاتحادات التعاونية والتجمعات السكانية في الأنشطة.

- العمل على رفع مستوى الوعي البيئي بين فئات المجتمع المختلفة حول مشاكل التدهور وسبل المكافحة من خلال إدارات التوعية والتثقيف البيئي في القطاعات المختلفة.
- إستحداث إدارة لحماية التربة وصيانتها وتنميتها بالإدارة العامة للغابات والمراعي.
- إستحداث إدارة بالمحميات الطبيعية وحماية الحياة الفطرية بالإدارة العامة للغابات.
- ضرورة الربط المؤسسي بين الإدارة العامة للغابات والمراعي والجهات المنفذة في المحافظات ودعمها من أجل تفعيل دورها.
- إنشاء معهد فني متخصص لهذا الغرض والعمل على إنشاء مراكز فنية تؤهل أكبر كادر فني ممكن في المجال الغابي والرعوي ليشترك فيه الأهالي والمزارعين.

نظراً للأهمية الكبيرة التي يمثلها الجانب الفني لبرنامج تطوير أساليب حماية الموارد الغابية والرعوية، فالدولة ترى :

إنشاء جهاز فعّال لهذا المجال وتقديم الدعم والخبرات من بعض المؤسسات والجهات الفنية ذات الكفاءة العلمية والتجربة في هذا المجال والتي منها :

- المحلية/ الجامعات والمعاهد - الهيئات ومراكز البحوث - مشاريع التنمية - المنظمات غير الحكومية... إلخ.
- الإقليمية/ مراكز البحوث في الدول العربية - المنظمات الإقليمية ذات العلاقة - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - أكساد.
- الدولية/ مراكز البحوث الدولية - منظمات أخرى.

كما ترى ضرورة اعتماد سياسة واضحة ومحددة تجاه الموارد الطبيعية من قبل الوزارة.

- كذلك إيجاد مصادر بديلة للاحتطاب وتشجيع استخدامها وتنظيم عملية التحطيب والقطع والإقتلاع للوقود وصناعة الفحم وإدخال تكنولوجيا ملائمة إجتماعياً وفنياً لإستعمال الحطب وترشيد إستخدامها.
- التوسع العام بالتشجير الملائم في المناطق المختلفة مع ضمان حمايتها ورعايتها والإهتمام بالتجديد الطبيعي في مناطق الغابات الطبيعية.

- تطوير طرق حراثة الأرض التقليدية ودعمها وعدم حراثة أراضي المراعي ومنع إستخدام المحاريث ذات الأثر التدميري للطبقة السطحية وإتباع تقنيات حديثة ملائمة لتعديلات سطح الأرض لحماية التربة والمياه وزيادة كفاءة الرطوبة والنمو الخضري.
- تشجيع الأعراف التقاليد والتقنيات المحلية لحماية الموارد الطبيعية وإحياء المندثر منها مع مراعاة توثيقها وتطويرها.
- ترشيد استخدام المياه في جميع القطاعات وضرورة استخدام المياه العادمة بعد معالجتها لإقامة الأحزمة الخضراء حول المدن.
- ضرورة إشراك الاتحادات والجمعيات الزراعية والمنظمات الغير حكومية والمجالس المحلية في هذه النشاطات.
- وضع برامج للتعليم والتدريب والتثقيف والإعلام والتوعية البيئية في هذا الإتجاه.
- وضع برامج للبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بتنمية الموارد الطبيعية.
- إستخدام الغاز الحيوي كبديل للحطب والفحم وإستخدامه في الأغراض المنزلية.

كما تتبنى الدولة برنامج تنمية المجتمعات المحلية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث يضم ثلاث مكونات منها وضع إطار لسياسة وطنية لمحاربة الفقر، وضع سياسات ونظم للعمالة، ومشروع تمويل المشروعات الصغيرة.

ويعتمد على استراتيجية تمكين المجتمعات المحلية من السيطرة على عملية التنمية وذلك إستناداً إلى مبدأ التنمية القاعدية بالمشاركة من أسفل إلى أعلى عكس الأسلوب المعتمد وقد تم إختيار بعض المناطق كي يبدأ نشاطه على أساس أنها تعكس التباين الجغرافي والبيئي والإقتصادي والإجتماعي في اليمن.

وقد تم توفير صندوق الإستثمار المركزي ويقع تحت إشراف إدارة المشروع، وسوف تتولى مؤسسات المجتمع المحلي التكوين الهيكلي لها وتقويته، وسوف تقوم بكامل العمل التنموي من تخطيط وإدارة وتنفيذ ومراقبة وتقويم وتقييم، بحيث يتحدد الهدف النهائي للبرنامج في توليد وتوزيع فرص التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال مدخل النمو المتوازن بين جميع محافظات اليمن وتحفيز الديمقراطية الإجتماعية من خلال تقليل الفوارق بين الفئات الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

أيضاً تقوية وتمكين هذه المجتمعات المحلية من تحقيق المشاركة القاعدية الكاملة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وذلك ببناء طاقتهم لتصبح هي الفاعل الرئيسي في

جميع أنشطة توليد الدخول وخلق الثروات ومكافحة الفقر على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المستدامة.

وهذا النوع من البرامج يعمل بأسلوب مختلف عن ما هو سائد من قبل في عمليات التنمية.

فهناك مثلاً التمويل بعد إستكمال البناء المؤسسي للجمعيات المحلية وتوعيتها سوف تتقدم بنفسها للمطالبة بالمشاريع والتمويل، ثم يتم تكوين صندوق تمويلي يطلق عليه صندوق القرية وسوف يكون صندوق دوار سيقوم البرنامج في البداية بوضع رأس المال الأساسي، ومن ثم سوف تقوم إدارة الوحدة في الإقليم مع المواطنين بوضع النظام الذي بموجبه سيعمل ذلك الصندوق، وستكون القروض المقدمة من المجتمع المحلي نفسه وإليه وسيظل يدور داخل القرية.

كما سيتم الإستفادة من الأموال التي تأتي عن طريق المنظمات الحكومية مثل صندوق الرعاية الإجتماعية وصندوق دعم المزارعين، وكذلك المنظمات غير الحكومية محلية ودولية بهدف الإستفادة منها في دعم التنمية الإقتصادية.

والدولة جادة في إنجاح هذا المشروع، بحيث أنه سوف يشمل معظم المناطق والنشاطات المختلفة في المجتمع المحلي.

كما إن تبني إنشاء الغابات والمراعي والاهتمام بالثروة الحيوانية والذي هو من أهم الأنشطة في المجتمعات الريفية، حيث تبرز الحاجة لإستخدام أراضي الغابات وإيجاد الطرق البديلة والحديثة لإستغلالها لتوفير حياة كريمة للفلاح وتزيد من إيراداته.

حيث لوحظ في الآونة الأخيرة أن الأشجار كادت أن تختفي عن البيئة الريفية في العديد من مناطق الجمهورية،حيث إعتاد المزارعون أن يجدوا فيها مصدراً مربحاً للأخشاب التي يحتاجونها للوقود وأعمدة البناء.

ولابد من عودة الأشجار للريف التي تعتبر أكثر مهام تنمية المجتمع، والتي يتطلب تحقيقها تشجيع المزارعين والمجتمعات الريفية على تخضيرالريف. كما أن مشاريع .الغابات تعتمد على قيام المجتمع الريفي بزراعة الأشجار والعناية بها.

وكما هو معروف أن للأشجار فوائد كثيرة ولابد من المحافظة عليها ووضع تشريع خاص بالغابات يجري الموافقة عليه.

المقترحات والتوصيات :

لتحسين المشاركة في حماية وصيانة الغابات والمراعي وتنميتها لابد من تحديد استراتيجية لهذه المجتمعات الريفية تشمل رفع مستوى المعيشة لضمان المشاركة ومن هذه المقترحات والتوصيات :

- إحياء الأعراف والتقاليد القديمة المتعلقة بحصاد المياه وتنظيم الرعي وقطع الأشجار .. إلخ، وتشجيع بدائل حطب الوقود والتوسع في فتح مراكز للغاز في المناطق النائية.
- دعم وتشجيع استخدام الغاز الحيوي خصوصاً في مناطق الثروة الحيوانية.
- إيجاد مشاريع خاصة بالمشاركة الشعبية وتوعية الجمهور.
- إيجاد مشاريع خاصة بتطوير المراعي بهدف حماية الثروة الحيوانية
- ضرورة إشراك الاتحادات والجمعيات الزراعية والمنظمات غير الحكومية والمجالس المحلية في جميع الأعمال الخاصة بحماية وتنمية الموارد الطبيعية.
- وضع برامج للتعليم والتدريب.
- تشجيع بدائل كسب الرزق وتنمية الدخل في مناطق الغابات والرعي وتشجيع أنشطة استخدام الأرض واستخدام التقنيات التقليدية الأقل كلفة في الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- دعم برامج التوجيه في مجال تنمية الموارد الغابية والرعوية.
- تسليم المشاريع الممولة مؤقتاً لإدارتها للمجتمعات المحلية.
- دعم وتشجيع إنشاء المحميات الطبيعية لضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية ومصادرها الوراثية.
- تشجيع ودعم المزارعين على تأسيس تعاونيات متخصصة في هذا المجال.
- ضرورة الإعتماد الذاتي في تأمين الأموال ومستلزمات الإنتاج وتقليل الإعتماد على الدعم الحكومي.
- الإهتمام بدور المرأة الريفية في هذا المجال.
- التشجيع على التسويق للمنتجات الغابية والرعوية والثروة الحيوانية وحماية المنتج من خلال الجمعيات التعاونية وتأمين أسعارها .
- تشجيع الجمعيات على تتبني مشروعات أساسية من طرق وكهرباء ومياه شرب وغيره وتطوير الخدمات.

- توفير رعاية بيطرية لتحسين الثروة الحيوانية وتنميتها.
- إنتاج شتلات وتشجير المناطق المتدهورة وحماية المدرجات والوديان.
- رصد جوائز لتشجيع الجمعيات الرائدة في هذا المجال.

المراجع :

1- الدراسة القطرية حول تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي - مارس 2000.

2- التقرير الوطني لمكافحة التصحر في الجمهورية اليمنية لتتبع الإجراءات التنفيذية للالتزام الحكومي تجاه الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر - فبراير 2000

كلمات الإفتتاح

كلمة
المهندس غطاس عقل
مدير التنمية الريفية والثروات الطبيعية
ممثل معالي وزير الزراعة والاسكان والتعاونيات

سعادة الدكتور يحيى بكور مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أيها الحضور الكريم

أيها السيدات والسادة

يشرفني أن أمثل معالي وزير الزراعة والاسكان والتعاونيات الاستاذ سليمان فرنجية في هذا اللقاء الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الزراعية لمسؤولي تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية الغابات والمراعي في الدول العربية، ولايسعنى هنا إلا أن أنوه بدور المنظمة الذي لعبته وتلعبه على صعيد الاهتمام بقطاعي الغابات والمراعي. إذ أن المعهد العربي للغابات والمراعي في اللاذقية التابع لهذه المنظمة يؤدى خدمات جلي في مجال إعداد وتخريج كوادر فنية لاغناء الوزارات والمديريات والمصالح التي تعنى بالغابات والمراعي في الدول العربية. والفت النظر هنا بأن نتائج امتحانات المعهد للمتخرجين هذا العام كانت الاول والثاني والخامس من نصيب الطلاب اللبنانيين الذين يتخصصون في هذا المعهد.

وقد أشرت الى هذا لانني أرى أنه لايمكن العمل على مشاركة المجتمعات الريفية في التنمية المستدامة للموارد الغابية والرعوية الا بعد ايجاد جهاز متخصص في مجال الغابات والمراعي قادراً على إعداد وتوجيه وارشاد هذه المجتمعات وتوعيتها الى أهمية الغابات والدور الذي تلعبه في تأمين العمل لسكان الريف ودعم السياحة بالاضافة الى المحافظة على التربة خاصة في الجبال والمنحدرات والمحافظة على مياه الامطار التي تذهب هدرا بغالبيتها اذا سقطت على أرض صخرية مكونة السيول الجارفة المخربة، وإنتاج الاخشاب والاحطاب وتنقية المناخ والمساهمة في تكوين بيئة صحية نظيفة.

ووزارة الزراعة لاتألوا جهدا في هذا الموضوع، إذ أنها تتعاون مع كافة الجمعيات

الزراعية والتعاونية والبيئية والكشفية والبلديات والمدارس وتعقد معهم الندوات وتنظم المحاضرات التي تتعلق بالاحراج والمراعي والمحافظة عليها وتنميتها وتوزيع النصوب الحراجية على هذه الجمعيات لغرسها والعناية بها كما العناية بانشاء المحميات وتأليف لجان محلية تشرف على شؤونها وتحافظ عليها وتنظيم الرعاية باستصدار قرارات تضع الحماية على مواقع معينة ينبغي المحافظة عليها وترك أماكن تخصص للرعاية خصوصا لانواع الاغنام دون الماعز.

أيها السادة

إننا نقدر هذا اللقاء ونأمل من خلال الطروحات والمناقشات التي تثار أن نصل الى نتائج وتوصيات يكون لها الاثر الكبير في تنمية مواردنا الطبيعية من غابات ومراعي.

كلمة
الدكتور يحيى بكور
المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية
في افتتاح اللقاء القومي لمسؤولي تطوير
دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات

سعادة ممثل معالي وزير الزراعة والاسكان والتعاونيات – راعي اللقاء

الزملاء الخبراء

الاخوة المشاركون

أيها الحفل الكريم

مناسبة طيبة أن ينعقد هذا اللقاء في لبنان وهو يعيش حالة ديمقراطية شاملة بانتخاب الشعب بحرية ونزاهة نوابه الى المجلس النيابي الذي يعتبر السلطة التشريعية التي تسن القوانين وتراقب الحكومة في تنفيذها.

ومناسبة طيبة أن ينعقد هذا اللقاء برعاية كريمة من معالي الاستاذ سليمان فرنجية وزير الزراعة والاسكان والتعاونيات، وأن نقدم له أطيب التهاني بمناسبة فوزه الكبير وباصوات غير مسبوقة في المجلس النيابي في انتخابات جرت أول أمس وأعلنت نتائجها البارحة، ونقدر الظروف التي حالت دون تشريف معاليه لهذا اللقاء والقاء كلمة توجيهية لهذه الحفل نظرا لضرورة وجود معاليه في الشمال بين أهله وناخبيه يتبادلون المحبة ويتعاهدون على استمرار العمل من اجل لبنان العربي الآبي، الذي ما متع غاصب ولا استكان لمحتل، لبنان الذي أعطت مقاومته للاحتلال ، وطرد العدو الصهيوني ، الامل الكبير لجميع المستضعفين في التحرر بتقديم التضحيات والحاق الهزيمة بالمحتل.

ومناسبة طيبة أن نهنيء لبنان رئيسا وحكومة وشعبا بتحرير الجنوب بالايمان بحتمية طرد المحتلين ، وبالتضحيات من اجل الارض والعرض، وبالمقاومة الباسلة التي هي لكل لبنان ، بل لكل الشرفاء الذين يقدمون الارواح رخيصة من اجل اعلاء شأن الوطن.

ومناسبة طيبة أن نعلن أن منظمتنا المنظمة العربية للتنمية الزراعية لم تكتف بالتهاني وبرقيات الاشادة ، إنما بادرت الى اقتراح ارسال فريق من الخبراء لدراسة وضع الجنوب

بعد التحرير واقتراح المشروعات الزراعية التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجنوب الذي يعتمد على الزراعة ومنتجاتها، والذي عطل العدو الصهيوني موارده الزراعية وعمل من اجل تهجير السكان وسرقة الموارد المائية وتدمير الاراضي المنتجة ووقف عجلة الانتاج الزراعي، الامر الذي يلقي مسؤولية كبيرة على كل المنظمات العربية والدولية أن تضع برنامجا تنمويا للجنوب ، وتعطي الافضلية في توفير الموارد المالية لتنفيذه، وتشجع مؤسسات التمويل الانمائي على المساهمة في تنفيذ المشروعات الكبيرة وذات الاهمية الخاصة.

ومناسبة طيبة أن تفتح هذا اللقاء الخاص بمسؤولي تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي وأن أرحب بكم جميعا اجمل الترحيب ، وان أشيد بما قدمته بلادكم وأصحاب المعالي الذين أوفدوكم، للمنظمة من دعم ومساندة وثقة بما انجزته من المهام، وان أشيد أيضا بما أنجزته بلادكم من تطور في مجال المراعي والغابات، ورغبتها في تقديم المزيد عندما تتاح الموارد المطلوبة للتنمية ، وعندما يعم الوعي بأهمية المحافظة على المراعي والغابات افرادا وجماعات، منظمات حكومية وجمعيات غير حكومية، مستفيدين من هذه المراعي والغابات أم غير مستفيدين مباشرة منها.

ومناسبة طيبة أن أؤكد على أهمية هذا اللقاء وماينتج عنه من توصيات تساهم بتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية الموارد البيئية وخاصة المراعي والغابات، تلك الاهمية التي تأتي مما يقدمه الخبراء من تقارير حول موضوعات محورية، ومايساهمون به من تقانات وما يضمنون مداخلاتهم من مقترحات بناءة، كما يزيد هذا اللقاء أهمية كونه يناقش الدراسة القومية التي أعدها خبراء المنظمة حول تطوير وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات والتي تضمنت خطة عمل مقترحة ، ومقدمة اليكم بدراستها وإغنائها واعتماد ماترونه مناسبا منها، تلك الدراسة التي أوضحت بجلاء أن المشاركة الشعبية في مجال حماية وصيانة الموارد الطبيعية بشكل عام والمراعي والغابات بشكل خاص، لازالت ضعيفة ودون المستوى المرغوب ، كما أوضحت الدراسة أن معالجة المشاكل الراهنة وتحسين وضع الغابات والمراعي يحتاج الى تعزيز دور المجتمعات الريفية في حمايتها، ورفع مستوى الوعي لديهم بضرورة المحافظة على الثروات الطبيعية ووضع خطط تنموية ملائمة تتضمن برامج للارشاد والتوعية ومشروعات تنفيذية ، يراعي فيها مصلحة المجمتعات الريفية ومشاركتهم الفاعلة في حماية وتنمية الموارد الغابية والرعوية

المتاحة لهم ولاجيالهم.

ومناسبة طيبة أن يلتقي المسؤولون العرب لتبادل الرأي وعرض خبراتهم وتجاربهم في مواجهة المشاكل والمعوقات التي تعترض خطط حماية وصيانة وتنمية الموارد الرعوية والغابية في المنطقة العربية على المستويين القطري والقومي.

ختاما اكرر الشكر والتقدير وباسمكم جميعا الى معالي الوزير ومعاونيه على التسهيلات التي قدموها لعقد هذا اللقاء، كما اكرر الشكر للخبراء الذين اعدوا الدراسة والاوراق المحورية، وأثق بقدرتكم على التطوير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أسماء المشاركين

أسماء المشاركين

الاسم	الدولة
أولا : ممثلو الدول العربية :	
1- فيصل حسين العمري	الاردن
2- عبدالله راشد المعلا	الامارات
3- فطين العش	تونس
4- الزهرة غازي	الجزائر
5- عبدالرحمن بن ناصر الداود	السعودية
6- تامر عبدالحميد	سوريا
7- وليد فارس	سوريا
8- رعد مسلم اسماعيل	العراق
9- محمد عبدالله الصديق العمادي	قطر
10- غازي الكساري	لبنان
11- زينة تميم	لبنان
12- فخري الدين دكروب	لبنان
13- ميشال باسيل	لبنان
14- أبوبكر الحسومي الطاهر	ليبيا
15- محمد عبدالستار محمد أبوسعده	مصر
16- الغرياوي عبدالواحد	المغرب
ثانياً : الخبراء معدو المحاضرات	
1- دكتور عبدالوهاب بلوم	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
2- دكتور الحاج عطية الحبيب	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
3- دكتور احمد حمود	مدير المعهد العربي للغابات والمراعي
4- دكتور محمد رياض اللحام	سوريا
5- دكتور ميشيل خزامي	لبنان
6- م. نعيمة ركباني	تونس
ثالثا : الخبراء ممثلو المنظمات النظيرة :	
1- م. نظام حماده	برنامج الامم المتحدة في بعلبك - لبنان
2- م. سالم درويش	برنامج الامم المتحدة في بعلبك - لبنان